المرأة الريفية والتنمية

رؤية لتمكين وتفعيل الأدوار

الأستاذة الدكتورة

سامية محمد فهمى

أستاذ تنظيم المجتمع

والعميد الأسبق للمعهد العالى للخدمة

الاجتماعية بالأسكندرية

مطبعة البحيرة

٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

٣٠١٫٣٥
ف س م

المرأه الريفية والتنمية

« رؤيه لتمكين وتفعيل الأدوار »

الأستاذة الدكتورة
سامية محمد فهمى
والعميد الأسبق للمعهد العالى
للخدمة الإجتماعية بالأسكندرية

٢٠٠٦ م

مطبعة البحيرة
BEHERA BP PRESS
٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة

الآية (١٠٥)

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم فى إثراء هذا المؤلف الذى يوضح أدوار المرأة الريفية من خلال تجارب رائدة فى مصر والمنطقة العربية وذلك فى المرحلة ما بين الثمانينات والقرن الحادى والعشرين:

وأخص بالشكر بالنسبة للقسم الأول من الكتاب: المرحوم الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى . الأستاذ الدكتور سعد جمعه والأستاذة الدكتورة سوسن فهمى والمرحوم المهندس مصطفى حمدى.

وفيما يتعلق بالجزء الثانى من الكتاب أوجه الشكر لوزارة الشئون الاجتماعية بسلطنة عمان لتدعيمها للتجربة الرائدة عن دور المرشدين والمرشدات فى المجتمع الريفى بسلطنة عمان. وتعميمها فى جميع ولايات الدولة.

كما أتوجه بالشكر لوزارة الزراعة باختيارنا ضمن فريق المستشارين لتقييم مشروع التدريب التعاونى للمرأة الريفية فى جنوب الوادى.

وأخيراً الشكر الوفير لرابطة المرأة العربية ممثلة فى شخص الأمين العام الأستاذة الدكتورة هدى بدران التى شرفت جمهورية مصر العربية بتقديم التقرير الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بالدول العربية إلى مؤتمر بكين فيما يتعلق بالتوصيات المستقبلية للمرأة فى الفترة ما بين ١٩٩٥ – وعام ٢٠٠٥.

وبالله التوفيق ، ،

المؤلفه

مقدمة:

حمداً لله تعالى الذى أعاننى على كتابة هذا المؤلف عن أدوار المرأة الريفية فى تنمية المجتمع وذلك من خلال تجارب رائدة فى مصر والوطـن العربى وذلك فى الفترة ما بين الثمانينيات وبداية القرن الحادى والعشـرين والمؤلف يشتمل على قسمين رئيسيين، القسم الأول: دراسة متكاملـة عـن أدوار المرأة الريفية فى تنمية المجتمع.

والدراسة توضح مدى تحول دور الإناث الاقتصادى فـى بعـض الدول تحولاً كبيراً إلا أن مساهمتهن لم تؤدى إلى تغيرات اقتصادية جذريـة بل أنها أصبحت بمثابة عنصر هام فى العلاقات الذكورية الأنثوية والتـى توحى نتائجها بالتأثير الكبير على مستقبل التنميـة وتوزيـع الأدوار بيـن الجنسين، واهتمامنا الأول فى الدراسة ينصب على الأدوار العائلية والأدوار الإنتاجية. فالإناث فى الريف العربى طاقة هائلة لا يمكن الاسـتهانة بـها. ويقمن بوظائف متعددة داخل وخارج المنزل ولكنها لا تنال التقدير الكـافى من المجتمع ومن هنا كان العائد الاقتصادى لهم ضعيف لاسيما وأنه ثبـت بالدليل العملى أن دور الإناث دور أصيل كل الأصالة ويتم أغلبه فى محيط أسرتها ما يتناسب مع حاجة وظروف المجتمع الملحة. وقد دعها هذا إلـى اهتمامنا بادوار المرأة الإنتاجية عند اعترافنا بأدوارها العائلية، واختيارنـا للمرأة فى هذا البحث منصب على المرأة الريفية ربة البيت الكادحة التـى تمثل الطاقة البشرية فى المجتمع القروى. ومن بين أهداف الدراسة الحاليـة تحديد الأساليب التى تـدرس أدوار المـرأة فـى العمليـات الاجتماعيـة والاقتصادية فى إطار واقعى يوضح التفاعل بين محتويات وحجم العمليـات والأدوار الأنثوية داخل وخارج المنزل الريفى وكذلك علاقة هذه العمليـات بالتنمية.

وانطلاقاً من هذا التفكير تساهم هذه الدراسة على المستوى النظـرى والتطبيقى فى إثراء الجهود التى تبذلها الخدمة الاجتماعية من أجـل فـهم عملى أكثر عمقاً وتكاملاً لأدوار المرأة الوظيفية فى إحداث التنميـة فـى المجتمعات المحلية المستحدثة، كما تسعى الدراسة إلى قياس فعالية العمليات التى تقوم بها الإناث من خلال دراسات الوقت والعمل من حيـث تـوازن حجم المعدلات الإنتاجية السلعية وغير السلعية، وكذلك الأنشطة الاجتماعية والوقت الخامل.

والجزء الثانى من الكتاب: يشتمل على تجربتين رائدتين:

الأولى: تجربة سلطنة عمان عن دور المرشدين والمرشدات الريفيات فى التنمية والدراسة كانت تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة - المكتب الاقليمى لصندوق المرأة فى سلطنة عمان، وقد قامت بالدراسة مؤلفة المرجع.

وقد قدمت الدراسة برنامجاً لمدة عامين للتدخل المهنى المتكامل لتدريب المرشدين بالتنمية الريفية. وقد بدأت التجربة فى ست ولايات عمانية وبعد ثبات نجاحها وعائدها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية صدر مرسوم سلطانى بتعميمها على جميع ولايات السلطنة.

أما التجربة الثانية فى الكتاب كانت بتكليف من المشروع القومى للتدريب التعاونى للسيدات النوبيات فى منطقة جنوب الوادى - أسوان. وتستهدف هذه التجربة بصفة خاصة الوقوف على الدور الذى يقوم به مشروع التدريب التعاونى فى مجال تنمية المرأة فى الأراضى الجديدة والآثار المترتبة على ذلك.

هذا ويستند مشروع التدريب التعاونى إلى عدة مبادئ ومرتكزات نظرية عامة تشكل رؤية لموضوع المرأة الريفية ودور التعاونيات فى تحقيقها.

هذا وقد اختتم المؤلف بالتطورات التى حدثت للإناث فى بداية القرن الحادى والعشرين، وقد ركزنا على التوصيات والاتفاقيات التى صرح بها مؤتمر بكين ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ وذلك فيما يتعلق بمستقبل المرأة فى العالم الثالث. وكذلك استعرضنا الاتفاقية الدولية عن التمييز العنصرى ضد الطفلة.

وبهذا يكون استعرضنا بعض التجارب الهامة التى تتعلق بتطور أوضاع المرأة الريفية ومشاركتها فى التنمية ما بين ١٩٨٠ - ٢٠٠٥.

والله الموفق،،،

المؤلفة

أ.د سامية محمد فهمى

٢٠٠٥

الجـــزء الأول

البـــاب الأول

الفصـــل الأول

دراسة متكاملة عن أدوار المرأة الريفية فى تنمية المجتمع

- مشكلة البحث.
- المنطلقات النظرية لمفاهيم الدور.
- نظرية الدور فى الخدمة الاجتماعية.
- ممارسة نظرية الدور فى الخدمة الاجتماعية.
- مفاهيم الدور المستخدمة فى البحث.

تقدمة:

مشكلة البحث:

يتزايد الاهتمام بموضوع الموارد البشرية فى معظم دول الاقتصاد النامى حيث تشكل أكثر الموارد الطبيعية توافراً وأقلها استخداماً. وتنمية الموارد البشرية لأية دولة تمثل أعز مواردها الطبيعية وأغلاها بحكم ما تمتاز به من إمكانات النمو والمقدرة على تسخير باقى الموارد الأخرى.

ونقصد هنا بالموارد البشرية: الاستثمار فى العمل الإنسانى، فى التعليم والتدريب فى الصحة، والتغذية، والمسكن وتوفير مياه الشرب وكذلك تنمية القدرات والمواهب والمشاركة فى الخدمات الحكومية والتطوعية (المعهد الدولى لدراسات التنمية).

ويشير التعريف الذى أوصى به المجلس الاقتصادى والاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة (١٩٦١) إلى موضوع التفرقة بين الموارد البشرية والموارد المادية، واعتبار الأولى تشمل المهارات والمعارف والقدرات التى يمتلكها البشر فعلاً أو الطاقات الكامنة المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

ولا تتحقق التنمية لأية دولة ما لم يستفد بالثروة البشرية الاستفادة المثلى وهى تختلف عن باقى الموارد لأنها غير قابلة للشراء أو التخزين أو الاستعاضة ولكنها أكثرها قدرة على التقدم والبناء. كما لا يمكن استغلال العوامل الأخرى فى الإنتاج إلا إذا توفر العامل البشرى بالكيفية التى تحقق التوازن الأمثل بين عنصر العمل كماً وكيفاً وبين العناصر جميعاً.

والقوة البشرية هي أهم موارد الاقتصاد الوطنى لأنها تدخل مباشرة فى عملية الإنتاج، والاستهلاك، وفى عمليات تكوين الدخل القومى.

ومن المعلوم أن عدداً كبيراً من الكتابات لم تتعرض إلى العنصر الهام فى موضوع التنمية وهو العنصر البشرى ولما كانت القوى البشرية هى القوى

الإنتاجية الرئيسية فى عملية الإنتاج ولما كان توسع الإنتاج يعتمد بالدرجة الأولى على القوى العاملة وخاصة فى البلدان النامية التى لازالت تعتمد فى إنتاجها الزراعى والصناعى على الأيدى العاملة مع اعتمادها على بعض المشروعات الأساسية، كان من الضرورى العناية بهذا العنصر منذ البداية. والتخطيط السليم للقوى العاملة هو الذى يضمن إخضاع العامل البشرى للصفات والتوقعات التى تمكنه من أن يساهم فى التنمية إلى أقصى حد كماً وكيفاً.

والتطورات الحديثة فى أساليب الإنتاج الفنية لا تحتاج فقط إلى توفير أعداد كبيرة من الأيدى العاملة بل تحتاج إلى الكفايات التى تسهم فى عمليات الإنتاج على اختلافها فليس كافياً أن ينشأ توازن بين المعروض والمطلوب منها على مستوى الدولة ككل. بل لابد من خلق توازن فى توزيع القوى العاملة.

ومضمون الموارد البشرية يشمل الرجال والإناث على السواء حتى ولو لم يصنفوا – فى الاحصاءات – كمشتغلين.

وتهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أدوار المرأة الريفية كطاقة بشرية فى عمليات التنمية لاسيما وأنه قد ثبت بالدليل العملى أن دور الإناث الاجتماعى والاقتصادى قد تحول تحويلاً كبيراً فى بعض الدول وقد تركت ملايين الإناث المنزل ليسهمن بصورة فعالة فى حياة الأمة الاقتصادية فخروج المرأة للعمل فى الغرب تم عندما تطلب السوق ذلك، أما نزول المرأة فى حضر مصر تم بدوافع إنسانية، وكذلك لتقليد الغرب. أما عمل المرأة فى الريف المصرى فإنه أصيل كل الأصالة ويتم أغلبه فى محيط أسرتها كما أنها يتناسب مع حاجة الأسرة وظروف المجتمع الملحة. وتقول (تشيف Chafe, 1972) أنه رغم مشاركة الإناث داخل الأسرة لم تؤد مساهمة تغيرات اقتصادية جذرية إلا أنها أصبحت بمثابة عنصر هام فى العلاقات الذكرية والأنثوية والتى توحى نتائجها بالتأثير الكبير على مستقبل التنمية

وتوزيع الأدوار بين الجنسين. والعديد من الدراسات التى أجرتها الهند وغانا وسيرلانكا (المرأة والتنمية Women and Development, 1980) عن المرأة فى المجتمعات المحلية المتخلفة وضحت أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم بها المرأة فى هذه المجتمعات لاسيما فى الريف لا تنال التقدير الكافى (كلينارد Clinard, 1970).

وقد دعا هذا إلى اهتمامنا بأدوار المرأة الإنتاجية عند اعترافنا بأدوارها العائلية واختيارنا للمرأة فى هذا البحث ينصب على المرأة الريفية ربة البيت الكادحة التى تمثل نصف الطاقة البشرية فى المجتمع القروى العربى والذى يقدر بحوالى ٦٠,٨ مليون نسمة - (مكتب الإحصاء الدولى World Population Bureaux, 1970) والإناث فى الريف العربى طاقة هائلة لا يمكن الاستهانة بها، وتقوم المرأة الريفية تقليدياً بأدوار ووظائف متعددة داخل وخارج منزلها ولكنها لا تنال التقدير الكافى من المجتمع ومن هنا كان العائد الاقتصادى لها ضعيفاً (ابيستين Epstein, 1977).

وأهم العمليات التي تقوم بها المرأة:

- انجاب الأطفال وتنشئتهم ورعايتهم.
- تولى أعمال المنزل والوفاء بحاجات الأسرة اليومية.
- القيام بالعمليات الحقلية وتربية الماشية والدواجن وصناعة المنتجات.
- القيام بالعمليات التسويقية والأنشطة التجارية.
- المشاركة فى الهيئات الحكومية والتطوعية.

وتبذل المرأة الريفية فى مصر مجهوداً مضاعفاً وتعمل ساعات طويلة لتتمكن من القيام بهذه المسئوليات، ومع هذا لا تتضح فاعلية ما تقوم به من إنتاج فى تنمية مجتمعها وللآن لا توجد هيئات مهنية أو نقابات وسيطة تضع مواصفات أو معايير تقسيم هذه الأعمال أو اختيار أفضل الأساليب لأدائها. وكذلك لا توجد جزاءات رسمية للإناث اللائى لا يلتزمن بأداء

وظائفهن فى الأسرة ورغم أن هذه الحقائق تؤكد التعريف الذاتى لأدوار المرأة وأن مساهمتها كقوة بشرية فى التنمية يجعلها فى أوضاع مختلفة عن بقية الأعمال الأقتصادية التى تظهرها الاحصاءات إلا أن هذه الادعاءات فى حد ذاتها هى التى دفعتنا لإجراء هذا البحث عن أدوار المرأة الريفية فى العمليات المختلفة داخل وخارج الأسرة وتحاول الدراسة الحالية أن تحدد الأساليب التى تدرس أدوار المرأة فى العمليات الاجتماعية والاقتصادية فى إطار واقعى يوضح التفاعل بين محتويات وحجم العمليات والأدوار الأنثوية(١) داخل وخارج المنزل وكذلك علاقة هذه العمليات بالتنمية - ويرجع كذلك اهتمام الباحثة بأدوار المرأة فى الريف المستحدث إلى يقينها بأن هناك غموضاً فى فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تدفع المرأة الريفية أن تدخل أو تخرج من قوه العمل فى كلا جانبى الإنتاج السلعى وغير السلعى، وكذلك جانب الأنشطة الاجتماعية والتطوعية الوقت الخامل.

ولقد بدأت المرأة فى بعض البلاد المتقدمة الغربية تنسحب من قوة العمل بأجر عن وعى لا سيما فى الطبقات الاقتصادية العليا لتتفرغ لتربية وتنشئة أطفالها والاهتمام باحتياجات ومتطلبات أسرتها - (كدافع رئيسى Cosumption Needs) (ميردوك Murdock, 1961).

ومن العسير أن نحدد أدوار المرأة فى الريف بدون فهم العمليات والوظائف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من الخطأ أن نستمر فى اعتقادنا أنه لا يوجد حقائق وبيانات عن العمليات الهامة التى تقوم بها المرأة فى الريف وبصفة خاصة داخل الأسرة.

ولكى ننمى المرأة والبناء الاجتماعى يجب أن ننظر إليها نظرة متكاملة وإلا تقتصر هذه النظرة على العامل التكوينى فقط (أى الدور البيولوجى) بل ننظر إلى بقية العمليات الوظيفية الأخرى التى تساهم بها فى حياتها اليومية.

---

(١) الأدوار الأنثوية: هى الأدوار المرتبة بتكوين المرأة البيولوجى وهى أدوار الزوجة الأولى وزوجة الأبن، والإبنة، والحماة، الزوجة الثانية.

وانطلاقاً من هذا التفكير سيتحدد مفهوم التنمية الإجرائى فى إطار العمليات والوظائف التي تشارك فيها المرأة داخل وخارج أسرتها وليست التنمية بمعناها التقليدي الذي يشير إلي أنها العمليات التي تتم بهدف ووفق خطة عامة لإحداث تغيير مرغوب في المجتمعات الريفية أملاً في رفع مستوي الحياة في تلك المجتمعات (شوقى ١٩٧٨).

أهمية البحث:

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى الحقائق التى تساهم فى بناء نموذج لأدوار الممارس المهنى الذى يعمل مع المرأة فى المناطق المستحدثة. فالأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى مجال التنمية يعتبر مغيراً اجتماعياً Change Agent ولا يتحقق له هذا الدور إلا إذا تفهم السلوك وعمل على إحداث التغيرات المرغوبة من جانب الناس وعمل على إعادة التكيف المتبادل بين توقعاتهم وتوقعات البناءات الاجتماعية التى يعيشون من خلالها.

- صحب التحول الكبير فى توطين الأسر فى المناطق المستحدثة مشكلات متعددة للمرأة نتيجة لأدوارها الجديدة وترى الباحثة أنه لا يجب أن ننظر لهذه المشكلات على أنها فردية أو منفصلة وإنما لابد من القيام بدراسات ميدانية للتعرف على هذه المعوقات التى تؤثر على أدوارها وبالتالى على التنمية فى هذه المجتمعات. وتفترض أن التغييرات التى من المحتمل أن تصاحب التغيير فى أدوار الإناث سوف يكون لها أثرها على أدوار الرجال التقليدية.
- تمشياً مع توصيات مؤتمرات المرأة العالمية أن التنمية الشاملة لأية دولة تتطلب أقصى مساهمة من قبل الإناث جنباً إلى جنب مع الرجال. ولا شك أن التنمية الشاملة لأى مجتمع تعتمد فى الدرجة الأولى على تعبئة موارده البشرية وهذا يستلزم حصر هذه الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل وبذل الجهود لتنميتها. ومن هنا برزت أهمية إشراك

كل المواطنين القادرين على الإسهام فى هذه التنمية بصرف النظر عن جنسهم.

تساهم الدراسة على المستوى النظرى والتطبيقى فى إثراء الجهود التى تبذلها الخدمة الاجتماعية من أجل فهم علمى أكثر عمقاً وتكاملاً لأدوار المرأة الوظيفية فى إحداث التنمية فى المجتمعات المحلية المستحدثة، والمجتمعات المستحدثة بناءات قامت على أساس تخطيط اقتصادى اجتماعى محدد لمواجهة مشكلات زيادة السكان فى مصر وهى تتكون من أسر تم تهجيرها وتوطينها فى مستوطنات جديدة تهدف إلى تكيف الإنسان فى المجتمع الجديد هادفة إلى تعديل أفكار واتجاهات وسلوك الناس مما يرفع من مستوى أدائهم الاجتماعى.

- اهتمام الخدمة الاجتماعية بالإنسان المصرى ضاعف الاهتمام بالمرأة فمن الأهمية بمكان أن يساهم كل فرد فى المجتمع فى العمليات الإنتاجية وتحسينها من حيث النسبة الممثلة وكذلك سلوك الأداء.

- أدرك الكثيرون ممن يعملون فى العلوم الإنسانية أو ممن يتصدون لتشخيص مشاكل الناس ويهتمون بالاصلاح أن، الإنطلاق فى هذا العصر ينتج من تفهم الإنسان. والمرأة وأدوارها واحتياجاتها أمر لا يمكن اغفاله باعتبارها صاحبة أدوار وظيفية حيوية من أهمها تنشئة الطفل وبناء قيمة واتجاهاته.

- إن ظاهرة تخلف المرأة فى الريف المصرى - هى نفسها نتيجة وليست سبباً - وإن كانت تعد معرقلة لعملية التغير، إلا أنها لا يمكن أن تفقد الإنسان قابليته للتعلم وقدرته على اكتشاف طاقاته الكامنة.

أهداف البحث:

ترتبط المشكلة بقطاع كبير من البشر مما جعل لها أهمية بالنسبة لمهنة

الخدمة الاجتماعية التى تهتم بالغالبية العظمى من الأسوياء مثل اهتمامها بأصحاب الاحتياجات الخاصة[1](حسانين، ١٩٧٤).

والهدف البعيد لدراسة الأدوار الاجتماعية للمرأة فى القرية المستحدثة هو التعرف على ما تقوم به المرأة من عمليات إنتاجية وغير إنتاجية بما يعين على وضع خطة لزيادة معدلات تنمية المرأة والمجتمع الريفى وترشيد الأداء.

فالإناث فى الريف يعملن ساعات طويلة ويبذلن مجهوداً كبيراً إلا أن ما ينتجنه مازال غامضاً وغير محدداً بل وفعاليته غير مقدرة.

ووصولاً لهذا الهدف البعيد ستسعى الدراسة للتوصل إلى الأهداف القريبة التالية:

- العمليات التى تؤديها الإناث داخل وخارج الأسرة.
- مكونات هذه العمليات[2].
- علاقة هذه العمليات بالأدوار الأنثوية داخل الأسرة وخارجها.
- فعالية العمليات التى تقوم بها الإناث من حيث توازن حجم المعدلات الإنتاجية «السلعية» «وغير السلعية» وكذلك «الأنشطة الاجتماعية والوقت الخامل».
- علاقة مكونات عائد التنمية من السلع الإنتاجية السلعية وغير السلعية بحجم مساهمة أدوار المرأة فيها.

---

(١) ويقول د. سيد أبو بكر حسانين (١٩٧٤) فى هذا الصدد «تحاول المهنة الوصول للحقائق التى تساهم فى بناء نموذج لأدوار الممارس المهنى الذى يعمل مع الناس، فالأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى مجال التنمية يعتبر مغيراً اجتماعياً أى يعمل على إحداث تغيير مرغوب فى الناس.

(٢) العمليات ويقصد بها العمليات المنزلية – الحقلية – رعاية الماشية والحيوانات، العمليات التسويقية، المشاركة فى البرامج الحكومية والأنشطة التطوعية.

ويثير البحث التساؤلات الآتية:

١- هل تعد العمليات التى تؤديها المرأة داخل الأسرة مساهمة منها فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقرية؟

٢- هل يمكن اعتبار الأدوار الأنثوية التى يتم معظمها فى المنزل Domestic Work من العمليات التى لا تتطلب تخطيطاً أو تعليماً أو تدريباً أو مهارات أو قدرات وأنه مهما اختلفت القدرات الفردية للإناث فإنهن يولدن جميعاً ويشببن بنفس الصورة مجرد ربات منازل؟

٣- هل هى حقيقة أم ادعاء أن الأدوار الأنثوية التى تؤديها المرأة فى المجتمع أدوار هامشية؟ وهل تؤثر هذه الأدوار على دورها فى التنمية وعلى مكانتها داخل البناءات الاجتماعية.

فروض البحث:

وللوصول لأهداف البحث انطلقت من الفرضين الآتيين:

أولاً: زيادة حجم العمليات التى تؤديها المرأة فى الأسرة الريفية تؤدى إلى زيادة دورها فى التنمية.

ثانياً: تزيد مساهمة الإناث فى التنمية كلما كان هناك توازن بين مكونات عائد التنمية(١).

---

(١) مكونات عائد التنمية: يقصد بها العمليات الإنتاجية السلعية، والإنتاجية غير السلعية، بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية والوقت الضائع والخامل، ولزيادة التفاصيل يمكن الرجوع لنتائج عينات النشاط.

الفصل الأول

- المنطلقات النظرية لمفاهيم الدور
- نظرية الدور في الخدمة الاجتماعية
- ممارسة نظرية الدور في الخدمة الاجتماعية
- مفاهيم الدور المستخدمة في البحث

المنطلقات النظرية لمفاهيم الدور من وجهة نظر المدارس المختلفة:

تقدمة:

سنتعرض فى هذا الجزء لوجهات نظر المدارس المختلفة التى تناولت مفاهيم الدور.

ولما كان مدار البحث هو: أدوار المرأة فإن الكاتبة وجهت اهتمامها إلى دراسة أدوار وسلوك المرأة داخل بناء الأسرة والمجتمع. وأصبح لا يمكن عزل المرأة عن البناء الاجتماعى الذى تتواجد فيه وأصبح بناءاً على هذا لا يمكن الفصل بين علم النفس وعلم الاجتماع وأصبحت النظرة شاملة وتضم وجهات النظر المختلفة. وكما سيتضح من العرض الآتى أن الكاتبة تؤكد أن دراسة أدوار المرأة من وجهة نظر اتجاه دون آخر يعتبر تفكيراً قاصراً وتنطلق الكاتبة فى تفسيرها لهذه الأدوار من تلاحم العناصر الاجتماعية والنفسية فى تكوينها وأهمية ترابط البناء الاجتماعى والشخصية والثقافة فى تحديد السلوك.

المنطلقات النظرية للدور من وجهة نظر المدرسة النفسية(١):

عرف فرويد الدور بأنه أسلوب الفرد فى المشاركة فى الحياة الاجتماعية، وقد أشار إلى أن أدوار الفرد بعضها شعورى والبعض الآخر لا شعورى والدور فى نظره هو مجموعة من المشاعر والواجبات والأفعال والأفكار أما البورت Allport, 1961 فقد ميز بين توقعات الأدوار وأداء الأدوار وتعرض لقبول الدور أو رفضه ورأى أن توقعات الدور وقبوله ترتبط بالنظام الاجتماعى، وقد أضاف أن تصور الدور وقبول الدور وتوقعاته لسلوك الآخرين يختلف من فرد لآخر. وتحدد قدرات الشخص، قدرة المرء على أ.. الدور وتوقعاته المنتظرة من الآخرين داخل الموقف الاجتماعى.

---

(١) ترجع وجهة نظر المدارس الثلاث لجهود أحد أساتذتنا المصريين وهو د. سعيد فرّج وقد استعانت الكاتبة بأهم النقاط التى اجتهد فى تجميعها وقد رجعت الكاتبة لأهم المصادر العملية التى استعان بها فى رسالته للدكتوراه (١٩٧١) عن «البناء الاجتماعى والشخصية».

أما نيمان وهيوز Neiman and Hughes, (1951) فى دراستهما المستفيضة عن كل ما كتب عن الدور ما بين عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٠، عرفا الدور بأنه تصور الفرد عن ذاته وادراكه للموقف المحيط به ودرجة التوافق بين اتجاهات الفرد واتجاهات الآخرين. وأن سلوك الدور يتضمن التفاعل والاتصال الدائم لمتطلبات رئيسية تعود إلى تكوين الشخصية.

وقد انتقد هذا الاتجاه ووصف بأنه غير متكامل لأنه يؤكد أن الأدوار تكون شخصية الفرد، حيث يتفق مع الرأى الذى يقول أن الأدوار الاجتماعية تكون جانباً من جوانب الشخصية. فالفرد يتعلم من بداية تنشئته أداء الأدوار ويكتسب التوقعات والسلوك ويتوحد مع القيم والعرف والثقافة التى محصلتها الجانب الاجتماعى للشخصية (فرح، ١٩٦٧).

ويرى كوتريل Cottrell, (1942) أن الشخصية أو السمة المميزة لها تنظم الأدوار التى يلعبها الشخص فى الحياة الجماعية، وتصور الفرد للأدوار التى يؤديها إما تصور شعورى أو لا شعورى، وهذا التعريف لذلك لم يتعرض لمطلب الواقع الخارجى وتأثيره على الشخصية والتى يغير منها البناء الاجتماعى.

ويلاحظ أن كوتريل Cotrell يشير إلى أن الأدوار ليست استجابات داخلية لمؤثرات خارجية تحكمها عمليات نفسية ذاتية داخلية بل هى أساليب شائعة تنظم مشاركة الفرد فى المجتمع حسب حاجاته، وأن متطلبات البناء الاجتماعى فوق حاجات الفرد تتيح أفعالاً وتحدد أفعالاً أخرى ولا تنبثق هذه المتطلبات من حاجات الفرد الذاتية فقط ولكن من تأثير النظم التى تحددها الجماعات المرجعية التى ينتمى إليها الفرد كالأسرة. وجماعات الرفاق، والتنظيم الدينى، والتنظيم السياسى، والعمل .... إلخ.

ويختلف الدور الذى يؤديه الفرد وتوقعاته حسب السلوك المرتبط بأدوار الآخرين من جماعة لأخرى.

المدرسة الاجتماعية:

اهتمت المدرسة الاجتماعية بتعريف الدور ومن أهمهم علماء الاجتماع والأنثروبولوجى والخدمة الاجتماعية وقد قدموا تعاريف ومفاهيم متباينة عن الدور نلخص أهمها:

أكـد كل من وود ورث وسـوثر لاند وينديكت Wood Worth, (1940) Southern Land and Benidect أن الأنماط الثـقافـيـة هى الحـدود لمخـتلف الأدوار. والثقافة الواحدة تتضمن أدواراً بديلة.

أمـا ناديل (1958) Nadel عـالم الأنثـروبولوجى فـقـد عـرف الدور من خـلال تحـديد البناء، وهو يرى أن البناء يتـركب من عـلاقـات الأدوار التى يؤديها الفرد ولا يتركب عن علاقات بين أشخاص. والدور باعتباره أسلوب الفعل فى البناء يحدد المعايير فى المجتمع. ويصعب على ناديل الفصل بين الأدوار المتـرابطة والتى يؤديهـا الشـخص الواحـد، فـالأدوار تتـبـادل Role Comptability التأثير فيما بينها ويتجسد كل دور فى مواقف التفاعل ويحمل كل فرد مجموعة من الأدوار للموقف الاجتماعى، وكذلك لكل دور قيمته بالنسبة لأدوار الأشخاص الآخرين، وقد أشارت كتابات ميرتون ونيوكومب وآخرون إلى مجموعة الأدوار Role Set التي يؤديها الفرد الواحد.

ويتضح من خلال آراء العديد من الكتاب المصريين ومن بينهم الدسوقى ولويس مليكه، وسنية خليل، سعيد فرح، وسامية الساعاتى وسناء الخولى أن الأدوار تتـحـدد فى شكل مراكز ومكانات. وأن الفـرد يمكنه أن يحـتل أدواراً متعددة فى الحياة ومع أفراد متباينين ولأغراض متعددة وفى أوقات مختلفة.

ويشير سبيوجل (1960) Speigal أن دراستنا لمفهوم الدور تعطينا فرصاً لدراسة تفاعل شخصية الفرد مع الجماعات الاجتماعية المختلفة التى ينتمى إليها أثناء علاقاته بهم فى إطار البناءات الاجتماعية.

أما عالم الاجتماع جورد (1960) Good فيوفق بين الاتجاهات السابقة إذ

يقول أن الأدوار هى أساليب السلوك المناسبة والمتوقعة بالنسبة إلى موضوعات محددة لمن يشغلون مراكز معينة فى البناء الاجتماعى.

أما لينتون (1945) Linton فقد أشار فى هذا الصدد إلى أن أنماط المنظمات للمجتمعات المختلفة تقسم الأدوار حسب السن، والجنس، والمراحل العمرية فى دورة حياة الإنسان. وأن الأفراد فى كل مجتمع يتأثرون بالثقافة عن طريق تعلم كل جيل بأنماط السلوك والقيم السائدة.

وبتجميع التعاريف السابقة من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية نخلص أن: **الدور هو الوحدة الصغيرة المميزة للحدث السلوكي داخل البناء الاجتماعي ومن ثم تنظم وتصنف الأفعال الإنسانية في أدوار، وأن الأشخاص يؤدون الدور الواحد بطرق متقاربة مما يؤدي إلي تماسك الأشخاص داخل البناء الاجتماعي.**

من العرض السابق يتبين أن الاتجاهين النفسى والاجتماعى قد اهتما باتجاه وأهملا الاتجاه الآخر، فالمنظرون النفسيون اهتموا بالشخص وأهملوا المطالب البنائية.

والاتجاه الاجتماعى أكد المطالب الاجتماعية وغاب عنه أثر قدرات الإنسان فى توجيه السلوك ومن ثم فكلاهما قصر فى تعريف الدور (فرح، المرجع السابق (ب)، ١٩٧١).

المدرسة النفسية الاجتماعية:

يحاول الاتجاه النظرى الثالث أن يصف الدور بأنه القنطرة التى تربط الفرد بالمجتمع لتحقيق الترابط بين الشخصية والبناء الاجتماعى. ومن أهم الكتاب الذين تزعموا هذا الاتجاه فى علم الاجتماع بارسونز Parspons (1951) وقد أكد أن كل دور من الأدوار التى يؤديها الشخص تكون جزءاً من شخصيته.

وقد اتجه دانيل ليفنسون (1961) Livenson اتجاهاً مماثلاً لبارسونز

يشمل الجوانب النفسية والاجتماعية، ويشير إلى أن الدور هو أفكار الأفراد وأفعالهم وفى نفس الوقت يرتبط بتأثير المطالب البنائية الاجتماعية على الأفراد.

وقد حلل ليفنسون Livenson (1961) فى دراسته عن الدور وعلاقته بالبناء الاجتماعى للمنظمات وقال إن للدور مظهرين، أحدهما نفسى والآخر اجتماعى، فالمظهر النفسى جانب من جوانب الشخصية يبين قدرة المرء على التحصيل وفهم المواقف المتعارضة والإستفادة من الفرص المتوافرة ممن خلال تحقيق التوازن والاستقرار، فتعريف الدور من جانبه يعني تحقيق الذات.

أما الدور فى مظهره الاجتماعى فيعبر عن تأثير المعايير التنظيمية والقيم. ومن رأيه أنم تغيير البناء المستمر يتيح الإتفاق على تصورات الأدوار، فبناء الدور يستلزم إتفاق مطالب الأدوار مع تصورات البناء، والدور عند ليفنسون - كما يوضحه سعيد فرح - له جانبان، جانب نظرى «أفكار» وجانب عملى «سلوك» والجانبان أساسيان فى استقرار البناء الاجتماعى أو تغييره فاستقرار البناء الاجتماعى يستلزم تطابق تصورات الأفراد للأدوار المثالية والواقع الاجتماعى وعدم التوافق بين الأدوار المثالية والواقع الاجتماعى يؤدى إلى إحداث تغييرات فى النظم الاجتماعية. ويرفض «ليفنسون» الرأى الذى يقول أن الذين يشغلون مراكز واحدة يحملون تصورات مع المطالب البنائية. فتصور الشخص عن الدور يتكون إلى حد ما من تأثير عناصر البناء الاجتماعى فى الشخصية فيظهر من خلال القيم وأهداف الحياة وفكرته عن ذاته كذلك نتيجة تجارب طفولته وسمات شخصيته ومناهج التعليم والتجارب التى تعرض لها. وتؤثر جميعها على إدراك الشخص لدوره. والكاتبة تؤيد اتجاه «ليفنسون» نحو الاتجاه التكاملى فى دراسة الدور. فهو يضم آراء النفسيين الذين يرجعون الدور إلى العوامل النفسية، ورأى الاجتماعيين من الذين يرجعون الدور إلى البيئة الاجتماعية.

فالدور هو القنطرة التى تربط الصفات النفسية للإنسان مع الصفات البنائية التى يتوافق معها المرء. ويلاحظ أن «بارسونز» Parsons من أوائل الذين أكدوا أهمية التكامل بين الخصائص النفسية والمطالب البنائية فى تعريف الدور، فالبناء الإجتماعى فى نظره يقوم على أساس تبادل العلاقات بين الأدوار.

وهذا الاتجاه فى دراسة البناء ساعد على تقديم النظرية البنائية System Theory والتى استخدمت فى مواقع عديدة فى العلوم الاجتماعية، ومن بينها الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم خصائص هذه النظرية أن البناء يتكون من مجموعة من العلاقات بين الأدوار ترتب وتنظم الأشخاص الذين يكونون المجتمع. وكلما كبر البناء وتعقد كلما تعددت الأدوار التى يؤديها الأشخاص داخل الجماعات (بارسونز Parsons, 1952).

والأدوار فى نظر بارسونز Parsons تأخذ شكل أنظمة مستقرة عندما تتطابق مع الأنماط الثقافية ونظم التوقعات المتفق عليها لأنماط الضوابط والمحددات الأخلاقية التى توجهها القيم المشتركة بين أعضاء الجماعة والذين يؤدون نفس الدور. وقد زعم بارسونز Parsons أن البناءات الاجتماعية هى أنماط مميزة لتوجيه الدور عندما يلتقى الشخص مع المجتمع أثناء قيامه بدور ما.

وفى كتابته عن عمليات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ذكر أن الطفل يتعلم منذ الولادة كيفية أداء الدور داخل بناء الأسرة. ومن بين اهتمامات بارسونز أنه أكد: «لكى ينجح الدور فى تحقيق المطالب الوظيفية للبناء الاجتماعى يتطلب وجود حد أدنى من التوافق فى قدرات وحاجات الأفراد الذين يؤدون دوراً معيناً كما يتلاءم تركيب الدور مع المطالب البنائية وارتباط الشخص مع مجموعة معينة من الأدوار أثناء الفعل الاجتماعى».

فليست الشخصية كل الأدوار ولكنها جزء من النسق السلوكى للشخصية. ويعتمد الاستمرار الوظيفى للبناء الاجتماعى على الأداء المناسب والمنظم للأفعال الاجتماعية التى تحدد نمط الدور الذى يؤديه الشخص. وقد يختلف سلوك الأفراد عن السلوك المثالى المتوقع منهم وهنا يعاقب المجتمع الشخص المنحرف. فسلوك الدور تحدده قيم المجتمع ومعاييره المتوحدة مع الشخصية وكذلك قدرات ومهارات الشخص.

وقد أشار نيوكومب Newcomb (1950) فى كتاباته فى علم النفس الاجتماعى أن هناك مجموعة عوامل تساعد على وحدة أداء الدور وهى:

أ- العوامل البيولوجية.

ب- الظروف المميزة التى يتعلم من خلالها الإنسان أداء دوره.

حـ- وعى الذات بأدوارها وأدوار الآخرين.

ويذهب بارسونز إلى أبعد من ذلك إلى أن الفرد عند أداء أدواره، بالإضافة إلى العوامل التى حددها نيوكومب فهناك القيم التى يتوحد بها الشخص والتى تدفعه إلى اختيار دور معين دون الآخر.

وتتلخص التعريفات السابقة لبارسونز فى أن مفهوم الدور له معنى وصفى عندما يصف السلوك، ومعنى تفسيرى عندما يحدد التوقعات المنظمة المرتبطة بأداء السلوك.

وتعكس لنا هذه التعريفات درجات متباينة من التركيب بين المطالب البنائية وعناصر الشخصية باعتبارهما مرجعين أساسيين لكل سلوك إنسانى.

فتفسير السلوك بالرجوع إلى البناء وحده لا يكفى والاعتماد على الشخصية بمفردها فى تفسير السلوك نظرة محددة تعوزها الدقة والموضوعية. فالاعتماد على البناء وحده أو الشخصية وحدها تفسير ناقص للموقف الاجتماعى.

ونحن مع الرأى الذى يؤكد أن الدور وسيط يحقق التكامل بين الفرد والمطالب البنائية. **كما أن ممارسة الخدمة الاجتماعية تتفق مع وجهة النظر النفسية الاجتماعية وهي أن الدور هو السلوك المنظم الذي يؤديه الفرد في الموقف الاجتماعي الملائم لمركز اجتماعي مناسب، هذا الدور تنظمه مجموعة المعايير والاتجاهات المجتمعية.**

الاتجاه التكاملي لمفهوم الدور:

ومن العرض السابق يتضح لنا أن ثمة تيارات ثلاثة تفسر علاقة الدور بكل من الشخصية والبناء الاجتماعى.

- فالاتجاه الأول اتجاه نفسى بحت يغفل الجانب الاجتماعى، ويرى أن حياة الإنسان مجموعة من الادوار، وأن الدور وحدة فى بناء الشخصية فقط. ولا يرتبط بالبناء لأنه يتأثر بقدرات وإمكانيات الشخص الفطرية، وحسب هذه النظرية فالتوقعات والسلوك المرتبط بالدور يختلفان من شخص لآخر.

- أما الاتجاه الثانى فإنه اتجاه اجتماعى صرف يغفل الجانب النفسى ويمثله Merton ويرى أن تصور الدور لا يرتبط بالاختيار الحر للشخص بل أنّ الدور وحدة بنائه ترتبط بالتنظيم البنائى فشاغل الدور لا يعيش بمفرده لكنه يعيش فى بناء يشكل أفراده بطابع خاص جذوره عمليات التنشئة الأجتماعية.

وقد أضاف ميرتون فى دراسته عن البيروقراطية والشخصية كيف أن أداء الفرد للدور الذى يشعر فيه باختلاف بين الواقع والمثالية يولد عنده شعوراً بالصراع.

ومن أجل المحافظة على استمرار البناء الاجتماعى والمحافظة على تماسكه يجب أن تتوافق الشخصية ولو ظاهرياً مع المراكز التى يشغلها الأفراد والمطالب البنائية، وأن تتماسك الأدوار التى يؤديها الشخص فى مجالات النشاط المختلفة ومما اتضح مما سبق أن هذين التيارين قاصران.

- أما التيار الثالث فهو اتجاه تكاملى يرى الدور مفهوم يربط الشخصية بالبناء الاجتماعى ويرى السلوك المرتبط بالدور دالة تعبر عن الرابطة الموجودة بين صفات الشخص الفرد ومطالب الأدوار البنائية الخارجية التى تفرضها التوقعات الخارجية ونظام القيم، وهذا الاتجاه نظرة صائبة شاملة ترى أن تغير المطالب البنائية يؤدى إلى تغيير الشخصيات، فسلوك الدور لا تحدده القوى الداخلية وحدها أو القوى الخارجية وحدها بل تحدده محصلة التفاعل بين القوتين الخارجية والداخلية (فرح، المرجع السابق، (حـ)، ١٩٧١).

نظرية الدور في الخدمة الاجتماعية:

تحتل نظرية الدور فى الخدمة الاجتماعية أهمية رئيسية فى عمليات الممارسة فالدور هو الفعل الذى يشير إلى تعبير الفرد عن ذاته فى إطار البناء الاجتماعى.

ومن الأهمية أن نتفهم الأدوار والمراكز التى يتكون منها البناء والتى تدمج فى الشخصية لكى تفهم طبيعة السلوك الاجتماعى فى الموقف والدور كما عرفته بيرلمان Perliman, (1962) هو الخط المنظم أو نموذج السلوك الذى يتأثر بالمركز أو الوظائف التى يقوم بها الفرد بالعلاقة بشخص آخر أو أكثر، هذا السلوك يختار ويشكل ويلون بعدة عوامل ديناميكية أهمها:

١- احتياجات الفرد ودوافعه الشعورية واللاشعورية.

٢- معارف ومعلومات الفرد عن المسئوليات المتبادلة والتوقعات التى تحددها القيم والثقافة، كل هذه فى ضوء الوظائف والمكانة التى يحتلها الشخص.

٣- التكامل أو الصراع بين أدوار الشخص وعلاقة هذه التوقعات والواجبات المرتبطة بهذه الأدوار وبين الأدوار التى يقوم بها الآخرون فى مواقف مترابطة أو متبادلة ولا يقتصر استخدام الأدوار فى الخدمة الاجتماعية

على تحديد السلوك للأفراد فقط بل تساعد المهنيين فى اختبار علاقات الأفراد بين بعضهم البعض وكذلك تعمق من تنمية قدراتهم الذاتية وذلك باستخدام أدوار مهنية.

ممارسة نظرية الدور في الخدمة الاجتماعية:

يمارس الأخصائيون الاجتماعيون فى عملهم مع الفرد والجماعة والمجتمع منهجاً علمياً يتم فى عمليات ومراحل. وسنحاول التعرض لاستخدام «نظرية الدور» فى مراحل الدراسة والتشخيص وكذلك فى مرحلة العلاج.

أولاً: الدور والدراسة الاجتماعية:

إن تطبيق نظرية الدور تستخدم فى جانبين رئيسيين فى مرحلة الدراسة. الجانب الأول يهتم بتفهم توقعات العميل، والجانب الثانى يهتم بتفهم العميل صاحب المشكلة لموقفه وكذلك فهمه للمشاكل التى تعترض علاقته بالمؤسسة فأحياناً ترى عملاء يتركون المؤسسة قبل الوصول للمستوى الذى يمكن أن يقرر أنه أصبح فى غنى عن مساعدة المؤسسة. وترجع بعض الأسباب المسئولة عن تغيب العملاء هو عدم فهم الشخص المهنى لأدوار العملاء وتوقعاتهم، ولذلك كان من الضرورى أن يفهم كل من الأخصائى والعميل توقعات الآخر. فإذا كانت توقعات العميل أن ينال المساعدة فى أسرع وقت دون إعطاء البيانات المنطقية عن حاجته، بينما يهتم الأخصائى بالأسباب التى دفعته لترك عمله وتعطله، قد تؤدى هذه البداية إلى عدم التوافق فى توقعات الأدوار وقد ينسحب العميل من المؤسسة فى مرحلة الدراسة.

والمراحل المبكرة فى حالات العملاء تتصف بالعطاء من جانب كل من العميل والأخصائى وغالباً ما تتصف بعدم الاستقرار لاسيما فى الحالات التى تختلف فيها التوقعات أى أن اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية بين الأخصائى والعميل تخلق التباين بين التوقعات لاسيما إذا كان الأخصائى حديث الخبرة. ويدرس الأخصائى المهنى توقعات أدوار العميل ومجموعة الأوضاع الاجتماعية التى يحتلها Clients Role Set فدراسة أدوار العميل وتوقعاته وأنشطته وكيفية تكاملها داخل البناء الاجتماعى جانب هام للغاية للشخص المهنى وقد يكون اضطراب العميل فى الأداء الاجتماعى فى موقف ما يرجع إلى عدم التوازن فى مجموع الأدوار التى يحتلها.

ودراسة توقعات الأدوار فى مرحلة الدراسة قد يوضح للأخصائى أن هناك تبايناً فى توقعات الأدوار بين العميل وبين الأفراد الآخرين داخل الأسرة الواحدة. فظاهرة المراهقة على سبيل المثال دليل على اختلاف توقعات المراهقات وسلوكهم داخل البناءات الثقافية التى ينتمون لها. وأحياناً أخرى يكتشف الأخصائى أن مشكلة العميل ترجع إلى الاختلافات بين دور العميل ومن حوله فى كيفية أداء الدور داخل الأسرة.

ثانياً: الدور ومرحلة التشخيص:

يحاول الأخصائى المهنى فى هذه المرحلة أن يجمع الحقائق التى استنتجها أثناء الدراسة فى إطار منطقى منظم ثم يقدم تشخيصاً متكاملاً عن الموقف النفسى الاجتماعى للعميل. واستخدامه لنظرية الدور فى تحليل سلوك العميل يثرى الصورة التشخيصية للموقف. وفى هذه المرحلة يساعد الأخصائى العميل أن يتفهم توقعاته المختلفة للأدوار التى يؤديها كذلك يمكن أن فهم موقفه بين مجموعة الأدوار التى يحتلها، والدور فى التشخيص الاجتماعى سواء للفرد أو الجماعة أو المجتمع يتطلب من الأخصائى أن يتبين القيم والعرف والعادات والتقاليد السائدة فى الجماعات المرجعية كالأسرة والجماعات المختلفة التى ينتمى إليها العميل. وتقول كارول ماير Meyer 1959 أن تفهم بناء القيم فى المجتمع أساسى فى تفهم الأخصائى للأدوار، فهى جزء أساسى فى المعلومات التى توصلنا إلى تشخيص متكامل للموقف، كما أنها تقرر إلى حد كبير العلاقات بين الآباء والأطفال والعلاقات بين

الزوجين بين جماعات المجتمع. وتطبيق نظرية الدور الاجتماعية النفسية بغرض تحليل وإبراز الحقائق ويعمق الموقف التشخيصي. فعندما يشخص الأخصائي موقف السيدة التي تقدمت للمساعدة عليه أن يأخذ في الحسبان أنها ليست أما فقط ولكنها زوجة، وعاملة زراعية ... إلخ هذه الأدوار تتكامل أو تتصارع في شبكة من الأدوار Nertwork of Role Set ويؤكد نفس الإتجاه وارنر بوهام Boaham, 1959 وهو أن فهمنا للعملاء باستخدام نظرية الدور يعطي التشخيص معنى دقيقاً متكاملاً، كما أنه يصبح أكثر فاعلية حين تبدأ عمليات التدخل intervension للعلاج.

وقد وضع بوهام Boaham عدة مستويات تمكن الممارس من إجراء عمليات التشخيص وقد استمدها من نظرية الدور وهي كالآتي:

المستوى الأول:

حينما يتعارض دور العميل مع أدوار ومتطلبات الأدوار الأخرى في محيط الجماعات التي ينتمي إليها.

المستوى الثاني:

حينما لا يقابل الدور الحد الأدنى لمتطلبات المجتمع وبالتالي يؤدي إلى مشاكل وضغوط للأفراد في الجماعات التي ينتمون إليها (عدم توافر التعليم - الوعي).

المستوى الثالث:

عندما يقابل الدور الحد الأدنى لتوقعات المجتمع لكنه لا يتوافق مع سلوك الأداء المتوقع لنقص في القدرات والمهارات.

المستوى الرابع:

عندما يكون الفرد متمكناً من أداء الدور المتوقع منه لكن متطلبات البيئة لا تقابل الحد الأدنى لتوقعات واحتياجات الأفراد (الناس مقبلة على التعليم لكن المدارس غير معدة) وممارسة نظرية الدور في الخدمة الاجتماعية لا

تقتصر فائدتها على الأفراد بل لها أهمية كبرى بالنسبة لتشخيص مواقف الجماعات الصغيرة والمجتمعات المحلية والمنظمات لإمكان وضع سياسات شاملة.

وتتطلب دراسة مشاكل الجماعات الصغيرة والمجتمعات المحلية والمنظمات تشخيصاً للوظائف التى يتكون منها البناء. فالممارس يدرس علاقات الأدوار من خلال المواصفات والمتطلبات المتوقعة، وكذلك علاقتها بالضوابط والمحددات والجزاءات التى يجب أن يلتزم بها شاغلوا الأدوار.

وقد حاول المنظرون مثل بارسونز، واكريمان، وبرليمان، وجوود أن يشخصوا مواقف الأزمات Crises Situations فى الأسرة أو الجماعات الصغيرة أو المنظمات على أنها حالات خلل فى حالة توازن أو عدم توازن. وأنها ترجع لعدم التنسيق والتنظيم بين توقعات البناء وأدوار الناس.

ومن أمثلة حالات عدم التوازن، مشاكل الفقر والبطالة، والأوبئة والأمية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى، وتتطلب هذه المشاكل من الممارس دراسة وتشخيصاً متكاملاً لأدوار المتأثرين بالمشكلة وتوقعاتهم لمحاولة التدخل لإعادة التوازن.

وفى بعض الدول التى اهتمت بمشاكل التنمية كان هدف الممارسين معرفة توقعات الناس داخل الجماعات، وكذلك أدوارهم فى المنظمات القائمة. وقد تبين أن مشكلة مثل مشكلة التفرقة العنصرية مثلاً - تطلب علاجها فى بعض الدول إعطاء الأقليات أدواراً فى إطار جديد للقيم وذلك بالسماح لهم بمراكز أفضل يعدون لها فى مراحل مبكرة ليشعروا بأهمية وقيمة ذواتهم. وقد لوحظ أن إعطاء الناس حقوقاً وقيماً جديدة دون تفهم لأدوارهم أو متطلبات البناءات التى يعيشون خلالها لم يحل المشكلة إلا ظاهرياً فمازالت توقعات الأدوار بين الناس غير متوافقة بل مازالت متصارعة.

ثالثاً: الدور في مواقف التدخل (العلاج):

حاول كل من أثرتون، وميشيل، وشين Atherton, Mitchell and Schien تحديد مستويات للتدخل فى العلاج الاجتماعى وذلك باستخدام نظرية الدور وقد قسموا مشاكل الأفراد الذين تتعامل معهم الخدمة الاجتماعية إلى:

- مشاكل ترتبط بسلوك الأداء (المقبول وغير المقبول).
- مشاكل ترتبط بتوقعات الدور ذاته.
- مشاكل فى البناء الاجتماعى الذى ينتمى إليه الأفراد.

ويؤكد أثرتون Atherton أن معظم الأدوار التى يمكن أن يقوم بها الممارس المهنى فى مرحلة التدخل (العلاج) تتصل بواحدة أو أكثر من المشاكل السابق ذكرها والتى على أساسها تتغير وتتبدل أدوار الأخصائى حسب هذه المواقف التى يتواجد فيها وهى دور الوسيط، دور المدافع، دور المنمى، دور المنظم، المتدخل، أو المستشار... إلخ (سبيرجل Spergel, 1969).

والممارس المهنى فى الخدمة الاجتماعية يختار أولويات للأدوار المهنية حسب أدوار العملاء المختلفة وهى:

١- الأدوار التى يعتبرها الأفراد هامة فى حياتهم ولها تأثير حساس على ماضيهم وحاضرهم الاجتماعى.

٢- التنشئة والإعداد المبكر، الذى يؤدى إلى الفشل فى أداء الأدوار فى مراحل متقدمة والتى تعتبر مصدراً خطيراً فى التكوين النفسى والاجتماعى غير الصحى للفرد.

٣- الأدوار الجديدة التى تتطلب تعديلاً فى القيم وكذلك فى السلوك أو البناء القائم.

وأحياناً يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون ما يعرف بزرع الدور Role Induction وذلك بتدريب العملاء على أدوار جديدة وتتضح مثل هذه الحالات فى العلاج النفسى الاجتماعى أثناء عمليات التحول[1] الإيجابى وغير الإيجابى Transferance and Counter Transferance.

ممارسة أخصائي تنظيم المجتمع لنظرية الأدوار:

يستخدم أخصائى تنظيم المجتمع نظريات الدور فى مواقف تختلف من حيث الحدة عن المواقف التى يقابلها فى الجماعات الصغيرة والأفراد.

وأهم الأدوار التى يستخدمها هى:

دور المدافع: Advocate

يقوم الممارس هنا بعمليات الإقناع لجماعات الصفوة والمهنيين وكذلك مراكز القوة فى المجتمع كى يساعدوا الجماعات المحرومة، وهو يمثل دور المدافع عن مصالح الفقراء عادة (شيلر) سواء كانت الجماعات أحداث منحرفين، أو عملاء ضمان أو سكان مناطق متخلفة: حضرية، أو ريفية، فدوره يشتمل على جوانب متعددة قد تكون فى تغيير البناء أو فى برامج الخدمات أو الاختلاف حول مطالب المستفيدين. ويحرص المهنى فى هذا الدور على انتقاء مواقف الصراعات والعمل على سرعة علاجها أى أن دوره هو مواجهة المشكلات وليس تسهيل العمليات الاجتماعية القائمة، وقنوات عمل الأخصائى فى هذا الدور هى المنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية.

---

(١) وعمليات التحول حيل دفاعية يستخدمها العميل فى التعبير عن أدوار معينة، ورفض أدوار أخرى وتعتبر عمليات المقاومة أحياناً دليلاً على عدم توافق العميل مع أدوار الأخصائى وقد يخطئ الممارس فى الخدمة الاجتماعية إذا استخدم الطرق المنطقية فى إقناع العميل بأدوار جديدة بل عليه أن يتفهم الحيل الدفاعية الشعورية واللاشعورية، التى تدفع العميل لاختيار أو رفض أدوار معينة فى مواقف العلاج.

دور الممارس كمنظم: Organizer

دور الممارس كمنظم يغلب عليه الاتجاه الإصلاحي Social Reform وعادة يتطلب هذا الدور إيماناً واهتماماً بالتغيير الاجتماعي لنظام سواء كان في مجتمع جيرة أو مجتمع محلي أو مجتمع المدينة أو القرية. وهدف التغيير هو حصول أصحاب الحاجة إلى حقوقهم واحتياجاتهم. وأداؤه للدور عادة يكون حول مواقف الصراع التي تسببها مراكز القوى في المجتمع، واهتماماته تتعدى المشاكل المحدودة التفصيلية، مثل مشاكل الأحداث والمعوقين إلى المشاكل والقضايا العامة مثل مشاكل الفقر والفقراء، الأمية، نقص الغذاء ... إلخ. وتلعب شخصية الممارس «الكارزماتية» دوراً هاماً في القيام بهذا الدور حيث تمكنه من القيام بعلاقات في الجماعات الكبيرة. ومن توقعات هذا الدور أن يكون الأخصائي منصتاً وحساساً للاحتياجات النفسية والاجتماعية التي تفيد وتعوق نشاط المؤسسات لخدمة الناس.

والممارس في دور المنظم يستخدم التكتيكات الاعتراضية مثل «العرائض» والمذكرات والشكاوى والقانون ولكنه في هذا الدور لا يستخدم أعمال العنف والهدم.

ومن مسئولياته في هذا الدور استثارة وتشجيع قيادات المجتمع في إعطاء رأيها في البرامج غير الإيجابية وغير الصالحة. وغالباً ما يعجز عن إيجاد البديل للبرامج القائمة ولكن عمله من خلال القنوات الشرعية مثل الأجهزة السياسية أو القانونية أو الشعبية أو الأحزاب حيث تمكنه من أن يعبر عن حقوق ومصالح الناس.

دور الممارس الاجتماعي كمنمي: Developer

يعتمد دور الأخصائي كمنمى Developer على الموارد القائمة والقيم والمنظمات المتوافرة لخدمة الناس سواء في المناطق الحضرية أو الريفية.

ودور الممارس هنا هو تغذية وتشجيع وتنمية تماسك البناءات

الاجتماعية، واهتمامه الأكبر يوجه لنمو العمليات والوظائف أكثر من المكونات والتفاصيل، وأفعاله دائماً ترتبط بمشاكل واهتمامات وطموح وآمال الناس. وهو يعمل كوسيط بين الجماعات المختلفة خلال تفاعلها مع المنظمات القائمة وهدفه هو التأثير فى عمليات اتخاذ القرار داخل هذه المنظمات باستخدام الأساليب الديمقراطية.

والأخصائى فى هذا الدور مهما تكن توقعاته الشخصية هدفه هو بناء وتماسك البناء الاجتماعى والثقافى للجماعات المحرومة، وقد لخص سبيرجل Spergel, 1975 الأدوار المهنية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية كالآتى:

أدوار الممارس في التعرف علي المشكلة:

تحدد المشكلة الواحدة من وجهة نظر أشخاص مختلفين بطرق مختلفة، وقد تبدو هذه الاختلافات بسيطة لكن أثرها فى المدى البعيد كبير وهام.

فالأخصائي في دور الممكن: Enabler

يرى مشكلة الحدث المنحرف محددة فى شخص ما أو جماعة معينة وغالباً ما يكون لآخرين فى المجتمع كأفراد الأسرة والجيران أثر على سلوك الأحداث المنحرفين.

أما الأخصائي في دور المدافع: Advocate

يرى المشكلة على أنها عدم توازن أو خلل فى البناءات الاجتماعية القائمة مثل مشكلة التسرب فى التعليم أو عدم وجود فرص كافية للعمل أو الفقر، والأسباب هنا لا ترجع لشخصيات الناس ولكنها مشاكل غير منفصلة عن البناء الاجتماعى وجذورها قد تتواجد فى النظام السياسى والاقتصادى.

أما المنظم في دور المنمي: Developer

فيرى المشكلة وكأنها نابعة من سلوك الأدوار غير الصحية للحدث، فإن محاربة الحدث للسلطة فى شخصيات البالغين يرجع إلى ضعف الإدارة

وفشله فى التكيف فى المجتمع وفى علاقاته مع المحيطين به فى الأسرة والمجتمع ومن هنا يصبح دور المنمى هو تنمية قدرات الشباب وإيجاد الفرص لهم.

أدوار الممارس في مرحـ الدراسة:

هذه المرحلة تعتمد على مدى اتساع خبرة وتكامل معرفة الأخصائى المهنى. وبناءاً على المعلومات التى توصل إليها الأخصائى فى المرحلة السابقة ستتحدد درجة نجاحه فى تحليل أسباب ودوافع المشكلة.

الممارس في مرحلة التحليل والتشخيص:

تركز هذه المرحلة على تحليل المشكلة فى ضوء القيم والتوقعات. ومهما اختلف المهنيون فإن العملية واحدة حتى ولو اختلفت التفاصيل ودرجات الاهتمام. فالجميع يهتمون بتحديد مواطن الخلل فى البناء الاجتماعى وفى شخصيات أصحاب المشكلة.

إن تحديد الأهداف القريبة والبعيدة يتم فى مستويات مختلفة لاسيما - فى مستوى وضع السياسة. فهى عملية أساسية لحل المشكلات.

والأخصائى لا يهتم فقط بتحديد الأهداف التى تقابل توقعات الناس ولكنه يهتم كذلك بالأهداف التى لا تتفق مع متطلباتهم. والأهداف غير الصحية قد تحدث، لأنه لم يكن واعياً لها من بداية مرحلة الدراسة.

وللأهداف في مرحلة وضع السياسة بعدان:

الأول: الفعل الاجتماعى والثانى: كيفية أدائه. والأخصائى لا يكتفى بتحديد ما يريد أن يصل إليه، بل يتعرف على الموارد والأدوات والاستراتيجيات والتكتيكات فى ضوء فلسفة وأهداف المنظمات التى يعمل من خلالها، وكذلك يهتم بطرق اتخاذ القرارات ووضع البدائل والأولويات.

دور الممارس في مرحلة التخطيط:

يقرر المنظم الاجتماعى الأولويات بالنسبة للخطط التى سيؤديها والطرق والأساليب التى سيستخدمها والمستفيدين من هذه الخطط وكذلك مراحل هذه الخطط فى حدود التوقيت المناسب.

ورغم تقارب أدوار الممارسين بالنسبة لمرحلة التخطيط إلا أن اهتماماتهم الفردية ستختلف حسب الأدوار التى يلعبونها. فمثلاً الممارس فى دور الممكن Enabler سيكون أكثر اهتماماً ببناء وسلوك وإدارة المنظمات أكثر من دور المنظم Organizer والمنمى Developer فى حين أن دور المدافع Advocate يركز على الصراعات داخل التنظيمات، والمنمى Developer سيهتم بمشاكل التنظيم داخل البناء، وكذلك على عمليات اتخاذ القرارات والأدوار الوظيفية والسلطة والمسئولية ونتيجة لاختلاف اهتمامات كل دور ستحدد الأساليب المناسبة لكل منها بالنسبة لوضع الخطة. فالممكن Enabler سيستخدم أساليب التعليم والإقناع، والمنظم Organing قد يستخدم استراتيجيات الضغط والتهديد والمساومة Barganning.

وكما ذكرت الكاتبة من قبل أن كلاً من أدوار الممكن والمدافع يهدفان إلى الوصول إلى جماعات الصفوة ومراكز القوة والمتخصصين والقيادات الطبيعية. أما الممكن، والمنمى فيهتمان ويركزان على الخدمات المباشرة وتحسين مستواها. أما المدافع فهو يهتم بالحقوق والمنظم يركز على العمل الاجتماعى والسياسى. ومن حيث التوقيت فى تحقيق الأهداف فالمدافع والمنظم يهدفان للسرعة فى المواقف المختلفة وتحقيق أفضل المصالح للناس أما الممكن والمنمى فهما يعملان بهدوء للمدى البعيد ولذلك كان الوقت بالنسبة لهما طويلاً.

دور الممارس في عمليات التدخل: Intervension Role

إن عملية حل المشكلات عملية معقدة ومتداخلة وتأخذ سلسلة من

المراحل والخطوات المتصلة من بداية تحديد المشكلة حتى تقييم الأهداف ولكل مرحلة خطواتها التفصيلية وأدوارها المناسبة والتى تتوافق مع المواقف التى يواجهها الممارس.

دور الممارس في مرحلة التقييم:

من النادر أن يقيم الممارسون العاملون فى تنظيم المجتمع مجهوداتهم والتقييم بالنسبة لهم غالباً لا يتعدى كتابة التاريخ الاجتماعى للمشكلة فيشمل عدة عبارات توضح أن هناك عدم وضوح أو عدم فهم لأهداف المؤسسات وأغراضها وأولويات العمل بها أو توقعات العملاء، وبصفة عامة يجب أن يضاعف الممارسون مجهوداتهم فى المراحل التقيمية حتى تتحقق عمليات التدخل المهنى وذلك فى ضوء القيم، والالتزامات الأخلاقية السائدة واحتياجات ومطالب الناس.

مفاهيم الدور المستخدمة في الدراسة:

توقعات الدور: Role Demands

يستخدم المصطلح لوصف توقعات السلوك، أى السلوك الواجب والغير واجب أى الحقوق والواجبات المرتبطة بالدور. وكثير من المواقف الاجتماعية نجدها محكومة ومحددة بأوصاف التوقعات فى شكل مطالب للسلوك، فمثلاً توقعات الوالدين من الأبناء، والأهالى من السياسيين والمعملين من الدارسين، والأخصائيين من العملاء. فجميع الفئات السابقة تصنع توقعات للسلوك الاجتماعى عن طريق وضع الضوابط الإيجابية لمثل هذه الأدوار.

والتوقعات قد تكون رسمية أو غير رسمية (مكتوبة وغير مكتوبة) معلنة أو ضمنية، فردية أو مشتركة وأحياناً معقدة وأحياناً أخرى بسيطة. وكذلك قد تكون التوقعات محلية أو عالمية أو الإثنين معاً.

وقد استخدم سترين Strean, 1971 توقعات الدور فى خدمة الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع. واهتم بتوقعات أدوار الممارسين فى الطرق الثلاثة

وأكد أن الشخص الذى يعرف ماذا يتوقع منه فى موقف معين ويستطيع الاستجابة له بصورة ملائمة يكون متوافقاً للدور. ويحتاج السلوك الذى يتطلبه أداء الدور أن يقوم على مجموعة عناصر توجه تفكير الشخص عن الموقف وأثناء تفاعله مع الآخرين.

ونحن نميل نحو رأى بارسونز Parsons الذى يتجه إتجاهاً توافقياً فى تحديد التوقعات ويبين أنها وحدات فى نسق التفاعل الاجتماعى، فهى وحدات دافعة، أى موضوعات تتوحد بها شخصية الفاعل. وفى نفس الوقت دوافعُ منظمة لسلوك أعضاء البناء فى حدود القيم والمعايير الثقافية. ونحن نتفق مع بارسونز فى الرأى بأن توقعات الأدوار هى وحدات بنائية فى مواقف التفاعل وهى أيضاً وحدات دافعة توحدت بها الشخصية واندمجت فيها. ويعتمد تحقيق التوقعات على درجة التماسك الاجتماعى فإذا شعر أعضاء البناء الاجتماعى بالتماسك والمشاركة فى القيم والارتباط بالتزامات متفق عليها (مثال الأسر الريفية) كان ذلك عاملاً حاسماً فى تحقيق توقعات الأدوار وأدائها لوظائفها فى تحديى صور الموقف وتحقيق مطالب البناء.

وإذا ساد البناء الاجتماعى الشعور بالاغتراب وعدم الارتباط واللامبالاة عجز الأفراد عن تحديد التوقعات المنتظرة من الآخرين وتحقيق عدم التوازن، ولن يستطيع الأفراد أن يؤدوا السلوك المناسب للدور إذا كان الموقف غير واضح، وبناء عليه فإن فكرة الشخص الواضحة عن مواصفات وتوقعات الدور فى الأسرة (دور الأم، الابنة، الحماة) يرتبط إلى حد كبير بتجارب الطفولة والقيم التى يتوحد بها الفرد فى مواقف التفاعل.

أداء الدور: Role Enactment

أداء الدور: ويقصد به السلوك أو النشاط المعين الذى يقوم به المرء لهدف معين فى الموقف الاجتماعى. ونظراً لتأييدنا للآراء التوافقية بين الاتجاه النفسى الاجتماعى والذى – يتزعمه ليفنسون Levinson أن أداء

الدور محصلة عاملين، احدهما ينبع من البناء التنظيمى وتحدده مطالب الأدوار والجزاءات والضغوط الاجتماعية والآخر يعبر عن صفات الشخصية وتصوراتها عن دورها. وسلوك الإنسان يحمل جانباً تقييماً لا سيما وأنه يرتبط أساساً بالموافقة أو عدم الموافقة، فالأم تظهر سعادتها إذا نطق طفلها بأول كلمة، والمدرس يقيم سلوك طلابه أثناء المحاضرات وبالمثل الرئيس والمرؤوس، المدرس والتلميذ، الإخصائى والعميل. وأداء الأفراد لأدوارهم بطرق معينة لتحقيق التوقعات المنتظرة المقبولة قبولاً شرعياً يرجع إلى الفروق النفسية بينهم وكذلك درجة توحدهم مع معايير القيم والالتزامات الأخلاقية والدور باعتباره أحد الوحدات التى يتكون منها المجتمع تتغير مكوناته وسلوكه تبعاً للتغيرات الاجتماعية فى المجتمع وتغير المراكز الاجتماعية للفرد، وتفيد علاقات الشخص فى أطوار النمو، وتغير قدرات الشخص وحاجاته، وتؤثر هذه التغيرات فى العناصر المكونة للدور وبالتالى تغير من سلوكه ويتفق العديدون مثل : لينتون Linton وميد Mead وبارك Park وكوتريل Cottrell على أنه من غير اليسير تغيير مكونات الدور، وحينما يحدث هذا ينجم عنه مؤثرات وصراعات يعانى منها الفرد أثناء أدائه للسلوك المرتبط بالدور فى مواقف التفاعل. ويقول كوتريل Cottrell أن أداء الدور يختلف باختلاف السن والجنس والمركز الاجتماعى. فمثلاً دور الأم يتأثر بالتنشئة والتعليم المبكر، كذلك بعدد الأولاد وأعمارهم وهذا كله يؤثر فى أداء الأم لأدوارها. كذلك يتغير محتوى الدور المهنى بتغيير مكانة المرء فى النسق المخنى والذى يرتبط بالمسئولية، فمكونات الدور المهنى الذى تقع فى قمة السلم المهنى والذى يرتبط بالمسئولية غير مكونات الدور المهنى الذى يقع فى بداية الوظيفة. ومن ثم يتغير أداء الدور إذا غير الفرد من وظيفته ورقى إلى وظيفة أرقى (فرج ١٩٧١) وقد عارض كثيرون من علماء النفس الاتجاه القائل بتغير الدور لأن الشخص لا يستطيع التحرر من الأدوار التى ارتبط بها واكتسبها، وقد وضح بارسونز أن إختلاف الأداء يرجع إلى اختلاف الأداء يرجع إلى اختلاف التعلم، ونحن نؤيد هذا الرأى ونضيف أن

إعادة التعلم لأدوار جديدة يستخدم كثيراً فى عمليات الدراسة والتشخيص والعلاج فى الخدمة الاجتماعية لأن أداء الدور لا تحدده قدرات الشخص النفسية كالرغبة والإدراك والمعرفة والمهارة وحدها، بل تحكمه المعايير الاجتماعية حسب مواقف التفاعل المختلفة، وهذا الرأى يرفض أن الشخصية مجموعة أدوار.

وحدة الدور : Role set

اختلف العلماء فى تحديد وحدة الدور فيؤكد ميرتون Merton فكرته بأن كل وضع اجتماعى لا يتضمن دوراً منفرداً دائماً بل يتضمن بالضرورة مجموعة من الأدوار تتعدد بتعدد العلاقات الاجتماعية التى ترتبط بأدوار اجتماعية أخرى ويسميها ميرتون وحدة » الدور الاجتماعى « The Role Set فالوضع الاجتماعى للطبيب لا يتضمن دوراً واحداً فقط وإنما يتضمن مجموعة أدوار تربطه بطلابه والأطباء زملائه والممرضات، والأخصائيين الاجتماعيين والمختصين فى الأجهزة الطبية والمرضى وغيرهم Merton (1957) وجموعة أو وحدة الدور الواحد تختلف تماماً عن الأدوار المركبة Compound Roles والتى اهتم بها السوسيولوجيون والتى قصد بها الأدوار المختلفة للشخص الواحد الذى يشغل مراكز متعددة كأن تكون الأنثى عاملة زراعية وفى نفس الوقت زوجة ووالدة وعضو فى جمعية التنمية وعضو فى الجمعية الزراعية، فكل وضع أو مركز منفرد من هذه الأوضاع يرتبط بمجموعة أدوار اجتماعية تختلف تماماً عن مجموعات الأدوار الخاصة التى يشغلها فرد واحد، والتى غالباً ما تكون فى مجالات اجتماعية مختلفة كالأسرة والبناء المهنى، والبناء الترويجى وهذا المفهوم يثير عدداً من المشكلات التحليلية تبدأ من فكرة معينة وهى أن الدور الاجتماعى الواحد على درجة من التعقيد طالما أنه يتضمن مجموعة من الأدوار المتصلة وطالما أنه يكون جزءاً من البناء الاجتماعى، وهذا معناه أن المجتمعات تواجه مشكلة وظيفية تتمثل فى محاولة تنظيم مكونات مجموعات الأدوار

المختلفة بصورة ما تحقق درجة من التوازن تكفى لتمكين معظم الناس فى معظم الأوقات من أدائهم أعمالهم فى الحياة الاجتماعية، دون التعرض للصراع (سنية خليل أحمد ١٩٧٧).

ويعبر ميرتون عن التوازن بفكرة الميكانيزمات التى تعمل على الربط بين توقعات أولئك الذين تجمعهم أدوار متعلقة بوضع اجتماعى معين بحيث يواجه شاغل هذا الوضع أقل قدر ممكن من الصراع.

والفكرة الأساسية هى أن كل وضع اجتماعى لا تضمن دوراً واحداً وإنما مجموعة من الأدوار تربط بين شاغل كل وضع اجتماعى وعدد من شخصيات أخرى وهذه الحقيقة البنائية هى ما نعبر عنه بوحدة الدور الاجتماعى وتضم وحدة الدور الاجتماعى عدداً من الأوضاع الاجتماعية المختلفة فى أهميتها. فمثلاً يكون اهتمام الأخصائى فى مؤسسة ما، بتوقعات بعض الذين تضمهم وحدة دوره أكثر من اهتمامه بغيرهم. وهذا يعنى أن الأعضاء ذوى النفوذ الأقوى فى موقف ما يكون الاهتمام بتوقعاتهم أكبر (مثل الأم فى الأسرة) ولا يمكن أن تتساوى قوة ونفوذ جميع الأعضاء الذين تضمهم وحدة الدور وإلا أصبح موقف شاغل الوضع الاجتماعى فى هذه الوحدة مؤسفاً.

التساند الاجتماعي المتبادل بين شاغلي الأدوار الاجتماعية :

كل فرد يشغل مكاناً معينة فى البناء الاجتماعى ويعنى ذلك أن آخرين غيره يشاركونه بصورة أو أخرى ظروفاً مماثلة أو على الأقل متشابهة، واحتياجات هؤلاء الأفراد تقابل بأساليب مختلفة عن الأساليب الفردية وهذه الحقيقة أساس قيام الهيئات مثل المؤسسات الاجتماعية والصحية والنقابات التى تقوم بأدوار وسيطة بين شاغلى وضع اجتماعى معين وبأساليب جماعية، هذه الهيئات والمنظمات تمثل استجابة بنائية لمتطلبات الناس المشتركة والمتناقضة وأيا كانت أهداف هذه الهيئات فإنها تعمل على مواجهة

قوة أعضاء وحدة الدور وتساعد أيضاً فى رسم سياسة وتنفيذ مطالبها. والهيئات بأنواعها المختلفة بناءات تساعد على إيجاد وتنمية معايير تعمل على التخفيف من حدة الصراع فى التوقعات.

وهي تمكن شاغل الوضع الاجتماعى المعرض لهذا التناقض عن طريق مساندة اجتماعية تقلل من حاجته إلى التكيف الفردى طبقاً لهذه المتطلبات المتناقضة وهكذا تتم المساندة الاجتماعية، إما عن طريق الهيئات الاجتماعية أو المعايير.

صراع الأدوار: Role Conflict

إن فهم صراع الأدوار Role Conflict يعتبر مفهوماً هاماً فى تطبيق نظرية الدور، والصراع يحدث حينما تقابل الشخص توقعات منطقية لكنه يجد أن إشباعها غير ممكن. وقد تناول جوود Good (1960) صراع الأدوار وبين أن الفرد يجد نفسه أحياناً يواجه توقعات غير متكاملة تؤدى إلى الصراع.

ويهمنا هنا الصراع بين مجموعات المعايير التى تتكون منها الأدوار الاجتماعية وصراع الأدوار قد يفسر من وجهة نظر العلماء على أنه رد الفعل الناجم عن المكانة للشخص من خلال جماعتين مرجعتين. Two Different Reference Groups

فعلى سبيل المثال دور الأخصائى فى المدرسة يحدد عن طريق جماعة الإداريين الذين يهتمون بحفظ النظام والضبط وسير العمل، وجماعة المهنيين الذين يهتمون بتنمية أدوار الطلاب وأدائهم الاجتماعى. وأحياناً يحدث الصراع إذا اختلفت توقعات العملاء عن توقعات المؤسسات التى تقوم بتقديم الخدمات لهم. وكذلك عندما تختلف أدوار الأفراد عن توقعات الأشخاص الذين يشرفون عليهم أو يرأسونهم أو يكبرونهم فى السن، مثال الهوة الثقافية بين الأبناء والآباء وبين الرؤساء والمرؤسين.

الفصل الثاني
الاتجاهات والمداخل النظرية في التنمية

- نظريات التحديث
- نظرية الامبريالية
- اتجاه ثنائية الثقافة
- الاتجاه الاجتماعي التطوري
- اتجاه التبعية
- اتجاه التنمية
- مفهوم التنمية « الخاص » من وجهة نظر الباحثة

الاتجاهات والمداخل النظرية في التنمية :

يتزايد الاهتمام بموضوع التنمية من أجل تطوير المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمعات الريفية المستحدثة منها بصفة خاصة وقد تعددت الاتجاهات والمداخل النظرية التى عالجت موضوع المرأة فى التنمية وحتى الآن لا توجد نظرية موحدة تعالج هذه القضية.

ومن خلال النظريات لعامة للتنمية سنختار نظريتى : التحديث ، «والامبريالية ، لنبدأ بها معالجة مساهمة أدوار المرأة فى التنمية.

أولاً - نظريات التحديث : Modernization Theries

تقوم إحدى هذه النظريات على التحديث بقصد التغيير الثقافى الدينامى المنطلق من القارة الأوربية فى العصر الحديث، ويشمل هذا التغيير نوعين :

الأول : محدود ويحاكى أساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة.

والثاني : يوجه للدول النامية وهو يعنى الدتخل الهادف إلى التحرر من الوضع التقليدى فى مجالات الثقافة والتقنية والاقتصاد شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطاً بغالبية أفراد المجتمع.

ويؤخذ على هذه النظرية أن هناك فرق بين بداية مراحل التحديث فى الدول النامية عنه فى الدول الغربية المتقدمة، وأن ما يصلح لاستخدامه لثقافة لا يصلح لكل الثقافات لأن كل مجتمع يمر بمراحل مختلفة من النمو، ولذلك يصبح من الضرورى الاختيار الرشيد من بين هذه الثقافات بما يمكن الدول المتخلفة من استيعابه حتى يصبح صفة ملازمة لهذا المجتمع. • جمعه ١٩٧٨) ويصف كولمان (1960) Coleman نموذج المجتمع الحديث بأنه المجتمع الذى يتسم بعدة سمات ومن أهمها درجة عالية من التحضر، وإنخفاض الأمية، ضمان دخل مرتفع نسبياً، والسماح بالحراك الاجتماعى الرأسى والأفقى، والارتفاع النسبى بنصيب التجارة والصناعة فى الاقتصاد. وفاعلية انتشار شبكة الإعلام.

وباختصار فإنه ذلك المجتمع الذى يتصف بارتفاع معدلات مشاركة أفراد المجتمع فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومما يؤخذ على نظرية ، التحديث ، أيضاً أنها تميل بشدة نحو محاكاة نموذج التنمية فى الدول الغربية ويؤخذ على هذه النظرية أنها تتبنى اتجاهاً عاماً تطبقه على الدول المتخلفة وهذا يعكس إيماناً بعمومية التنمية حتى ولو اختلفت الثقافات. ونظرية التحديث تركز على ضرورة إزالة العجز البنائي فى هذه الدول دون أن تقدم أية بدائل أخرى لحل مشكلات الدول النامية ° جمعه ١٩٧٨ نفس المرجع السابق «ب»).

ثانياً - نظرية الامبريالية : Imperialism

وتعنى هذه النظرية بالسياسات التوسعية لتحقيق السيطرة فى المجالات العسكرية والسياسة الاقتصادية، وتفرق هذه النظرية بين إتجاهين :

الأول : نظريات تلقى الضوء على أهمية السياسات التوسعية الإمبريالية بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالى السائد فى الدول المستعمرة.

الثاني : نظريات تحلل نتائج وآثار السياسة الامبريالية فى الدول النامية والاتجاه الأول يتصف بالفكر الماركسى التقليدى وهو ينتمى لدول أوروبا.

وبينما يعبر الاتجاه الثانى عن التفكير الماركسى الحديث النابع أساساً من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا إلى جانب ظهور المفكرين الأنجلو ساكسون.

ومن خلال تطبيق كل من نظريات التحديث والامبريالية يمكن استخلاص العديد من الاتجاهات الفكرية تعرض لبعضها فيما يتعلق بدور المرأة فى التنمية.

اتجاه ثنائية الثقافة : Coltural Dualism

وهذا ما يعرف ، بالتثقيف ، A Culturalization

ويقصد به استعارة ثقافة مجتمع آخر وتطبيقها فى مجتمع ما. ويغلب على هذا النموذج حتمية ثنائية النظم حيث تستمر الدول تقليدية ومع ذلك فإنها فى بعض مظاهرها تنتمى إلى المجتمعات الحديثة نتيجة محاولة التخلص من البناءات الثقافية التقليدية، هذا ويجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية وهى أن الثنائية فى النظم ليست مظهراً من مظاهر التخلف بقدر ما هى أحد مسبباته.

وتعتبر الأستاذة سيمون ديبفوار Simon De Beavior (1952)

واحدة من هؤلاء اللائى يتبنون الدفاع عن قضية الثنائية الثقافية، وهى فى دفاعها تدعى أنه فى بعض الثقافات لا تأخذ المرأة وضعها وحقوقها وأن المساواة بين الرجل والمرأة مازالت محل صراع. وترجع الكاتبة تلك الضغوط لطبيعة تكوين المرأة البيولوجى. وأن الصراع القائم فى تلك الثقافات يتعلق بطبيعة المرأة البيولوجية وحقوقها كإنسان مما يقيد حريتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وأن الرجل فى هذه المجتمعات، من وجهة نظر هذا الإطار الفكرى قلق لأن المرأة هى التى تنجب الأطفال وتساعد فى استمرارية الجنس البشرى ولهذا كان شعور الرجل العميق نحو المرأة متناقضاً Ambivillant فأحياناً يكرمها وأحياناً أخرى يقلل من قيمتها ويحد من حريتها.

وتضيف الكاتبةأنه بالرغم من وقوع المرأة تحت سيطرة وتسلط الرجل أحياناً إلا أنها تفوقت فى مهمتها، وتشبه ديبفوار نظرة الرجل للمرأة بمعاملة الدول الغنية للدول النامية من حيث تقسيم العمل بين الجنسين، وترى الباحثة أنه على الرغم من تبنى بعض الثقافات لاتجاهات الثنائية الثقافية رلا أن استبيق فى العالم العربى لم يأت بفائدة كما حدث فى البلادالآسيوية لأن الغالبية العظمى من الإناث فى هذه المجتمعات قد لا يبغين تغيير ما هو قائم من اختلافات من حيث أدوار الذكور والإناث.

وترى الباحثة أن هناك فرق بين الثنائية الناجمة عن استيراد أنماط ثقافية من خارج المجتمع وأخرى قامت نتيجة تغييرات حدثت من داخل المجتمع Form Within وغالباً ما يوجد النوعان معاً. ولكن بالنسبة لاستيراد نماذج ثقافية جديدة من خارج المجتمع فهذه نجدها تتطور بسرعة بسبب طبيعة المجتمعات الديناميكية التى خرجت منها. أما النماذج الثقافية النابعة من نفس المجتمع فهى تتغير ببطء وهذا بعينه ما يمكن تسميته « بتنمية التخلف » فى الدول النامية.

الاتجاه الاجتماعي التطوري : Social Evolutionary Modle

يهتم هذا الاتجاه بوضع المرأة ومركزها عبر المراحل التاريخية من خلال التغير والتطور التلقائى للمجتمعات. وهذا الاتجاه يسمح بدراسة أدوار المرأة من خلال تحليل الديناميكيات المختلفة التى تولد التغير الاجتماعى مثل التغير فى البناء السكانى، التوازن بين الموارد والاحتياجات، تقسيم العمل بين الرجال والإناث، أثر استخدام التصنيع والتكنولوجيا على حياة الإناث والذكور.

ويتجه هذا النموذج نحو دراسة الفروق بين الجنسين لاسيما من حيث تقسيم العمل وتأكيده على تفاوت الأجور بين الجنسين. وهذا فى حد ذاته يمكن اعتباره سبباً فى نفس الوقت، ويعتبر كذلك اعترافاً ضمنياً للميل المتزايد نحو إنكار أى تفاوت بين الرجال والنساء حتى فى فرص التعليم والتدريب، وبدافع أنصار هذا النموذج عن تخصص كل من الجنسين فيما يعمل، مما يؤدى إلى رفع الإنتاجية ونوعيتها.

وتؤكد خصائص هذا النموذج أنه كلما اتجه المجتمع نحو التخصص كلما زادت إنتاجية الإناث كجماعة متخصصة. وبناءاً على هذا الاعتقاد، كانت المجتمعات البدائية التى من طبيعتها عدم التخصص أى أنها أقل إنتاجية وبالتالى أكثر فقراً. وحتى فى المجتمعات الأكثر تعقيداً وتقدماً نجد أن

الجماعات غير المتخصصة تودى أعمالاً هامشية ذات إنتاجية محددة. ومن منطلق عدم المساواة بين الجنسين فى هذه المجتمعات تؤكد بوسروب -Bos rup (1970) أن المرأة تقوم بأعمال بسيطة وغير هامة فى المستويات الدنيا للاقتصاد، وهذا يرجع إلى وجودها فى المستوى الأدنى للهوة الإنتاجية -Pro ductivity وبالتالى تعانى من عدم المساواة وإنعدام العدالة فى المعاملة.

وتضيف أن المشكلة تتكرر بالنسبة لوضع الإناث فى المشاركة السياسية وبمعنى آخر أنه كلما زادت الهوة اتساعاً بين العمليات المنزلية التى تؤديها المرأة، والمشاركة الاجتماعية كلما انكمشت المرأة فى حكر الأعمال المنزلية، وفقدت فرصة المشاركة فى قرارات المجتمع.

وقد ساعد اتجاه الدول المتقدمة نحو التخصص والمهنية والبيروقراطية فى تأكيد هذا الاتجاه بالنسبة لعلاقتها بالقطاعات الفقيرة.

اتجاه التبعية : Dependency Modle

وجه أصحاب نظريات الإمبريالية النظر إلى أن استمرار التخلف والفقر فى بلاد العالم الثالث والدول النامية راجع إلى نتائج تطبيق نظرية التحديث وما نجم عنها ويعرف باتجاه **« التبعية »** Dependency

وقد فوجئ المتزعمون لهذا الاتجاه لا سيما فى الدول اللاتينية بأن هناك مشاكل وردود فعل شائكة نتيجة تطبيق هذا النموذج بهذه الدول، ورغم إطاحتها بالاستعمار العسكرى أخذت لنفسها طابعاً جديداً أطلق عليه **الاستعمار الجديد** The Neocolonism

والذى تتحدد ملامحه باتباع السياسة التوسعية بالسيطرة على المقدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما يسيئ إلى الدول الفقيرة وسبيلها فى ذلك خلق أدوات فى تلك الدول تمثل مصدر قوة لحماية مصالح الدول الاستعمارية التى يتبعونها، والتى تؤدى بالضرورة إلى زيادة تخلف أهالى المناطق الفقيرة والمحرومة مما يضعف من عدم توازن البناءات الداخلية.

ورغم تبنى هذا الاتجاه لأسلوب التخطيط والتوسع فى سياسات الانفتاح وقيام المشروعات الضخمة واستيراد المعدات الحديثة والمحاصيل وتصنيع المواد الخام والاهتمام بتخطيط المدن فى المناطق الحضرية إلا أن تطبيق هذا النموذج أساء إلى الفئات المحرومة والفقيرة وزادهم أعباءاً. إن زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة لا يوسع فقط الهوة بين الطبقات الاقتصادية المتخلفة فى المجتمعات النامية بل إنه يحرم البناءات التقليدية الشعبية من الاشتراك فى عمليات التنمية المحلية.

وترى الباحثة أن إتجاه التبعية Dependency له ارتباط وثيق بتأخر المرأة فى تلك البلاد، وأنه لا يمكن فهم علاقات القوة Power Relations بين الرجل والمرأة إلا إذا درسناها من خلال نظم الإنتاج والاقتصاد.

ويؤكد هذا تلك الأبحاث العديدة التى ظهرت منذ العام العالمى للمرأة والتى تؤكد أثر النظم الاقتصادية على المرأة سيما فى بلاد العالم الثالث وأن موقفها أصبح كموقف الدول الفقيرة فى تبعيتها للدول الغنية. اى « هامشية» Prephrie وهذا يعضد الاتجاه نحو التخلص من أحد الأسباب الرئيسية لتخلف المرأة ألا هو التبعية للدول المتقدمة. والأمثلة التى توضح مسالب التبعية عديدة فمثلاً انقراض مزارع القصب فى إندونيسيا « المستعمرة» حيث كان يعمل بها الألوف من الرجال والإناث وأجبرتهم الدولة فى ظل الاستعمار على العمل بالمشروعات الصناعية .

ومثال آخر لظاهرة التبعية فى إفريقيا يتعلق بسحب المزارعين من حقولهم للعمل بالمناجم مما ترتب عليه ترك الإناث يعملن فى الحقول بدون الرجال وهذا بدوره زاد من أعبائهن.

ورغم مظهرية وجود فرص عديدة لمساهمة الإناث فى ظل ذه السياسة إلا أنه اتضح للعديد من البلاد النامية أن أعباء المرأة تضاعفت نتيجة الضغوط الاقتصادية والسياسية التى تتعرض لها تلك المجتمعات التابعة لسياسات الدول المتقدمة.

وتعتبر هذه إحدى الحقائق التى عبرعنها ميردال Myrdal, G. (1957) فى كتابه عن « النظرية الاقتصادية فى المناطق المتخلفة وهى :

« أن الدول المتقدمة تنمو وتقوى نتيجة تخلف وتأخر وفقر الدول النامية» وتتفق الباحثة مع هذا الرأى وتضيف أن المرأة فى الدول النامية تمثل قوة عمل مدخرة وتقف دائماً كجيش الخلاص مستعدة عند الحاجة للاشتراك فى « اقتصاد بلادها » .

ويتضح ذلك فى أوقات الحرب والأزمات والأكثرمن ذلك أن المرأة تستخدم عند الضرورة لتخفيف الضغوط الاقتصادية لا سيما فى أوقات الركود الاقتصادى وارتفاع نسب البطالة.

ومن الآثار الناجمة أيضاً عن « التبعية » أن ترك المزارعون عملهم للعمل بالصناعة والأعمال التجارية ومشروعات التنمية الاقتصادية مثال الحال فى البرازيل (كال Kahl (19680 وقد أضعفت هذه العمليات مساهمة المرأة فى الإنتاج وتوجيه جهودها إلى مضاعفة إسهامها فى قطاع الخدمات. ولذلك أصبحت الفرص المتاحة للإناث محدودة وتتمثل فى ذلك النوع من المهن ذات الدخل المنخفض والإناث يعملن كعاملات فى المصانع أو عاملات نظافة أو فى المنازل ويبدو ظاهرياً أنه يوجد فرص عمل عديدة للمرأة ولكن نرى أن الوقت قد حان لأن تجرى الأبحاث والدراسات عن دوافع وأسباب دخول وخروج المرأة من قوة العمل، كذلك حجم ونوع وفعالية ما تساهم به المرأة فى تنمية مجتمعها تحت تأثير النظم السياسية والاقتصادية المختلفة.

اتجاه التنمية Developmentalism

يطلق هذا الاتجاه نحو تأكيد : «أن إحداث التنمية بهدف ووفق خطة عامة لإجراء تغيير مرغوب أملاً فى رفع مستوى الحياة فى تلك المجتمعات» . (شوقى ١٩٧٨) .

وكان من نتائج تطبيق هذا الاتجاه فى الدول النامية ردود فعل غير

إيجابية. وترجع إلى عدم اشتراك الأهالى فى مراحل التنمية من بداية وضع السياسة إلى مستوى مراحل التقويم.

وهناك العديد من الأمثلة التى تشير إلى إحجام المواطنين عن البرامج التنموية، ولعل القرى المستحدثة التى توسعت فيها الدول فى ، مصر، فى الستينات مثال واضح لذلك، فقد خططت لها الدولة من بداية مرحلة إعداد الأرض وعمليات التهجير والتوطين، وكذلك توفير برامج للتنمية (صحية، وتعليمية، وزراعية، وتعاونية) وقد اتضح للمهتمين بتتبع نموذج التنمية المتكاملة فى تلك المجتمعات أن الأهالى نادراً ما يقبلون على البرامج رغم القوانين والقرارت المنظمة لهذه القرى. وقد لوحظ فى بعض القرى أن إصدار القوانين لم ينجح فى إجبار المواطنين على المشاركة، وأن العديد من البرامج ضعفت وأصبح بعضها هياكل بلا وظائف وذلك نتيجة عدم اقتناع الناس بقيمة ما هو متوفر لأن هذه البرامج لم تتبع من احتياجاتهم (هيئة الأمم معهد التنمية الاجتماعية U.N. INS. FOR S. Development (1972)

كذلك أن اتجاه التنمية سيظل غير فعال ما دام المهتمون به يعطون الأولوية للقرارات والقوانين والتشريعات والجزاءات وفى نفس الوقت يهملون التغيرات التلقائية فى البناءات وفى مواقف اتخاذ القرارت.

والأكثر من ذلك أن أنصار هذا الاتجاه لم يهتموا بالمرأة وقللوا من قيمة ما تؤديه من عمليات ووظائف داخل الأسرة، وفى العمليات الزراعية، وفى صناعة المنتجات، وفى العمليات التسويقية، رغم أن بعض هذه العمليات تتخصص فيها المرأة ومع هذا لم تنل الاهتمام، ولا توجد عنها دراسات. وفى العديد من الدول التى تبنت هذا الاتجاه كأسلوب للتنمية المقصودة، فقد لوحظ أن المرأة فقدت الكثير لا سيما حينما تحددت أدوارها وضاقت أمامها فرص العمل. ويتضح ذلك بصفة خاصة فى المناطق الريفية حيث أصبحت فى موقف لا تحمد عليه، بعد أن كانت مركزاً للإشعاع الاقتصادى وبعيدة عن منافسة الأسواق المحلية (إنكليز Inkeles 1974).

ولوحظ أن اتجاه التنمية له آثاره السلبية والإيجابية على كل من الرجل والمرأة وقد كان من فضل العام العالمى للمرأة

(World Plan Of Action For The World Decade Of Women (1975)

أنه وجه أنظار الدول إلى آثار تطبيق هذا النموذج على المرأة، وتتلخص فى الآتى :

- إغفال النظر إلى المجتمع نظرة شاملة، واعتبار أن أى تغيير فى جانب من جوانب المجتمع لا يتعتبر منفصلاً عن إحداث التغييرات فى بقية الجوانب سلباً أو إيجاباً.

ومثال ذلك إدخال التكنولوجيا الحديثة لفئة معينة فى بعض الدول لزيادة الإنتاج، فقد لوحظ أنها أفادت الرجال ولكنها زادت من أعباء الإناث.

- أدى التناقض فى عمليات التنمية فى الدولة الواحدة إلى عدم استفادة المرأة من المشروعات التنموية، فمثلاً تشجع الدولة عمالة المرأة ومشاركتها فى التنمية لكن فى نفس الوقت لم تهيئ لها فرص عمل مناسبة لظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فما زالت الأجور منخفضة، ولا توجد حضانات كافية للأطفال أو مواصلات، أو تأمينات إجتماعية شاملة ....الخ.

- تلعب القيادات السياسية ومراكز القوة دوراً أساسياً فى الدفع نحو التغيير والتخطيط للتنمية، ولكن يقل اهتمامها بالتغيرات التلقائية التى تحدث فى المجتمع لا سيما فيما يتعلق بدور الإناث.

والمثال الواضح على ذلك هو تأخر أوضاع المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدرجة كبيرة ومعوقة، ورغم إتساع الهوة بين وضع الرجل ووضع المرأة إلا أننا نجد أن البرامج الخاصة بالرجال هى التى تحظى بالأولوية فى خطط التنمية، الأمر الذى لا شك فيه أن نتيجته ستكون إتساع الهوة بين أوضاع الجنسين مما يخلق الكثير من المشاكل

ويعطل بالتالى سرعة السير عمليات التنمية ويجعل زمر مساهمة المرأة فى تلك العمليات أمراً بالغ الصعوبة.

مفهوم التنمية « الخاص » من وجهة نظر الباحثة :

إن تقدير الباحثة لأهمية دور المرأة ليس مبعثه مجاملة المرأة على حساب الحقيقة. فالرجل والمرأة هما وجها الوجود الإنسانى (فرج ١٩٧٥) وحينما نتحدث عن الإنسان المصرى إنما نقصد المرأة والرجل على حد سواء، وكذلك فإن دراستنا لأدوار المرأة فى التنمية لا يجب أن نعزلها عن تنمية المجتمع ككل، فلا يمكن أن نتحدث عن أدوار المرأة دون أن نضع فى الاعتبار تنمية الواقع الاجتماعى الأشمل مر خلاله.

إن دور الإناث فى الأسرة يخدم قضية التنمية أكثر من مجرد إضافة أعباء جديدة إليها بالدعوة إلى مزيد من المشاركة، بل إن تنمية المرأة يتعين أن تكون كيفية ونوعية أكثر منها تنمية كمية، ويرجع اهتمام الباحثة بأدوار المرأة فى التنمية الريفية بصفة خاصة إلى :

- تشكل الإناث أكثر من ٦٠ ٪ من مجموع سكان عالمنا العربى وقد يكون قليلاً قبل البدء فى مناقشته الأدوار التى يمكن أن تقوم بها المرأة الريفية فى تنمية القرية المستحدثة. ونحن نتساءل عن الهدف من تحديد هذه الأدوار، هل هو لمعرفة إمكانيات المرأة الريفية ومقدرتها فى الإنتاج الزراعى، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتربية الدواجن والماشية وصناعة وتجارة الألبان ومنتجاتها والعمليات التسويقية وما هى البرامج لتحقيق ذلك؟ أم أن الهدف هو أشمل وأعم من ذلك أى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة التى بدونها لن تتحقق حياة أفضل لسكان الريف؟

إن الهدف الأساسى فى هذه الدراسة هو التعرف على أدوار المرأة المختلفة الأنثوية والوظيفية منها فى التنمية المتكاملة للقرية مجتمع البحث.

وإذا كان هذا هو الهدف الرئيسى إذن فإنه من الضرورى أن تشير

باختصار شديد إلى مفهوم التنمية الإجرائى ، المحدد ، الذى تنطلق منه فى هذه الدراسة وهو :

- تختلف التنمية الريفية المتكاملة فى مفهومها وخصائصها عن مفهوم التنمية الزراعية وإن كان الشائع هو استخدام المفهومين بشكل مترادف.

فالتنمية الزراعية عمل قطاعى Sectorial يهدف إلى زيادة إنتاج الوحدات الإنتاجية الأرضية والحيوانية وزيادة الكفاءة الإنتاجية بتطبيق الأساليب التكنولوجية على مستوى المزرعة وعلى مستوى القطاع الزراعى ولكنها لا تتضمن العنصرالبشرى وعدالة توزيع الدخل والملكية الزراعية، كما أنها لا تتضمن بالضرورة مشاركة سكان الريف فى عملية التنمية عن طريق تنظيمات محلية اجتماعية واقتصادية وسياسية.

- وبالمثل تختلف التنمية الريفية المتكاملة عن الإصلاح الريفى الذى يتلخص فى توفير خدمات اجتماعية وصحية وإنشاء مجالس ولجان وصناعات ريفية ولكنه لا يتضمن إحداث تغيير جوهرى فى بنيان المؤسسات الريفية مثل نظام حيازة الأرض ونظام الائتمان، ولا يشمل ضرورة زيادة العمل والتدريب للرجل والمرأة.

- كما يختلف مفهوم التنمية الريفية المتكاملة عما يسمى بتنمية المجتمع الريفى المحلى والذى تتم دراسته وبرامجه بمعزل عن متطلبات ومكونات عملية التنمية العامة فمثلاً نجد أن نظم الائتمان الزراعى والتسويق والتعاونيات والإرشاد الزراعى والخدمات الاجتناعية تتم دراستها بمعزل عن كل أو بعض مكونات الثقافة والنظام الريفى، ودون ربط هياكلها وظيفياً بالتنمية العامة الشاملة.

- وأيضاً يختلف مفوم التنمية عن مفهوم الرعاية الاجتماعية التى تنحصر برامجها أساساً فى الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والترفيه ولكنها تعانى من قصور هام هو عدم زيادة

الإنتاج ومتوسط الدخل الحقيقى للفرد وتحسين نمط توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخول المنخفضة وزيادة العمالة وهى أسس ضرورية لإحداث التنمية واستمرارها.

- وهناك أيضاً اختلاف بين مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، ومفهوم التنمية الاقتصادية العامة والذى يهدف إلى زيادة الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى السكان (داوود ١٩٧٨) ولكنها لا تهتم بإحداث تغيير جوهرى فى البنيان الاقتصادى مما يؤدى إلى تحسين توزيع الدخل لصالح مجوعات السكان ذات الدخل المحدد المنخفض وتحقيق العدالة والاستقرار.

وتتلخص الخصائص الأساسية للتنمية الريفية المتكاملة فيما يلي :

١- زيادة الدخل الحقيقى لسكان الريف ويقوم على أساس شقين :

الشق الأول : تحسين الإنتاج، وتحسين القدرة الإدارية وتحيسن الجهاز الإدارى، وأجهزة الخدمات بالريف والتنسيق بين عمليات البحث والإرشاد.

الشق الثاني : هدفه تهيئة ظروف العمل بصوره المختلفة والتى تقلل معدلات الإيجاب وإتباع سياسات سكانية تحقق التوازن بين معدلات النمو الإسكانى و النمو الإنتاجى.

٢- الاشتراك الفعال لسكان الريف فى اتخاذ القرارات :

اشتراك السكان فى اتخاذ القرارت التى تخدم عملية التنمية فى مجتمعاتهم وفى اقتراح الحلول للمشكلات التى يشعرون أنها ملحة، والمساهمة الفعالة فى إيجاد حلول لها والاشتراك فى تنقيذها، ويعنى هذا إعداد وتمكين القيادات المحلية رجالاً وإناثاً لتلك المشاركة.

٣- زيادة فرص العمالة بالريف داخل وخارج الحقول، مع تطوير التقنية :

التكنولوجيا » المتطورة التابعة بما يتمشى مع أوضاع وثقافة وذلك بتغيير التركيب المحصولى ونشر الصناعة الزراعية.

٤- الاستثمار فى الموارد البشرية، ونعنى بذلك التعليم والعمل والتدريب والصحة والتغذية والمسكن ومياه الشرى، إلى جانب ترشيد الأدوار الوظيفية وتنمية المهارات وتقوية روابط الفرد مع الجماعة وإذكاء روح المسئولية (الغنيمى).

هذا وسنتناول فى هذه الدراسة القوة البشرية (الإناث) المتاحة فى قرية « مستحدثة» لبيان مساهمة المرأة بأدوار عديدة فى التنمية. فالمرأة الريفية غير عاطلة وما تقوم به من عمل ليس أقل مما يقوم به الرجل الريفى رغم عدم تقييم أجهزة الإحصاء فى العديد من الدول لما تقوم به المرأة الريفية سواء فى أسرتها أو حقلها، ولعل ذلك الخطأ هو الذى دعانا إلى إتخاذ قرار لمعالجة مساهمة المرأة الريفية فى التنمية كما أشرنا من قبل فى مقدمة البحث.

لماذا المرأة الريفية في التنمية؟

والواقع أن المرأة الريفية تقوم بأعمال كثيرة تفوق طاقتها الجسمانية، فمن المعروف أنه طبقاً للعادات والتقاليد السائدة فى الريف أن الفتاة تتزوج فى سن مبكرة (١٣ - ١٦ سنة) وتحمل فى سن مبكرة أيضاً، «يتوالى الحمل والإنجاب تتأثر صحتها تأثيراً سيئاً وهى إلى جانب ذلك تقوم بمفردها أو تشترك مع غيرها من الإناث فى أسرتها فى أداء عمليات كثيرة مختلفة الأنماط ومن أمثلتها الإنجاب وتربية الأطفال وإعداد الطعام والخبز، وإعداد وتخزين الوقود سواء النباتى أو فضلات الحيوان وغسل الملابس وتنظيف المنزل وتربية وحلب الماشية - وعمل الجبن والزبد والسمن وتربية الدواجن - وإطعام الماشية - وتنظيف الحظيرة وعمل السماد البلدى وجمع الخضر وتجفيفها وتخزينها - وتسويق الألبان والخضر والبيض - وتخزين المحصول والإشراف على طحن الحبوب لعمل الدقيق وأحيانا القيام بطحنه بنفسها،

وكذلك تقوم بزراعة البذور وعمليات الرى وتنقية الحشائش من الحقل ومكافحة الآفات كدودة القطن وحصاد المحصول ودرسه وجمع المحاصيل وخاصة القطن وثقلها وتغذية الماشية. وتقوم المرأة فى أحيان كثيرة أيضاً إلى جانب ذلك بأعمال التفصيل والحياكة وعمل السلال وأوانى التخزين - وحتى بناء المنزل وطلائه بالطين .....الخ.

وهكذا نرى حجم الأعمال التى تقوم بها المرأة فى المجتمعات الريفية فى إطارالأوضاع، وهى وإن كانت تؤدى بالطريقة التقليدية التى تبعد كثيراً عن أسس التكنولوجيا الحديثة إلا أنها تؤديها بمهارة فائقة اكتسبتها بالممارسة والمران فى حدود مستواها التعليمى والذى تكون قد حصلت عليه فى صغرها.

وتؤمن الباحثة بأن المجال ما زال متسعاً والفرصة سانحة لتحسين معدلات الأداء ومعدلات الإنتاج للمرأة الريفية إذا كان هناك تخطيط سليم لتدريبها وتنمية مقدرتها ومهارتها

ولا يغيب علينا أن النمو الاجتماعى والاقتصادى للمرأة لم يعد متروكاً للنمو التلقائى للمجتمعات أو لتطور الأحداث والجهود الفردية وحدها، بل أصبح عملية تستلم الدراسة العلمية والتحليل الدقيق لواقع المجتمع ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغيرات اللازمة فى نشاط هذا المجتمع للوصول به إلى المستوى المنشود. وأنه على الرغم مما تعرضت له المرأة من إهمال أو قسوة فى الظروف التى تعمل فى ظلها وعلى الرغم من خضوعها للقيم والعادات والتقاليد البالية إلا أنها ظلت مشاركة فى التنمية.

أن برامج التنمية لأى مجتمع لا تتحقق ما لم يحس أفراد المجتمع رجالاً وإناثاً بأدوارهم واحتياجاتهم ومشاكلهم ويعملون على توفير الموارد لهذه الاحتياجات وحل تلك المشكلات بالانتفاع الكامل بكافة الموارد والإمكانيات البشرية والمادية والمالية المتاحة، وسواء كانت جهود التنمية موجهة نحو

الارتفاع بالدخل القومى والإمكانات المادية، فإن التنمية تهدف إلى تغيير موجه فى كل جوانب الحياة المختلفة فى المجتمع، وتستهدف معالجة مظاهر التخلف والتفكك وحل المشكلات الاجتماعية فى ضوء الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستمدة على الإمكانات والطاقات الذاتية الكامنة فى المجتمع المصرى.

فتحديث المرأة المصرية أو تنميتها لا يتم من خلال عزلها عن الإطار الثقافى المجتمعى الأشمل (١) وكذلك لا يتم فى ضوء نظريات التحديث والإمبريالية من خلال نقل أو استيراد السمات المميزة للمرأة الغربية نقلا دون غربلة، هذه السمات وقياسها فى ضوء القيم الثقافية الإيجابية المصرية (الطهطاوى ١٩٧٣).

وتؤيد الباحثة الرأى الذى يؤكد أننا لا نستطيع أن نفهم الأدوار التى تقوم بها المرأة إلا فى ضوء المعالجات التاريخية القديمة والحديثة للحركات النسائية المصرية وصلتها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقافية والدينية وتطورها التاريخى فى المجتمع المصرى، فالتنمية هى :

« العملية التى تستهدف الغالبية العظمى من سكان المجتمعات النامية والتى تنهض على دعم الأدوار والقدرات، وتعبئة الموارد الذاتية والمادية منها والبشرية داخل إطار سياسى اقتصادى ثقافى يتسم بالتحرر من التبعية بكل صورها (محمد على ١٩٨٠) وينبغى أن تدرك التنمية بوصفها متضمنة القدرة على التطوير والنمو من الداخل From Within أما العوامل والمؤثرات الخارجية فإنها تشكل فقط عوامل معجلة مؤثرة فى معدلات التغير الاجتماعى وإتجاهاته.

---

(١) للاستزادة فى هذا الجانب يمكن الرجوع إلى :
- القرآن الكريم – فقه السنة
- رفاعة رافع الطهطاوى – على مبارك– جمال الدين الأفغانى – محمد عبده – قاسم أمين – لطفى السيد– طه حسين – عبد الحليم محمود.

الباب الثانى

الفصل الثالث

أولاً: الاستراتيجية المنهجية.

ثانياً: التصميم الإحصائى.

ثالثاً: الأدوات.

أولاً: الاستراتيجية المنهجية المتكاملة.

- تقدمة.
- المسح الشامل.
- دراسة الحالة بطريقة عينات النشاط.

مقدمة :

إن تنظيم المعرفة يشير إلى استخدام الباحث العلمى أسلوباً للتحليل يمكنه من صياغة القضايا التى تحدد الارتباط بين الوقائع ويستند الباحث إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. وهذه القواعد هى ما يطلق عليها مصطلح المنهج العلمى (جوود ، هات Good and Hatt 1952) .

وإذا كان منهج البحث العلمى يقوم أساساً على استقراء الوقائع فإن ذلك لا يعنى أن الباحث سيقف عند مستوى الوقائع ويظل مستغرقاً فيها .. كما أنه من جهة أخرى لا يدرس كل الوقائع المعطاه، وإنما عليه أن يختار من بينها ما ينحصر نطاق دراسته فيه. ولقد أسفرت الدراسات الإنسانية عن وجود إطارات عديدة ومداخل متعددة لدراسة المجتمع ولا تشكل هذه المداخل نظريات علمية، كما أنها ليست طرائق لإجراء الدراسات الميدانية وجمع المعلومات وإنما هى تصورات منهجية لرؤية الواقع الاجتماعى وتحليل أنظمته وظواهره من وجهة نظر معينة (فيلستد Fieldted 1970) .

وتقدم المناهج جميعاً وسائل لتركيز الاهتمام طالما أنها تحدد المشكلات توعية البيانات الملائمة لدراستها وتطرح الأساليب الفنية المستخدمة فى الحصول على هذه البيانات كما توضح طرق تحليلها (الدالى ١٩٦٠) .

وتعدد المداخل المنهجية وتداخلها له فائدة كبرى تبعدنا عن تشويه الحقائق، أى أن الباحث يختار منهجاً معيناً أو أكثر ويستبعد بقية المناهج حيث يصبح المفضل فى هذه الحالة هو وسيلة الباحث فى انتقاء الواقع الذى يوحى به هذا المنهج أو هذه المناهج(١) .

ومن ثم نشأت المرونة المنهجية، وهذا ما اتجهت إليه الكاتبة ى هذه الدراسة وهو اختيار استراتيجية منهجية متكاملة ومرنة .

---

(١) تناول العديدون من أساتذتنا المصريين الاستراتيجية المتكاملة للمناهج فى الكتابات الآتية:
أ.د. السيد عبد الحميد الدالى (١٩٦٠، ١٩٧٠) =/=

الاستراتيجية المنهجية المتكاملة :

ونقصد بها كافة الطرق والأساليب والأدوات والإجراءات التى أتخذت من أجل تحقيق أهداف البحث. وقد حاولت فى مرحلة التخطيط للدراسة أن تستخدم أكثر من طريقة فى إجراء البحث، بحيث يخدم كل أسلوب جانباً معيناً من جوانب الدراسة وبناءاً على هذا تمكنت من استخدام أكثر من أداة لجمع المعلومات المناسبة لتحقيق أهداف البحث وكذلك اختيار أكثر من وحدة للبحث على أكثر من مستوى لتحقيق الفروض.

وقد تم ذلك بصورة متكاملة منسقة ما بين المنهج والعينة والنماذج والأدوات والأساليب (محمد على ١٩٨٠).

وقد اختير المنهج الوصفى التحليلى التشخيصى. والهدف من اختيار هذا المنهج هو الحصول على بيانات ومعلومات عن أدوار الإناث بقرية مستحدثة لا سيما وأن البيانات عن أدوار الإناث فى هذه القرى محدودة ولا توضح مشاركتهن فى تنمية مجتمعهن. وما توفر من الوثائق عن المرأة وأدوارها لا يوصل لإطار تصورى نابع من الظروف الطبيعية التى تعيشها المرأة فى المجتمع المستحدث. ولذلك كان المنهج الوصفى التحليلى التشخيصى هو المطلب الأساسى للوصول لحقائق عن سلوك أدوار المرأة فى مجتمع البحث. وبناءاً عليه كانت النماذج المستخدمة The design's instruments متعددة. وكانت على النحو الآتى:

أ- نموذج المسح الشامل.

ب- نموذج دراسة الحالة.

-/-

إ.د. سنية خليل أحمد (١٩٧٩)

أ.د. محمد عاطف غيث (١٩٧١، ١٩٧٢)

د. محمد على محمد (١٩٨٠)

أ.د. عبد الباسط حسن (١٩٧١)

أ.د. محمد عارف (١٩٧٢، ١٩٧٣)

أ.د. محمود قاسم (١٩٦٢)

ج- المقابلات المقننة.

د- الوثائق والسجلات.

أ- المسح الشامل:

هو النموذج الأول المختار للدراسة ويستخدم الاستبار من خلال المقابلات المهنية كأداة لجمع البيانات والمعلومات عن أدوارها المرأة والعمليات التي تقوم بها. والمسح الشامل يدرس فريق الإناث Team Of Women في مجتمع قرية مستحدثة بهدف تصوير أدوار المتعددة داخل وخارج الأسرة وعلاقتها بالتنمية.

ب- دراسة الحالة:

تم اختيار هذا الأسلوب كنموذج في الدراسة الوصفية لإمكان دراسة الوحدة ككل، والوحدة» هنا هي الزوجة الأولى ومن يشاركنا الأدوار في الأسرة (وحدات مساعدة) ودراسة الحالة في هذا البحث ستختلف نسبياً عن دراسة الحالة التقليدية والتي عادة تنقسم إلى طريقتين معروفتين هما: تاريخ الحالة والتاريخ الشخصي للحياة.

وستسعين الكاتبة في دراسة الحالة بنموذج الملاحظة المنتظمة بالمشاركة والمعروفة باسم دراسات وقت العمل (The Work Studies (1971.

ودراسة الحالة في هذه الدراسة تجمع ما بين الأسلوب الإحصائي لا مكان تقدير عدد الملاحظات المطلوبة للوصول إلى معرفة الواقع الذي تؤديه المرأة في القرية المستحدثة وكذلك أسلوب الدورات المنتظمة.

وتعتبر دراسة وقت العمل أحد أساليب الملاحظة المنتظمة (بيكر وجيير Becker and Geer 1970) وقد أمكن استخدام هذه الطريقة على عدد محدود من الإناث في مجتمع البحث. وهي كما سبق أن ذكرنا أنها المصدر الثاني في استراتيجية البحث للوصول للأهداف الواقعية من حيث مكونات العمليات التي تقون بها المرأة وعلاقاتها بفاعلية إنتاجيتها في إحداث التنمية.

ولقد استخدمت هذه الطريقة فى البلاد الغربية المتقدمة لوقت طويل تحت اسم دراسات حركة العمل Time Motion Studies .

وقد تم اختيارها من بين العديد من النماذج كأسلوب تطبيقى فى الخدمة الاجتماعية لقياس إنتاجية الإناث من خلال العمليات المختلفة التى يؤدينها داخل أو خارج الأسرة. وقد احترت هذه الطريقة كذلك لآهتمامها بقياس المجهود البشرى للمرأة فى مباشرة العمل اى أنها تهتم بملاحظة العمليات الفعلية أكثر منها وصف ما يحدث.

وتهدف طريقة قياس وقت العمل بالملاحظة إلى معرفة أنواع العمليات (الأدوار الوظيفية) التى تقوم بها الإناث فى القرية وكذلك معرفة الوقت المنتج وفرزه عن الوقت الخامل. وقد تناولت هيئة العمل الدولية .L. I.O) ((1970) دراسات قياس وقت العمل وذكرت أن أهم هدف لها هو قياس العمل بتحليله إلى مجموعة من الأنشطة المتتابعة وقياس الوقت المقطوع فى إنجاز كل نشاط بحيث يمكن بدراسته فرز الأنشطة المنتجة ومحاولة تقليل الوقت الضائع فى إنجازها وعن طريق هذا النموذج يمكن تقليل الوقت الخامل فى العمل ككل. ولصعوبة قياس الإنتاجية للمرأة بالقرية حيث تحتاج إلى عدد كبير من الباحثين فقد توصل تيبت Tippett 1934

إلى طرق أسهل لدراسة إنتاجية العنصر البشرى. وقد سميت بعدة أسماء من بينها دراسات عينات النشاط.

وتؤكد مجموعة الخبراء الذين اهتموا بهذه الطريقة مثل كلاكهون Kluckhon (1940) أن هذا الأسلوب يستخدم بفاعلية فى المواقف التى يصعب فيها سلسة العمل أو التى يتوقع فيها احتمال مقاومة الأفراد لم يوجه إليهم من أسئلة أثناء القيام بالوظائف. ويتناسب هذا الأسلوب إذا كان من بين المبحوثين من لا يتمكنون من التعبير والوصف خاصة فى المسائل التى يؤدونها دون تفكير أو التى قد يؤدى وصفها إلى تشويه الحقائق أو تحريفها. وقد عالج المهتمون بهذه الطريقة الإنتقادات التى ترتبط بوجود الباحث فى موقف الملاحظة أثناء أداء النشاط.

إن تطبيق دراسة العمل على مجموعة من الإناث سيتم من خلال الملاحظات المنتظمة والمخططة خلال فترات محددة وعلى مدى طويل حيث يتم خلالها ملاحظة كل فرد من أفراد الفريق وتسجيل ما يعمل بحيث تصل إلى عدد من الملاحظات تكفى لتغطية كل الأعمال، وقد اختارت الكاتبة للقيام بدراسة الحالت إحدى الطرق المعروفة لدراسة وقت العمل والحركة وهى ما يعرف بأسلوب عينات النشاط وسيأتى شرحها بالتفصيل فى الباب المفصل عن أدوات المنهج.

ثانياً: التصميم الاحصائى للدراسة

- مجتمع البحث.
- معايير اختيار مجتمع البحث.
- وحدة البحث.
- عينة البحث

مجتمع البحث :

قرية فلسطين هى مجتمع البحث المختار وهى إحدى القرى المستحدثة بمنطقة مريوط. والقرية المستحدثة هى : مجتمع جديد مخطط هاجر إليها أعداد كبيرة من الناس من قراهم التقليدية وبشروط معينة واستوطنوا فى هذه الأراضى. وعدد القرى المستحدثة فى هذا القطاع خمس وعشرون قرية[١] (المسح الشامل ١٩٧٩).

ويبلغ عمر القرية أربعة عشر عاماً. وتقع على مسافة ثلاث كيلو مترات غرب الطريق الصحراوى - الإسكندرية - القاهرة، وعلى بعد ثلاثة كيلو مترات على الطريق الموازى لترعة الحرية الرئيسية والذى يبدأ من الكيلو متر ٤٠ من الإسكندرية أى تقع على بعد ثلاثة وأربعين كيلو متراً من الإسكندرية.

وطبقاً لتعداد ١٩٧٦ بلغ عدد سكان القرية ١١٠٧ نسمة وهذا - يجعلها فى المرتبة الثالثة فى ترتيب القرى الرائدة، ويبلغ عدد سكان القرية حالياً ١٨٠٨ نسمة (المرجع السابق (ب) ١٩٧٩).

هذا ويبلغ الزمام الزراعى المحيط بالقرية ١٣٤٢ فداناً وأربعة قيراطاً وثلاثة عشر سهماً (إدارة التنمية الاجتماعية ١٩٧٩).

والقرية وقت إجراء الدراسة بها ٢٨٤ مسكنً من بينهم ٢٤٤ مسكناً أعدت فى مرحلة التوطين ويقيم بهذه المساكن فئتان من الأسر، الفئة الأولى هى:

هؤلاء المستفيدون من الأراضى والخدمات، وقد تقرر توزيع الأراضى عليهم بالتمليك أو التأجير بعد وصولها لمرحلة الإنتاج الحدى، وذلك بما لا يزيد عن خمسة أفدنة لكل أسرة، أما الفئة الثانية هى : أسر العمال (الموظفين) وهم يعملون بمؤسسات الخدمات التى أنشأتها إدارة التنمية، وتشمل المنظمات الرسمية القائمة بالقرية مجتمع البحث مؤسسات رسمية

---

(١) طبقاً للأهداف التى يسعى إليها هذا البحث تم إجراء استطلاع مبدئى على القرى المستحدثة وقد اعتمدت على الوثائق والتقارير والبيانات الموضحة فى هذا الجانب من أهم البيانات التى جمعت عن القرية نتيجة مقابلة المسئولين والمنتفعين والمنتفعات.

أنشأتها الدولة من أجل خدمة المواطنين أو لتيسير الحياة فى هذه المنطقة المنعزلة ومن أمثلتها : الوحدة الصحية، الجمعية التعاونية الزراعية، جمعية التنمية الاجتماعية، الوحدة البيطرية، المدرسة ذات الفصل الواحد وكذلك المسجد ومكتب البريد، وقسم الشرطة والورشة.

ويتواجد بالقرية كذلك أنشطة كونها المواطنون بجهودهم الذاتية وتشارك فيها الإناث ومن أهمها الأنشطة التطوعية، والجهود الذاتية مثل الأفراح والمآتم وزيارة الأقارب، والمرضى، وتكوين الجمعيات المالية.. الخ.

معايير اختيار مجتمع البحث :

اختير مجتمع البحث عقب القيام بالمقابلات الاستطلاعية الهادفة للمسئولين بالقرى المستحدثة على الساحل الشمالى وذلك لإختيار مجتمع البحث وقد اعتمدت الدراسة فى تحديد « القرية » على خبراتها وآراء المسئولين وكذلك استعداد المنتفعين للتعاون وكذلك التقارير العلمية والوثائف المتوفرة بإدارات التنمية.

وقد استغرقت المرحلة الاستطلاعية ثلاثة أشهر أمكن من خلالها وضع المعايير[١] التى تم على أساسها اختيار قرية فلسطين، وقد تم اختيار القوية الجديدة المستحدثة كمجال تطبيقى لدراسة أدوار المرأة فى العمليات التى تقوم بها داخل وخارج أسرتها.

اختيرت القرية نظراً لعدم إجراء أبحاث ميدانية مستمرة عليها، وقد لوحظ أن هناك قرى مصنفة على أنها رائدة وأصبحت حقلاً مستمراً للتجارب والأبحاث مما جعل الأهالى يتبرمون ويقاومون إجراء أبحاث جديدة (سيزارينى Cecarini 1976).

اختيرت القرية من بين القرى التى تم فيها تسكين منتفعين بشروط التوطين بالأراضى الجديدة، وتتلخص فى أن يكون المواطن مصرى الجنسية

---

(١) استخدمت الكاتبة فى اختيار القرية معايير اختيار القرى الرائدة التى قام بها الخبير الدكتور سيزارينى (١٩٧٦) فى دراسته للقرى الجديدة لمنطقة مريوط.

ممن يعملون بالزراعة وفى حالة صحية جيدة، خال من الأمراض المعدية، حسن الخلق والسلوك، يقوم بالزراعة بنفسه[1](سنية خليل أحمد ١٩٧٤) .

وحدة البحث :

تجنباً للأخطاء وعدم الوضوح فى اختيار وحدة البحث فقد تقرر بناءاً على خبراء الإحصاء (حسين، محمد ١٩٧٩) أن تكون الوحدة « الرئيسية» للدراسة أو المعاينة « الزوجة الأولى» أى زوجة المنتفع أو زوجة العامل وقد استند هذا القرار على أن الغرض الرئيسى فى هذه الدراسة هو التعرف على أدوار المرأة فى تنمية القرية المستحدثة. وقد لوحظ من الزيارات والمقابلات الاسطتلاعية أن الزوجة « الأولى» هى محور الأدوار الأنثوية فى الأسرة رغم وجود إناث أخريات يشاركن ويتقاسمن العمليات المختلفة.

ولما كانت الأسرة تشمل إناثاً أخريات بجانب الزوجة الأولى (إبنة، زوجة إبن، حماة، زوجة ثانية) فقد اعتبرت وحدات معاينة « مكملة» فى مجتمع البحث ووجودهن وحجم مساهمتهن هام فى العمليات المختلفة داخل وخارج بناء الأسرة وإغفالهن لما يمكن القائمين بالدراسة من تقدير أهمية أدوار وحدة المعاينة الرئيسية وهى « الزوجة الأولى».

عينة البحث :

تخيرت الباحثة بناءاً على الاستراتيجية المنهجية المتكاملة مستويين من العينات.

أولاً - المستوي العام Macro

مسح شامل للأسر التى تتواجد بها الزوجات فى قرية فلسطين. والزوجات وحدات المعاينة الرئيسية هن زوجات المنتفعين والعمال المقيمين فى القرية.

وقد صممت بطاقة على أساسها تم حصر هؤلاء الزوجات اللاتى بلغن

---

(١) يلاحظ أنه لم توضع اية مواصفات خاصة بالمرأة التى هاجرت للقرى الجديدة كما حدث فى المجتمعات الجديدة فى هولندا أو الولايات المتحدة، فالمواصفات فى قرية « فلسطين» وضعت للرجل المنتفع فقط.

٢٧٠ زوجة من بينهن ٤٠ زوجة تمت زيارتهم خلال المرحلة الاستطلاعية ويعشن فى أسر تسكن الأطراف النائية للقرية دون علم إدارة التنمية عن مكان أفضل من حياتهن فى الموطن الأصلى.

وتقوم الزوجات فى هذه الأسر الأربعين بعمليات أساسية ويستفدن من مؤسسلات الخدمات بالقرية[1].

ثانياً - المستوى الثانى للعينة : Miacro

تم اختيار عدداً محدوداً من الحالات بنسبة ٥٪ تقريباً من مجموع أسر القرية وعددها ٢٧٠ أسرة.

وبلغ عدد الأسر المختارة أربع عشرة أسرة. وكان عدد الإناث المتواجدات بهم ٣٧ أنثى ولضرورة توفر معايير معينة فى هذه المجموعة قامت عيمة هذا المستوى على أساس اغراض معينة كالآتى :

١- أن تمثل الإناث ضمن هذه الحالات الأدوار الأنثوية المختلفة التى ظهرت من خلال الدراسة الوصفية التحليلية. وهى دور الزوجة الأولى ، الإبنة، زوجة الإبن، الحماة، الزوجة الثانية.

٢- أن تمثل الإناث المهن المختلفة للأزواج بالقرية (منتفعين وغير منتفعين).

٣- أن تتقبل الإناث تطبيق طريقة عينات التشاط عليهن وفهم خطواتها والإوقات المحددة لها وظروف أدائها (حيث تؤدى الطريقة أثناء قيام الإناث بالعمليات اليومية).

٤- قبول الأسرة كلها مبدأ التعاون فى تنفيذ الطريقة.

---

(١) تطلق هذه الأسر على نفسها اسم « كفر الغلابة»، وهى أسر لا تملك أرضاً وتسكن بيوتاً أقامها أصحابها بأنفسهم من الطوب النئ أو الصفيح. وتعمل إناث هذه الأسر بالزراعة فى أرض الغير وكذللك فى العمليات التجارية.

ثالثاً: الأدوات

- الاستبار.
- طريقة عينات النشاط.
- دورات الملاحظة المنتظمة.
- الملاحظات والمقابلات الفردية والجماعية
- المراحل الإدارية والتنفيذية للدراسة.

أدوات المسح الوصفي :

أولا - الاستبار:

استخدمت عدة وسائل وأدوات تمشياً مع المنهج المتكامل للوصول للبيانات التى تسعى للحصول عليها، وفيما يتعلق بالمنهج الوصفى كانت الأداة الرئيسية للمسح هى الاستبار (ملحق رقم ٥).

- وقد روعى فى تصميم الأسئلة التنظيم الآلى لتحليل البيانات.
- وقد رتبت الأسئلة بحيث لا يزيد كل قسم فى الصحيفة عن ٨٠ سؤالاً.
- وقد صممت الأسئلة طبقاً لدليل رقمى لكل إجابة.
- لتتناسب مع برنامج التنفيذ الآلى .

صياغة الأسئلة والمفاهيم الخاصة بالاستبار:

- روعيت البساطة فى صياغة الأسئلة وبعدها عن التعقيد بحيث لا تقبل اللبس أو إساءة الفهم، وقد كتبت الأسئلة بلغة الحياة اليومية تمشياً مع ثقافة ومستوى المبحوثات وقد تمت الصياغة بعد مقابلة الإناث فى المرحلة التحضيرية، ووضعت كل الاحتمالات الممكنة للإجابات بما يلائم ثقافتهن واستعدادهن.
- تجنبنا وضع الأسئلة التى تتطلب من المبحوث القيام بعمليات حسابية كمتوسط نصيب الفرد من الدخل أو حساب المشتركات مع الزوجة فى الأدوار، العمليات الحسابية كانت تجرى قبل المراجعة النهائية.
- استبعدت الأسئلة التى توحى بإجابات معينة أو بديهية بل كانت الأسئلة من النوع المقفول هى السائدة بحيث يمكن تحديد الإجابة، وكذلك ترميزها وتحليلها آلياً.
- وضعت بعض الأسئلة المتكررة للمراجعة Checking Questions وبصيغ مختلفة للتأكد من صحة الإجابات، فمثلاً الأسئلة الخاصة بالمشاركات

فى الأدوار المنزلية، كانت التساؤلات للمشاركات فى الأدوار لكل عملية تقوم بها الزوجة الأولى ثم يتبعها سؤال يتعلق بمحتوى كل دور وبيان من هن المشتركات مع الزوجة الأولى فى هذه العملية.

- وبعد الانتهاء من السؤال يمكن التأكد من صحة الإجابة وذلك بمقارنة الإجابتين وبهذه الطريقة كانت الأسئلة تراجع فى حينها.

الاختيار المبدئي للاستبار:

- تم تجربة الاستبار فى أكثر من مرحلة وكان الاختبار الأول first Test أثناء التصميم، فقد جربت الكاتبة الاستبار على عدد من المبحوثات فى مقابلات فردية وجماعية وذلك لاكتشاف مدى استعدادهن لتفهم الأسئلة والقدرة على الإجابة عليها وذلك فى ضوء الواقع والظروف التى يعشنها.

وقد كشفت هذه العملية عن عض أخطاء فى بناء بعض الأسئلة وضرورة استبعادها، وكذلك ضرورة استكمال كل الاحتمالات للإجابات غير المكتملة كما أمكن للباحثة فى هذه المرحلة تقدير الوقت المطلوب للإجابة عى الأسئلة. وقد ساعد التجريب للاسبار تقدير وتوقع الصعوبات المحتمل قيامها بين الكاتبة وجمهور البحث لا سيما فيما يختص بالمفاهيم المستخدمة فى الاستمارة.

محتويات الاستبار وأهم المفاهيم المستخدمة:

أولاً - القسم الأول من بيانات للاستبار:

- يشتمل هذا الجزء على بيانات أساسية وحقائق عن وحدة المعاينة الرئيسية (المبحوثة) وأسرتها فى مجتمع البحث.

وتوصلنا هذه الأسئلة فى مجموعها إلى معرفة وضع ومكانة المرأة فى القرية ونظراً لأن «الزوجة» هى المبحوثة الرئيسية فى البحث فقد وجهت الأسئلة المعرفة. للزوجة الأولى فقط اشتملت على البيانات التالية:

موطن المبحوثة، صلة القرابة بينها وبين زوجها، عمر الزوجة، عمر الزوج، المستوى التعليمى للزوجة، المهنة لكل من الزوج والزوجة.

وتفيد هذه البيانات فى معرفة التركيب الاجتماعى والاقتصادى للإناث فى إطار قرية فلسطين.

أهم المفاهيم المستخدمة في القسم الأول من الاستبار:

- **الموطن الأصلي:** ونعنى به البلد الذى عاشت فيه المبحوثة طفولتها وشبابها.

- **المهنة والعمل للزوج وتشتمل علي:**

منتفع، ويمتلك أرضاً ويزرعها بنفسه ودخله من زراعتها.

مالك أرض ولا يشتغل بالزراعة: منتفع ويمتلك أرضاً ولكنه يؤجرها لمن يزرعها له ويعيش على هذا الإيجار وأحياناً نجد مالكاً للأرض ويعمل عملاً آخر مثل سائق تاكسى أو صاحب ورشة مثلاً.

مستأجر أرض: يعمل بأرض استأجرها من منتفع.

عامل زراعي: يعمل باليومية فى أرض الغير.

يعمل بالتجارة: تاجر.

يعمل بالخدمات: موظف أو عامل فى مؤسسات الخدمات.

يعمل في عمل إداري فى وظائق إدارية فى أجهزة القرية وما حولها.

- **المهنة أو العمل الذي تمارسه المبحوثة «الوحدة الرئيسية في البحث»:**

ربة منزل فقط: وهى الزوجة التى لا تعمل بأجر خارج المنزل.

تساعد زوجها في أرضه أحياناً: أى أنها ربة منزل وبجانب ذلك تساعد زوجها فى أرضه.

عاملة زراعية في أرض الغير أحياناً: أى أنها تعمل باليومية فى أرض الغير أحياناً.

كمنتفعة أو مستأجرة لأرض تزرعها.

تعمل في الخدمات : أى أنها موظفة أو عاملة فى مؤسسات الخدمات.

هذا ويلاحظ أنه فى هذا القسم من الاستبار تم بإجراء بعض العمليات الحسابية المتعلقة بكل من متوسط الدخل الشهرى، ومعدل الإزدحام، فمثلاً

بالنسبة لمعدل الإزدحام تحصل عليه = $\frac{\text{عدد أفراد الأسرة}}{\text{عدد الحجرات}}$

بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل نحصل عليه =

$\frac{\text{منتصف فئة الدخل الشهرى}}{\text{مجموع الأفراد}}$

لوحظ أثناء الزيارات الاستطلاعية أن عدداً كبيراً من الأسر الريفية تقوم فيها الإناث بأكثر من دور، أى أن هناك فريق عمل يشارك الزوجة :

الأولي وهي : زوجة الإبن، الإبنة، الحماة، الزوجة الثانية، وإتضح أن بعضهن أو جميعهن أحياناً يساهمن فى العمليات الرئيسية داخل المنزل وخارجه بدلاً عن الزوجة «الأولى» وقد شملت الأسئلة جميع الاحتمالات الممكنة.

وفي نهاية كل مجموعة وضع احتمالين :

الأول : النشاط لا يؤدي :

وهذا يعنى أنه لا يشترك فى العملية سواء الزوجة أو غيرها.

الثاني : لا ينطبق :

يلاحظ أن مفهوم « لا ينطبق» يعنى فى أسئلة مكونات العمليات، أن النشاط لا يوجد فى حالة المبحوثة أو من يشاركها فإن كل السؤال حول حلب الماشية مثلاً أو صناعة المنتجات، والزوجة ومن معها لا يوجد لديهن ماشية

ذن تكون الإجـابة «بلا ينطبق» مـثـال اخـر عند توجـيـه سؤال عن رعـاية لأطفال والزوجة ليس لديها أطفال فتكون الإجابة « بلا ينطبق».

وفي نهاية هذا الجزء من الاستبار بإجراء العمليات الحسابية المتعلقة نتائج هذه الأسئلة، وقد شملت حسابات حول نسب حجم الأدوار المختلفة المشتركات مع أو بدلاً من الزوجة.

ثانيـاً - القسم الثـاني من الاسـتـبـار« أدوات الإناث» في العمليـات لرئيسية:

- يشمل هذا جزء الأسئلة الخاصة بأدوار الزوجة والمشاركات معها ونقصد بالأدوار هنا « الأدوار الأنثوية السائدة» وهى دور الزوجة، دور الإبنة، دور زوجـة الإبن، الحمـاة، الزوجـة الثـانيـة، وتهـدف الأسئلة للتـعرف على العمليات التى يقمن بها داخل وخارج الأسرة.

وتوجـه الأسئلة الخـاصـة بالعـمليـات للأدوار الوظيـفيـة التى تقوم بهـا زوجات فى أداء الأدوار.

وقد وجهت الأسئلة فى هذا الجزء إلى أربع عمليات رئيسية تتم داخل منزل وخارجه وهى العمليات المنزلية، عمليات رعاية الحيوانات العمليات حقلية، والعمليات التسويقية وقد قسمت كل عملية من العمليات السابقة إلى كونات لعمليات أدق وهى :

· العمليات المنزلية:

احتوت على ثلاث عشرة عملية تفصيلية وهى تحضير الطعام، تحضير قود، توفير المياه، تنظيف وترتيب المنزل، الخبز، شراء المستلزمات، غسل لابس، رعاية الأطفال ونظافتهم، حياكة ورتق الملابس، صناعة المنتجات نزليـة، القيام بمتطلبـات الزوج، القـيام برعـاية الوالدين، تربيـة الطيـور حيوانات.

٢- محتوي أدوار الإناث في العمليات الخاصة برعاية الحيوانات وتشمل ست عمليات تفصيلية هي :

أ- التنظيف للحيوانات

ب- إطعام الحيوانات

جـ- القيام بعمليات الحلب

د- عمل الزبد والجبن

و- السرح بالماشية

هـ- الذهاب بالغذاء للحقل.

٣- أدوار الإناث في العمليات الحقلية وهي سبع عمليات تفصيلية كالآتي :

أ- بذر البذور

ب- حرث الأرض

جـ- تعبئة المحصول وتخزينه

د- انتقاء الآفات الزراعية

هـ- رش المبيدات

و- تسميد الأرض.

٤- محتوي أدوار المرأة في العمليات التسويقية وهي ثلاث عمليات تفصيلية كالآتي :

أ- تحضير المنتجات داخل المنزل.

ب- البيع والشراء داخل المنزل.

جـ البيع والشراء فى السوق.

هذا واختبرت هذه العمليات الرئيسية نتيجة معايشتها الفعلية للإناث بالقرية لمدة ثلاثة شهور قبل إعداد الاستمارة (المرحلة الاستطلاعية) هذا بالإضافة إلى الاستعانة بخبرات المسئولين فى مجالات التنمية الريفية أو الخبراء المهتمين بشئون المرأة.

المفاهيم الرئيسية المستخدمة في أسئلة الأدوار:

الزوجة: ونعنى بها الزوجة الأولى زوجة المنتفع أو الموظف.

المشتركات: الإناث اللاتى يشتركن مع الزوجة فى العمل من داخل الأسرة.

١- فى حالة قيام الزوجة بالعمل بمفردها - بحسب لها واحد صحيح.

٢- فى حالة اشتراك واحدة من الإناث معها - بحسب لكل منهما نصف.

٣- فى حالة اشتراك إثنين مع الزوجة - بحسب لكل واحدة ثلث.

٤- فى حالة اشتراك ثلاث مع الزوجة - بحسب لكل واحدة ربع.

٥- فى حالة عدم قيام الزوجة بالعمل وتقوم أخرى بدلاً عنها يكون حساب البديلة واحد صحيح.

٦- فى حالة وجود بديلتين للزوجة بحسب لكل منهما نصف وهكذا وقد تم حساب النسب المئوية لأعمال الزوجة أو المشتركات معها فى الأدوار كالآتى:

$$\text{النسب المئوية} = \frac{\text{عدد الأعمال التى تقوم بها الأنثى} \times ١٠٠}{\text{العدد الكلى للأعمال} - (\text{لا ينطبق})}$$

ثالثاً - القسم الأخير من الاستمارة يشمل جانبين:

أ- مشاركة الإناث في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الرسمية:

والمنطق وراء تلك البيانات، أن مكانة المرأة فى اى مجتمع نامى بالإضافة إلى قيامها بأدوارها فى أسرتها تقاس بمدى مشاركتها فى

المؤسسات الموجودة فى المجتمع وقد شملت الاستمارة أسئلة حول مشاركة المرأة فى برامج هذه المنظمات وهى جمعية التنمية الاجتماعية، الوحدة الصحية، الجمعية الزراعية، المدرسة، مشروع محو الأمية بالمسجد، مكتب البريد، الوحدة البيطرية، وكانت الأسئلة توجه لوحدة المعاينة الرئيسية (الزوجة) ومن معها .

ب- مشاركة الإناث في الأنشطة التطوعية :

وقد تضمنت الأسئلة مشاركة الإناث فى الأنشطة التطوعية والمجهودات الذاتية التى يقمن بها بأنفسهن، والتى تساهم فى بناء وتدعيم العلاقات الاجتماعية فى هذا المجتمع الجديد، ومن أهم الأنشطة عيادة المرضى، تكوين الجمعيات المالية، التهنئة بطهور الذكور، زيارة الأولياء، النزهة فى المواسم، زيارة الأقارب، زيارة الجيران، المجاملة فى الأفراح، المجاملة فى المآتم، زيارة القبور والأضرحة.

الصدق والثبات للاستمارة :

قبل طبع العدد اللازم من استمارة البحث كان من الضرورى اختيار صلاحية الاستمارة التى تمت صياغتها، وقد قامت الكاتبة بمقابلات فردية وجماعية لعدد ٣٠ مبحوثة ومن يشاركهن العمليات المختلفة.

وقد أسفرت هذه المرحلة عن استبعاد أو دمج بعض الأسئلة مع بعضها كذلك إعادة صياغة البعض.

عقب التأكد من سلامة الأسئلة عرضت الاستمارة على المشرفين والمتخصصين فى الإحصاء لمراجعتها. وتقرر طبع ٣٠٠ استمارة لتغطية جميع الحالات التى انطبقت عليها شروط المسح الوصفى الشامل ويلاحظ أن هناك ٢٤٤ أسرة مسجلة بالقطاع. وقد استبعدت الكاتبة منها أربع عشرة أسرة لعدم انطباق شروط معينة عليها. وتبقى ٢٣٠ أسرة أضيفت إليها أربعون أسرة تسكن أطراف القرية فأصبح المجموع الكلى ٢٧٠ أسرة، أمكن إجراء المسح الشامل على ٢٣٠ أسرة منها فقط.

تقدمة :

طريقة عينات النشاط « إحدي طرق دراسة وقت العمل » :

سبق أن ذكرنا أن طريقة عينات النشاط هى إحدى طرق دراسات وقت الحركة العمل التى يتم بها تسجيل عدد كبير من الملاحظات المباشرة خلال فترة زمنية لمجموعة من الآلات أو العمليات أو العاملين حيث يسجل - عند كل ملاحظة ما يحدث من نشاط فى تفس اللحظة وتكون النسبة المئوية لعدد الملاحظات لنشاط معين، كنسبة مئوية للوقت الذى يحدث فيه هذا النشاط خلال مدة الدراسة. ويجدر الإشارة هنا أنه حدث تطور طفيف فى دراسات وقت العمل منذ وضع تيلور (1930) Taylor الخطوط الأساسية لقياس الوقت وقد وجد أن هناك صعوبة كبيرة فى قياس الإنتاجية، فدراسة إنتاجية مصنع أو مجموعة من العاملين يحتاج إلى عدد كبير من الدارسين المتفرغين لمدة طويلة. وقد استمرت هذه الصعوبة حتى توصل تيبيت (1934) Tippett إلى طريقة عينات النشاط اقياس الإنتاجية Productivity وقياس الإنتاجية بواسطة طريقة عينات النشاط هى عملية إحصائية تستخدم نظرية الاحتمالات.

فمثلاً لو كان فى الإمكان النظر إلى مجموعة من العاملين بنظرة واحدة، ووجدنا أن ٨٠٪ يعملون و ٢٠٪ متوقفين عن العمل ثم أعدنا هذه النظرية مائة مرة وفى كل نرة وجدت نفس النسبتين لأمكن استنتاج النسبة الحقيقية للذين يعملون.

ولما كان من غير الممكن أداء هذه الملاحظات على الجميع مرة واحدة، فإنه يمكن اتباع طريقة عينات النشاط حيث يتم ملاحظة العاملين فى مجموعة من الدورات على فترات متفاوتة لرصد كل عامل يعمل وكل عامل متعطل وبتجميع عدد كبير من هذه الملاحظات يمكن تحديد نسبة العمال الذين يعملون وذلك بقسمة عدد الملاحظات التى أخذت للعاملين منهم على مجموع الملاحظات المأخوذة لكل العمال بما فيهم المتعطلين عن العمل وتكون النتيجة هى النسبة المئوية لنسبة العمل فى هذه المجموعة.

ولما كان الهدف البعيد من أداء هذه الدراسة هو التخطيط لزيادة معدلات التنمية للمرأة فى الريف المستحدث، فإن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق قياس الأنشطة التى تمارسها الأنثى فى حياتها اليومية، والوقت المقطوع Spent فى إنجازها، ومحاولة تقليل الوقت الضائع فى هذا المجال من العمل. وقد أظهرت الدراسة الاستطلاعية أن المرأة تقضى ساعات طويلة وتعمل من خلال فريق من الإناث يتكون من الإبنة، زوجة الإبن، الحماة، الزوجة الثانية، جميعهن يقمن بأدوراهن داخل الأسر - فى العمليات المختلفة وبدرجات متفاوتة.

وما على الباحثة فى كل دورة إلا أن يؤشر أمام نوع العمل أو نوع التوقف هذا ويراعى فى تسجيل الملاحظات بالجداول الآتى :

١- أن تتم الدورات بنفس الترتيب.

٢- أن تتم الدورات فى أوقات محددة فى نفس اليوم.

٣- أن تتم الملاحظات أثناء الحياة اليومية للمرأة.

٤- ضرورة وجود الباحثة فى الموقف دون التعقيب أو التدخل فيما يؤدى.

٥- حساب نتائج الرصد يومياً.

٦- فى حالة الاستعانة بباحثة مساعدة فى إجراء الملاحظة يجب تدريبها على الأسلوب لتجنب أخطاء التحيز.

جـ- خطوات إجراء الطريقة :

أ- تحليل المعدلة الرياضية لقياس عينات النشاط.

ب- تحديد عدد الملاحظات المطلوبة فى ضوء المعادلة المختارة وهى ٥٤٠٢ملاحظة.

جـ- اخيتار الحالات وحدة الدراسة : وهى ٣٧ حالة.

د- تحديد الساعات التى ستلاحظ فيها الإناث وهى أربع عشرة ساعة من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءاً.

و- تحديد عدد الدورات المطلوبة : وقد حددت بإثنتى عشرة دورة.

هـ- تحديد مدة الدورة : وقد حددت الدورة بخمس وأربعين دقيقة، ثلاثين دقيقة منها للملاحظة، وخمس عشرة دقيقة راحة ومناقشة مواقف أسرية.

ن- تحديد القائمين بالملاحظة : نظراً لصعوبة قيام باحثة بمفردها بملاحظة الإناث - ٣٧ حالة - ١٢ مرة فى أربع عشرة ساعة، فقد تم الاستعانة بباحثة مساعدة لتدوين الملاحظات مع الباحثة الرئيسية عن العمليات التى تقوم بها المرأة.

وترجح الكاتبة أن نجاح هذا الأسلوب يرجع إلى الاختيار الدقيق للأسر من حيث استعدادها للتعاون، وفى بعض المواقف كانت الباحثة تجد رسالة شفوية من الزوجة تفيد أنها اضطرت أن تترك المنزل معظم اليوم أو بعضه لإنشغالها فى الحقل أو أنها عند الطبيب أو فى الجمعية الزراعية وفى هذه الأحوال تسجل الملاحظات عن العملية التى تؤدى والتى لا تتواجد فيها المبحوثة التى نلاحظها. وغالباً ما استخدم هذا الوقت الذى تغيبت فيه المبحوثة فى مقابلة الإناث اللاتى لديهن احتجاجات أو للراحة.

تمكنت الباحثة من أن تصل إلى العدد المطلوب من الملاحظات ٥٤٠٢ ملاحظة خلال ثلاثة عشر يوماً وقد خصص اليوم الأول لكل من الباحثة والمساعدة(١) لإجراء الملاحظات سوياً وذلك ليتمكنا من أن يكتشفا جوانب الصعوبة فى إجراء هذه الطريقة. ولذلك لم تتم سوى دورتين فى اليوم الأول.

---

(١) اختبرت الباحثة المساعدة الآنسة زينب عبد الفتاح من بين العديد من الاحصائيات الاجتماعيات وذلك طبقاً لمعايير دقيقة للغاية بالإضافة إلى تدريبها تدريباً كافياً ساعدها على أن تقوم بدورها خير قيام.

ويوضح الجدول الآتى الخطة الزمنية التى سارت عليها الدورات فى ثلاثة عشر يوماً .

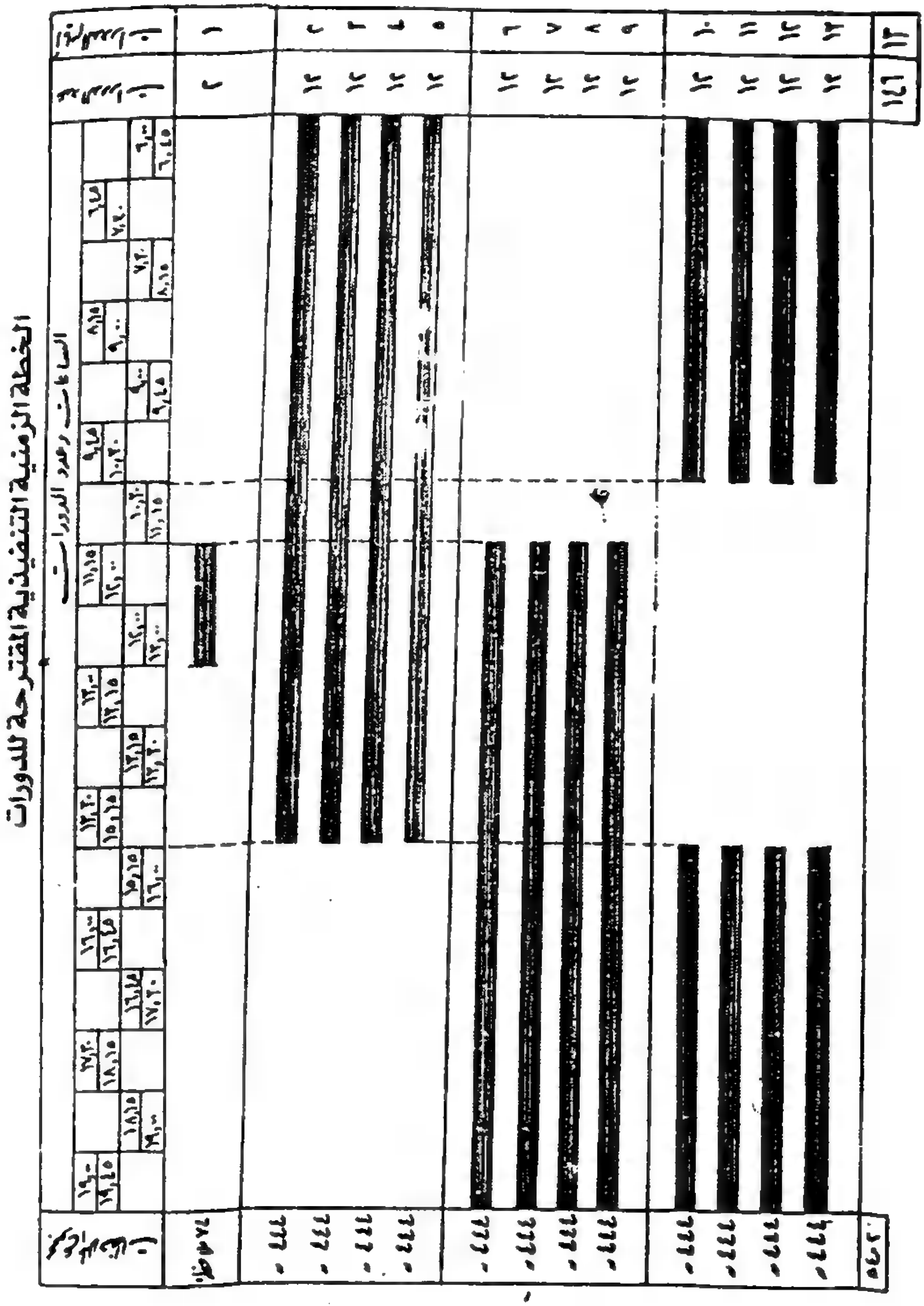

عملية الدورة :

تعريفها : سبق أن ذكرنا أن الدورة هى مجموعة من ملاحظات للأنشطة المتتابعة فى فترة زمنية معينة. أى أنها عملية الدخول والخروج من الأسرة بغرض رصد العمليات التى تنشغل فيها الإناث وتسجيلها فى جداول الملاحظات وقسمت الدورات على ساعات النهار الواقعة ما بين الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءاً.

للحصول على عدد ٥٤٠٢ ملاحظة فى ١٤٦ دورة وكما هو مخطط مهنياً للقيام بهذه الدورات، البعد تماماً عن تحويل الدورة لزيارة أو التدخل فيما تقوم به المرأة عند زيارة الأسرة. وفى حالة غياب الإناث المطلوب ملاحظتهن تم الاتفاق على الأسلوب الذى من خلاله تعرف العمليات التى تقوم بها الإناث (النوم مثلاً أو وجود الأنثى عند الجيران)!

وإذا حدث وتطلب الموقف النظر فى مشكلة تعانى منها إحدى الإناث أثناء الفترة المحددة للملاحظة فإن الباحثة تستخدم مهارتها فى الاعتذار عن عدم إمكانية قطع الملاحظات، وتفيد بأنه يمكنها أن تخصص وقتاً للمقابلة أثناء فترات الراحة لمناقشة الموقف الذى تواجهه الأنثى، ومن الأمور الطريفة أن عدداً كبيراً من الأسر تطوع بترك أبواب المنازل مفتوحة لدخول الباحثة فى اى وقت وتدوين ما يحدث فى الحياة اليومية العادية

ظروف أداء الدورة :

سبق أن ذكرنا فى منهج الدراسة أنه لكى نصل لأهداف البحث استخدمت استراتيجية متكاملة تبدأ بالمسح الوصفى التشخيصى وتنتهى بطريقة الملاحظة المنتظمة لحالات محدودة وكذلك ذكرنا أنه الا يمكن القيام بطريقة ملاحظة عينات النشاط للمرأة بدون أن تسبقها دراسة تحدد الظواهر المطلوب حصرها ودراستها، مثل الأعمال والعمليات التى تقوم بها المرأة.

هذا وقد تم حصر ستين عملية تقوم بها المرأة داخل وخارج المنزل

بعضها إنتاجى والآخر غير إنتاجى، تقوم الزوجة بمفردها ببعض الأعمال وتقوم بالبعض الآخر بالتعاون مع غيرها من فريق الإناث فى الأسرة.

هذا وقد تم تسجيل هذه الأعمال فى جداول يدون أمامها ما تقوم به الإناث فى العمليات المختلفة.

وقد اختيرت فترة زمنية ملائمة لإجراء الدورات بعيداً عن مواعيد الحصاد أو جمع وتخزين المحصول. أو الأيام ذات الطابع المميز مثل أيام السوق والأعياد أو شهر رمضان.

وكان شهر يوليه هو أنسب الشهور لأداء دورات عينات النشاط رغم الحرارة الشديدة فى هذا الوقت نظراً لطبيعة المنطقة الصحراوية التى تقع فيها فلسطين.

معوقات الطريقة :

وكان من بين معوقات هذا الأسلوب القيام بالملاحظات لمدة أربع عشر ساعة متواصلة يومياً ولعدد سبع وثلاثين أنثى، وقد عولجت المشكلة بالاستعانة بأخصائية اجتماعية مدربة للمساعدة فى عمليات الرصد.

تطلب القيام بالدورات تواجد كل من الباحثة والاخصائية المساعدة فى كل الأسر فى نفس المدة المخصصة للدورة، وعلى هذا الأساس خصصت مجموعة لكال منهما. بحيث يتم ملاحظة الحالات فى نفس الوقت وبإنتهاء رصد الملاحظات للمفردات داخل الأسر تسجل الكاتبة إتمام الدورة.

كيف تتم الدورة :

- تم الاستعانة بخريطة للقرية حيث حددت عليها الأسر التى سبق أن اختيرت للملاحظة.

- تبدأ كل من الباحثة والاخصائية فى نفس الساعة والدقيقة المحددة لذلك فإذا كانت الدورة محددة مثلاً من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة

٦,٤٥ ص فتكون البداية للمجموعتين أ، ب من منزل رقم (١) لكل منهما حسب الخريطة وتنتهي الدورة عند المنزل رقم (٧) لكل منهما، ويجب أن تتم الدورة خلال الدقائق الثلاثين المخصصة لذلك (أحياناً كانت الدورة تستغرق خمساً وأربعين دقيقة للمرور على سبعة منازل، وفي خلال الدورات تدون الملاحظات عن كل مفردة داخل أو خارج الأسرة.

- ويلاحظ أن التسجيل كان يتم لأية عملية [١] تقوم بها المرأة ومن معها (دون تعليق أو تدخل في العملية التي تؤدى) وفي حالة وجود المرأة في عمل خارج المنزل مثل السوق أو في الحقل أو مؤسسة من مؤسسات الخدمات يتم التسجيل لذلك النشاط بالاستعانة بالرمز الخاص لذلك أمام الأنثى المؤدية للنشاط حتى بالنسبة للوقت الخامل تسجل توعية هذا الوقت : هل هو نوم أو راحة أو غير ذلك.
- تتقابل الباحثة مع المساعدة أثناء الدورات خلال اليوم ثلاث مرات إما لتناول الوجبات أو للراحة أو لتقديم الخدمات للأسر تحت الملاحظة ورغم مراعاة المرونة بالنسبة لفترات الراحة إلا أنه تم الاتفاق على أن تكون الفترات في نفس الوقت ونفس المكان. فيما عدا الأوقات التي تطلبت مقابلات فردية لمناقشة المشاكل الخاصة بالإناث داخل الأسر والسبب في ذلك هو ضرورة الالتزام بخطة زمنية محددة يتم في نهايتها الحصول على عدد الملاحظات المطلوبة لكل العمليات من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءاً.

خطوات تطبيق قياس عينات النشاط علي الإناث بقرية فلسطين :

يتطلب أداء طريقة عينات النشاط ملاحظة المرأة طول يوم العمل اى

---

(١) العمليات المبينة بملحق رقم / ٦ بلغت ستين عملية وهى تشمل نفس العمليات التى تم حصرها بالمسح الوصفى بالإضافة لكل العمليات الجديدة التى أمكن ملاحظتها أثناء تطبيق عينات النشاط:

من الساعة السادسة حتى الساعة الثامنة مساءاً. ولعدم إمكان القيام بدراسة إناث القرية كلهن فقد تم اختيار عدة حالات لإجراء الملاحظات عليهن أثناء نشاطهن اليومى. وقد اختيرت المجموعة التى أجريت عليها التجربة من بين إناث القرية اللاتى تم إجراء الدراسة الوصفية عليهن من قبل، وبلغ عدد الحالات التى تم اختيارها ٣٧ حالة تمثل أهم الأدوار الاجتماعية التى تحتلها الإناث داخل الأسر وهى : دور الزوجة ، دور الإبنة ، دور زوجة الإبن، دور الزوجة الثانية، دور الحماة.

ولاستحالة قيام الباحثة بمفردها بتطبيق هذه الطريقة، تم تدريب باحثة مساعدة على جميع خطوات الطريقة(١).

أ- معايير اختيار حالات الدراسة:

- اختيرت الإناث من بين الأسر التى توجد بها الزوجة (وحدة المعاينة الرئيسية).
- أن يتمثل فى الحالات أهم أدوار الإناث التى تم دراستها فى المسح الوصفى وهى الزوجة، الإبنة، زوجة الإبن، الحماة، الزوجة الثانية.
- استعداد أسر الحالات للتعاون، وتقلبها دخول الباحثة للمنزل فى فترات الملاحظة (من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءاً)، وقد قسمت الإناث مجموعتين :

مجموعة (أ) ومجموعة (ب) (ملحق رقم ١).

---

(١) نالت الباحثة المساعدة، وهى خريجة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية تدريباً كافياً يمكنها من القيام بإجراء الطريقة مع الباحثة هذا وقد صاحبت الباحثة من بداية استطلاع الأسر إلى أن تم اختيار العينة وكذلك تطبيق طريقة عينات النشاط عليهن.

المجموعات	عدد الأسر	عدد الإناث
مجموعة (أ) مجموعة (ب)	٧ ٧	٧ أنثى ٣٠ أنثى
المجموع الكلى	١٤ أسرة	٣٧ أنثى

ب- الأدوار المستخدمة :

الأدوات المستخدمة في هذه الطريقة هي :

أولاً - الباحثة، وذلك باستخدام الباحثة لذاتها مهنياً بما تملك من إمكانيات وخبرات وكذلك ممارسة أدوار مهنية متعددة حسب المواقف التى تمر بها الطريقة.

ثانياً - جداول خاصة لرصد الملاحظات يبين فيها الأرقام الخاصة بكل فرد فى العينة حسب ترتيب وتنظيم الدورات (١) حيث يوضح فيها جميع أنواع العمليات التى تقوم بها المرأة وأنواع التوقف وأسبابه.

فلقد وجد بالتجربة أن المبحوثين قد يغيرون ويعدلون من سلوكهم إذا عرفوا أنهم موضع الملاحظة، إلا أنه ثبت بالتجارب الطويلة فى العديد من المهن الإنسانية ومن أهمها الخدمة الاجتماعية أن تحريف السلوك الفعلى عن صوره المألوفة أصعب بكثير من تحريف الألفاظ الدالة على السلوك الحقيقى. ويحدث هذا إذا كان لدى الباحث من الإمكانات المهنية والخبرات والمهارات ما يمكنه من أن يلاحظ الناس لفترة طويلة.

ولقد اختارت الباحثة تطبيق هذا الأسلوب لاستكمال الأهداف المتكاملة

(١) المقصود بالدورة هو مجموعة الملاحظات للأنشطة المتتابعة فى فترة زمنية معينة.

التى سعت للوصول إليها. فقد أمكن باستخدام هذا النموذج التوصل إلى جوانب أعمق وأدق من تطبيق منهج المسح الوصفى التحليلى بمفرده (١).

واستخدام هذه الطريقة كأداة اجتهاد ذاتى من جانب الكاتبة فى تطوير طريقة جديدة للقياس فى الخدمة الاجتماعية، هذه المهنة التى تعمل مع الناس فى أوضاعهم الطبيعية السوية أو غير السوية. وقد حاولت الكاتبة أن تطور وتتكر الوسائل والأدوات فى حدود أهداف البحث لتتمكن من معرفة حقيقة ما يدور فى حياة الإناث داخل الأسر الريفية فى قرية ، مستحدثة، وذلك بهدف الوصول لما تؤديه المرأة من أدوار إنتاجية وغير إنتاجية فى تنمية مجتمعها.

وتهدف الكاتبة كذلك من استخدام هذا الأسلوب هو تحليل وتشخيص العمليات التى تقوم بها الإناث وكذلك التثبت من مدى صدق البيانات التى أدلت بها المبحوثات فى المرحلة الأولى من الدراسة الوصفية.

المقابلات الفردية والجماعية :

نظراً لطبيعة البحث التطبيقية فى مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية ولأن البحث يسعى لمعرفة دقائق العمليات التى تقوم بها الإناث، فقد استخدمت الكاتبة المقابلات الفردية والجماعية فى المنهج المتكامل المستخدم: المسح الوصفى التحليلى، ودراسة الحالة بتطبيق عينات النشاط.

وقد تمت المقابلات المهنية فى مراحل متعددة من هذه الدراسة فقد استخدمتها الكاتبة فى المرحلة الاستطلاعية مع المسئوليين والخبراء وكذلك

---

(١) استعانت الباحثة بتجارب وتوجيه الخبراء المصريين فى هذا المجال وهم :

١- المهندس مصطفى حمدى عبد الحميد ، أول مصرى طبق الطريقة فى قياس إنتاجية عمال شركة كولدير (١٩٦١) ، دراسة غير منشورة.

٢- الدكتور مهندس مصطفى سعد فى دراسته (١٩٧٥) ، المشاكل الإدارية فى تشغيل وصيانة والاستفادة من وسائل الصرف الصحى لمدينة الإسكندرية ، المعهد العالى للصحة العامة جامعة الإسكندرية.

مع الإناث وحدات المعاينة الرئيسية (الزوجة) – ومن معها فى أسر القرية وكذلك أثناء إجراء طريقة الملاحظات لعينات النشاط عندما كانت الأسر فى حاجة إلى ذلك .

بالنسبة للمسح الوصفي :

أ- المقابلات مع المسئولين :

استخدم أسلوب المقابلة المهنية لتقرير أفضل الأسئلة المناسبة لصحيفة الاستبار ، وقد اختارت الكاتبة الخبراء من تخصصات مختلفة، فمنهم من يعمل فى مجالات التنمية والبعض أساتذة فى علم الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجى، وقد كان لطبيعة البحث المتعدد الأبعاد والذى يبحث فى ، أدوار المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة، أن شملت الكاتبة كل من المهتمين بحاجات المرأة وكذلك من عملوا فى مجالات التنمية لا سيما فى المناطق المستحدثة. ومن خلال المقابلات مع هؤلاء المسئولين توصلت الكاتبة لفروض البحث والتى على أساسها صيغت الأغراض.

وقد عرضت الأسئلة على الخبراء لتقييمها فى ضوء أهداف الدراسة.

ب- المقابلات مع الإناث في مراحل إعداد أسئلة الاستبار وصياغتها :

استخدمت المقابلات الفردية فى المرحلة الأولى للدراسة عند تحديد مفردات وحدة المعاينة المزمع دراستها، وقد استخدمت المقابلات أثناء صياغة الأسئلة لا سيما العمليات الرئيسية التى تقوم بها المرأة، وكذلك عند تجربة الاستبار من حيث الصياغة ومستوى استيعاب الإناث للأسئلة وبالمثل عند تجربة الاستبار من حيث الصدق والثبات.

ويلاحظ أن الكاتبة أمكنها استخدام ذاتها المهنية بوعى Awareness Of Profession- Self فى المقابلات التى تطلبت تعريفاً وتوعية بطبيعة الدراسة وعند اكتشاف حاجات ملحة للإناث يلزم تحويلها لمؤسسات الخدمات وقد لوحظ أن هناك عدداً كبيراً من الإناث لا يعلمن بوجود المؤسسات التى

أقامتها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين وهى جمعية التنمية، والجمعية التعاونية الزراعية، الوحدة الصحية ومكتب البريد والوحدة البيطرية، والمسجد، والمدرسة ذات الفصل الواحد. وجميعها تتواجد بالقرية مجتمع البحث وقريبة من المساكن.

جـ- استخدام المقابلات المهنية قبل وأثناء تطبيق طريقة عينات النشاط:

نجحت المقابلات مع الخبراء لتحديد العمليات المختلفة للسلع الإنتاجية والسلع غير الإنتاجية والوقت الخامل أو الترويحى.

وقد أعدت الكاتبة قبل إجراء المقابلات مجموعة العمليات التى يتوقع أن تقوم بها المرأة حتى يمكن إجراء الملاحظات عليها، وقد بلغت ستين عملية، وعرضت هذه العمليات على مجموعة من الخبراء لإمكان مراجعتها فى ضوء التعاريف الإجرائية، وقد طلبت منهم أن يضعوا علامة أمام كل نوع بحيث يمكن تحديد ما هو إنتاجى وما هو غير إنتاجى.

وبعد تحديد التقسيمات المختلفة أمكن مقابلة الخبراء جميعاً لتوحيد المفاهيم وإعداد التقسيم النهائى للعمليات الإنتاجية السلعية وغير السلعية وكذلك العمليات الإجتماعية والوقت الخامل.

استخدمت الكاتبة أسلوب المقابلة الفردية فى اختيار الحالات التى ستخضع للملاحظات، وكان الغرض من ذلك هو شرح الطريقة وتحديد مدى استعداد الإناث للتعاون فى أدائها. استخدمت الكاتبة كل ما لديها من مهارة فى التحدث مع أفراد الأسرة وشرح خطوات الطريقة التى ستؤدى لمدة ثلاثة عشر يوماً. كما تم توضيح نموذج الملاحظة للإناث، كما وضح لهن أن الأسلوب سيتم أثناء ممارسة الإناث لنشاطهن العادى دون التدخل أو محاولة تغيير اى سلوك أو موقف.

وكان من نتيجة هذه المقابلات الاستطلاعية أن تم اختيار الإناث

المتعاونات واستبعاد الحالات غير المتعونة واستبدالها بحالات اخرى من الحالات المستعدة للتعاون.

وقد لوحظ أثناء رصد ملاحظات العمليات المختلفة التى تقوم بها الإناث من بينها حالات تتطلب رعاية خاصة ومتابعة، ولما كانت الكاتبة واعية لسماع احتياجات الإناث أثناء فترات الراحة وما بين الدورات كانت المقابلات المهنية أداة ناجحة لمعرفة احتياجتهن ومساعدتهن لمساعدة أنفسهن.

٢- المراحل التنفيذية للدراسة بالوقت:

١- المرحلة التمهيدية:

الاطلاع على الدراسات السابقة والوثائق والتقارير وكتابة مقدمة البحث، ومقابلة المسئولين وتحديد مجالات البحث.

٢- المنطلقات النظرية للدراسة:

وتشمل : نظريات الأدوار – نظريات ونماذج التنمية فى الدول النامية وعلاقة التنمية بأدوار المرأة الاجتماعية.

٣- التصميم الفني للدراسة:

ويشمل الاستراتيجية المنهجية المختارة وتنقسم إلى :

أ- المسح الوصفى التحليلى « بالاستبار».

ب- دراسة الحالة بأسلوب الملاحظة المنتظمة لعينات النشاط.

٤- التصميم الإحصائي:

- معايير اختيار مجتمع البحث.
- تحديد عينة البحث ووحدات المعاينة.
- تصميم أداة البحث الأولى (الاستبار ومحتوياته)

- تصميم أداة البحث الثانية وهى دورات الملاحظة المنتظمة وكذلك حل المعادلة الرياضية وكيفية الحصول على الملاحظات المطلوبة.

٢- المرحلة التنفيذية وتشمل :

أ- الدراسة الميدانية الأولي :

١- تجريب الاستبار، وتعديله، إجراء الصدق والثبات.

٢- القيام بالدراسة الميدانية الأولى وشملت المسح الشامل للقرية لعدد ٢٧٠ أسرة ووحدة المعاينة الرئيسية فى هذه الأسر هى الزوجة الأولى، ووحدات المعاينة المساعدة هى بقية الإناث بالأسر، الزوجة الثانية، الإبنة، زوجة الإبن، الحماة

٣- تصنيف البيانات الناجمة عن المسح.

- إعداد خطة التحليل الإحصائى
- ترميز استمارة البحث.
- الإعداد لعمليات التثقيب.
- التحليل وإعداد الجداول البسيطة ثم المركبة.

ب- الدراسة الميدانية الثانية :

- شملت اختيار حالات محدودة للدراسة أربع عشرة أسرة منهن ١٤ زوجة أولى، ومن معهن من إناث وقد بلغ المجموع اكلى لهن ٣٧ أنثى.
- تحديد خطة رصد الملاحظات طبقاً للمعادلة المتبعة.
- مقابلة الإناث لتعريفهن بالطريقة.
- إجراء الملاحظة المنظمة على عينات نشاط المرأة.
- استخراج النتائج، ووضعها فى جداول وأشكال.

- مرحلة الربط بين نتائج الدراسة الوصفية التحليلية .

جـ- كتابة التقرير النهائي للدراسة .

وقد وضعت الكاتبة مراحل الدراسة حسب الخطة الزمنية المبينة:

الخطة التنفيذية المقترحة للدراسة بالوقت : Time Plan انظر الجدول التابع الذى يوضح المراحل التنفيذية.

المرحلة	الهـــــدف	المدة المخصصة
المرحلة الأولي	التمهيد وإعداد الإطار النظرى والعلمى للدراسة	ثلاثة أشهر إبريل – يونيو.
المرحلة الثانية	إختيار مجتمع البحث ووحدة العينة وتحديد المجال البشرى للقرية وكذلك حضور سيمنار عن "المرأة بهولندا بجامعة ليدن	ثلاثة أشهر يوليو – سبتمبر.
المرحلة الثالثة	إعداد الاستمارة وتجري[illegible] وتحديد الأسر التى سيجرى عليها الم[illegible]ح الوصفى ثم إجراء الدراسة المسحية الو[illegible]ـة.	ستة أشهر : أكتوبر – مارس
المرحلة الرابعة	تصنيف البيانات للمسح وترميزها وتسليمها للمعمل الإحصائى.	ثلاثة أشهر إبريل – مايو.
المرحلة الخامسة	إجراء تجربة عينات النشاط على مجموعة من الحالات المحدودة المختارة.	شهرين يونيو – يوليو.
المرحلة السادسة	العودة إلى [illegible]ستكمال تصنيف النتائج للمسح وإعداد الجداول النهائية [illegible]تحليلها ومناقشتها.	٥ شهور أغسطس – ديسمبر
المرحلة السابعة	استخراج نتائج عينات النشاط للحالات المحدودة وإعداد الجداول والأشكال الخاصة بها والتنسيق بين النتائج لكل من الدراسة الوصفية ودراسة الحالات.	شهرين ديسمبر ٧٩ – فبراير
المرحلة الثامنة	كتابة التقرير النهائى للدراسة.	٤ أشهر فبراير – يونيو.

المدة التى استغرقتها المراحل التنفيذية لهذا البحث هى ٢٩ شهراً.

الباب الثالث

الفصل الرابع

القسم الأول من النتائج الميدانية

الفصل الرابع

القسم الأول من النتائج الميدانية

تحليل نتائج الدراسة الوصفية التحليلية

- تحليل ومناقشة نتائج الأدوار الأنثوية فى العمليات المنزلية.
- تحليل ومناقشة نتائج الأدوار الأنثوية فى العمليات الحقلية.
- تحليل ومناقشة نتائج الأدوار الأنثوية فى عمليات رعاية الماشية والحيوانات.
- تحليل ومناقشة نتائج الأدوار الأنثوية فى العمليات التسويقية.
- تحليل ومناقشة مشاركة الإناث فى البرامج الحكومية.
- تحليل ومناقشة نتائج مشاركة الإناث فى الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية.

تقدمة الباب:

هذا الباب يتعرض لنتائج الدراسة الوصفية التحليلية التشخيصية وهي تمثل الجزء الأول من النتائج الناجمة عن المسح الشامل وهي تشمل: أدوار الإناث في العمليات المختلفة وهي ست عمليات رئيسية كشفت عنها الدراسة الوصفية في المرحلة الأولى وهي:

الأدوار الأنثوية في العمليات المنزلية، الأدوار الأنثوية في العمليات الحقلية، الأدوار الأنثوية في رعاية الحيوانات والماشية، الأدوار الأنثوية في العمليات التسويقية، كذلك مساهمة الإناث في مؤسسات التنمية التي تقدم خدمات حكومية، ومساهمة المرأة في الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية. والأسلوب الذي سيتبع في مناقشة النتائج سيكون علي الوجه التالي:

أولاً: عرض النتائج التفصيلية لكل عملية كما جاءت بالجداول.

ثانياً: التعليق علي كل جدول بصورة متكاملة وفي ضوء المعارف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اتضحت أثناء الدراسة الميدانية والتي أمكن الوصول إليها من القراءات النظرية.

ثالثاً: عرض الجداول الخاصة بكل عملية في نهاية كل مناقشة.

توزيع الأدوار الأنثوية على العمليات المنزلية(١):

الجدول رقم (١) يبين أن هناك ثلاث عشرة عملية تقوم بها الزوجة ومن معها داخل الأسرة، عشرة أعمال تقوم بها الإناث جميعاً- تقريباً- وهى:

تحضير الطعام، تحضير الوقود، تنظيف وترتيب المنزل، عمليات الخبز، شراء المستلزمات، غسيل الملابس، رعاية الأطفال الخياكة ورتق الملابس، القيام بمتطلبات الزوج، تربية الطيور والحيوانات.

---

(١) جدول رقم (١) فى نهاية مناقشة العمليات.

بينما كانت هناك بعض الأعمال أعرضت عنها الإناث بدرجات متفاوتة مثل تحضير الوقود حيث امتنعت الإناث عن أداء العمل بنسبة ٣٤,٤٪(١) من الأسر. كذلك بلغت نسبة من تقمن بشراء المستلزمات ٢٥,٧٪ وبحياكة الملابس ١٢,٧٪ من الأسر.

ويوضح الجدول أيضاً أن الأعمال المنزلية كانت تقوم بها الزوجة بمفردها أو بالتعاون مع غيرها في أحيان كثيرة، وقد ظهر دور الزوجة الرئيس في كل الأعمال المنزلية حيث كانت هى المؤدية للعمل في أغلب النسب المئوية بين أسر القرية وكانت أعلي النسب في العمليات المنزلية وظيفة القيام بمتطلبات الزوج وتمثل الزوجة بمفردها أعلي النسب فبلغت ٧٥,٦٪ من أداء العمل تليها زوجة الابن والزوجة الثانية بلغت النسبة لكليهما ٩,٪، أما الابنة فقد بلغت نسبة أدائها ٥٪، وقد تبين أن الحماة لا تشارك في رعاية الزوج.

وفيما يتعلق بتعاون الإناث مع الزوجة في هذه العملية فقد بلغت قمتها بين الزوجة والابنة وكانت النسب ٨,٥٪، ثم الزوجة مع زوجة الابن، والزوجة مع الزوجة الثانية وقد تساوت النسب لهما وبلغت ٥,٦٪.

صناعة المنتجات المنزلية:

يوضح الجدول أن من لا ينطبق عليهن أداء عملية صناعة المنتجات المنزلية بلغت ٣٠,٢٪ وكانت نسبة أداء الزوجة أعلى نسبة بين من تؤدين هذه العملية حيث بلغت ٦٧,٨٪ ويليها زوجة الابن ٥,٤٪، ثم الابنة ٢٪، أما بالنسبة لكل من الحماة والزوجة الثانية فقد بلغت النسبة صفراً.

وفيما يتعلق بتعاون الإناث مع الزوجة في هذه العملية فقد وصلت أعلى نسبة بين الزوجة وزوجة الابن حيث بلغت النسبة ٩,٤٪، ثم الزوجة مع

---

(١) يلاحظ أن النسب المذكورة أثناء الشرح والتعليق على الجداول أن الكسور مقربة للفئة العشرية بينما فى الجداول حسبت النسبة من المائة وكسور المائة.

الزوجة الثانية فكانت ٦ ٪، ويليها الزوجة والابنة ٤ ٪. (أنظر جدول رقم (١) صناعة المنتجات المنزلية).

توفير المياه:

يوضح الجدول بالنسبة لعملية توفير المياه، بينما ٨٤,٤ ٪ لا ينطبق عليهن أداء هذه العملية لوجود مياه بالمنزل إلا أن الزوجة كانت تقوم بأعلي النسب من بين العدد المتبقى، ووصلت النسب لهما إلي ٦٣,٩ ٪ ويليها الابنة ٨,٣ ٪ ثم زوجة الابن ٢,٨ ٪ (جدول رقم (١) عمليات توفير المياه).

وفيما يتعلق بالتعاون فقد بلغت النسبة بين الزوجة والابنة ١٦,٧ ٪ كما بلغت نسبة تعاون باقى الإناث صفراً، أما تعاون الزوجة مع أكثر من واحدة فقد بلغت ٥,٦ ٪.

إصلاح ورتق الملابس:

يوضح الجدول بالنسبة لإصلاح ورتق الملابس أن نسبة ١٢,٧ ٪ لا تقمن بهذه العملية، وكانت أعلى النسب فيما تبقى من أعداد: الزوجة حيث بلغت ٦١,٦ ٪ وتليها زوجة الابن ٧ ٪، ثم الابنة ٢,٦ ٪، وكانت أقلها للزوجة الثانية ٩, ٪ وفيما يتعلق بتعاون الإناث في الأسرة مع الزوجة فقد بلغت قمتها مع الابنة، وكذلك زوجة الابن وقد تساوت النسبة لكليهما فبلغت ٤ ٪ (جدول رقم (١) إصلاح ورتق الملابس).

رعاية الأطفال ونظافتهم:

يبين الجدول أن هذه العملية تؤدى من خلال جميع الإناث المتواجدات في الأسر وكانت أعلى النسب للزوجة بمفردها فقد كانت ٦٠,٤ ٪ وتليها زوجة الابن ٦,٥ ٪، ثم الابنة ٥, ٪.

وبالنسبة لتعاون الإناث داخل المنزل في هذه العملية فإنها بلغت قمتها مع الابنة حيث بلغت النسبة ١١,١ ٪ وتليها الزوجة وزوجة الابن ونسبتهما ٧,٨ ٪، ثم تساوت كل من الحماة والزوجة الثانية فقد بلغت ٣,٧ ٪ وكانت

نسبة تعاون الإناث في رعاية الأطفال بدون الزوجة ٥,٧ ٪ من الإناث. (جدول رقم (١) رعاية الأطفال ونظافتهم).

تربية الطيور والحيوانات:

بالنسبة لعملية تربية الطيور والحيوانات بلغت نسبة من لا تقمن بهذه العملية ٩,٦ ٪ ومن تؤدين هذه العملية كانت قمتها الزوجة بمفردها ٤٩,٥ ٪ تليها زوجة الابن ٧,٢ ٪، ثم الابنة ١,٩ ٪.

أما بالنسبة لتعاون الإناث مع الزوجة في هذه العملية فقد كانت نسبة التعاون مع الابنة ١٦,٨ ٪، ثم الزوجة وزوجة الابن ١٠,١ ٪، ثم الزوجة الثانية ٤,٣ ٪ ثم الحماة ١,٩ ٪. وبلغت نسبة تعاون الزوجة مع أكثر من واحدة من الإناث ٥,٨ ٪ (جدول ١ تربية الطيور والحيوانات).

تحضير وطهي الطعام:

يوضح الجدول أن هذه العملية تؤديها جميع الإناث وكانت قمتها للزوجة بمفردها حيث بلغت النسبة ٥٠,٩ ٪ وتليها زوجة الابن ١١,٣ ٪، ثم الابنة ٣,٩ ٪، أما بالنسبة لتعاون الإناث مع الزوجة فقد كانت أعلاها علي التوالي:

الابنة ١٥,٧ ٪، ثم زوجة الابن ٦,٥ ٪، ثم الزوجة الثانية ٣ ٪. (جدول رقم (١) تحضير وطهى الطعام).

تنظيف وترتيب المنزل:

يوضح الجدول أن الزوجة تقوم بنسبة ٤٧,٨ ٪ وتليها زوجة الابن ١٢,٦ ٪ ثم الابنة ٤,٤ ٪، وبالنسبة لتعاون الإناث كانت أعلى نسبة بين الزوجة والابنة ١٦,٩ ٪ وتليها الزوجة وزوجة الابن ٤,٨ ٪، ثم الزوجة الثانية ٣,٩ ٪ ويلاحظ أن تعاون أكثر من واحدة مع الزوجة كانت نسبة ٣,٩ ٪، أما التعاون ما بين الإناث بدون الزوجة فقد بلغت النسبة ٣,٥ ٪ (جدول رقم (١) تنظيف وترتيب المنزل).

عمليات الخبز:

يبين الجدول أن الجميع يقمن بعمليات الخبز وبلغت النسبة للإناث بمفردهن: الزوجة ٤١,٩ ٪ وتليها زوجة الابن ٥,٢ ٪ ثم الابنة ١,٨ ٪، أما بالنسبة للتعاون مع الزوجة وغيرها من الإناث فقد كانت أعلاها ما بين الزوجة والإبنة ٢٣,١ ٪ وتليها زوجة الابن ١١,٨ ٪، وقد كانت نسبة تعاون الزوجة مع أكثر من واحدة من الإناث ٧ ٪ (جدول رقم (١) عمليات الخبز).

عملية تحضير الوقود:

يوضح الجدول أن من لا يشتركن في عملية تحضير الوقود بلغن ٣٤,٤ ٪، وبقية الإناث يشتركن، وقد كانت نسبة مشاركة الزوجة فيها ٣٢,٦ ٪، وتليها مشاركة زوجة الابن بمفردها ٧,٨ ٪ ثم الابنة ٦,١ ٪، أما بالنسبة لتعاون الإناث داخل الأسرة فقد بلغت قمتها ما بين الزوجة والابنة وكانت النسبة ٦,٥ ٪، ثم الزوجة وزوجة الابن ٣,٩ ٪ ثم الزوجة الثانية بنسبة ٢,٦ ٪.

هذا ويلاحظ أن اشتراك الحماة فردياً أو مع أخريات في هذه العملية ينعدم تقريباً.

شراء المستلزمات:

يبين الجدول أن نسبة ٢٥,٨ ٪ لا يؤدين هذه العملية ويعتبرن أقل نسبة بينما أعلى النسب كانت للزوجة ٥٣,٣ ٪ وتليها زوجة الابن بمفردها ٥,٣ ٪ تليها الابنة ٢,٦ ٪ ثم الحماة ١,٨ ٪ وأقلهن الزوجة الثانية ,٨ ٪. (جدول رقم (١) شراء المستلزمات).

رعاية الوالدين:

يوضح الجدول أن من يؤدين هذه العملية من الإناث ٣٣,٥ ٪ وكانت الزوجة في القمة فقد كانت نسبتها ٥٢,١ ٪ وتليها زوجة الابن ١٨,٢ ٪، ثم الابنة ٩,١ ٪.

وفيما يتعلق بتعاون الزوجة مع إحدي الإناث كانت قمتها بين الزوجة والابنة ٥,٢ ٪، ثم الزوجة الثانية ٢,٦ ٪، ثم الزوجة وزوجة الابن ١,٣ ٪ (جدول رقم (١) رعاية الوالدين).

غسيل الملابس:

يوضح الجدول أن هذه العملية تؤدى من الجميع ماعدا الحماة وكانت النسب بالترتيب التنازلى حيث كانت النسبة للزوجة ٤٩,١ ٪ وتليها زوجة الابن ١٠,٤ ٪ ثم الابنة ٣,٥ ٪.

وبالنسبة لتعاون الزوجات في عملية غسيل الملابس كانت بين الزوجة والابنة ١٦,٥ ٪ ثم الزوجة وزوجة الابن ٦,٦ ٪ ثم الزوجة والزوجة الثانية ٣,٩ ٪، وبالنسبة لتعاون الإناث بدون الزوجة كانت النسبة ٤,٨ ٪، أما تعاون الزوجة مع أكثر من مشاركة فكانت النسبة ٣,٥ ٪ (جدول رقم (١) غسيل الملابس).

مناقشة نتائج العمليات المنزلية:

أحتل العمل المنزلى في نتائج الجداول الصدارة من حيث الحجم والنسب فقد أمكن استخراج نتائج لثلاث عشرة عملية تقوم بها المرأة داخل منزلها وتبين نتائج جدول رقم (١) أن الجميع يشتركن في العمليات المنزلية بنسب متفاوتة وفي أعمال متباينة.

وقد كانت أعلاها للزوجة، كما وضح الجدول وكما هو سائد في الجداول أن التعاون في العمليات المختلفة كان للابنة، وفيما يتعلق بالعمليات التي تقل مشاركة المرأة فيها وهي توفير المياه وشراء المستلزمات وتحضير الوقود، فإن انخفاض النسب يرجع لعوامل عديدة فبالنسبة لتوفير المياه فالقرية تصلها مياه الشرب من المصرف الرئيسى، وقد تطوع الأهالى واصلوا المياه للمنازل من المصدر العام داخل القرية فأصبحت غالبية المنازل تصلها المياه، ولذلك فعملية توفير المياه محددة الأداء في ١٥,٧ ٪، والمشكلة التى نراها: أن المرأة

لا تكف عن نقل وحمل المياه داخل المنزل وخارجه طوال النهار والليل وقد أوصلت الأسرة المياه إلي مدخل المنزل ولكن لا توجد الأنابيب التي توصلها لمداخلة.

وفيما يتعلق بانخفاض نسب الأداء لشراء المستلزمات والتى كانت نسبتها ٢٥,٧ ٪ فيرجع إلي عدم تفضيل خروج الإناث البالغات كثيراً في القرية، كما أن القرية بعيدة عن أقرب مراكز للبيع والشراء ومازالت عادة شراء مستلزمات المنزل من العمليات التي يقوم بها الرجال أكثر من الإناث.

أما عملية تحضير الوقود فهى ضمن العمليات التى تؤديها الأنثي وهذه العملية تتطلب جمع روث الماشية وهذا الجانب تؤديه الفتيات صغيرات السن وكلما تجمعت كمية خلطتها الزوجة بالفضلات الجافة وتضع منها أقراص تسمى (الجلة أو المسكة) وهذه الأقراص إما تستعملها الأسرة كوقود يبيع الإناث ما يزيد عن حاجة البيت وقد يصل سعر القرص إلي قرش ونصف، ولاحظت الكاتبة من خلال مقابلاتها مع الأمهات عدم إدراكهن تماماً لخطورة جمع الروث علي صحتهن وصحة أطفالهن.

وقد لوحظ من الجدول رقم (١) أن متطلبات الزوج كانت أعلى النسب في أداء الإناث لا سيما الزوجة وهذه نتيجة متوقعة فى الثقافة المصرية لا سيما في المناطق التى يغلب عليها العادات والتقاليد الريفية.

إن أدوار الزوجة مهما تعددت وكان حجمها فإن متطلبات الزوج تأتى الأهمية الأولى، وقد لاحظت الكاتبة من خلال المقابلات مع الأسرة أنه ليس من الضرورى أن يقوم الزوج والأولاد بتوقعات الزوجة من جانبهم.

وبناءاً علي ما سبق نجد أن عملية رعاية الأطفال وتنشئتهم تأتى في ترتيب متأخر في الأهمية وهى العملية الخامسة بالنسبة لأداء الزوجة رغم ارتفاع نسبة المواليد في القرية، كما أن للطفل أهمية للأسرة وللأم إلا أن عملية التنشئة للطفل ليست بالضرورة ذات أولوية عند الأم.

نعم إن الأم تتمنى أن يكون لديها العديد من الأطفال وفعلاً تعطيهم الحب والحنان والعطف عن ولادتهم، ونجدها تحمل رضيعها طوال الوقت وأثناء أدائها للعمليات المختلفة وتلاعبه وتلاطفه، ولكن الذى ينقص الأم بالقرية الوعى بالرعاية الصحية وبالغذاء الكامل وأساليب التربية في مراحل الطفولة المبكرة، وكذلك وقاية الطفل من الأمراض والعدوي.

ومن الأمور المألوفة في القرية أن نلاحظ الأطفال في حظائر الماشية وفي الطرقات يلعبون في الأتربة والنفايات والطفل والحيوان ينشأن معاً في معظم أسر المنتفعين.

كما تقوم الأمهات بإرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية طوال الوقت وبدون انتظام وتوقيت معين، وفى حالة بكاء الطفل لأى سبب من الأسباب يقمن بإرضاع الطفل وغالباً ما يشح لبن الأم بسبب سوء التغذية ورغم ذلك تعطيه ليكف عن البكاء، وفي حالة انقطاع اللبن لدي الأم يلاحظ أنها ترضعه شراب اليانسون والكراوية حتي سن العام ولوحظ وجود بعض الأمهات من زوجات العمال والموظفين لديهن الوعى بوجود الألبان الصناعية البديلة إذا انقطع لبن الأم لكن أساليب تغذية الأطفال بهذه الألبان الصناعية غير صحية وتسبب إسهالاً لديهم ونزلات معوية تؤدى إلي زيادة نسبة الوفيات للرضع بالقرية.

والأمهات عموماً رغم حبهن الشديد للأطفال يجهلن الكثير بالنسبة لأساليب التنشئة الصحية للطفل جسمياً وإجتماعياً ونفسياً والأضرار التي تحدث للصغار لا سيما في المراحل المبكرة بسبب عدم معرفة الآباء والأمهات لأفضل ما يقدمون لأطفالهم (أمكن التوصل لهذه التفاصيل من خلال مناقشة الأمهات بالقرية أثناء الدراسة الميدانية).

وتشير الكتابات الحديثة التى تناولت العمليات المنزلية مثل كتابات عالمة الاجتماع آن أوكلي (١٩٧٤) oakly إلي اعتبار العمل المنزلى عملاً إنتاجياً وقد حاول بعض الكتاب الاقتصاديين مثل باسراب baserip أن يدافعوا عن

العمل المنزلى للإناث وأكدوا أن عزل العمليات المنزلية معناها عزل مدخل هام في عمليات الإنتاج، وبالرغم من أن الإناث ليس لديهن ما يقدمنه بصورة ملموسة فهذا لا يعنى أن عملهن أقل قيمة من غيرهن، والباحثة تؤمن بأهمية مساهمة العمل المنزلى في اقتصاديات الأسرة، نعم: إن مشاركة المرأة لا يعتبر مساهمة مباشرة في الدخل a question of income إلا أننا نجد أن أداءها ومشاركتها في العمليات المنزلية يعتبر جزءا من الإنتاج الاقتصادى .productive economics

إن ما تنتجه المرأة في حياتها اليومية مثل عمليات صنع الطعام وتربية الدواجن وصناعة المنتجات وتنشئة الأطفال يقع ضمن العمليات الإنتاجية التى تقوم بها الإناث (جدول رقم (١)).

ويقول جى وجيرتس (١٩٧٠) gay and geertze أن الإناث هن اللاتى يحكمن اقتصاديات الأسرة في مجال العمليات المنزلية domestic processes والإناث في القرية المستحدثة موضوع الدراسة يبدين مكانتهن ورغم هذا يتمتعن بمكانة أقل من الرجل، فالمرأة آخر من تناول الطعام ونادراً ما تجالس الزوج أثناء تناول الوجبات، فهى تقوم بعملية الخدمة أثناء الطعام وما يتبقي من طعام يكون من نصيبها، والزوج هو رب الأسرة والوسيط بين الأسرة والمجتمع الخارجى ومع هذا نجد أن هناك اختلافاً بين الظاهر والواقع فالزوجة هى التى تعد وتشرف على الأعمال المنزلية وتعطي الاقتراحات لكيفية توزيع الطعام، ويتضح ذلك من جدول (١) لأدوار الإناث في العمليات المتعددة المنزلية، فالزوجة الأولي تتبوأ جميع الإناث مكانة في الأسرة في الثلاث عشرة عملية التى تؤديها ضمن وظائف الأسرة.

وفي الأعمال التي تتطلب تعاوناً ومشاركة نجد الزوجة الأولي تفوض أو تشارك مع بقية أدوار الإناث، وذلك في عمليات مثل الخبز، وإعداد الوقود وصناعة المنتجات، فالزوجة عادة هى التى تقرر من الإناث تفوض لهن المسئولية ومن يمكنه التعاون معهن، كما أن الرجل وسيط بين الأسرة

والمجتمع، فالزوجة وسيط بين فريق الإناث (الزوجة، الابنة، زوجة الابن، الحماة، الزوجة الثانية) وبعضهن أقل مكانة اجتماعية من الزوجة والبعض متساويات.

فالزوجة تفوض العمل غالباً لزوجة ابنها ولكنها تتعاون مع ابنتها أولاً وفي هذه القرية موضوع البحث لوحظ أن الزوجة الأولى تتمتع بأعلي المكانات لا سيما من حيث القيادة وتقسيم العمل وتنسيق وتنظيم الإشراف عليه.

إن عمل ربة البيت مهما كانت أهميته بين إناث القرية إلا أنه يختلف عن بقية الأعمال التقليدية، ويدعي البعض أن الزوجة تعانى من نقص في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها العامل التقليدى.

وقد لوحظ أن للمرأة في القرية زميلات في العمل المنزلى cd- workers داخل المنزل وتتفق معهن علي حجم أو مكونات الوظائف داخل وخارج المنزل كذلك هناك أفراد في أسرتها ومعارفها وأقاربها وجيرانها يعتبرون مصدراً لمعايير ونظام العمل في الأسرة، كل هذا يتم في ضوء القيم والالتزامات الأخلاقية التى يفرضها مجتمع القرية.

والزوجة ومن يشاركها في أداء الأدوار في العمليات المنزلية حين يقمن بالتوقعات المرتبطة بأدوارهن يطلق عليهن نظام الجزاءات الإيجابية مثل الإطراء، وإظهار العطف، أما إذا كان أداؤهن لهذه الأدوار، يتعارض مع متطلبات الأسرة والمجتمع، فإنهن في الغالب سوف تطبق عليهن الجزاءات السلبية مثل الشجار والطلاق والزواج بزوجة ثانية .... الخ.

ويوضح الجدول الآتى رقم (١) توزيع الأدوار الأنثوية في العمليات المنزلية المختلفة.

جدول رقم (١) توزيع الأدوار الأنثوية في العمليات المنزلية

الأدوار الأنثوية / في العمليات المنزلية	الزوجة بمفردها		زوجة الابن		الزوجة الثانية		الابنة		الحماة		الزوجة + زوجة الابن		الزوجة + الزوجة الثانية		الزوجة + الابنة		الزوجة + الحماة		الزوجة + أكثر من أحد السابقين		أي من الآخرين غير الزوجة		يؤدي		لا يؤدي		لا ينطبق	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تحضير الطعام	١١٧	٥٠,٨٧	٣٦	١١,٢٠	٢	,٨٧	٩	٣,٩١	١	,٤٣	١٥	٦,٥٢	٧	٣,٠٤	٣٦	١٥,٦٥	٣	١,٣٠	١٠	٤,٣٥	٤	١,٧٤	٢٣٠	١٠٠	-	-	-	
تحضير الوقود	٧٥	٣٢,٦١	١٨	٧,٨٣	٢	,٨٧	١٤	٦,٠٩	٢	,٨٧	٩	٣,٩١	٦	٢,٦١	١٥	٦,٥٢	-	--	٤	١,٧٤	٦	٢,٦٠	١٥١	٦٥,٦٥	٧٩	٣٤,٣٥	-	
توفير المياه	٢٢	٦٢,٨٨	١	٢,٧٨	-	-	٣	٨,٣٣	-	-	-	-	-	-	٦	١٦,٦٧	-	-	٢	٥,٥٦	-	-	٣٥	٩٧,٢٢	-	٢,٧٨	١٩٤	٨٤,٣٥
تنظيف وترتيب المنزل	١١٠	٤٧,٨٣	٢٩	١٢,٦١	١	,٤٣	١٠	٤,٣٥	-	٤	١١٠	٤,٧٨	٩	٣,٩١	٢٩	١٢,٦١	٤	١,٧٤	٩	٣,٩١	٨	٣,٤٨	٢٣٠	-	-	-	-	-
الخبز	٩٩	٤٤,٩٣	١٢	٥,٢٤	٢	,٨٧	٤	١,٧٥	-	-	٢٧	١١,٧٩	٩	٣,٩١	٥٣	٢٣,١٤	٦	٢,٦٢	١٦	٦,٩٩	٢	٩,٢٩	٢٢٨	٩٩,٥٦	١	,٤٤	١	,٤١
القيام بشراء المستلزمات	١٢٢	٥٣,٢٨	١٣	٥,٦٨	٢	,٨٧	٦	٢,٦٢	١	١,٧٥	٥	٢,١٨	١	,٤٤	١١	٤,٨٠	-	-	٤	١,٧٥	٢	,٨٧	١٧٠	٧٤,٢٤	٥٩	٢٥,٧٦	١	,٤٤
غسيل الملابس	١١٣	٤٩,١٣	٢٤	١٠,٤٤	٢	,٨٧	٨	٣,٤٨	-	-	١٥	٦,٥٢	٩	٣,٩١	٣٨	١٦,٥٢	١	,٤٤	٨	٣,٤٨	١١	٤,٧٨	٢٢٩	٩٩,٥٧	١	,٤٣	-	-
رعاية الأطفال ونظافتهم	١٢١	٦٠,٣٧	١٤	٦,٤٥	٢	,٨٧	١	,٤٦	-	-	١٧	٧,٨٣	٨	٣,٦٩	٢٤	١١,٠٦	٨	٣,٦٩	١١	٥,٠٧	١	,٤٦	٢١٧	١٠٠	-	-	١٣	٥,٦٥
حياكة ورتق الملابس	١٤٤	٦١,٥٧	١٦	٦,٩٩	٢	,٨٧	٦	٢,٦٢	٣	١,٣١	٩	٣,٩٣	٧	٣,٠٦	٩	٣,٩٣	٣	١,٣١	٣	١,٣١	١	,٤٤	٢٠٠	٨٣,٣٤	٢٩	١٢,٦٦	١	,٤٤
صناعة منتجات منزلية	١٠٤	٦٣,٧٩	٨	٥,٣٧	-	-	٣	٢,٠١	-	-	١٤	٩,٤٠	٦	٦,٠٤	٦	٤,٠٣	٢	١,٣٤	٤	٢,٦٨	١	,٦٧	١٤٨	٩٩,٣٣	١	,٦٧	٨١	٣٥,٢٢
القيام بمتطلبات الزوج	١٦٤	٧٧,٥٩	٢	,٩٤	٢	,٩١	١	,٤٧	-	-	١٢	٥,٦٢	١٢	٥,٦٢	١٨	٨,٤٥	-	-	-	-	-	-	٢١١	٩٩,٠٦	٢	,٩٤	١٧	٧,٣٩
القيام برعاية الوالدين	٤٠	٥١,٩٥	١٤	١٨,١٨	-	-	٧	٩,٠٩	-	-	١	١,٣٠	٢	٢,٦٠	٤	٥,١٩	-	-	١	١,٣٠	٦	٧,٧٩	٧٥	٩٧,٤	٢	٢,٦٠	١٥٣	٦٦,٥٢
تربية الطيور والحيوانات	١٠٢	٤٩,٥٢	١٥	٧,٢١	-	-	٤	١,٩٣	-	-	٢١	١٠,١٠	٩	٤,٣٣	٢٥	١٢,٠٨	٤	١,٩٢	١٢	٥,٦٢	٤	١,٩٣	٢٠٧	٩٩,٥١	١	,٤٩	٢٢	٩,٥٧

(١) قراءة الجدول أفقية فيما يتعلق بكل نشاط والنسبة المئوية تحسب بعد طرح عدد ين لا ينطبق عليهن النشاط من بين ٢٣٠ حالة.

توزيع الأدوار الأنثوية على العمليات الحقلية[1]:

يوضح الجدول رقم (٢) أن هناك سبع عمليات حقلية عادة ما تقوم بها الإناث في الريف ويوضح الجدول أن ثلاثة أعمال منها كانت لا تنطبق علي الإناث في هذه القرية أى لا تقمن بها قطعياً، وهى حرث الأرض وتنقية الدودة والآفات الزراعية ورش المبيدات، بينما الأعمال الأربعة المتبقية فيبين الجدول أن هناك تقريباً ٤٪ من كل عملية لا تقوم بها الإناث.

عملية جمع وفرز المحصول:

يوضح الجدول أن عملية جمع وفرز المحصول تؤدى بنسبة ٧٣,٢٪ من المجموع الكلى، بينما دور الزوجة بمفردها قد بلغ ٣١,٢٪ ويليه دور زوجة الابن ١٠,٨٪، ثم الابنة ٢,٢٪، ثم الزوجة الثانية ١,٥٪.

وفيما يتعلق بتعاون الزوجة مع الإناث داخل الأسرة كانت أعلي النسب بين الزوجة والابنة ١٣٪ وتليها الزوجة وزوجة الابن حيث بلغت ٤,٤٪، ثم الزوجة والزوجة الثانية ٣,٦٪، وكان التعاون مع الزوجة مع أكثر من واحدة ٢,٢٪، وبلغ تعاون الإناث بدون الزوجة ٣,٦٪ (جدول رقم (٢) جمع وفرز المحصول).

عملية تعبئة وتخزين المحصول:

يوضح الجدول أن نسبة الأداء في عملية تعبئة وتخزين المحصول ٧٣٪، وكانت الزوجة تتحمل أعلى مسئولية حيث بلغت نسبة قيامها ٣١,٤٪ وتليها كل من الابنة والزوجة الثانية، فقد تساوت نسبتها وبلغت ١,٥٪ أما الحماة فقد كانت نسبتها صفراً.

وبالنسبة لتعاون الإناث في عملية تعبئة وتخزين المحصول فقد بلغت النسبة أعلاها بين الزوجة والابنة ١٣,٩٪، ثم الزوجة وزوجة الابن ٤,٤٪، ثم الزوجة والزوجة الثانية ٣,٧٪، هذا وقد أوضح الجدول أن تعاون الزوجة

(١) جدول رقم ٢ فى نهاية مناقشة العمليات الحقلية.

مع أكثر من واحدة في هذه العملية بلغت ٢,٢ ٪، أما تعاون الإناث بدون الزوجة فقد بلغ ٣,٧ ٪ من مجموع النسب. (جدول رقم (٢) تعبئة وتخزين المحصول).

عملية بذر الحبوب:

يوضح الجدول أن نسبة ٤٠ ٪ منهن لا تنطبق عليهن النشاط بينما نسبة ٦٣,٨ ٪ تؤدينه وقد بلغ أداء الزوجة بمفردها ٢٨,٣ ٪، وتليها زوجة الابن ٩,٥ ٪، ثم الابنة ١,٥ ٪ ويلاحظ أن الحماة بمفردها لا تؤدى هذه العملية.

وفيما يتعلق بتعاون الإناث داخل الأسرة فقد كانت قمتها بين الزوجة والابنة ١٠,٨ ٪، وتليها الزوجة وزوجة الابن ٤,٤ ٪، ثم الزوجة والزوجة الثانية ٢,٩ ٪ (جدول رقم (٢) عملية بذر الحبوب).

عملية تسميد الأرض:

اتضح من الجدول أن نسبة ٤٠ ٪ لا تنطبق عليهن هذه العملية ونسبة ٢٨,٥ ٪ الباقية منها ٢٥,٤ ٪ تؤدى العملية ومن هذه النسبة الزوجة بمفردها ٢٣,٨ ٪ وتليها زوجة الابن ٢,٢ ٪، وقد تساوت نسب كل من الزوجة الثانية والحماة وبلغت ,٧ ٪، وبالنسبة لتعاون الإناث داخل المنزل فقد كانت قمتها بين الزوجة والابنة فقد كانت ٣,٦ ٪، وتليها الزوجة الثانية ٢,٢ ٪، ثم الزوجة وزوجة الابن ١,٥ ٪ (جدول رقم (٢) عملية تسميد الأرض).

مناقشة نتائج العمليات الحقلية:

ويعتبر دور المرأة في العمليات الحقلية أهم الأدوار بعد العمل المنزلي تشارك فيها الإناث في القرية، ويعد مصدر دخل في معظم الأسر سواء كانت المرأة تنتمى إلي أسرة منتفع أو أسرة عامل، فالمرأة زوجة المنتفع تعمل في أرض زوجها، وفي أغلب الأحيان يكون عملها الأصلى ربة بيت وتشارك زوجها عند الحاجة إليها في الأعمال الزراعية، والعمليات الحقلية

للإناث موسمية وتزداد الحاجة للإناث في عمليات معينة مثل جمع المحصول وفرزه أو تعبئته.

وهذه العمليات تتطلب أيدى عاملة كثيرة ومن هنا تشترك فيها أعداد كبيرة من النساء سواء من أسر المنتفعين أو من أسر العمال (الموظفين) ويوجد بالقرية ما يعرف بنظام الزمالة وهو مساعدة الإناث في عمل الغير بدون أن تأخذ عليه أجرا مثلها مثل الرجل فيما عدا العمليات التى تمثل عبئاً بدنياً علي المرأة مثل عمليات حرث الأرض واستخدام المحراث والجرار والآلات الزراعية الحديثة (تخصص للرجال).

ومن الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن هناك عمليات تمتنع عنها المرأة تماماً في العمليات الحقلية والتي جاءت تحت لا تنطبق- وهى عمليات تحرم علي الإناث اعتقاداً منهن ومن الرجال أنها ذات أثر ضار على صحتهن وعلي إنجاب الأطفال وهذه العمليات تشمل حرث الأرض وانتقاء الآفات الزراعية ورش المبيدات الحشرية.

وقد أدخلت القرية المستحدثة الميكنة الزراعية في الأعمال مثل الجرارات والمحاريث والفراز، وكذلك المبيدات الحشرية والسماد الكيمائى وأدي ذلك إلي زيادة الإنتاج، ولكن كان لها آثار جانبية من بينها الاستغناء عن الإناث في العديد من العمليات الزراعية اليدوية المساعدة والتي كانت تحصل منها علي عائد مادى.

وفيما يتعلق بالإناث اللاتى في الأرض للغير كعاملات زراعيات بدأت بعضهن يتجهن لأعمال غير الزراعة مثل التجارة والأعمال الإنتاجية، وذلك نتيجة التغييرات الاقتصادية التى أوجدتها المؤسسات الاقتصادية الزراعية المختلفة لمضاعفة الإنتاج الزراعى، ومن العسير أن نعتبر الإناث في العمليات الزراعية جماعة متجانسة، فهناك اختلاف في نظرة الناس إلي الزوجة والبنات اللائي يعملن في أرضهن عن الزوجات اللائي يعملن في

أرض الغير أو كعاملات زراعيات باليومية فالفئة الأولي تتمتع بمكانة أعلى من الإناث اللاتى يعملن بأرض الغير.

وفيما يتعلق بملكية الأرض توجد حالات محدودة من الإناث في القرية حيث أصبحت المرأة منتفعة وصاحبة أرض وهذه الملكية تؤول إليها بعد وفاة الزوج وتصبح الأرض باسمها، ولكن غالباً ما يديرها أولادها الذكور لا سيما الابن الأكبر لأن الأرض تتطلب رعاية مستمرة ومجهوداً مضاعفاً.

والإناث في القرية المستحدثة لا يتولون العمليات الحقلية الزراعية الثقيلة مثل الإناث في بعض الدول الإفريقية والأسيوية مثل الهند وكينيا وساحل العاج فالرجل في مثل هذه المناطق يقوم بعمليات التجارة أو الإدارة للمزارع الجماعية والمرأة هى التى تفلح الأرض وتزرعها أى أن المرأة تقوم بالعمليات الأساسية، والرجل يساعدها إبستين "1977" Epstein ومازالت المرأة في القرية موضوع البحث تقوم بالأعمال الخفيفة للمساعدة ونادراً ما تذهب لاجتماعات الجمعية التعاونية الزراعية إلا في حالات سداد الاشتراكات والحصول علي الإمكانيات الزراعية التي توفرها هذه المؤسسات.

ويوضح الجدول رقم (٢) أن المرأة تقوم بعمليات تسميد الأرض بنسبة ٢٥,٣ ٪ وهذه العملية تبدأها المرأة منذ الصباح الباكر عندما تنظف للماشية والزوجة الأولي ومن ينوب عنها، تضع السماد في أكوام وبإضافة بقايا المحاصيل ونفايات الغذاء وغيرها، يتحول إلي ما هو معروف بالسماد (البلدى) ويسميه القرويون (السباخ).

وقد لوحظ أن هذه العمليات تستغرق وقتاً طويلاً من حياة المرأة المنتفعة كما لوحظ أنها تسبب مشاكل صحية عديدة لها ولأسرتها وللعديد من الأهالى لا سيما الأطفال الصغار الذين يلعبون علي هذه الأكوام دون أن يدركوا ما يتعرضون له من أمراض. وعمل الإناث في الحقول عملية ليست بالهينة لاسيما وأن الحقول تبعد عن القرية في حدود عشرة إلي خمسة عشر كيلو

مترات، ومعظم الحيازات الزراعية تقع خارج القرية فيما عدا قلة من الأسر تملك أرضاً بجوار القرية مباشرة، كما لا توجد أدوات حديثة تمكن المرأة من المشاركة بأقل مجهود.

وأصبحت هناك ظاهرة وهى بيع أو تأجير الأرض أو استبدالها بشراء عربات نقل أو الاشتغال بمشروعات صناعية وحجة المنتفعين أن خسارة الأرض أصبحت عالية لا سيما في هذه المناطق التي تتعرض للجو الصحراوى بالإضافة إلي ملوحة التربة فرغم المجهود الكبير الذى يبذله المنتفع وأسرته في تحضير الأرض وزراعتها، ورى المحصول، وعزق الأرض وحصادها إلا أنهم يفقدون نسبة عالية من المحصول.

وقد أكدت الدراسات التى أجريت في هذا المجال في القري المستحدثة (الفاروقى ١٩٦٦) علي أن أكثر من ٢٥ ٪ من الإنتاج الزراعى يضيع أثناء العمليات التى يتعرض لها المحصول بعد نضوجه ونقاه من الحقول البعيدة عن الأسواق، والخضر والفاكهة تعبأ بواسطة الإناث والأطفال في أقفاص من جريد النخل الردئ ذات الأطراف أو أكياس من خيش كبيرة تكدس فيه الخضروات، وهذه الوسائل للتعبئة للمحصول والنقل تسبب تلف نسبة كبيرة من المحاصيل وتقلل من دخل الأسر وبالتالى تنخفض الأجور لا سيما أجور الإناث والفتيات اللاتى يقمن بالعمل في هذه العمليات بالذات.

وحتي عمليات تخزين الحبوب غير سليمة وكثيراً ما تتعرض الحبوب والفاكهة للحشرات والرطوبة. كل هذا أدي إلي تحول الإناث عن العمليات الزراعية والحقلية.

وتتمشى نتائج الدراسة للعمليات الحقلية مع البيانات الخاصة بإحصاء القوي العاملة (١٩٧٤) فقد لوحظ أن هناك تحويلاً جوهرياً قد حدث في عمالة المرأة خلال الفترة من ١٩٦١ حتي ١٩٧١(١) فقد تحول عدد كبير من

---

(١) بيانات إحصاء عام ١٩٦١، ١٩٧١ تمثل قوة العمل من الإناث العاملات فى الأعمار ما بين ١٢ – ٦٥، وهى منقولة عن جدول رقم ١٩ كتاب الجهاز المركزى للتعبئة العامة عام ١٩٧٤، ص ٥٣.

الإناث من الاشتغال بالعمليات الزراعية إلي الاشتغال في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخري التى يمكن أن تحقق لها عائداً اقتصادياً أكبر. وكان من نتيجة ذلك أن تناقصت الإناث العاملات في نشاط الزراعة من ٤٣٪ من إجمالى عدد العاملات في سنة ١٩٦١ إلي ٢٥,٨٪ في سنة ١٩٧١ ومن ثم احتل نشاط الزراعة الترتيب الثانى بين أوجه النشاط الاقتصادى الذى تعمل فيه المرأة سنة ١٩٧١، وقد يعزى هذا التحول إلى عدة أسباب منها ظهور حرف أخرى غير حرفة الزراعة مثل الصناعات التحويلية التى تدر عليهن ربحاً أكثر.

ويوضح الجدول الآتى رقم (٢) توزيع الأدوار الأنثوية حسب العمليات الحقلية المختلفة.

جدول رقم (٢) توزيع الأدوار الأنثوية على العمليات الحقلية

الأدوار الأنثوية / العمليات الحقلية	الزوجة بمفردها		زوجة الابن		الزوجة الثانية		الابنة		الحماة		الزوجة + زوجة الابن		الزوجة + الزوجة الثانية		الزوجة + الابنة		الزوجة + الحماة		الزوجة + أكثر من أحد السابقين		أي من الآخرين غير الزوجة		يؤدي		لا يؤدي		لا ينطبق	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بذر الحبوب	٣٩	٢٨,٢٦	١٣	٩,٤٢	٢	١,٤٥	٢	١,٤٥	-	-	٦	٤,٣٥	٤	٢,٩٠	١٥	١٠,٨٧	١	,٧٢	٢	١,٤٥	٤	٢,٩٠	٨٨	٦٣,٧٧	٥٠	٣٦,٢٣	٩٢	٤٠
حرث الأرض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢٠	١٠٠
جمع وفرز المحصول	٤٣	٣١,١٦	١٥	١٠,٨٧	٢	١,٤٥	٣	٢,١٧	-	-	٦	٤,٣٥	٥	٣,٦٢	١٨	١٣,٠٤	١	,٧٢	٣	٢,١٧	٥	٣,٦٢	١٠١	٧٣,١٩	٣٧	٢٦,٨١	٩٢	٤٠
تعبئة وتخزين المحصول	٤٣	٣١,٣٩	١٤	١٠,٢٢	٢	١,٤٦	٢	١,٤٦	-	-	٦	٤,٣٨	٥	٣,٦٥	١٩	١٣,٨٧	١	,٧٣	٣	٢,١٩	٥	٣,٦٥	١٠٠	٧٣,٠٠	٣٧	٢٧,٠٠	٩٢	٤٠,٤٢
نقاوة الدودة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢٠	١٠٠
رش المبيدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢٠	١٠٠
وضع السباخ	١٩	١٣,٧٨	٣	٢,١٧	١	,٧٢	١	,٧٢	-	-	٢	١,٤٥	٣	٢,١٧	٥	٣,٦٢	-	-	-	-	١	,٧٢	٣٥	٢٥,٣٦	١٠٣	٧٤,٦٤	٩٢	٤٠

(١) قراءة الجدول أفقية بالنسبة لكل عملية بمفردها ث النسب بعد طرح عدد من لا ينطبق عليهن هذه العملية من بين الـ ٢٢٠ حالة اللاتي تم مقابلتهن.

توزيع الأدوار الأنثوية فى عمليات رعاية الحيوانات[1]:

يوضح جدول رقم (٣) أن نسبة من لا ينطبق عليهن هذه العمليات تتراوح ما بين ٤٠ ٪، ٤٣,٥ ٪، ومن بين النسب الباقية كانت مشاركة الإناث في أربع من العمليات وهي: إطعام الحيوانات، والتنظيف للحيوانات، وحلب الألبان، وعمل منتجات الألبان في حدود ١٠٠ ٪ تقريباً. وقد كانت نسبة الأداء في عملية السرح بالماشية أقل العمليات وقد بلغت ١٦,٩ ٪ فقط.

عمليات تحضير الزبد والجبن:

تبين من الجدول أن أعلى النسب للمشتركات في عمليات عمل الزبد والجبن أن نسبة الزوجة ٦٢,٤ ٪، وتليها زوجة الابن ٣,٨ ٪، ثم الابنة ٢,٣ ٪ وبالنسبة لكل من الزوجة الثانية والحماة لوحظ أن نسبة أدائهن منعدمة تقريباً.

وفيما يتعلق بتعاون الزوجة مع الإناث داخل الأسرة في هذه العملية فقد بلغت قمتها ما بين الزوجة وزوجة الابن فقد كانت ١١,٣ ٪، ثم الزوجة والابنة ٧,٥ ٪ ثم الزوجة والزوجة الثانية ٦,٨ ٪ (جدول رقم (٣) عمل الزبد والجبن).

عملية حلب الماشية:

يوضح الجدول أن نسبة مشاركة الزوجة في عملية الحلب كانت ٤٢,٤ ٪ وتليها زوجة الابن ١٢,١ ٪، ثم تليها الابنة ٥,٣ ٪، أما بالنسبة لتعاون الزوجة مع الإناث داخل الأسرة فقد كانت بين الزوجة والابنة حيث بلغت ١٢,٩ ٪، ثم الزوجة وزوجة الأبن ١٠,٦ ٪، ثم الزوجة والزوجة الثانية ٦,٨ ٪، وقد كان تعاون الزوجة مع أكثر من واحدة ٣ ٪ وكانت نسبة تعاون الإناث بدون الزوجة ٥,٣ ٪ (جدول رقم (٣) عمليات الحلب).

---

(١) جدول رقم (٣) في نهاية مناقشة العمليات لرعاية الحيوانات.

عمليات التنظيف للحيوانات:

يوضح الجدول أنه في عملية التنظيف للحيوانات بلغت نسبة مساهمة الزوجة ٤٠,٦ ٪، وتليها علي الترتيب زوجة الابن ١٣,٥ ٪، ثم تليها الابنة ٣,٨ ٪، وبالنسبة لكل من الزوجة الثانية والحماة لوحظ أنهما لا يؤديان هذه العملية.

وفيما يتعلق بتعاون الإناث في هذه العملية فكان التعاون محصوراً بين الزوجة وزوجة الابن بنسبة ١٠,٥ ٪، ثم الزوجة الثانية ٦,٨ ٪ وكان تعاون الزوجة مع أكثر من واحدة ٣,٨ ٪ والتعاون بين الإناث بدون الزوجة ٤,٥ ٪.

عملية إطعام الطيور والحيوانات:

يوضح الجدول أن إطعام الطيور والحيوانات لا ينطبق علي نسبة ٤٢,٢ ٪ من مجموع إناث القرية ونسبة ٥٧,٨ ٪ الباقية ظهرت كالآتى: الزوجة الأولي وتمثل أعلي النسب ٣٩,١ ٪، وتليها زوجة الابن ١١,٣ ٪ ثم الابنة ٣,٨ ٪، وقد ظهر أن كلاً من الزوجة الثانية والحماة لا يشتركان في هذه العملية أما بالنسبة لتعاون الإناث داخل الأسرة فقد بلغ أعلاه بين الزوجة والابنة ١٧,٣ ٪ ثم الزوجة وزوجة الابن ١١,٣ ٪، ثم الزوجة والزوجة الثانية ٦,٨ ٪ وكانت نسبة تعاون الزوجة مع أكثر من واحدة ٣ ٪، وكان تعاون الإناث بدون الزوجة ٦,٨ ٪ (جدول رقم (٣) عمليات إطعام الحيوانات).

عمليات إحضار الغذاء للحقل:

يوضح الجدول أن نسبة أداء الزوجة في هذه العملية بلغت ٣١,٢ ٪ وتليها زوجة الابن ١٧,٤ ٪، ثم الابنة ١٤,٥ ٪، ثم الزوجة الثانية ٢,٢ ٪.

وفيما يتعلق بتعاون الزوجة الأولى مع غيرها في هذه العملية فقد كانت للزوجة مع الزوجة الثانية ٣,٦ ٪ (جدول رقم (٣) عملية توصيل الغذاء للحقل).

عملية السرح بالماشية:

وتمثل نسبة مشاركة الإناث في عملية سرح الماشية ١٦,٩ ٪ وكان نصيب أداء الابنة فيها أعلى النسب حيث بلغ ٦,٩ ٪، وتليها كل من الزوجة وزوجة الابن، فقد بلغت النسبة لهما ٣,١ ٪ وقد ظهر التعاون بين الزوجة والزوجة الثانية بنسبة ١,٥ ٪ فقط في الحالات. (جدول رقم (٣) عملية السرح بالماشية).

مناقشة أدوار الإناث فى عمليات رعاية الحيوانات والماشية:

من بين إناث القرية نسبة لا تزيد عن ٤٢,٢ ٪ يقمن بعمليات تربية الماشية والعجول وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن عدد أسر المنتفعين لا يزيد عن ٦٤ ٪ وتوجد حالات محدودة من غير المنتفعين تشارك في شراء الماشية وتدفع الأسرة نصيباً من ثمن الحيوان وتتركها للمنتفع لرعايتها والملاحظ أنه فيما يتعلق بالدواجن والأرانب فالكل يشترك في تربيتها سواء زوجات الفلاحين أو العمال.

ويوضح الجدول رقم (٣) أن أداء الإناث لعملية حلب الألبان كانت ٤٢,٤ ٪ وعملية الحلب كانت أصعب العمليات ملاحظة لارتباطها بعادات واتجاهات موروثة مثل الحسد وهذه المعتقدات تشكل ثقافة العديدادات من الإناث في القرية، وتخلق منها قوانين اجتماعية تتحكم في اتجاهاتهن بالنسبة لاستخدام اللبن للأطفال أو توزيعه أو بيعه.

وتشير النتائج بالجدول رقم (٣) إلي أن صناعة المنتجات للبن الشائعة مثل الجبن والزبد والقشطة هى أعلي النسب للزوجة وتمثل ٦٢,٤ ٪، والإناث بالقرية من النادر أن يراهن الزائر وهن يقمن بصناعة منتجات الألبان لكن صرحت بعض الزوجات من خلال المقابلات الفردية بأنهن يحلبن الماشية قبل الفجر وفي ساعات متأخرة من لنهار، ونظراً لوجود محطات حديثة لحلب الماشية في المناطق المجاورة تقل القيمة الشرائية لبيع اللبن في القرية

وتتجه الإناث إلي تصنيعها إلي منتجات ألبان مثل الجبن القريش أو الجبن الضانى وكثيراً ما يستخدم اللبن في صناعة الطعام وصناعة المنتجات الجانبية والتى يتطلب الارتفاع بمستواها من النوع والجودة وكذلك من حيث عرضها في الأسواق المجاورة.

ويوضح الجدول رقم (٣) أن نسبة ١٦,٩ ٪ من المجموع الكلي للإناث المشتركات يقمن بعملية السرح بالماشية، وأن أعلي نسبة كانت بين الفتيات، وقد بلغت ٦,٩ ٪ وتعتبر هذه العملية من الأعمال التي تقوم بها الفتيات عادة ويقمن بها منذ الصباح الباكر حيث تقود الفتيات الماشية إلي الحقول ما بعد غروب الشمس.

ويوضح الجدول أن نسبة ٦٠ ٪ يقمن بعملية توصيل الأكل (الغذاء) في الحول وكانت أعلي مشاركة في هذه العملية للزوجة الأولي ولزوجة الابن والابنة وقد بلغ التعاون بين الإناث في هذه العملية بنسبة ٢٠ ٪ تقريباً.

والعملية جماعية تضم إناثاً في الأسرة ويقمن بها قبل طلوع الشمس وتشمل تحضير الوجبات المطهية والخبز وكذلك إعداد الشاى والدخان وعادة لا يرجع الرجال والأولاد الذكور أثناء النهار لبعد الحقول عن القرية.

ويوضح الجدول رقم (٣) كذلك أن الزوجة الأولي تقوم بأعلي نسبة في معظم العمليات فيما عدا السرح بالماشية ويلاحظ أن الزوجة تشارك في جميع العمليات الجماعية المرتبطة بتربية ورعاية الحيوان والماشية.

جدول رقم (٢) توزيع الأدوار الأنثوية في عمليات رعاية الحيوانات

الأدوار الأنثوية / عمليات رعاية الحيوانات	الزوجة بمفردها		زوجة الابن		الزوجة الثانية		الابنة		الحماة		الزوجة + زوجة الابن		الزوجة + الزوجة الثانية		الزوجة + الابنة		الزوجة + الحماة		الزوجة + أكثر من أحد السابقين		أي من الآخرين غير الزوجة		يؤدي		لا يؤدي		لا ينطبق	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
التنظيف للحيوانات	٥٤	٤٠,٦٠	١٨	١٣,٥٣	-	-	٥	٣,٧٦	-	-	١٤	١٠,٥٣	٩	٦,٧٧	٢٠	١٥,٠٤	١	,٧٥	٥	٣,٧٦	٦	٤,٥١	١٣٢	٩٩,٢٥	١	,٧٥	٩٧	٤٢,١٧
إطعام الحيوانات	٥٣	٣٩,٠٩	١٥	١١,٢٨	-	-	٥	٣,٧٦	-	-	١٥	١١,٢٨	٩	٦,٧٧	٢٣	١٧,٢٩	١	,٧٥	٤	٣,٠١	٩	٦,٧٧	١٣٣	١٠٠	-	-	٩٧	٤٢,١٧
الحلب	٥٦	٤٢,٤٢	١٦	١٢,١٢	-	-	٧	٥,٣٠	-	-	١٤	١٠,٦١	٩	٦,٨٢	١٧	١٢,٨٨	١	,٧٦	٤	٣,٠٣	٧	٥,٣٠	١٣١	٩٩,٢٤	١	,٧٦	٩٨	٤٢,٦١
عمل الزبد والجبن	٨٢	٦٢,١١	٥	٣,٧٦	-	-	٣	٢,٢٦	١	,٧٥	١٥	١١,٢٨	٩	٦,٧٧	١٠	٧,٥٢	٢	١,٥٠	٢	١,٥٠	١	,٧٥	١٣١	٩٨,٥٠	٢	١,٥٠	٩٧	٤٢,١٧
السرح بالماشية	٤	٣,٠٤	٤	٣,٠٨	١	,٧٧	٩	٦,٩٢	-	-	-	-	٢	١,٥٤	١	,٧٧	-	-	-	-	١	,٧٧	٢٢	١٦,٩٢	١٠٨	٨٣,٠٨	١٠٠	٤٣,٤٨
الذهاب بالأكل للحقل	٤٢	٣١,٦٦	٢٤	١٧,٣٩	٤	٢,٩١	٢٠	١٤,٤٩	١	,٧٢	٦	٤,٣٦	٥	٣,٦٢	١١	٧,٩٧	١	,٧٢	١	,٧٢	٥	٣,٦٢	١٢١	٨٧,٦٨	١٧	١٢,٣٢	٩٢	٤٠,٠٠

(١) قراءة الجدول أفقية بالنسبة لكل عملية بمفردها حسب النسب بعد طرح عدد من لا ينطبق عليهن في هذه العملية من بين الـ ٢٣٠ حالة اللاتي تم مقابلتهن.

توزيع الأدوار الأنثوية على العمليات التسويقية (١):

الجدول رقم (٤) يبين توزيع أدوار الإناث علي العمليات التسويقية وقد بلغت ثلاث عمليات وهي تحضير المنتجات التسويقية داخل المنزل، وعمليات بيع وشراء داخل المنزل وعمليات بيع وشراء خارج المنزل ويلاحظ أن النساء يشتركن في هذه العمليات جميعها بنسب متفاوتة.

عملية تحضير المنتجات التسويقية:

كانت أعلى نسبة في تحضير المنتجات التسويقية ٤٦,٨ ٪ وبالنسبة للإناث اللاتى لا تنطبق عليهن هذه العملية كانت النسبة ١٠,٩ ٪ وبلغت مساهمة الزوجة بمفردها أعلى النسب وهى ٣٥,١ ٪، وتليها زوجة الابن ٢,٩ ٪، ثم الابنة ١,٥ ٪ وبالنسبة لتعاون الزوجات مع بقية الإناث، تساوت النسبة بين الزوجة والابنة، والزوجة والزوجة الثانية فقد بلغت لكليهما ٢,٤ ٪ (جدول رقم (٤) تحضير المنتجات التسويقية).

عملية البيع والشراء (داخل المنزل):

يوضح الجدول رقم (٤) أن عملية البيع والشراء داخل المنزل كانت بنسبة ٤٦,٢ ٪ من المجموع الكلى، أما نسبة من لا تنطبق عليهن هذه العملية فقد بلغت ١٢,٦ ٪ من المجموع الكلى، وكانت نسب أداء الإناث بمفردهن علي الترتيب: الزوجة الأولى ٣٤,٨ ٪، وتليها زوجة الابن ٢,٩ ٪ ثم الابنة ١,٥ ٪. وفيما يتعلق بتعاون الإناث فقد بلغت قمتها بين الزوجة والابنة وكانت النسبة ٣ ٪، وتليها الزوجة وزوجة الابن ١,٥ ٪ (جدول رقم (٤) البيع والشراء داخل المنزل).

عمليات البيع والشراء (خارج المنزل):

يوضح الجدول رقم (٤) أن عملية البيع والشراء خارج المنزل كانت نسبتها ٣٨,٥ ٪ من مجموع الإناث، وكانت نسبة ١٠,٩ ٪ من المجموع الكلى

(١) جدول رقم (٤) في نهاية مناقشة العمليات التسويقية.

لا تنطبق عليهن هذه العملية، وفيما يتعلق بأداء الأفراد لهذه العمليات فكانت أعلي نسبة للزوجة فقد بلغت ٢٧,٨ ٪ وتليها في الأعمال الفردية زوجة الابن فبلغت النسبة ٢,٩ ٪.

هذا وقد تساوت نسب أداء كل من الزوجة الثانية وزوجة الابن والابنة فقد بلغت كل منهن ٥,٠ ٪ فقط (جدول رقم (٤) بيع وشراء خارج المنزل).

مناقشة وتحليل العمليات التسويقية:

يتضح من نتائج جدول رقم (٤) أن الإناث يقمن بعمليات تسويقية وقد لوحظ أن هناك تقارب في النسب بين كل من العمليات التحضيرية للمنتجات وكذلك البيع والشراء داخل المنزل. وهذه نتيجة منطقية فالإناث اللائي يقمن بعمليات التحضير غالباً ما يقمن بعمليات بيع وشراء داخل البيوت، والإناث غالباً لا يتاجرن في عمليات كبيرة بل معظمها عمليات تجارية محدودة وعلي هذا فما يكسبنه محدوداً لا سيما وأن عمليات البيع والشراء تتأثر بالوقت والظروف. وبعض النسوة يقمن بإعداد واجهات المنازل المطلة علي الطرقات العمومية فتملائها بالمواد الاستهلاكية مثل الشاى والسكر والشحوم وغيرها من المواد التموينية التي يحتاجها سكان القرية وما تربحه الزوجة لا تستفيد منه مباشرة بل تنتفع به الأسرة والأولاد، وأحياناً تشترى به بضاعة جديدة.

وتضم هذه العمليات التسويقية أحياناً منتجات محلية مثل الجبن والزبد والخضر والملابس والأكلمة (التي يصنعها البدو) وكذلك الدواجن والأرانب والحمام، والزوجات تقمن بالبيع داخل المنازل وخارجها وغالباً فإن هؤلاء النسوة يتمتعن بدرجة عالية من الجرأة والاعتماد علي النفس، وفي الحالات التي تقوم بها الإناث بالبيع لكسب العيش عادة ما تستفدن بالمال لأنفسهن أى أن ما يربحن يصبح مصدر دخل رئيسى للزوجة لكن من الصعب عليهن أن تشترين عقاراً أو أرضاً زراعية، فربح المرأة من التجارة يعتبر مصدراً لاستقلالها الاقتصادى ولكن لا يعتبر قوة اقتصادية في المجتمع.

إن العمليات التسويقية التي تقوم بها الإناث تتأثر بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة بالقرية أى أن استقلال المرأة الاقتصادى نتيجة العمليات التسويقية والتجارية لا يحقق لهن مكانة اجتماعية مرتفعة وإن كان يحقق لهن مكسباً مادياً.

فالإناث اللاتى يعملن بالتجارة خارج المنزل غالباً من الفئة الفقيرة اللائي ليس لديهن دخل، وغالبيتهن من الإناث اللاتى يعشن علي أطراف القرية ويعتبرون أقل مكانة من اللاتى يتاجرن داخل منازلهن.

فالإناث اللاتى يقمن بعمليات البيع داخل المنازل يحتفظن بمكانتهن الاجتماعية بين الناس لأنهن لا يخرجن من بيوتهن ويتعرضن للمعاملات التجارية مع الرجال.

وتحصل الإناث اللاتى يقمن بالبيع داخل المنازل علي البضائع عن طريق الوسطاء الذين يحضرون في أيام معينة (منهم إناث وذكور) ليسلموا المواد التموينية للزوجات أو لاستلام المنتجات التى تسمح بها الزوجة ببيعها فى السوق.

وقد لوحظ أن البضائع تباع بأسعار مضاعفة وبطريقة استغلالية لبعد القرية عن أقرب مدينة بحوالى ١٠ كيلومترات، وبعض الإناث في القرية يتخصصن في بيع المنتجات مثل الحلوي، وبعض أنواع الأطعمة التي يتناولها الناس في الصباح الباكر قبل ذهابهم إلي العمل.

وتنقسم الإناث بالقرية إلى فئتين فئة لديها رأس المال والأدوات ويمكنها أن تحضر المنتجات وتبيعها في منازلها والفئة الأخري يعملن في عمليات التوزيع والجمع والبيع والشراء لصالح أسر أخري منتجة، ومكانه المرأة الاجتماعية تختلف في الجماعة الأولي عن الثانية.

جدول رقم (٤) نتائج الأدوار الأنثوية في العمليات التسويقية

الأدوار الأنثوية / العمليات التسويقية	الزوجة بمفردها		زوجة الابن		الزوجة الثانية		الابنة		الحماة		الزوجة + زوجة الابن		الزوجة + الزوجة الثانية		الزوجة + الابنة		الزوجة + الحماة		الزوجة + أكثر من أحد السابقين		أي من الآخرين غير الزوجة		يؤدي		لا يؤدي		لا ينطبق	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تحضير المنتجات التسويقية	٧٢	٣٥,١٢	٦	٢,٩٢	-	-	٣	١,٤٦	١	,٤٩	٢	,٩٨	٥	٢,٤٤	٥	٢,٤٤	-	-	١	,٤٩	١	,٤٩	٩٦	٤٦,٨٣	١٠٩	٥٣,١٧	١٥	١٠,٨٧
بيع وشراء داخل المنزل	٧٠	٣٤,٨٣	٦	٢,٩٢	١	,٥٠	٣	١,٤٦	١	,٥٠	٣	١,٤٩	١	,٥٠	٦	٢,٩٨	-	-	١	,٤٩	١	,٥٠	٩٢	٤٦,٢٧	١٠٨	٥٣,٧٣	١٩	١٣,١٤
بيع وشراء خارج المنزل	٥٧	٢٧,٨٠	٦	٢,٩٢	١	,٤٩	١	,٤٩	١	,٤٩	٢	,٩٨	٥	٢,٤٤	٤	١,٩٥	-	-	١	,٤٩	١	,٤٩	٧٩	٣٨,٥٤	١٢٦	٦١,٤٦	١٥	١٠,٨٧

(١) قراءة الجدول أفقية بالنسبة لكل عملية بمفردها حسب النسب بعد طرح عدد من لا ينطبق عليهن الوظيفة من بين ٢٢٠ حالة اللاتي تم مقابلتهن.

توزيع الأدوار الانثوية في البرامج الحكومية[1]:

يوضح الجدول رقم(٥) مشاركة الإناث فى أنشطة الخدمات الحكومية والتى ، وفرتها ، إدارة التنمية للأهالى ، وهى تشمل سبعة برامج تؤدى عن طريق الوحدة الصحية، الجمعية الزراعية ، الوحدة البيطرية ، مكتب البريد ، المدرسة ، برامج محو الأمية بالمسجد ، جمعية تنمية المجتمع.

خدمات الوحدة الصحية:

يوضح الجدول أن نسبة مشاركة الإناث فى الوحدة الصحية بلغت ٨٢,٦٪ وكانت النسب على التوالى بين الأدوار الفردية داخل الأسرة على الوجه التالى:

الزوجة الأولى ٥٢,٢٪، وتليها الحماة فقد بلغت النسبة ١٣,١٪، ثم الفتيات بنسبة ١٠,٩٪، وتليهن الزوجة الثانية٤,٤٪.

خدمات الوحدة البيطرية:

يوضح الجدول أن نسبة المشاركة للإناث فى الوحدة البيطرية ٥٧٪ وكانت أعلى النسب للزوجة الأولى بلغت ٢٦,١٪، وتليها الإبنة ٨,٧٪، ثم زوجة الابن ١٣,١٪ وكانت أقل النسب للزوجة الثانية ٤,٨٪ ثم الحماة ٤,٤٪.

خدمات الجمعية الزراعية:

يبين الجدول أن نسبة المنتفعات بخدمات الجمعية الزراعية بلغت٥٠,٩٪ وكانت أعلاها بين الاناث بمفردهن للزوجة حيث بلغت النسبة ١٥,٢٪ وتساوت نسبة كل من الزوجة الثانية وزوجة الإبن حيث بلغت النسب بكل منهما ١٠,٩٪، وكانت الحماة أقل النسب فى المشاركة حيث بلغت نسبتها٢٪.

---

(١) جدول رقم / ٥ فى نهاية مناقشة مشاركة الإناث فى برامج الخدمات الحكومية.

خدمات مكتب البريد:

بلغت نسبة مشاركة الإناث فى خدمات مكتب البريد ٣٧,٨ ٪من الإناث بالقرية وكانت أعلاها بين الإناث بالقرية بالنسبة للزوجة الأولى وبلغت ١٣,١ ٪ ثم الإبنة ١٠,٩ ٪، ثم زوجة الإبن ١٠ ٪ وكانت أقلهم على الترتيب للزوجة الثانية ٢,٦ ٪، ثم الحماة ١ ٪.

المدرسة ذات الفصل الواحد:

يوضح الجدول أن الإستفادة بلغت ٢٨,٣ ٪ للإناث فى القرية من خدمات المدرسة لأطفالهن.

فصول محو الأمية بالمجسد:

تبين أن الإستفادة من برامج محو الأمية بالقرية بلغت ١٩,٦ ٪، وتقتصر الإستفادة على الفتيات فى هذه النسبة.

خدمات جمعية تنمية المجتمع:

يوضح الجدول أن أقل نسبة مشاركة للإناث فى الأنشطة الرسمية كانت فى جمعية تنمية المجتمع حيث بلغت نسبة المشاركة ٨,٧ ٪ وقد شملت هذه النسبة كلا من زوجة الإبن والإبنة ولم تظهر أية مشاركة لكل من الزوجة الثانية والحماة وكانت مشاركة الزوجة فيها ٩,٠ ٪ فقط .

مناقشة وتحليل توزيع الأدوار الأنثوية في البرامج الحكومية:

أنشأت إدارة التنمية فى بعض القرى الجديدة مؤسسات تقدم البرامج والخدمات للناس. وإداء هذه المؤسسات لأدوارها يتوقف على مدى مشاركة الإناث فيها، سواء فى وضع السياسة أو فى تخطيط البرامج أو تنفيذها أو تقييمها. والمؤسسات التى وفرتها الدولة تشمل الوحدة الصحية، جمعية التنمية، الوحدة البيطرية، الجمعية التعاونية الزراعية ، المسجد ، المدرسة، مكتب البريد. وهذه المؤسسات تقدم خدماتها بالمجان فيما عدا خدمات

الوحدة الصحية التى تشترط رسوماً ضئيلة. والإشراف على هذه المؤسسات يتبع إدارة التنمية بوزارة الزراعة والتى تضم ممثلين عن وزارات الخدمات. وكان نتيجة عدم وجود إشراف مباشر من جهات التخصص أن العديد من هذه البرامج أصبحت محدودة أو عديمة الفائدة. وفيما يتعلق بتردد الإناث على هذه المؤسسات فهن لا يترددن عليها إلا عند الحاجة الشديدة مثل المرض المفاجئ للإنسان أو الحيوان أو فى حالة إصابة النباتات بالآفات أوعند وجود معونة الغذاء.

ومشاركة المرأة فى هذه البرامج يغلب عليها جانب الإستفادة AS consumers وعدد بسيط منهن يقمن بـ دوار تنفيذية مثل دور مدرسة أوحكيمة، أوعاملة نظافةو لا يقوم أحـ منهن بدور فى وضع السياسة لهذه المنظمات وفى تناولنا للأنشطة الحكومية ومشاركة المرأة فيما لم نتناولها بما تقوم به المرآة من عمليات فى التنمية ولكن من حيث ماتستفيد به لنفسها أو لأسرتها (مثال الحضانة، والمدرسة).

وتؤمن الباحثة أنه كلما زادت مساهمة المرأة فى هذه المؤسسات كلما كان هذا دليلا على وعى المرأة بحقوقها وحقوق أولادها من خلال هذه البناءات فنجاح هذه المؤسسات يتوقف على مدى إستفادة الإناث منها، فإذا قدمت المؤسسات برامج لايستفاد منها، فان هذا مظهرلعدم التوازن فى التوقعات وقد يؤدى هذا إلى توقف هذه المؤسسات عن العمل، وأن المرأة ليس لديها دور فى استمرارية هذه المؤسسات.

ويوضح الجدول رقم (٥) أن تردد الإناث على المؤسسات التعلمية بالقرية سواء المدرسة ذات الفصل الواحد أوبرامج محوالأمية (بالجامع) يستفيد منها الأطفال من الجنسين والأمهات هنا لايترددن بأنفسهن على هذه البرامج ولكنها مخصصة للأطفال لاسيما وأنه لاتوجد مدارس نظامية بالقرية وحتى المدارس القريبة فهى تبعد على الأقل ١٠كيلو مترات عن القرية.

والنسبة الموضحة بالجدول رقم(٥) وهى ٢٨,٣ ٪ (للمدرسة)، ١٩,٦ ٪ (لبرامج محو الأمية)تؤكد فقط تردد الفتيات غير البالغات على هذه البرامج. وتقام برامج محو الأمية بمسجد القرية لعدم وجود بناء يتلقى فيه الأطفال الدروس وكان اختيار الجامع نتيجة جهود الأهالى الضاغطة، وبالمثل فإن النتائج الخاصة بجمعية التنمية كذلك لا تعبر عن مشاركة الأمهات أو الإناث البالغات فى البرامج فجمعية التنمية تقدم برامج للفتيات البالغين عن طريق المشغل وللأطفال توجد فصول للحضانة قبل سن المدرسة.

وكانت نسب المشتركات ١٨,٣ ٪فقط ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب منها انخفاض الوعى بوظيفة الجمعية أوعدم مقابلة الجمعية لتوقعات الأهالى أو لقلة وضعف البرامج المتاحة.

ويوضح الجدول رقم (٥) أن برامج الرعاية الصحية كانت بالنسبة لمشاركة الإناث أعلى النسب، فقد بلغت ٨٢,٦ ٪ من حيث استفادة الإناث ببرمجها فى أدوارهن المختلفة (زوجة، ابنة، زوجةابن، حماة زوجة ثانية) وتشمل برامج الوحدة الصحية، رعاية الأم الحامل والطفل وكذلك علاج الأمراض ورغم أن الأمهات يشكون من نوعية الخدمات المتاحة إلا أنهن يترددن عليها لعدم وجود بديل أفضل فالوحدة الصحية بالقرية هى المورد الرئيسى للرعاية الصحية وقد إتضح أثناء جمع بيانات المسح والمقابلات مع الأسر أن هناك جماعات غير رسمية تقوم بعمليات العلاج مثل حلاق الصحة وبعض الإناث اللاتى يعملن «كدايات» .

والنتائج فى جدول (٥) توضح أن أكثر من نصف الإناث تقريبا يستفدن بنسبة٥٦,٧ ٪ والوحدة البيطرية بالقرية لها دور هام فهى تقدم المحاليل الطبية، والعلف وكذلك علاج الماشية والدواجن، والإناث يترددن كثيرا على الوحدة البيطرية للاستفادة بالتوجيهات الخاصة بحماية الحيوانات، والطيور، ويتبين من جدول رقم(٥) كذلك أن هناك نسبة٥٠,٩ ٪ يترددن على الجمعية

التعاونية الزراعية والمتعارف فى القرية والمفروض أن يشترك الجميع فى اتخاذ القرارات، ولكن الإناث منهن لايحضرن إجتماعات الجمعية ولا الدورات ولا يشتركن فى اتخاذ القرارات بل يستغدن فقط من إمكانات الجمعية كلما توافرت.

وتردد الإناث على مكتب بريد القرية ليست دوافعه دائما الإستفادة من مكتب البريد ووظائفه التقليدية، فالمكتب يقوم ببرنامج إدخار وتوفير للأطفال والبالغين باستخدام نظام الطوابع النقدية وكلما جمع البالغون والاطفال عدداً معينا من الطوابع تستبدل قيمتها بالنقود. والإناث يقبلن على هذا النوع من التوفير لأنه يبدأ بفئات محدودة من النقود (قرشا أوخمسة قروش) ولايوجد بالقرية بنوك للقيام بهذه العمليات ويحل مكتب البريد - قسم التوفير والإدخار- محلها.

والإناث يستفدن من هذه العملية فى إعداد بناتهن للزواج أومقابلة متطلبات الحياة المتزايدة.

وخلاصة القول : أن مشاركة الإناث فى برامج المؤسسات الرسمية للخدمات بالقرية محدودة فلا يوجد أكثر من مؤسسة لكل نوع فيما عدا المسجد حيث أنشأ الأهالى مسجدا آخر بجهودهم الذاتية وحتى المؤسسات القائمة لا تؤدى وظائفها بفعالية.

وإقبال الإناث على هذه البرامج الإجتماعية والصحية والتعليمية مؤشر لمدى وعيهن بما ينظمه لهن المجتمع من برامج. وإقبال الإناث على هذه الأنشطة ليس له طابع ثابت كما سبق أن ذكرنا فى العمليات التى تقوم بها الزوجة داخل المنزل فالمشاركة فى أنشطة الخدمات تزيد وتنقص حسب مراحل عمر الإناث واحتياجاتهن وكذلك ترجع للظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للأسر. ولا ننسى أن نوعية quality الخدمات والبرامج لها دور كبير فى إقبال أو إحجام الإناث على الاشتراك.

جدول رقم (٥) توزيع الأدوار الأنثوية في برامج الخدمات الحكومية

الأدوار الأنثوية / المشاركة في برامج الخدمات الحكومية	الزوجة بمفردها		زوجة الابن		الابنة		الزوجة الثانية		الحماة		المجموع يؤدي		المجموع لا يؤدي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الوحدة الصحية	١٢٠	٥٢,١٧	٥	٢,١٧	٢٥	١٠,٨٧	١٠	٤,٣٥	٣٠	١٣,٠٥	١٩٠	٨٢,٦١	٤٠	١٧,٣٩
الوحدة البيطرية	٦٠	٢٦,٠٨	٣٠	١٣,٠٥	٢٠	٨,٦٩	١١	٤,٧٨	١٠	٤,٣٥	١٣١	٥٦,٩٦	٩٩	٤٣,٠٤
الجمعية الزراعية	٣٥	١٥,٢٢	٢٥	١٠,٨٧	٢٥	١٠,٨٧	٢٥	١٠,٨٧	٧	٣,٠٤	١١٧	٥٠,٨٧	١١٣	٤٩,١٣
مكتب البريد	٣٠	١٣,٠٥	٢٣	١٠	٢٥	١٠,٨٧	٦	٢,٦١	٣	١,٣٠	٨٧	٣٧,٨٣	١٤	٦٢,١٧
المدرسة	٠	٠	٠	٠	٦٥	٢٨,٢٦	٠	٠	٠	٠	٦٥	٢٨,٢٦	١٦٥	٧١,٧٤
محو الأمية بالجامع	٠	٠	٠	٠	٤٥	١٩,٥٧	٠	٠	٠	٠	٤٥	١٩,٥٧	١٨٥	٨٠,٤٣
جمعية التنمية	٢	,٨٨	٢٠	٨,٦٩	٢٠	٨,٦٩	٠	٠	٠	٠	٤٢	١٨,٢٦	١٨٨	٨١,٧٤

(١) قراءة الجدول أفقية لكل عملية بمفردها
تحسب النسب بعد طرح عدد من لا ينطبق عليهن النشاط من بين ٢٣٠ حالة اللاتي تم مقابلتهن.

توزيع الأدوار الأنثوية علي الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية:

يوضح الجدول رقم (٦) مشاركة الإناث فى الأنشطة التطوعية ونقصد هنا بالأنشطة التطوعية، العمليات التى تساهم بها الزوجة خارج أو داخل المنزل بمجهودها الذاتى وبدون تدخل جهود مقصودة التكوين وتبلغ الأنشطة فى هذا الجدول عشرة أنشطة وهى:-

زيادة المرضى، وزيادة الجيران، المجاملة فى الأفراح، المجاملة فى المآتم، زيادة الأقارب، التهنئة بطهور الذكور، النزهة فى المواسم زيارة المقابر، زيادة الأولياء، تكوين جمعيات مالية.

ويلاحظ أن الإجابات عن هذه الأسئلة تمت عن طريق الزوجة بالنسبة لمشاركة بقية الإناث داخل الأسر وعددها ٢٣٠ أسرة والتعليق على هذا الجدول يتناول جميع العمليات مبتدئين بأعلى الأنشطة عددا ونسبة كما سيتضح من العرض القادم والجدول رقم (٦) الموضح فى نهاية المناقشة.

زيارة المرضي:

يوضح الجدول [1] أن نسبة ٩٦,٢ ٪ من الإناث يشاركن فى هذا النشاط وأن النسب على الترتيب للأفراد كانت على الوجه التالى:-

الحماة بنسبة ٣٤,٩ ٪ يليها الزوجة بنسبة ٣٠,٨ ٪ وقد تساوت النسب لكل من زوجة الإبن والإبنه بحيث بلغت ١٣ ٪ وكانت أقل النسب للزوجة الثانية بنسبة٤,٤ ٪.

زيارة الجيران:

يوضح الجدول أن نسبة ٩١,٧ ٪ من الإناث يشاركن فى نشاط زيارة الجيران وكانت النسب لفريق العمل من بين الإناث على الترتيب كالآتى:

(١) الجدول فى الأنشطة التطوعية هو جدول رقم/ ٦ ويمكن الرجوع إليه فى العشرة أنشطة فى نهاية المناقشات.

الحماة ٣٤,٩٪، ثم الإبنة ٢٦٪، ثم الزوجة الأولى ٢١,٧٪، ثم زوجة الإبن ٤,٨٪، ثم الزوجة الثانية ٤,٤٪ (جدول رقم/ ٦زيارة الجيران).

المجاملة في الأفراح:

بلغت نسبة الإناث فى المشاركة بالمجاملة فى الأفراح ٩١,٧٪ وكانت أعلى النسب الفردية لهن على التوالى على الوجه التالى:-

الزوجة الأولى ٣٢,٦٪، ثم الحماة ٢١,٧٪، ثم الإبنة ٢٠٪، ثم الزوجة الثانية ٨,٩٪ (جدول رقم/ ٦المجاملة فى الأفراح).

المجاملة في المآتم:

بلغت نسبة المجاملة فى المآتم ٩٠,٩٪ من بين الإناث فى القرية وكانت النسب الفردية للإناث على الترتيب كالآتى:

أعلى النسب للحماة حيث بلغت ٥٢,٢٪، ثم الزوجة الأولى ٢١,٧٪، ثم زوجة الإبن ٨,٧٪، ثم الزوجة الثانية ٦,١٪، ثم الإبنة ٢,٢٪ (جدول رقم٦ المجاملة فى المآتم).

زيادة الأقارب:

يوضح الجدول رقم(٦) أن نسبة زيادة الأقارب بين الإناث في الأسر بلغت ٩٠٪، وكانت النسب للإناث على الوجه التالى:

الإبنة ٣٠,٩٪، وتليها الحماة ٢٦,١٪، ثم الزوجة الأولى ٢١,٧٪ وكانت أقل النسب للزوجة الثانية حيث بلغت ٦,١٪ (جدول رقم/ ٦ زيارة الأقارب).

التهنئة بطهور الذكور:

أوضح الجدول رقم(٦)أن نسبة التهنئة بطهور الذكور بلغت ٨,٦٪ من بين الإناث فى الأسر وكانت أعلى النسب على التوالى كالآتى:

تساوت نسب كل من الزوجة الأولى والحماة وبلغت النسبة لكل منهما ٤٣,٥ ٪ وبالنسبة للإبنة بلغت النسبة ٣,٦ ٪ من الإناث داخل الأسرة (جدول رقم/ ٦ التهنئة بطهور الذكور).

النزهة في المواسم والأعياد:

يوضح الجدول رقم(٦) أن نسبة من تتنزهن فى المواسم والأعياد بلغت ٤٦,٥ ٪، وكانت النسب الفردية للإناث داخل الأسرة كالآتى:

الإبنة ١٨,٧ ٪، ثم زوجة الإبن ١٣,٥ ٪، ثم الزوجة الأولى ٧,٨ ٪، ثم الزوجة الثانية ٤,٤ ٪، ثم الحماة ٢,٢ ٪ (جدول رقم/ ٦).

زيادة المقابر:

تبين من الجدول رقم/ ٦ أن نسبة الإناث المشتركات فى هذه العادة بين الأسر بلغت ٣٧,٨ ٪، وكانت النسب الفردية للإناث على الوجة التالى:

الحماة ٢١,٧ ٪، ثم الزوجة الأولى ١٣ ٪، ثم الزوجة الثانية ٢,٢ ٪ ويلاحظ أن الفتيات لم يشاركن فى هذا النشاط التى نزحت به أمهاتهن من قبل.

زيادة المشايخ والأولياء:

يوضح الجدول أن نسبة عادة زيادة المشايخ والأولياء بلغت ١٩ ٪ من بين مجموع الإناث داخل الأسر. وكانت نسب الأداء من بين الأدوار للأناث تنازليا على الوجه التالى:

الحماة ١٠,٩ ٪، الزوجة الأولى ٦,٥ ٪، الزوجة الثانية ١,٧ ٪ ولم تسجل أية نسبة للفتيات فى هذا التقليد.

تكوين الجمعيات المالية (إدخار غير رسمي):

يوضح الجدول أن نسبة الإناث فى تكوين الجمعيات المالية بلغت ١٧,٨ ٪وكانت أعلى النسب الفردية بالترتيب التنازلى على الوجه التالى:

الزوجة الأولى ١٦,٥ ٪ وتليها الفتيات فقد بلغت النسبة ١ ٪ ويلاحظ أن زوجة الإبن والزوجة الثانية والحماةلايقمن بتكوين جمعيات إدخار مالية بين اسر القرية.

مناقشة وتحليل الأدوار الانثوية في الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية:

الإناث بقرية فلسطين يشاركن فى العديد من الأنشطة التطوعية والتى بلغ عددها فى قرية البحث عشرة أنشطة. وأغلب الأنشطة مصدرها الجهود الذاتية للأهالى. وتوضح النتائج بجدول رقم/ ٦أن الأنشطة لا تسير فى اتجاه ثابت فيما يتعلق بدرجة مساهمة أدوار الإناث وهن:- الزوجة الأولى ، الإبنة، زوجة الإبن، الحماة، الزوجة الثانية.

وقد تبين للباحثة أن عوامل مثل السن والثقافة والتعليم وعدد الأطفال لها أثر كبير فى إقبال الإناث على نشاط دون آخر.فالإناث البالغات والكبار منهن يقبلن على الأنشطة المرتبطة بالعادات والتقاليد مثل المجاملات فى الأفراح والمآتم، والمناسباب الخاصة مثل طهور الذكور وغيرها.

ولاتتمكن الباحثة من تقرير إذا كانت النسبة المنخفضة لإقبال الإناث على الأنشطة المرتبطة ببعض التقاليد غير الصحية مثل زيارة المقابر والأضرحة له أثره الإيجابى على التنمية وذلك لعدم وجود دراسات مماثلة فى هذا المجال ولكن الملاحظ أن نسبة تردد الإناث على هذه الأنشطة التطوعية منخفضة.(جدول رقم/ ٦).

وقد بين الجدول رقم (٦) أن نسبة من يتنزهن بلغت ٤٦,٥ ٪ وهذه النسبة تبدو مرتفعة نسبيا.

والواقع أن الإناث يعتبرن الذهاب للحقول أحيانا نزهة، ولقد كان نصيب الفتيات من هذا النشاط أعلى النسب بين أدوار الإناث فقد بلغت نسبة من يذهبن للحقول ١٨,٧ ٪ وأماكن النزهة للإناث لا تتعدى الذهاب إلى أقرب مدينة (الإسكندرية) والأسواق المجاورة فى القرى والحقول.

ويشير جدول رقم/ ٦ إلى أن زيادة الجيران والمرضى بلغتا أعلى النسب وكانت الحماة والزوجة الأولى أكثر الإناث تأدية لهذه الزيارات ٩١,٧ ٪. ورغم تباين الثقافات والقيم للأسر بالقرية إلا أن اشتراكهن فى عوامل الهجرة وبعدهن عن الأهل والأقارب قرب الناس من بعضهم البعض، وزادهم ترابطاً، فالجيران أقرب من الأهل الذين يعيشون خارج القرية.

ولوحظ من بين النتائج ظاهرة الجمعيات المالية كنشاط تطوعى تقوم به نسبة ١٧,٨ ٪ من بين إناث الأسر وبتحليل هذه النسب فى ضوء المقابلات مع بعض الإناث لوحظ أنها غالبا ما تحدث بين زوجات الموظفين نظرا لتوافر أجر شهرى ثابت.

والعديد من هؤلاء الزوجات يتطلعن لزوجات المنتفعين فيما يتعلق بتربية الدواجن والأرانب والماشية. أحيانا يصبح رصيد هذه الجمعيات رأس مال لمشاركة المنتفعين فى تربية العجول والماشية وعادة تدير هذه الجمعيات سيدة ذات مكانة وجراة وحسن إدارة من بين أسر القرية، وتدبر العملية عادة بمهارة وبعداله وبنظام دقيق رغم جهلها بالقراءة والكتابة فى أغلب الأحيان.

وبأختصار يتضح لنا من النتائج السابقة فى جدول (٦) أن الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية لا ترتبط ارتباطا وثيقا بدور المرآة فى الأسرة كزوجة أو إبنة أوزوجة إبن أوحماة أوزوجة ثابتة واتضح من المناقشات أن الحاجة تعتبر عاملا أساسيا فى توجيه الإناث إلى الإقبال على أنشطة دون أخرى.

ووضح كذلك من تحليل النتائج أنه كلما ارتفع مستوى الخدمة ونوعيتها ومهارة منفذى هذه البرامج كلما أدى هذا إلى زيادة إقبال الإناث عليها.

وتعتمد الجهود الشعبيةالتطوعية فى قرية فلسطين على دور القيادات المحلية والباحثة تعتبرها العنصرالحاسم والأساس فى عمليات التنمية والتغير، فالعنصر البشرى ليس عنصرا مستقلا، فالخدمات الإجتماعية كما وجدناها

تعتمد فى تنفذيها على الجهود البشرية سواء أكانت حكومية أو أهلية تطوعية، كما أن التنمية الاجتماعية وبرامجها لايمكن أن تؤدى ويكون لها فاعلية إلا باشتراك الأهالى أنفسهم للنهوض بمجتمعاتهم وكما يقول درويش (١٩٧٧) ، أن المشاركة الشعبية عنصر هام فى تنفيذ البرامج الاجتماعية تخطيطا وأداءا ،.

فجهود المواطنين قادرة على التحرك فى إتجاه ما ولديها من المرونة فى الأداء بما تستطيع أن تديره بجهودها الذاتية من أموال وما تملكه من طاقات العلم والخبرة.

جدول رقم (٦) الأدوار الأنثوية على الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية(١)

الأدوار الأنثوية / الأنشطة التطوعية	الزوجة بمفردها		زوجة الابن		الابنة		الزوجة الثانية		الحماة		المجموع يؤدي		المجموع لا يؤدي	
	عد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
زيارة المرضى	٧١	٢٠,٧٨	٣٠	١٣,٠٤	٣٠	١٣,٠٤	١٠	٤,٣٥	٨٠	٣٤,٨٧	٢١١	٩٦,١٩	٩	٣,٨١
زيارة الجيران	٥٠	٢١,٧٤	١١	٤,٧٨	٦٠	٢٦,١	١٠	٤,٣٥	٨٠	٣٤,٨٧	٢١١	٩١,٧٤	١٩	٨,٢٦
المجاملة في الأفراح	٧٥	٣٢,٦٣	٢٠	٨,٦٩	٤٦	٢٠,٠٠	٢٠	٨,٦٩	٥٠	٢١,٧٤	٢١١	٩١,٧٤	١٩	٨,٢٦
المجاملة في المآتم	٥٠	٢١,٧٤	٢٠	٨,٦٩	٥	٢,١٧	١٤	٩	١٢٠	٥٢,١٨	٢٠٩	٩٠,٨٧	٢١	٩,١٣
زيارة الأقارب	٥٠	٢١,٧٤	١٢	٥,٢٢	٧١	٣٠,٨٧	١١	٦,٠٠	٦٠	٢٦,٠٩	٢٠٧	٩٠,٠٠	٢٣	١٠,٠٠
التهنئة بطهور الذكور	١٠٠	٤٣,٤٨	٦	٢,٦١	-	-	-	-	١٠٠	٤٣,٤٨	٢٠٦	٨٩,٥٧	٢٤	١٠,٤٣
النزهة في المواسم	١٨	٧,٨٣	٣١	١٣,٤٨	٤٣	١٨,٦٩	١٠	٤,٣٥	٥	٢,١٧	١٠٧	٤٦,٥٣	١٢٣	٥٣,٤٨
زيارة المقابر	٢٠	٤	٢	,٨٨	-	-	٥	٢,١٧	٥٠	٢١,٧٤	٨٧	٣٧,٨٣	١٤٣	٦٢,١٧
زيارة المشايخ والأولياء	١٥	٦,٥٢	-	-	-	-	٤	١,٧٤	٢٥	١٠,٨٧	٤٤	١٩,١٣	١٨٦	٨٠ ٨٧
تكوين جمعيات مالية	٢٨	١٦,٥٢	-	-	٢	١,٣٠	-	-	-	-	٤١	١٧,٨٢	١٨٩	٨٢,١٧

(١) قراءة الجدول أفقية لكل عملية بمفردها حسبت النسب بعد طرح عدد من لا ينطبق عليهن النشاط من بين ٢٣٠ حالة تم مقابلتهن.

الباب الرابع

الفصل الخامس

القسم الثانى من النتائج الميدانية

الفصل الخامس
القسم الثانى من النتائج
تحليل ومناقشة نتائج عينات النشاط

- تقدمة.
- نتائج دورات الملاحظات التى تم رصدها.
- نتائج نسب حدوث العمليات المختلفة ودرجات الدقة لها.
- نتائج المكونات التفصيلية للعمليات الرئيسية.
- فعالية إنتاجية الإناث فى تنمية القرية.
- ساعات الذروة للعمليات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

تقدمة الباب:

هذا الباب يعرض للجزء الثانى للنتائج ويشمل:

نتائج إجراء طريقة عينات النشاط علي مجموعة من الحالات والتى تمثل إناث القرية طبقاً لمعايير معينة وينقسم الباب إلي الأقسام التالية:

أولاً: مناقشة وعرض نتائج دورات الملاحظات للعمليات المختلفة التي تم رصدها وبلغت ٥٤٠٢ ملاحظة وقد عرضت النتائج في شكل جداول توضح توزيع الملاحظات الكلية التي قامت بها الكاتبة.

ثانياً: مناقشة نتائج الملاحظات في العمليات الرئيسية الست التي تناولها المسح الوصفى بالنسب المئوية ثم اختبار هذه النتائج إحصائياً من حيث دقة حدوث الظواهر... وكذلك عرضها بيانياً.

ثالثاً: مناقشة نتائج المكونات التفصيلية لكل عملية من حيث المكونات وحجمها وكذلك عرضها حسب أولوية حدوثها في شكل أعمدة.

رابعاً: فاعلية إنتاجية الإناث في تنمية القرية وقد تناولت الكاتبة ثلاثة جوانب رئيسية وهي العمليات الإنتاجية السلعية والإنتاجية الغير سلعية، وكذلك وقت الراحة والوقت الخامل.

خامساً: توزيع ساعات الذروة للعمليات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

أولاً: نتائج دورات الملاحظات التي تم رصدها:

كانت نتيجة تطبيق المعادلة الرياضية لطريقة عينات النشاط أن تمكنت من الحصول علي عدد الملاحظات المطلوبة وهي ٥٤٠٢ ملاحظة في مدة ثلاثة عشر يوماً وذلك طبقاً للخطة التي شرحتها الكاتبة عند عرض طريقة النشاط.

ويلاحظ أن الدورات التى تمت من خلالها الملاحظات لكل فترة ساعة من ساعات النهار من الساعة السادسة صباحاً للساعة الثامنة مساءاً. بلغت

ثماني مرات فيما عدا الفترة ما بين الساعة التاسعة والنصف صباحاً والساعة العاشرة صباحاً، وكذلك الفترة ما بين الساعة الثالثة مساءاً والرابعة مساءاً. ويرجع السبب في ذلك إلي أن هذه الفترات كانت الباحثة تخصصها لتبادل مجموعات الأسر وأحياناً كانت تخصص للراحة أو للمقابلات لمناقشة مشكلات الإناث تحت الملاحظة.

ويوضح الجدول الآتى رقم (٨) عدد الملاحظات التي تمت في مدة ثلاثة عشر يوماً.

جدول رقم (٨) عدد الملاحظات للعمليات الرئيسية فى أيام الرصد

أيام الرصد	عدد الملاحظات للعمليات الرئيسية						
	عمليات منزلية	عمليات حقلية	عمليات رعاية الماشية	بيع وشراء وتسويق	خدمات حكومية	نشاط تطوعي	المجموع
١	٤١	٤	٨	٦	١	١٤	٧٤
٢	٢٣٣	٢٣	٤٢	١٨	٥	١٢٣	٤٤٤
٣	٢١٠	٤٦	٢٢	٣٤	٧	١٢٥	٤٤٤
٤	١٩٧	٤٦	٣٠	٤٢	٢	١٢٧	٤٤٤
٥	٢٠١	٣٦	٢٢	١٥	٤	١٦٦	٤٤٤
٦	١٦٤	١٩	٢٨	٢٦	٣	٢٠٤	٤٤٤
٧	١٧٦	٥٠	١٦	١٩	٢	١٨١	٤٤٤
٨	٢٠٠	٢٧	٢١	٢١	١	١٧٤	٤٤٤
٩	١٩٦	٥٠	٣١	١٥	-	١٥٢	٤٤٤
١٠	١٧٧	٥١	١٥	٢١	-	١٨٠	٤٤٤
١١	٢٠١	٢٥	٢٣	١٥	-	١٨٠	٤٤٤
١٢	٢١٦	٢١	٢١	٣٢	-	١٥٤	٤٤٤
١٣	١٩٣	٤٠	١٠	٢٣	-	١٧٨	٤٤٤
المجموع	١٤٠٥	٤٣٨	٢٨٩	٢٨٧	٢٥	١٩٥٨	٥٤٠٢

ثانياً: نتائج نسب حدوث الظواهر فى العمليات المختلفة:

يوضح الجدول رقم (٩) أن هناك ست عمليات أمكن حصرها من خلال تطبيق طريقة ملاحظات عينات النشاط وهي نفس التقسيمات التي تناولتها الدراسة في المسح الشامل للقرية لأدوار الإناث في العمليات المختلفة.

وكما ذكرنا من قبل أن العمليات التي أمكن حصرها تفصيلاً، بلغت ستين عملية كما جاء تفصيلها في ملحق رقم (٦).

تم تجميع هذه العمليات تحت ستة مجالات وهى[1]:

(١) العمليات المنزلية وتشمل:

١- إعداد الطعام	٨- غذاء
٢- الخبز	٩- فطور[2]
٣- رعاية الأطفال	١٠- تنظيف المنزل
٤- طهى الطعام	١١- إعداد الشاى
٥- غسل الملابس	١٢- ترتيب المنزل
٦- غسل الأوانى	١٣- توفير المياه
٧- عشاء	١٤- توفير الوقود
١٥- رتق الملابس	١٦- إصلاحات المنزل
١٧- صناعة ألبان	١٨- لعب مع الأطفال
١٩- صناعة منتجات	

(١) يلاحظ أن مجموع العمليات باستخدام هذا النموذج قد بلغت ستين عملية أى أن الكاتبة أضافت لها كل العمليات التى اكتشفتها أثناء المسح الوصفى والملاحظة المنتظمة باستخدام أسلوب عينات النشاط أظهر عمليات جديدة تقوم بها الإناث وقد شملتها الكاتبة عند تقسيم العمليات الست الرئيسية.

(٢) الفطور: ما يفطر عليه من طعام «مختار الصحاح».

(٢) العملية الحقلية:

١- العمل بالزراعة
٢- تخزين المحصول
٣- الذهاب بالغذاء للحقل
٤- طحن الغلة

(٣) عمليات رعاية الحيوانات:

١- تربية الدواجن

٢- إطعام الحيوانات والماشية

٣- السرح بالماشية

٤- التنظيف للماشية

٥- حلب الماشية

٦- صناعة السماد البلدى؟

(٤) عمليات البيع والشراء:

١- بيع داخل وخارج المنزل

٢- شراء لوازم

٣- بيع بالسوق

(٥) المشاركة فى برامج الخدمات الحكومية:

١- الوحدة الصحية
٢- جمعية التنمية
٣- الجمعية الزراعية
٤- المدرسة
٥- الجامع
٦- مكتب البريد
٧- الوحدة البيطرية

(٦) المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية التطوعية- ووقت الترويح - والوقت الخامل [١]:

١- راحة	٨- دردشة (النجوي)[٣]
٢- نوم	٩- أشغال يدوية وفنية
٣- صلاة	١٠- تعليم الحياكة
٤- زيارة أقارب	١١- إشراف علي المنزل
٥- مريضة [٢]	١٢- حضور المآتم [٤]
٦- احتياجات شخصية	١٣- احتياجات الزوج
٧- مشاهدة تليفزيون	١٤- أعمال تريكو
١٥- زيارة الجيران	١٦- القراءة
١٧- عيادة المرضى	١٨- المشاركة في الأفراح
١٩- زيارة القبور	٢٠- زيارة الأولياء
٢١- النزهة	

---

(١) التقسيمات الثلاثة للمشاركة فى الأنشطة التطوعية، ووقت الترويح والوقت الخامل حصلت عليها الكاتبة نتيجة أسلوب الملاحظة المنتظمة للمرأة فى حياتها اليومية ويلاحظ أن هناك عدة عمليات تفصيلية ودقيقة لم يأت ذكرها أثناء القيام بالإستبار مثل فترات، النوم، مرض المرأة أو مجالسة جيرانها للدردشة، أو القيام بعمليات الإشراف على العمل المنزلي أو أنها تقضي متطلباتها الشخصية . وترى الكاتبة أن رصد كل عملية تقوم بها الأنثى بطريقة عينات النشاط أظهر لنا هذه المكونات والتى اتضح بحسابها بالعدد أنها تستغرق وقتاً كبيراً من ساعات عمل المرأة.

(٢) مريضة: تعنى بها الكاتبة أنها وجدت المرأة في حالة إعياء شديدة ومتوقفة تماماً عن أى عمل.

(٣) كلمة دردشة ليس لها أصل في العربية ولكن توجد كلمة «نجوي» أى التسامر بالحديث (مختار الصحاح) ومن قوله تعالى ولا تتناجوا بالإثم والعدوان» صدق الله العظيم«

(٤) المأتم: عند العرب نساء يجتمعن في الخير والشر والجمع مآتم (مختار الصحصاح).

درجات الدقة لنتائج جدول رقم (٩):

يوضح الجدول رقم (٩) مجموعات الملاحظات التي تم رصدها لكل نوع من أنواع العمليات المختلفة، وقد حصلنا عليه بقسمة كل نوع من أنواع العمليات علي إجمالي عدد الملاحظات وهي ٥٤٠٢ ملاحظة، وبالتالي أمكن الحصول علي النسب المئوية لمجموعات الظواهر، ويوضح الجدول كذلك درجات حدوث الدقة لكل عملية حسب ترتيب حدوثها في حياة المرأة.

- ويتضح من الجدول رقم (٩) أن العمليات المنزلية كانت أعلي النسب حيث بلغت نسبة حدوث الظواهر لها ٤٤,٥ ٪ وكانت درجة الدقة لها ٩٧ ٪ (١).
- ويوضح الجدول أيضاً أن الأنشطة الترويحية والتطوعي كانت ثاني النسب حيث بلغت حدوث الظواهر ٣٦,٥ ٪، وكانت درجة دقتها ٩٦,٤ ٪.
- ويوضح الجدول أن العمليات الحقلية بلغت نسبة حدوث الظواهر لها ٨,١ ٪، وكانت درجة دقتها ٩١ ٪.
- ويليها في الجدول عمليات رعاية الحيوانات، وكانت نسبة حدوث الظواهر لها ٥,٣٠ ٪، وكانت درجة دقتها ٨٩ ٪.
- وبالنسبة لعمليات البيع والشراء بلغت نسبة حدوث الظواهر ٥,٣ ٪ وكانت درجات حدوث الدقة ٨٨,٥ ٪.
- وكانت المشاركة في الأنشطة الحكومية والخدمات أقل الظواهر تمثيلاً فقد بلغت ٠,٤ ٪، وبالتالي كانت درجة حدوث الدقة ٥٧ ٪.

---

(١) لكيفية الحصول علي درجات الدقة يمكن الرجوع لباب المنهج «عينات النشاط».

جدول رقم (٩) يوضح نسب حدوث الظواهر فى العمليات المختلفة مع درجات حدوث الدقة

العمليات التي تقوم بها المرأة	مجموعة الملاحظات	نسبة حدوث الظواهر	درجة حدوث الدقة
عمليات منزلية	٢٤٠٥	٪٤٤,٥	٪٩٧,٠
عمليات تطوعية وترويحية	١٩٥٨	٪٣٦,٥	٪٩٦,٤
عمليات حقلية	٤٣٨	٪٨,١	٪٩١,٠
عمليات رعاية الحيوانات	٢٨٩	٪٥,٣٤	٪٨٩,٠
عمليات بيع وشراء	٢٨٧	٪٥,٣١	٪٨٨,٥
المشاركة فى برامج الخدمات	٢٥	٪٠,٤	٪٥٧,٠

انظر شكل رقم (٢) نسبة العمليات الرئيسية.

شكل رقم (٢) نسبة العمليات الرئيسية

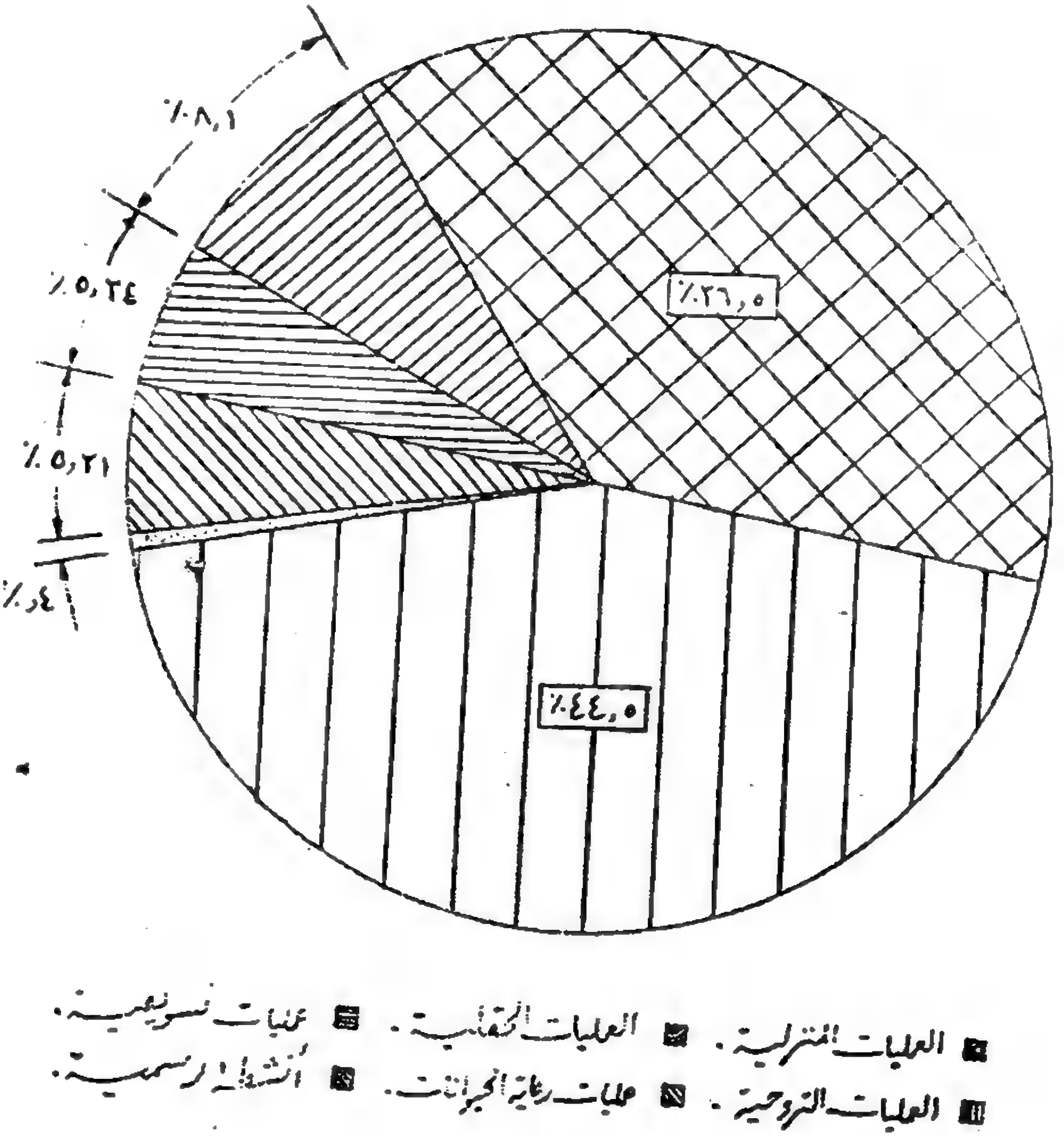

ثالثاً: أ- نتائج المكونات التفصيلية للعمليات الرئيسية التى تقوم بها الإناث:

يوضح جدول (١٠) مكونات العمليات المنزلية التفصيلية التي تقوم بها الإناث في قرية فلسطين بلغت ٤٤,٥ ٪ وهي تشمل تسع عشرة عملية يشترك فيها فريق الإناث داخل الأسر، ويلاحظ من الشكل أن عمليات إعداد الطعام لها الأولوية في جميع الأنشطة ويليها تنازلياً عمليات الخبز، رعاية الأطفال، طهى الطعام. وغسل الملابس، ويلاحظ من الجدول أن النسب تتقارب في العديد من العمليات المتعلقة بتقديم الوجبات مثل الإفطار والغذاء والعشاء.

ويلاحظ أن عمليات تقديم الطعام والإصلاحات المنزلية وإعداد الشاى أمثلة لعمليات لم تشملها الدراسة المسحية في المرحلة الأولى وقد إضافتها الكاتبة أثناء القيام بالملاحظات للحياة الواقعية للمرأة في القرية.

والجدول الآتى رقم (١٠) يوضح مكونات العمليات المنزلية التى سجلتها الكاتبة من خلال الثلاثة عشر يوماً وهي مرتبة حسب أولوية حدوثها في الحياة اليومية.

ويلى الجدول شكل رقم (٤) يوضح مكونات العمليات الرئيسية بالنسب في شكل أعمدة.

جدول رقم (١٠) نتيجة مكونات العمليات المنزلية مبينة بالنسب المئوية

مسلسل	مكونات العمليات المنزلية	النسبة المئوية من إجمالي العمليات
١	إعداد الطعام	٦,٧٠
٢	خبز	٥,٠٤
٣	رعاية الأطفال	٤,٥٠
٤	طهى الطعام	٤,١٢
٥	غسل ملابس	٣,٦٥
٦	غسل الأوانى	٣,٦١
٧	العشاء	٣,٥٠
٨	الغذاء	٢,٨١
٩	الفطور	٢,٨١
١٠	تنظيف المنزل	٢,٦٧
١١	عمل الشاى	١,٦٧
١٢	ترتيب المنزل	١,٠٩
١٣	توفير المياه	٠,٧٢
١٤	توفير الوقود	٠,٥٩
١٥	إصلاح ورتق الملابس	٠,٤٤
١٦	إصلاحات بالمنزل	٠,٢٤
١٧	صناعة الألبان	٠,٠٩
١٨	لعب مع الأطفال	٠,٠٩
١٩	صناعة منتجات	٠,٠٧
المجموع	١٩ عملية	٤٤,٥٠

شكل رقم (٤) نسب مكونات العمليات المنزلية

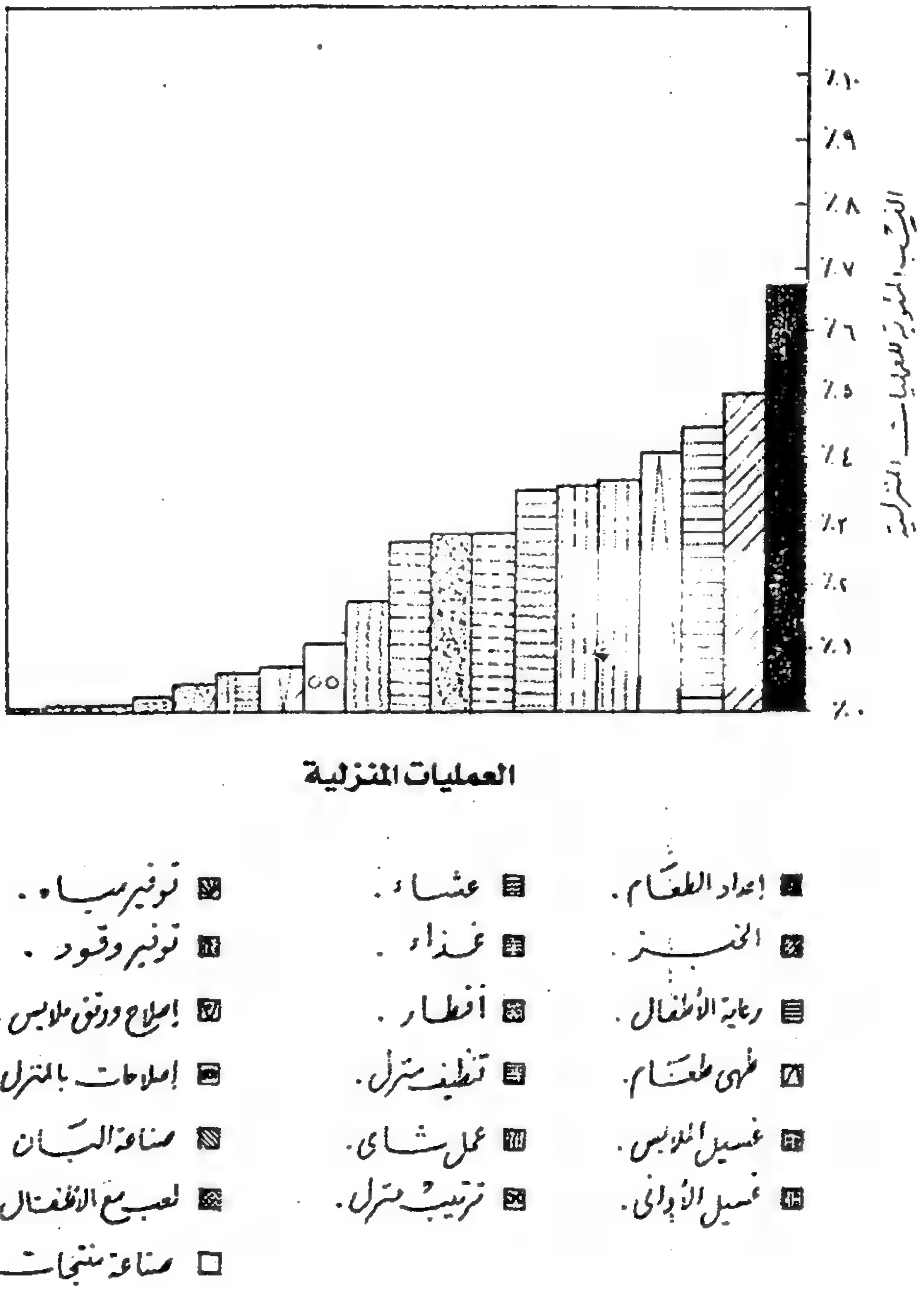

ب- المكونات التفصيلية للأنشطة التطوعية والوقت الخامل والراحة:

يوضح جدول رقم (١١) أن مكونات الأنشطة والخدمات التي تشارك فيها المرأة داخل وخارج الأسرة تمثل ٣٦,٣ ٪ من المجموع الكلى وهى تشمل إحدي وعشرين عملية، واتضح من الجدول أن الراحة في قمة النسب بين أنشطة الإناث فقد بلغت ١١,٤ ٪ ويليها النوم وكانت نسبته ٧,٨ ٪، ثم الصلاة ٣,١ ٪ ثم زيارة الأقارب ٣,٩ ٪، وكانت نسبة الوقت المستنفذ في خدمة المرضى ٢,٢ ٪.

وقد لوحظ أن المرأة حين ترفه عن نفسها تأخذ راحة أو تنام حتي ولو كان ذلك أثناء النهار فالمرأة تبذل مجهوداً كبيراً من الصباح الباكر داخل وخارج الأسرة ولا تتوقف إلا إذا كانت مجهودة [1] جداً أو مريضة.

ورغم تصريح الإناث بتطوعهن في الأنشطة التطوعية والقيام بالمجاملات إلا أن تطبيق طريقة الملاحظة المنظمة علي عدد من الإناث في فترة زمنية محددة لم تثبت إقبال الإناث علي هذه الأنشطة كما ظهرت من خلال دراسة المسح- وقد يعود ذلك إلي أن الباحثة قد لاحظت الإناث في فترة محدودة ثلاثة عشر يوماً، وربما إذا أجريت هذه الدراسة علي فترة أطول لكان في الإمكان رصد الملاحظات عن تردد الإناث علي هذه الأنشطة وعلي مجموعات أخري من الإناث في مناطق ريفية أخري.

---

(١) جهد الرجل فهو مجهود أى أصابة الجهد «المشقة» (مختار الصحاح)»

جدول رقم (١١) مكونات العمليات التطوعية والراحة والوقت الخامل بالنسب المئوية

مسلسل	مكونات أنشطة الإناث في الأنشطة التطوعية وفي الوقت الخامل وفي الراحة	النسبة المئوية
١	راحة	١١,٤٠
٢	نوم	٧,٨٥
٣	صلاة	٣,١٥
٤	زيارة أقارب	٢,٩٨
٥	مريضة	٢,٢٠
٦	احتياجات شخصية	٢,٠٠
٧	مشاهدة تليفزيون	١,٦٨
٨	دردشة (تناجى)	٠,٩٤
٩	أشغال يدوية	٠,٨٥
١٠	تعليم حياكة	٠,٧٩
١١	إشراف على المنزل	٠,٧٢
١٢	حضور المآتم	٠,٥٥
١٣	احتياجات الزوج	٠,٤٣
١٤	أعمال «تريكو»	٠,٢٨
١٥	زيارة الجيران	٠,٢٦
١٦	القراءة	٠,٠٩
١٧	عيادة مرضى	٠,٠٥
١٨	المشاركة فى الأفراح	صفر
١٩	زيارة المقابر	صفر
٢٠	زيارة الأولياء	صفر
٢١	النزهــة	صفر
المجموع	٢١ عملية	٣٦,٥٠٪

شكل رقم (٥) نسب مكونات العمليات التطوعية والترويحية والوقت الخامل

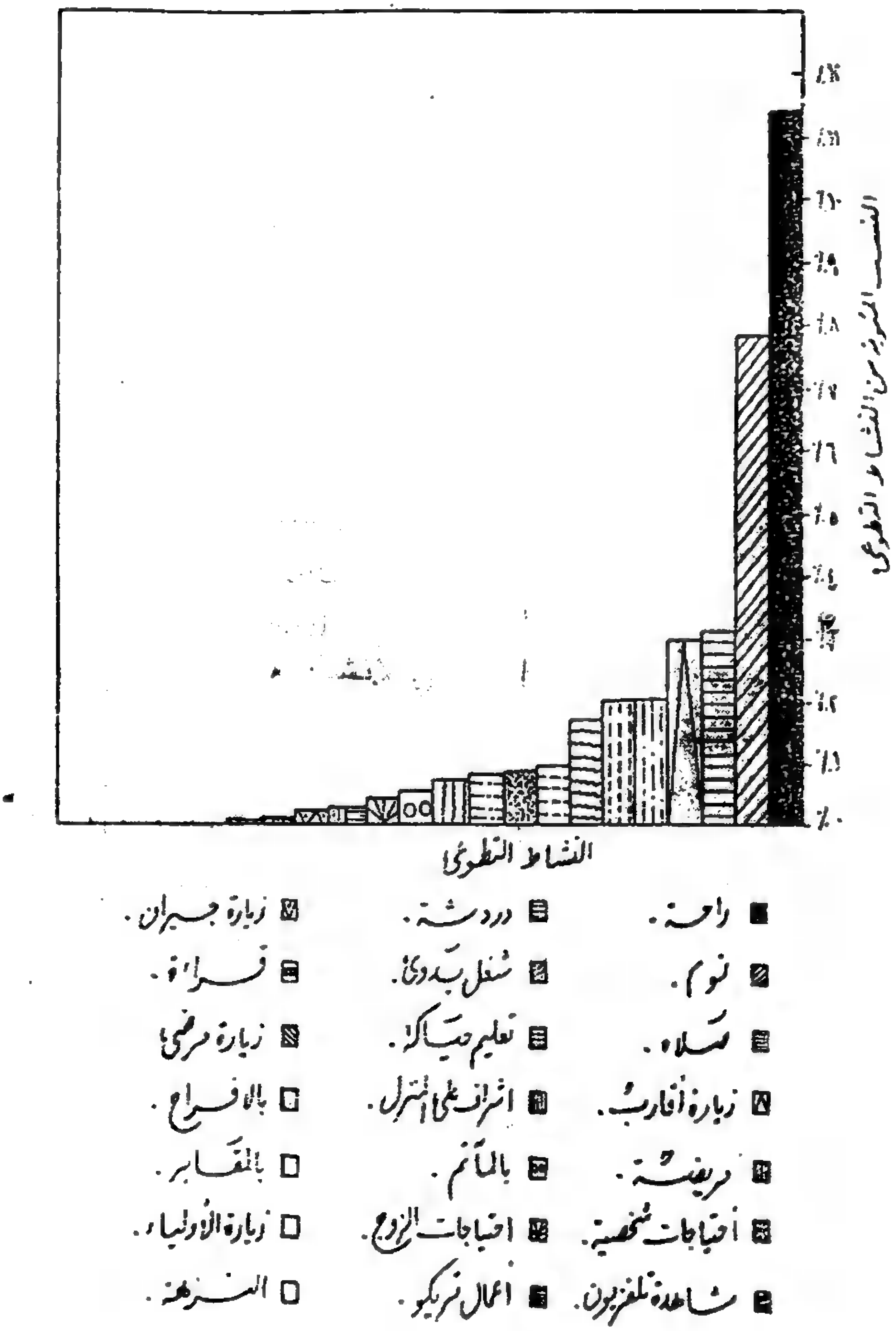

ج- مكونات العمليات الحقلية:

يوضح جدول رقم (١٢) أن العمليات الحقلية تمثل ٨,١ ٪ من مجموع الأنشطة وهي علي الترتيب التنازلى كالآتى:

العمل الزراعى ٧,١ ٪، تعبئة وتخزين المحاصيل .٥ ٪ الذهاب بالغذاء للحقل .٥ ٪، وطحن الغلال .١ ٪.

وكما أتضح من نتائج الملاحظات أن العمليات الزراعية عملية أساسية للإناث في أسر المنتفعين حيث كانت نسبتها أعلي النسب، ويوضح الجدول الآتى مكونات وحجم العمليات الحقلية من بين العمليات التى تشارك فيها الإناث.

جدول رقم (١٢) مكونات العمليات الحقلية بالنسب المئوية

مسلسل	مكونات العمليات الحقلية	النسبة المئوية
١	العمل الزراعى	٧,١١
٢	تعبئة وتخزين المحاصيل	٠,٤٦
٣	الذهاب الأكل للحقل	٠,٤٦
٤	طحن الغلال	,٠٧
المجموع	٤ عمليات	٨,١٠

شكل رقم (٦) نسب مكونات العمليات الحقلية

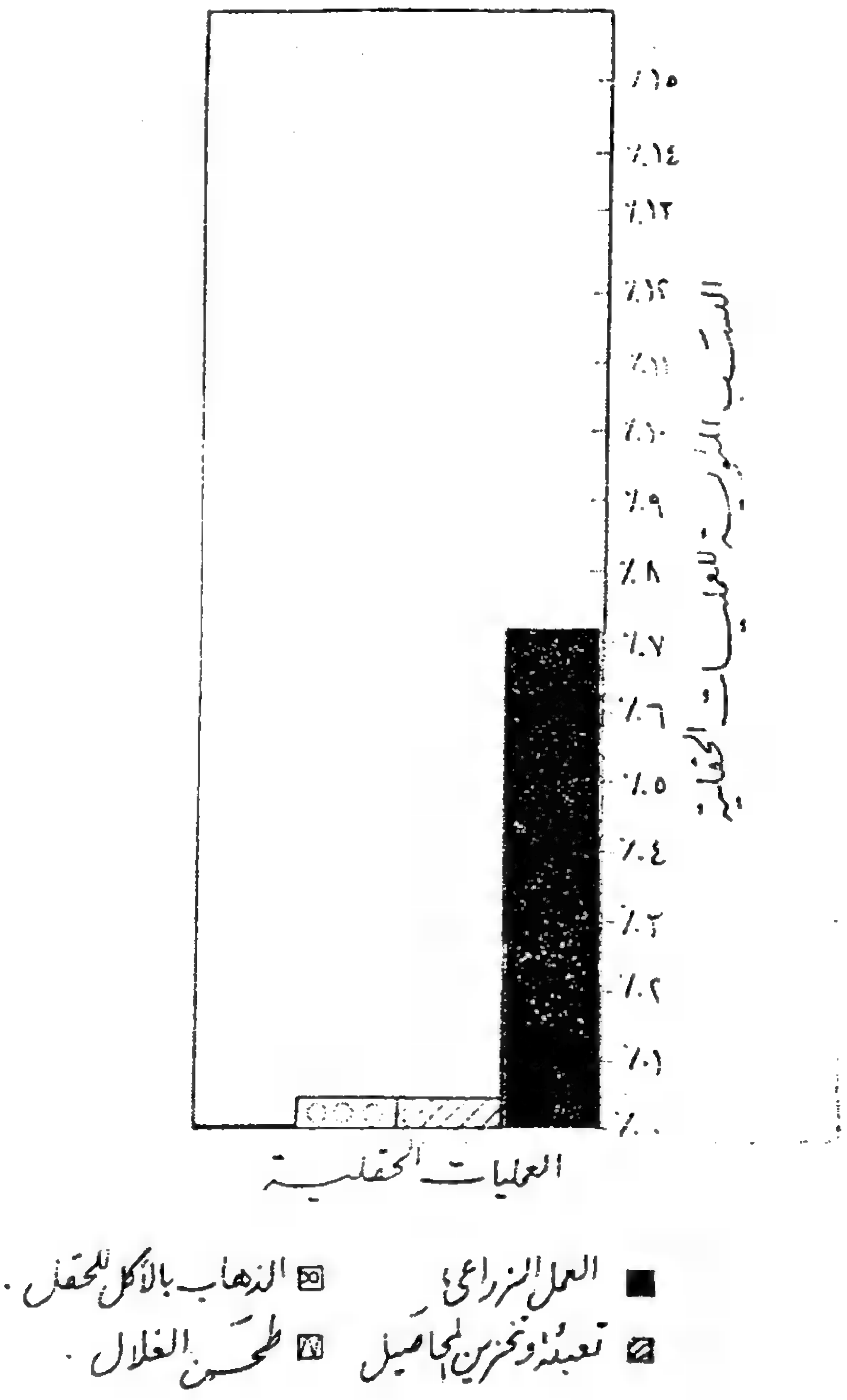

د- مكونات عمليات رعاية الحيوانات والماشية:

يتضح من جدول رقم (١٣) أن مكونات عمليات رعاية الحيوانات والماشية بلغت في مجموعها ٥,٣ ٪ من مجموع العمليات وكانت أعلاها في الأنشطة الخمسة الأولى فكانت تربية الدواجن والأرانب بنسبة ٢,٣ ٪، وإطعام الحيوانات ,٩ ٪ والسرح بالماشية ,٨ ٪، والتنظيف للحيوانات والماشية ,٧ ٪، وحلب الماشية بنسبة ,٥ ٪.

ويلاحظ من الجدول أن نسبة تربية الطيور أكثر النسب ارتفاعاً ويرجع هذا إلي أن أهل القرية من الإناث سواء زوجات منتفعين أو زوجات عمال فالجميع يربين الطيور والأرانب لأكلها في المواسم والأعياد أما الأسرة الفقيرة فغالباً ما تبيع الطيور، أما عمليات إطعام الماشية فهى عملية أساسية، وتربية الماشية في القرية لها قيمة مرتفعة، ويلاحظ أن الزوجة تهتم أحياناً بالبقر والجاموس والعجول أكثر من عنايتها بأطفالها لأنها أحد المصادر الرئيسية للمعيشة.

جدول رقم (١٣) مكونات عمليات رعاية الحيوانات والماشية بالنسب المئوية

مسلسل	مكونات عمليات رعاية الحيوانات والماشية	النسبة المئوية
١	تربية الدواجن والأرانب	٢,٣١
٢	إطعام الحيوانات	٠,٩٣
٣	السرح بالماشية	٠,٧٩
٤	تنظيف الحيوانات	٠,٦٨
٥	حلب الماشية	٠,٤٨
٦	صنع السماد	٠,١٥
المجموع	٦ عمليات	٥,٣٤

شكل رقم (٧) نسب مكونات عمليات رعاية الحيوانات والماشية

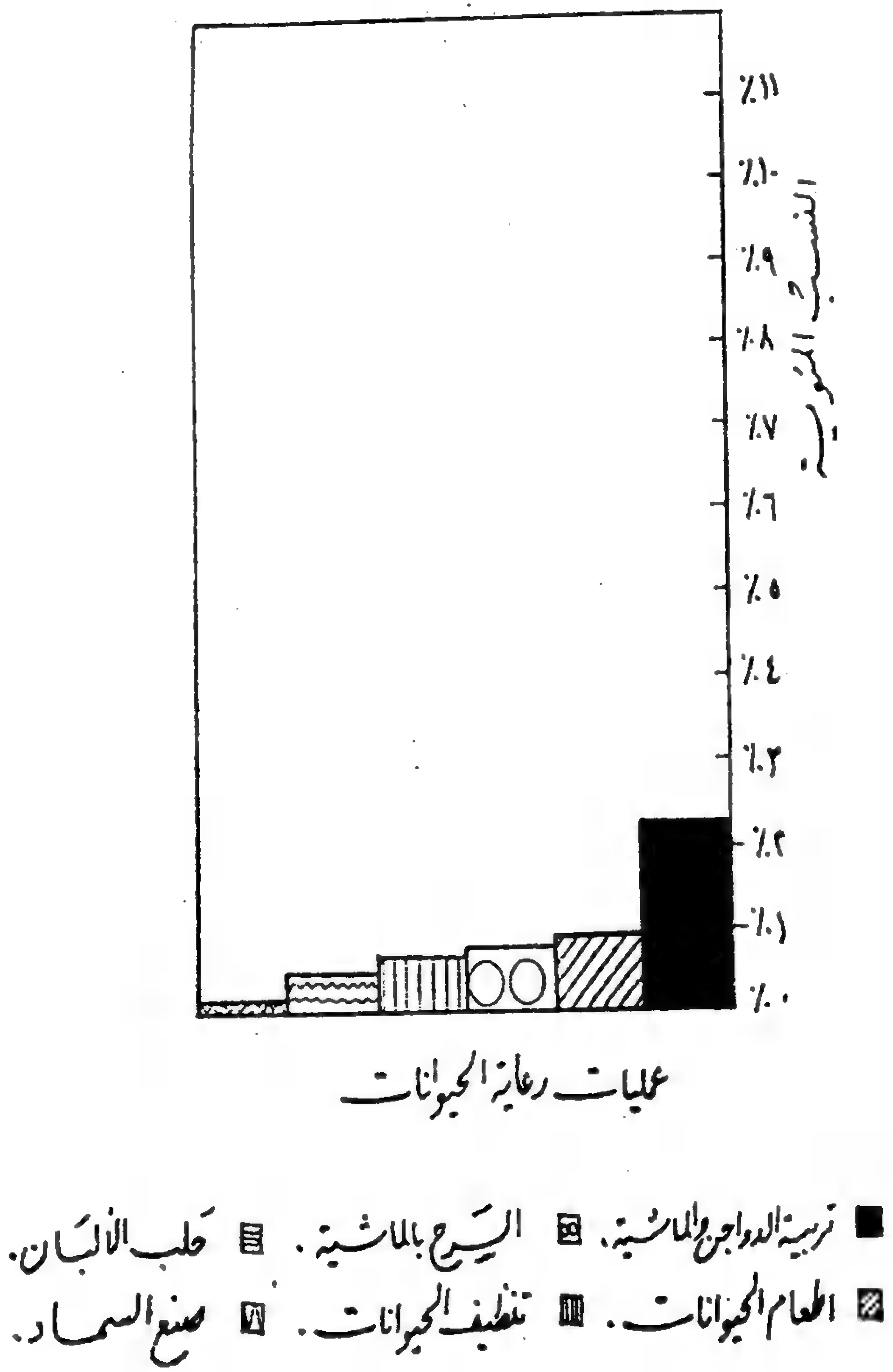

و- العمليات التسويقية:

ويوضح جدول رقم (١٤) مكونات العمليات التسويقية وهي ثلاث عمليات بلغت مجموع النسب لها ٥,٣ ٪، ويلاحظ من الجدول أن عمليات البيع والشراء داخل المنزل كانت نسبتها من المجموع ٢,٧ ٪، ويليها شراء المستلزمات حيث بلغت ٢,٣ ٪، ثم البيع بالسوق فكانت نسبته ٠,٣ ٪.

وتتضح هذه النسب من الجدول الآتى:

جدول رقم (١٤) يوضح نسب مكونات العمليات التسويقية

مسلسل	مكونات العمليات التسويقية	النسبة المئوية
١	بيع داخل وخارج المنزل	٢,٧٤
٢	شراء لوازم	٢,٢٨
٣	بيع بالسوق	٠,٢٩
المجموع	٣ عمليات	٥,٣١

شكل رقم (٨) نسب مكونات العمليات التسويقية

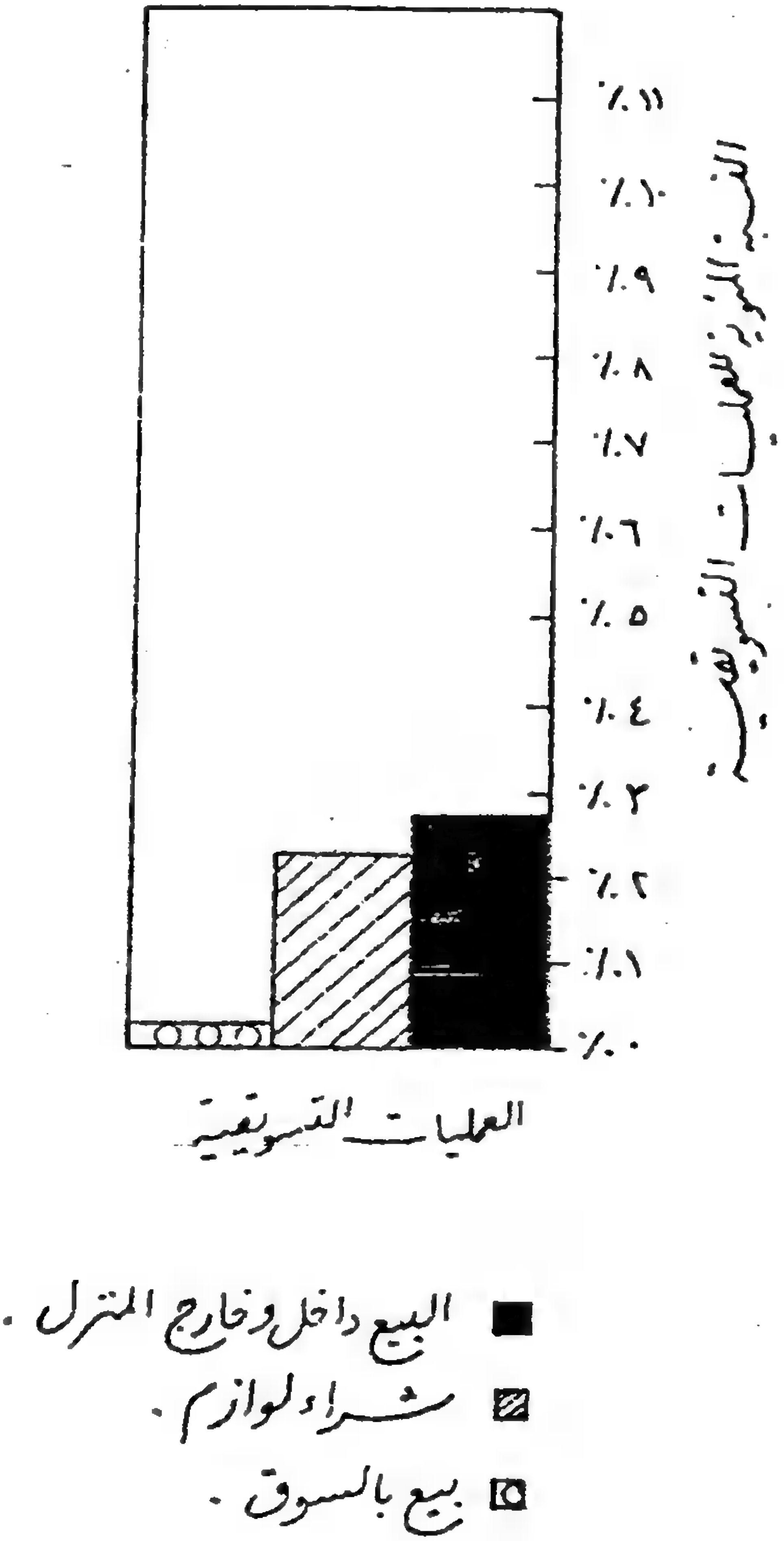

هـ- نسبة مشاركة الإناث فى المؤسسات الحكومية:

يوضح الجدول رقم (١٥) أن هناك سبع مؤسسات حكومية تقدم برامج للأهالى ومن بينهم الإناث، وقد وضح من النسب أن الإناث لم يترددن علي هذه الأنشطة إلا في حدود ٤,٪، ولم ترصد الكاتبة أية ملاحظة لتردد الإناث علي المؤسسات إلا في الوحدة الصحية فكانت النسبة ٣٧,٪ وجمعية التنمية كانت النسبة لها ٠٤,٪.

ويوضح الجدول الآتى رقم (١٥) عدم إقبال الإناث علي معظم المؤسسات رغم أن الإناث قد صرحن أثناء القيام بالمسح أنهن يترددن علي هذه المؤسسات.

جدول رقم (١٥) يوضح نسب مشاركة الإناث فى برامج المؤسسات الحكومية

مسلسل	مكونات عمليات رعاية الحيوانات والماشية	النسبة المئوية
١	الوحدة الصحية	٠,٣٧
٢	جمعية التنمية	٠,٠٤
٣	الجمعية التعاونية الزراعية	-
٤	المدرسة	-
٥	الجامع	-
٦	مكتب البريد	-
٧	الوحدة البيطرية	-
	٧ عمليات	٠,٤١

شكل رقم (٩) نسبة مشاركه الإناث فى المؤسسات الحكومية

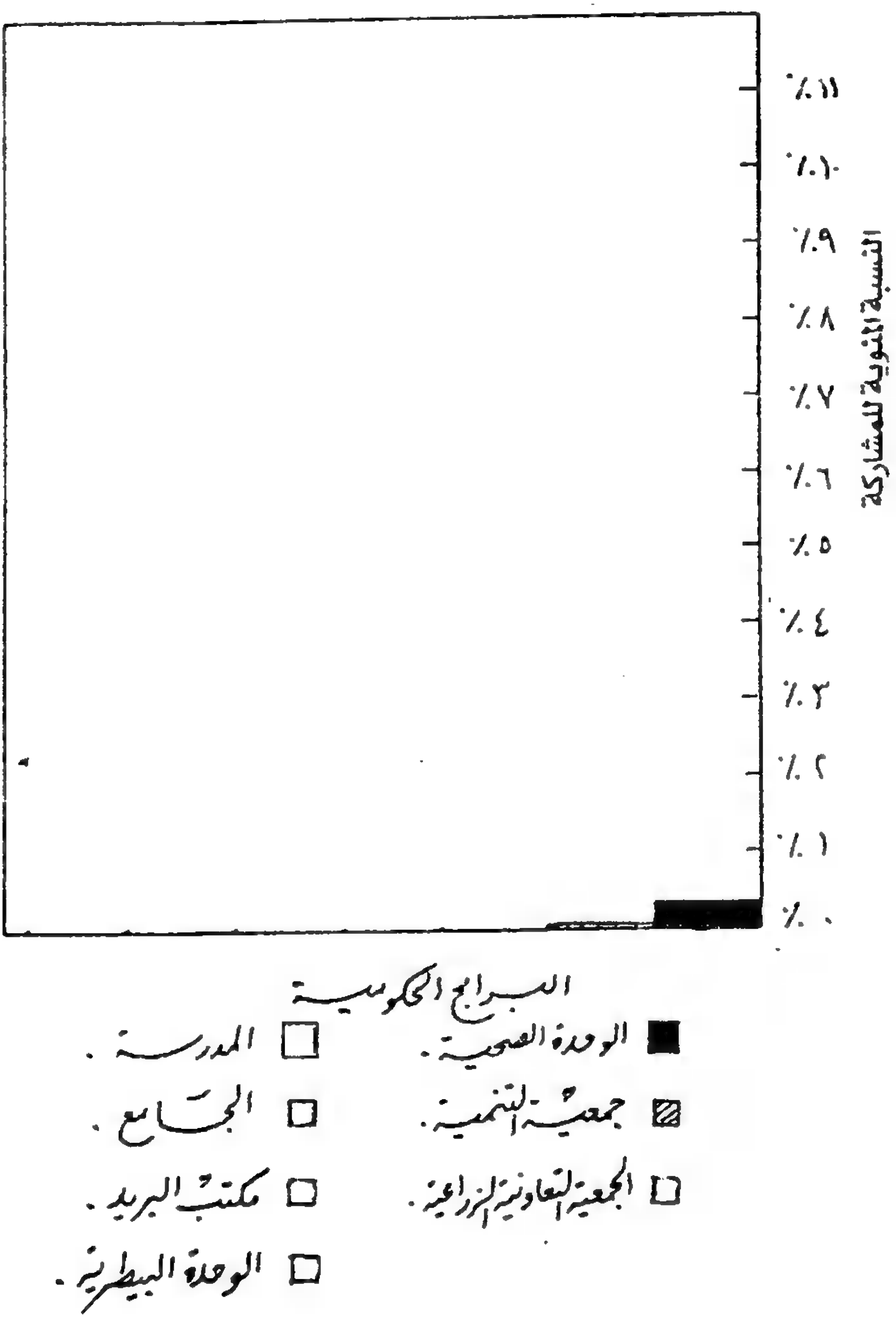

رابعاً: إنتاجية الإناث في تنمية القرية:

تمكنت الباحثة من إثبات صحة الغرض الثاني للدراسة وهو تزيد إنتاجية مساهمة الإناث في التنمية كلما كان هناك توازن بين مكوناتها.

وقد توصلت الكاتبة إلي نتائج تؤكد أن للمرأة في قرية فلسطين مساهمة إنتاجية كما أنه أتضح أن هناك توازناً بين مكونات عائد التنمية، وقد توصلت الكاتبة لتلك الأهداف نتيجة لتقسيم العمليات التي تقوم بها الإناث إلي عمليات إنتاجية سلعية، وعمليات إنتاجية غير سلعية، وكذلك عمليات ترويحية ووقت خامل، وقد تم هذا التقسيم الثلاثي من خلال عدة خطوات هي:

١- تمكنت الكاتبة من خلال النتائج الأولى للمسح الوصفي التحليلي من حصر العمليات المختلفة التي تؤديها المرأة في حياتها اليومية.

ومن خلال طريقة تحليل عينات النشاط أمكن ملاحظة هذه العمليات في واقع حياة المرأة اليومية حيث حصرت الكاتبة جميع العمليات التفصيلية التي تقوم بها الإناث من حيث الحجم والنوع والوقت، ولقياس فعالية مساهمة المرأة في التنمية اتخذت الكاتبة من نفس عدد الملاحظات التي حصلت عليها (٥٤٠٢ ملاحظة) تقسيماً آخر تحلل به مدي إنتاجية العمليات التى تقوم بها المرأة في مجتمعها.

- ونظراً لعدم وجود إطار نظرى نابع من البيئة المصرية لإجراء مثل هذا التقسيم فقد استعانت الكاتبة بآراء مجموعة من الخبراء المصريين في مجال التنمية[1] حيث سلمت لهم كشوف العمليات مكتملة وطلب منهم

---

(١) اختارت الكاتبة مجموعة من الخبراء المتخصصين للاستعانة بخبراتهم فى وضع أسس تقسيم العمليات التى تقوم بها المرأة فى حياتها اليومية، وقد سلمت كشوف هذه العمليات للخبراء لفحصها وتقسيمها طبقاً للأهداف المطلوبة. وبعد أن تجمعت الكشوف نوقشت فى ضوء التعاريف الإجرائية الموضوعية لكل ما هو إنتاجى سلعى، وإنتاجى غير سلعى، وكذلك اجتماعى ترويحى ووقت خامل. وقد قسمت مجموعة الخبراء إلى ثلاث
-/-

التأشير أمام ما هو إنتاجي سلعي وإنتاجي غير سلعي وكذلك ترويحي، واجتماعي، ووقت خامل.

- اجتمعت الكاتبة مع السادة الخبراء لمناقشة المعايير المختلفة التي اختاروها لتحديد المفاهيم المشتركة لما هو إنتاجي سلعي، وما هو إنتاجي غير سلعي، وما هو ترويحي واجتماعي ووقت خامل(١).

وانتهت قراراتهم للآتي:

أ- العمليات الإنتاجية " السلعية":

اتفق رأى الخبراء على أنها العمليات التي تقوم بها المرأة ويكون فيها عائد ملموس Producing Processes وقد بلغت العمليات التفصيلية حسب رأى الخبراء اثنين وعشرين عملية وهي تختلف من حيث النوع وطريقة الأداء، وكذلك من حيث الأوقات المستنفذة في إنجازها فقد أجمع الخبراء أنها العمليات التي تؤدى إلي إنتاج ملموس للمرأة أو لأسرتها.

ومن بين العمليات الستين التي تم ملاحظتها في حياة المرأة اليومية اثنتان وعشرون عملية تعتبر عمليات إنتاجية سلعية وهي:

-/-

مجموعات:

- المجموعة الأولى: ولها خبرات طويلة في المجتمعات المستحدثة وتضم: الأستاذ/ صلاح زعلوك المدير العام للمركز الدولي للتنمية (سابقاً) والمسئول عن الثروة المائية في مصر في مرحلة الثمانينات.

الدكتور/ حسن داود خبير الاقتصاد والزراعة في هيئة الأمم المتحدة.

- المجموعة الثانية: خبراء في مجال التنمية الريفية والاجتماع الريفي:

١- الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم شوقي. عميد كلية الآداب - جامعة المنيا. (٢) الأستاذ الدكتور/ منير الزلاقي أستاذ غير متفرغ كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية. (٣) الأستاذ الدكتور/ علي فؤاد أحمد مستشار التنمية بهيئة الأمم المتحدة. (٤) الأستاذ الدكتور/ سعد جمعه - قسم التخطيط، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وحالياً أستاذ بجامعة القاهرة - قسم اجتماع.

(١) التقسيم الذي اعتمد عليه الخبراء، هو رأى وزارة التخطيط ورجال الاقتصاد وهو أن الإنتاج = إنتاج سلعي + إنتاج غير سلعي.

١- تحضير الطعام
٢- طهى الطعام
٣- توفير الوقود
٤- الخبز
٥- رتق الملابس
٦- صناعة المنتجات
٧- صناعة اللبن والجبن
٨- تربية الدواجن
٩- إطعام الحيوانات والماشية
١٠- عمليات الحلب
١١- صنع السماد البلدى
١٢- البيع داخل المنازل
١٣- أعمال التريكو والأشغال اليدوية
١٤- الحياكة والتفصيل
١٥- إصلاحات في المنزل
١٦- العمل بالزراعة والحقل
١٧- السرح بالماشية
١٨- تخزين المحاصيل
١٩- البيع والشراء بالسوق
٢٠- الجمعية التعاونية الزراعية
٢١- الوحدة البيطرية
٢٢- طحن الغلة

ب- عمليات إنتاجية "غير سلعية":

قسم الخبراء مجموعة الإنتاج غير السلعى إلي عمليات الإعداد وعمليات الإنهاء Finishing Processes وقد بلغ عددها أربعاً وعشرين عملية من بين مجموع العمليات التي تم رصدها وهى:

١- نقل وتوفير المياه
٢- تنظيف المنزل
٣- ترتيب المنزل
٤- غسل الملابس
٥- رعاية الأطفال
٦- التنظيف للحيوانات
١٦- شراء اللوازم
١٧- الذهاب بالغذاء للحقل
١٨- الإشراف المنزلى
١٩- الإستفادة من خدمات جمعية التنمية
٢٠- الإستفادة من خدمات الوحدة الصحية
٢١- بالمدرسة

٧- اللعب مع الأطفال

٢٢- بالجامع + محو الأمية

٨- توفير احتياجات الزوج

٢٣- بمكتب البريد

٩- توفير احتياجات الزوجة

٢٤- التعليم والتدريب عند الحائكة

١٠- الصلاة

١١- إعداد الفطور

١٢- إعداد الغذاء

١٣- إعداد العشاء

١٤- إعداد الشاى

١٥- غسل أوانى

جـ- العمليات الاجتماعية والترويحية + الوقت الخامل:

كان تقسيم الخبراء لهذه العمليات علي أساس أنها العمليات التي تقوم بها المرأة دون عائد مادى ولكنها تعود عليها براحة نفسية وجسمانية كما أنها تعتبر مشاركة في أنشطة المجتمع وأساس لتقوية العلاقات بين الأسر.

هذا ويلاحظ أن هذا التقسيم يتضمن الوقت الخامل للمرأة مثل الراحة والنوم والمرض والنجوي (الدردشة) وهى:

١- نوم

٢- دردشة النجوي

٣- مرض

٤- مشاهدة تليفزيون

٥- قراءة

٦- راحة

٧- مشاركة في الأفراح

٨- حضور المآتم

٩- زيارة المقابر

١٠- زيارة الأولياء

١١- عيادة المرضى

١٢-زيارة الجيران

١٣- زيارة الأقارب

١٤- النزهة

تحليل فعالية الإنتاجية "السلعية وغير السلعية" والوقت الضائع والخامل:

يوضح جدول رقم (١٦) عدد الملاحظات التى رصدت لكل تقسيم من العمليات الثلاث (سلعية، غير سلعية، ترويح ووقت خامل) من الساعة السادسة صباحاً إلي الساعة ٧,٤٥م.

ويوضح الجدول أن العمليات الإنتاجية غير السلعية كانت أعلى النسب حيث وصلت ٣٨,٩ ٪، والعمليات الإنتاجية السلعية بلغت ٣٣,٨ ٪. أما العمليات الاجتماعية والترويحية والوقت الخامل فقد بلغت نسبتها ٢٧,٣ ٪، وإذا أضفنا كل عمليات الإنتاج (السلعى وغير السلعى) لوجدناها تمثل ٧٢,٧ ٪ من حجم العمليات الكلية التى تقوم بها المرأة في حين أن ٢٧,٣ ٪ فقط عمليات ترويحية واجتماعية ووقت خامل، وهذه النتائج تؤكد صحة الغرض الثانى الذى وضعته الكاتبة. وهو أن فعالية مساهمة المرأة في التنمية تقاس بتوازن المعدلات الإنتاجية وغير الإنتاجية التى تقوم بها المرأة بالفعل.

ويلاحظ أن مجموع ما تقوم به المرأة من عمليات إنتاجية تمثل ٧٢,٧ ٪ من حجم العمليات الكلية وتعتبرها الكاتبة نتيجة لها دلالتها وهى أن المرأة في قرية فلسطين لها دور إيجابى في تنمية أسرتها ومجتمعها.

وللمعدلات التى نجمت عن الدراسة التحليلية لعينات النشاط نتائج منطقية بما تتناسب مع طبيعة الدول النامية والتى تتجه إلي أن معدلات الخدمات فيها تفوق معدلات الإنتاج، ومع هذا في حالة مجتمع البحث فقد دلت النتائج أنه لا توجد فروق كبيرة بين كل من الإنتاج السلعى وغير السلعى وكذلك يلاحظ من تحليل هذه النتائج أن حجم الوقت الخامل ليس بالمرتفع فقد بلغت نسبته ٢٧,٣ ٪ من مجموع النسب وهذه نسبة قريبة من نسبة كل من العمليات الإنتاجية السلعية وكانت ٣٣,٨ ٪ والعمليات الإنتاجية غير السلعية وكانت ٣٨,٩ ٪.

والجدول الآتى رقم (١٦) يوضح نسب العمليات الإنتاجيه للمراه في قرية فلسطين.

والشكل الذى يتبعه رقم (١٠) يوضح نفس نسب حجم

وتشير الكاتبة أنه رغم ظهور توازن بين نسب حجم كل نوع من لعمليات التي تؤديها المرأة وهذه نتيجة لها دلالتها وأهميتها إلا ان هذه النتائج تحتاج إلي دراسة اكثر عمقاً وتحليلا من حيث الكيفيه والكفيه. نعم ن النتائج التى توصلت إليها الكاتبة في هذا الجانب هى إثبات نصحه نعرض الثانى للدراسه ولكننا لتقرير فاعلية ادوار المرأة في تنمية قريه فلسطين فإننا محتاجون - وعلي سبيل المثال وليس الحصر بجانب تقرير حجم ادوار المرأة في التنمية إلي وضع مؤشرات Indices تعيس اثر عائد التنميه علي المرأة من حيث الحالة التعليميه للإناث، معدلات المواليد والوفيات بين الأطفال، متوسط نصيب الفرد من الدخل، مشاركه المرأة في المنظمات الاجتماعية، توقعات الحياة للإناث .... وهكذا.

شكل رقم (١٠)

نسب العمليات الإنتاجية السلعية وغير السلعية والترويحية + الوقت الخامل

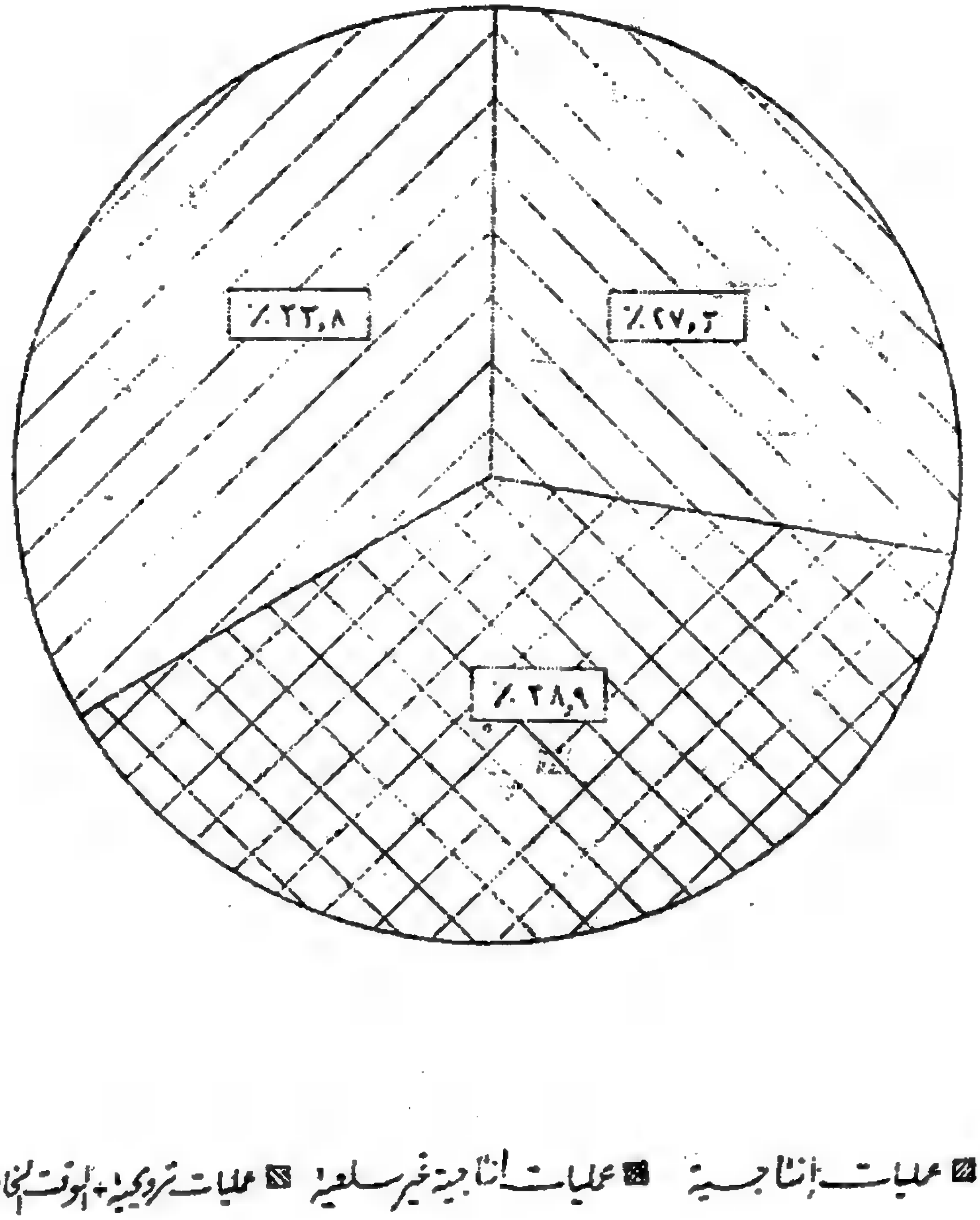

خامساً: نتائج توزيع ساعات الذروة للعمليات التى تقوم بها الإناث:

يوضح شكل رقم (١١) أن هناك ثلاثة منحنيات توضح توزيع العمليات التي تقوم بها المرأة من الساعة السادسة صباحاً إلي الساعة الثامنة مساءاً، ويتضح من الشكل أن ساعات الذروة لأنشطة الإناث كالآتى:

أولاً: فترات الذروة للإنتاج "السلعي":

إذا تتبعنا منحني الإنتاج السلعى في القرية لوجدنا أن ذروة الإنتاج الأولى تبدأ في الصباح بين الساعة العاشرة صباحاً والساعة الحادية عشر صباحاً وتقع ذروة ساعة الإنتاج الثانية بين الساعة الثانية والنصف بعد الظهر (٢,٣٠) والساعة السادسة مساءاً

ثانياً: فترات الذروة للإنتاج "الغير سلعي":

إذا تتبعنا الإنتاج غير السلعى (عمليات التحضير والإعداد النهائى) في القرية لوجدنا أن ساعات الذروة الأولى تظهر في بداية الصباح من الساعة السادسة صباحاً والساعة التاسعة والنصف صباحاً، ثم تظهر ثانية (ساعات ذروة) بين الساعة الحادية عشر صباحاً والساعة الواحدة والنصف بعد الظهر (١١–١,٣٠)، وتظهر ساعات الذروة للإنتاج غير السلعى بين الساعة السادسة والنصف والسابعة والنصف مساءاً.

ثالثاً: نتائج ساعات الذروة للترويح والراحة والخمول:

أما فترات الراحة والترويح والخمول في القرية فتصل ذروتها بين الساعة الواحدة والنصف والساعة الثانية والنصف (١,٣٠– ٢,٣٠) ثم تعود وتظهر ثانية في الفترة ما بين السابعة والثامنة مساءاً.

أنظر رسم بيانى رقم (١١) يوضح منحنيات ساعات الذروة للعمليات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

شكل رقم (١١) التغيرات فى إنتاجية الإناث أثناء ساعات اليوم

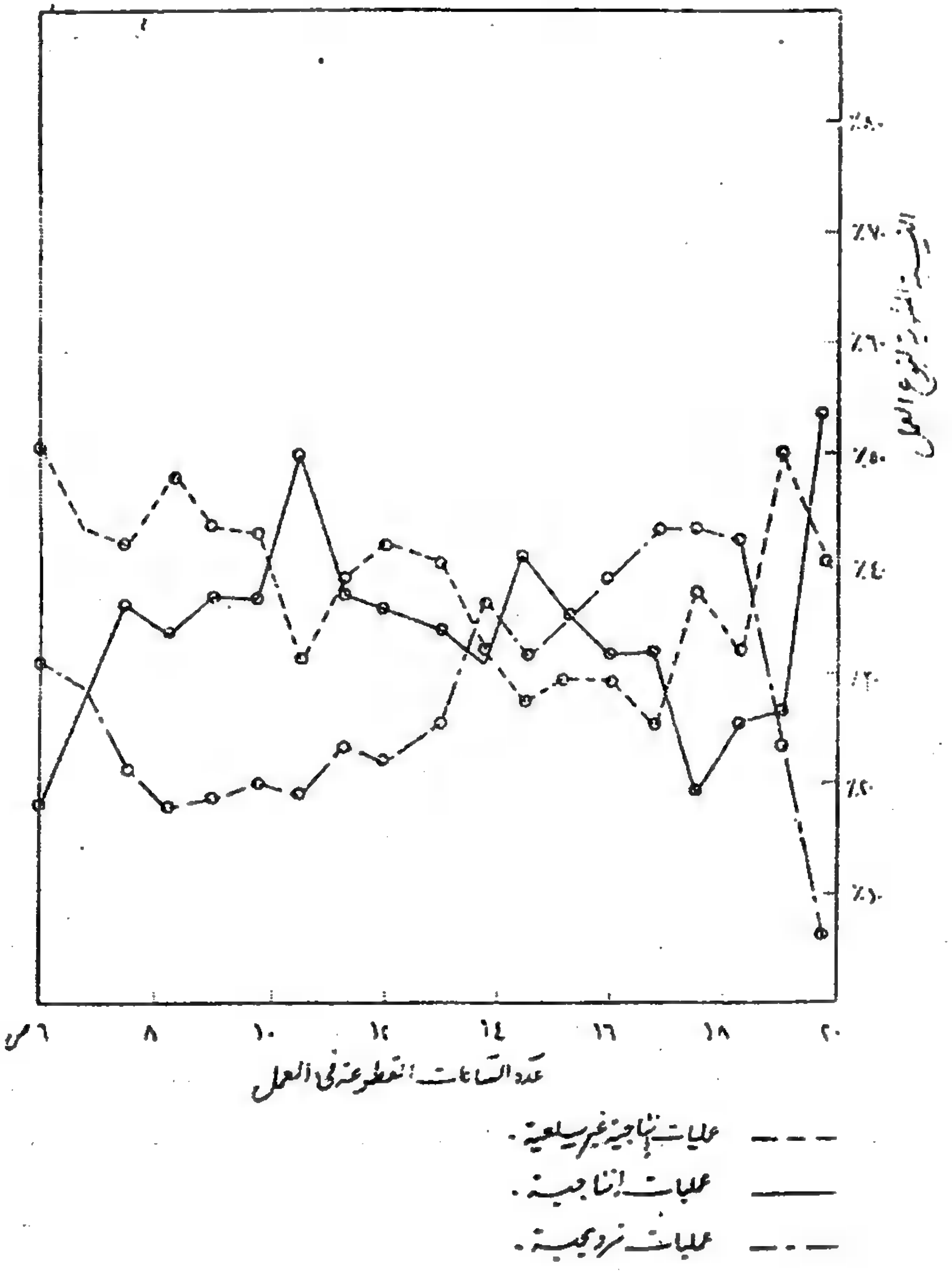

مناقشة الإنتاج السلعي وغير السلعي والترويح + الوقت الخامل:

اهتمت الدراسة بتسجيل ملاحظتها للعمليات التي تقوم بها المرأة أثناء ساعات النهار أى في خلال أربع عشرة ساعة. من الساعة السادسة صباحاً إلي الساعة الثامنة مساءاً.

ورغم أننا تناولت توضيح ساعات الذروة لكل منحني إلا أنه إذا لاحظنا اليوم كله بصورة متكاملة فيمكننا عرضها من خلال شكل (١١) وهي أربع عشرة ساعة من بداية النهار إلي وقت النوم وتسير حركتها كالآتى:

تبدأ المرأة يومها من قبل طلوع الشمس وتمتاز فترة الصباح الباكر من الساعة السادسة والساعة التاسعة صباحاً (٦-٩)، بالازدحام بعمليات تحضيرية متعددة من إعداد للأكل لافراد الأسرة والطيور والحيوانات كذلك تحويل المياه للطيور والماشية. والزوجة تحضر الفطور لزوجها ولمن سيذهبون معه للحقل وللعمل في الساعات المبكرة.

ويلاحظ في أسر المنتفعين وهي أغلب الأسر بالقرية أن الزوجة ومن يساعدنها داخل الأسرة (ابنة)، (زوجة الابن)، (الحماة)، (الزوجة الثانية)، أنهن يتقاسمن المسئوليات والعمل تحت إشراف الزوجة الأولي لكى يعدوا الزوج والأولاد لعملهم.

وتتفرغ الزوجة لبقية أفراد الأسرة بعد خروج الدفعة الأولى حيث تبدأ في إعداد الأطفال الكبار للمدارس أو الذهاب لعملهم كالورشة مثلاً. وبين هذه المسئوليات جميعاً تقوم الأم بالعناية بالأطفال الرضع الذين يتطلبون اهتماماً في هذه الساعات المبكرة من النهار.

وتتميز هذه الفترة بشدة انشغال المرأة وحركتها المستمرة داخل وخارج المنزل لتتمكن من مقابلة توقعات جميع أفراد الأسرة وكذلك العناية بالماشية والطيور.

وإذا حدث ودخل المنزل أحد في هذه الساعات لوجد أن من الصعب أن

يتحدث مع الزوجة أو الإناث المتواجدات بالمنزل لشدة انشغالهن بمسئوليات الأسرة، والزوجة آخر من يتناول الفطور بعد خروج الرجال للعمل وبعد اطمئنانها علي أسرتها فرداً فرداً.

وحوالى الساعة العاشرة صباحاً تبدأ في إعداد نفسها للعمل الثقيل المنتج من تحضير للوجبات، تصنيع السماد وأحياناً تلحق بزوجها بعد أن تعد المتطلبات الضرورية لأفراد الأسرة لتساعده في الأعمال الحقلية، أو تذهب بعضهن لتبيع المنتجات والبيض والجبن. وتتميز هذه الفترة كذلك بأنها الوقت الذى تقضى فيه الزوجة حاجتها من السوق أو الذهاب للمؤسسات المتناثرة في القرية مثل محلات البقالة، جمعية التنمية، الوحدة الصحية، الوحدة البيطرية، الجمعية الزراعية أى حسب حاجتها لهذه الخدمات.

ويلاحظ أن أقل الأوقات نشاطاً للزوجة ومن معها من الإناث في القرية بين الساعة الواحدة والنصف ظهراً والساعة الثانية والنصف بعد الظهر (ساعات القيلولة) (١).

وتعتبر هذه الفترة أكثر الفترات راحة لأسر القرية عملاً، والإناث إذا قمن ببعض الراحة فهن يقمن بأعمال خفيفة مثل إعداد الخضر للأكل أو تنظيف البقول أو للاستعداد لفترات العمل المزدحمة ساعة الغروب وإلى حين وصول الزوج والأولاد من الحقول. وبقدوم الرجال والأولاد من الحقل تكثر الحركة ويكثر العمل وتصبح القرية كلها مركزاً للنشاط فالكل يتعاون نساءاً ورجالاً وأطفالاً استعداداً للعشاء والصلاة ولبيات الماشية والطيور ونجد الإناث والسيدات مشغولات بإدخال الماشية والعجول للحظائر حيث تقدم لها البرسيم والعلف ومياه الشرب. وتشغل الإناث بإدخال الطيور لأماكن مبيتها وتقوم الإناث أحياناً في هذه الفترة بعملية فرز وتجفيف المحاصيل أو تخزينها استعداد لإرسالها للأسواق والملاحظ أن البنات الصغار هن اللائي يعدون الأطفال للنوم وليست الأم لانشغالها الشديد.

(١) القيلولة: النوم فى الظهيرة «مختار الصحاح».

وبعد انتهاء الأسرة من تناول العشاء تعود الزوجة لغسل الأطباق أو الخبز أو إعداد الأكل لليوم التالى أو حياكة أو إصلاح الملابس أو حلب البهائم مرة ثانية وربطها في مكان مبيتها.

وقبل النوم بساعات الساعة السادسة والنصف إلي الساعة السابعة والنصف (٦,٣٠-٧,٣٠م) تعود المرأة لوضع الطعام للماشية والطيور وتغيير مياه الشرب. وتتجمع الأسرة قبيل النوم من الساعة السابعة مساءاً إلي الساعة الثامنة مساءاً للجلوس في الهواء الطلق أو مشاهدة التلفزيون ولكن غالباً ما تعتذر الزوجة بأنها متعبة وتذهب للنوم لأنها يجب أن تصحوا مبكرا لاستئناف عمليات مثل عجن الدقيق أو عمل الجبن وإعداد الغذاء للذهاب به إلي الحقل .... الخ.

والملاحظ أن أنشطة الزوجة والعمليات التي تقوم بها مستمرة طول اليوم وتتكرر الكثير من العمليات أثناء النهار والليل Doing And Undoing Processes مثل عمليات الأكل والنظافة والإعداد والترتيب وعمل الشاى .... الخ.

ومن هنا كانت مسئوليات الزوجات ومن معهن من إناث داخل وخارج البيت في القرية عديدة ومجهدة ومستمرة ومتكررة وغير منتهية. وكثرة الأطفال تضعف من صحتها وتزيد من أعبائها Doing and undoing Jobs.

وتتحمل المرأة بالقرية الكثير عن طيب خاطر في سبيل رعاية الأسرة وتوفير احتياجاتها والحفاظ على حياتها الزواجية ومع هذا فالأعمال التي تقوم بها لا تقدر حق قدرها بل إن الكثيرين لا يعترفون بالعمل المنزلى كعمل(*).

ومازالت هذه العمليات لا تقدر في الإحصاءات الرسمية واعتبار المرأة

(*) يوجد بانجلترا منذ أعمال «آن أوكلى» جامعات تدرس العمل المنزلى وتعطى فيه درجات علمية لاسيما فى الاقتصاد المنزلى - الريفى: وهذه الجامعات تدرس عمل المرأة فى الريف وأثره على الاقتصاد.

غير عاملة لأنها لاتتقاضى أجراً ثابت نظير عملها. وبالرغم مما تساهم فيه المرأة من عمليات وما تعانيه لمدة ١٤ ساعة في المتوسط يومياً فلا تتوفر لها البرامج الصحية والتعليمية والتدريبية التى تقلل من ساعات عملها وترفع من كفاءة ونوعية العمليات التى تقوم بها.

وإذا حسبنا ما تقوم به المرأة من ساعات عمل لوجدنا أنها تعمل أسبوعياً ٩٨ ساعة وسنوياً ٥١١٠ ساعة في المتوسط في حين لو قارنا هذه الساعات ببعض نتائج دراسات الوقت التى قامت في بلاد مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا لوجدنا أن الزوجة الريفية تقضى ما بين ٣٥٥٥ إلي ٤٥٥٥ ساعة سنوياً في العمل المنزلى وقد وجدت الكاتبة أن ساعات عمل المرأة في العمل المنزلى تنخفض في الحضر عنها في المناطق الريفية لأن المرأة في تلك المناطق تعمل في المنزل والحقل معاً.

والمرأة في الحضر لديها من الوسائل والإمكانيات ما يساعدها علي القيام بأدوارها بطرق أسهل ووقت أقل يتخللها الترفيه (الأدوات الكهربائية المنزلية).

وقد أشارت التوصيات التى خرج بها مؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠ عن التقدم الذى حدث في قضايا المرأة منذ العام العالمى للمرأة ومن أهمها ضرورة الاعتراف بالعمل المنزلى للمرأة كعمل Domestic Work As Employment.

وتؤيد الكاتبة هذا الاتجاه لأنه كلما انخفضت قيمة العمل المنزلى كلما كان هناك اتجاه لتخفيض قيمة الوقت الذى تقضيه المرأة في هذه العمليات وعدم الاعتراف بأهميته أو محاولة تنظيمه والانتفاع به. والأدلة علي ذلك واضحة وهي عدم تمثيل وحساب العمليات التى تقوم بها المرأة داخل وخارج المنزل في الإحصاءات القومية وكذلك عدم وجود دراسات في هذا المجال.

كما أن العمل المنزلى ينظر إليه علي أنه أقل من العمل خارج المنزل وأنع عمل غير رسمى.

وكان من نتائج مشاركة الدول المتقدمة في التصنيع واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة وإكساب المرأة مهارات جديدة أن أمكن تخفيض ساعات عمل المرأة داخل المنزل وجعلها تشارك بصورة أوسع في مجتمعها.

وهذا في حد ذاته أحد الدوافع الرئيسية التي وجهت اهتمام الكاتبة للقيام بهذه الدراسة الميدانية الواسعة عن أدوار المرأة وتقدير حجم العمليات التى تقوم بها المرأة الريفية وقيمة الوقت الذى تستغرقه في كل منها وكذلك تقدير لكل من الوقت الخامل والمنتج.

الباب الخامس

الفصل السادس

مستخلصات البحث وتوصياته

الفصل السادس

مستخلصات البحث وتوصياته

- تحققت الاستراتيجية المنهجية.
- إثبات صحة الفرض الأول مـــن خـــلال العمليـــات الرئيســـية والخروج بتوصيات.
- إثبات صحة الفرض الثانى من خلال تطبيق عمليات النشاط.
- الجديد الذى خرجت من الدراسة.

تحققت نتائج البحث فى الآتي :

حققت الإستراتيجية المنهجية المتكاملة للبحث الآتي :

تحققت نتائج الاستراتيجية المنهجية المتكاملة التي خططت للبحث لاجراء هذه الدراسة وذلك باستخدام أكثر من طريقة في إجراء البحث وقد حقق كل أسلوب جانبا معينا من جوانب الدراسة وبناء علي هذا تمكنت الدراسه من استخدام اكثر من أداه لجمع المعلومات المناسبة لتحقيق أهداف البحث وكذلك استخدام أكثر من مستوي لتحقيق الفروض، وقد تم ذلك بصورة متكاملة منسقة بين المنهج والعينة والطرق، المستخدمة في تنظيم الحقائق التي جمعتها ميدانيا عن أدوار الإناث وذلك مساهمة منها في الاتجاه التطبيقى للعلوم عامة مستهدفة التكامل بين المعرفة المجردة والتطبيق.

والبحث الميدانى في الخدمة الاجتماعية له أهميه وضرورة في ابتكار الوسائل والطرق التي تمكن الممارسين من الوصول إلي تحديد اتجاهات التنمية الريفية والإصلاح لمواجهة تراكمات التخلف التي ترسبت طويلا في مجتمعاتنا لاسيما بالنسبة للمرأة الريفية. وقد تحققت أغراض الدراسة الوصفية التحليلية باستخدام المسح الوصفى بالاستبار، واهداف دراسة الحالة بأسلوب عينات النشاط. وقد كان للترتيب الواعي لكل أسلوب هدفا، فالمرحلة الأولي حقق أهدافه من الحصول علي البيانات المعرفة عن الإناث والعمليات الرئيسية التي تقوم بها المرأة في محيط القرية وكذلك محتوي ومكونات هذه العمليات الرئيسية والتى بلغت في نتائج المسح الوصفى ستة واربعين عملية- وأسلوب عينات النشاط بلغت ستين عملية.

ورغم أن الوحدة الرئيسية هى الزوجة الأولي في الأسرة إلا أن الدراسة والتحليل تضمنت بقية الأدوار الأنثوية أى فريق العمل الذي يتعاون مع المرأة داخل الأسرة في قرية فلسطين.

وقد شمل التحليل للنتائج كذلك التفاعل بين الأدوار الأنثوية مع كل

عملية ومحتوياته التفصيليه وكانت جداول المسح تربط بين كل عملية تفصيلية مع الإناث اللائي يقمن بها سواء بمفردهن أو بالتعاون مع أخريات أو اللائي يفوضن لهذه العملية بدلا عن الزوجة. ولقد حقق أسلوب المسح في المرحلة الأولي بعض لأهداف التي سعي إليها البحث ومن أهمها:

التعرف علي الإناث بقرية فلسطين وأدوارهن الأنثوية والعمليات التي يقمن بها وحجم هذه الأدوار ومكوناتها ، كذلك التفاعل بين الأدوار الوظيفية والأدوار الأنثوية.

وتشير الكاتبة انه لولا تطبيق أسلوب المسح في المرحلة الأولي علي إناث القرية لما أمكن الوصول للبيانات التحليليه الدقيقه التي وصلت إليها الكاتبة عن أدوار الإناث الوظيفيه والأنثويه في المرحله الثانية.فنتائج المسح كانت الخلفية التي وجهتنا للحقائق الدقيقة التي خرجت بها الكاتبة من دراسة مجموعة حالات للإناث بأسلوب عينات النشاط ورغم أن الأسلوب الثانى استغرق وقتا اقل إلا أن تخطيطه وإعداد وتجريبه استغرق مجهودا كبيرا لكنه ارشد الكاتبة لنتائج تخدم الغرض الثانى للدراسة كما انه ظهرت عنه نتائج هامة تحتاج للدراسة والتتبع. وقد كان لاستخدام كل من أساليب المنهج فائدته، فالعمليات التي كشفت عنها الدراسة بلغت ستا واربعين عملية، بينما العمليات التي كشفت عنها طريقة عينات النشط فقد بلغت ستين عملية.

وقد أسفرت النتائج في كل مرحلة أن لكل أسلوب أهدافه وفوائد، وبدونه لم يكن في الإمكان الوصول للحقائق المتكاملة التي خرج بها البحث . فالاستراتيجية كما ذكرت متكاملة وبالتالى خرجت النتائج مكملة لبعضها البعض ، بعضها وصفي لا سما في المرحلة الأولي ، والثانى تحليلى تشخيصى في المرحلة الثانية . أى أن كل أسلوب أوضح أبعاداً هامة في حياة المرأة وأدوارها في قرية فلسطين المستحدثه.

أولا - إثبات صحة الفرض الأول من خلال نتائج المسح الوصفي وطريقة:

عينات النشاط :

سبق أن ذكرنا أن هناك ست عمليات رئيسية تقوم بها المرأة الريفية في قرية فلسطين وهي العمليات المنزلية، العمليات الحقلية، رعاية الحيوانات والماشية العمليات التسويقية، كذلك المشاركة في برامج الخدمات الحكومية والأنشطة والجهود التطوعية. ولقد درست العمليات الرئيسية علي المستوي الشامل للقرية لجميع الإناث المتزوجات كذا فريق العمل الذي يساعدهن دخل الآسر وقد تمت دراسة حالة ٤١١ أنثي من بينهن ٢٣٠ زوجة أولي ، ٨٤ ابنة ، ٥٦ زوجة ابن ٢٦ حماة ، ١٥ زوجة ثانية هذا وقد أكدت النتائج أن عمليات الزوجة الأولي احتلت الصدارة والأهمية في جميع العمليات ورغم أن بعض الكتابات تؤكد أن الإناث في الريف المصرى عامة لا يبدين مكانتهن ويتمتعن بمكانة أقل من الرجل ، فقد توصلت الكاتبة إلي أن، هناك اختلافا بين الظاهر والواقع ، فالزوجة الأولي هى التي تعد وتشرف علي الأعمال المنزلية وتعطي الاقتراحات لكيفية تقسيم العمل وتوزيع الطعام ، فالزوجة الأولي تتبوأ جميع الإناث مكانة في الأسرة في ثلاث عشرة عملية تؤدي ضمن الوظائف المنزلية بالأسرة . وهذا يؤكد الغرض الأول الذي وضعته الكاتبة وهو:

زيادة حجم العمليات إلي تؤديها المرأة في الأسرة الريفية تؤدي إلي زيادة مكانتها ودورها في التنمية .

إثبات صحة الفرض الأول من خلال العمليات الرئيسية :

هذا وقد أظهرت نتائج العمليات المنزلية أن الزوجة هى التي تفوض المسئوليات وتقسم العمل بين بقية أفراد الأسرة وتشارك أحيانا معهن في العمليات المختلفة (إنظر جدول رقم ١ عمليات الخبز واعداد الوقود مثلا) .

فالزوجة هى التي تقرر من تفوض لهن مسئولية بعض الأعمال من بين أفراد الأسرة ومن يمكنها أن تتعاون معهن، أى أن الزوجة هى المحرك لأغلب العمليات داخل الأسرة .

– وقد أظهرت نتائج العمليات الأربع التي تؤديها الإناث وهي: العمليات المنزلية والعمليات الحقلية، رعاية الماشية والعمليات التسويقية، أن جميع الأعمال تقريبا تتعاون فيها الابنة مع الزوجة الأولي ، كذلك تقوم زوجة الابن نيابة عن الزوجة في العديد من العمليات . والعمليات التي تتعاون فيها الزوجة مع ابنتها غالبا ما تتعلق بمسئوليات رئيسية نادرا ما تتنازل عنها الزوجة والإهمال فيها يعود علي الأسرة بالخسارة وبالتالى تسلمها لابنتها.

– وأوضحت النتائج كذلك أن الزوجة الأولي هى المعلم والوسيط والمنظم والمنسق بين فريق الإناث داخل الأسر، والمسئولة عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالعمليات المنزلية والمواقف المحيطة بها وتليها زوجة الابن ثم الابنة ثم الحماة ثم الزوجة الثانية.

نتائج العمليات الرئيسية والتوصيات والفروض الناجمة عنها.

١- العمل المنزلي:

أظهرت النتائج أن مكونات العمل المنزلى ذات أهمية أساسية في حياة إناث القرية والكل يقمن بها فيما عدا نسب ضئيلة يمتنعن عن أداء العمليات، ويمكن الرجوع للفصل الخاص بالعمليات المنزلية للتعرف علي تحليل المكونات التفصيلية لهذه الأدوار.

ويعتبر العمل المنزلى ذو أولوية في حياة الإناث وهو أو متطلبات أدوار المرأة أياً كان موقعها بين الأدوار الأنثوية الأخري ونادراً ما تشكو المرأة الريفية في القرية المستحدثة من الأعباء المنزلية وتعتبرها واجباً أساسياً، بل الأكثر من ذلك أنها فخورة بما تعلمته من أمها في صغرها وإذا حدث وفشلت في العمليات المنزلية فإن ذا يقلل من مكانتها في نظر الرجال والإناث

المحيطين بها وقد تفقد دورها كزوجة. وتستمد الأنثي في القرية الطمأنينة من خلال أدائها لأدوارها، ورغم عدم وجود نظام رسمى للجزاءات حينما تقوم أو تمتنع عن أداء أدوارها إلا أنه لوحظ وجود نظام ضمنى للجزاءات المرتبطة بقيام الإناث بمتطلبات أدوارهن.

هذا وقد أوضحت نتائج البحث أن استخدام أسلوب عينات النشاط كشف عن عمليات أدق تقوم بها المرأة في العمليات المنزلية وقد عرضتها الكاتبة تبعاً لأولوية حدوثها في حياة المرأة اليومية (الباب الرابع للنتائج).

هذا وتوصى الكاتبة في قطاع العمليات المنزلية بالآتى:

١- مشاهدة الممارسين المهنيين للتطبيق العملى لقيام المرأة بالعمليات المنزلية لإمكان توجيهها للطرق الناجحة التى توفر لها وقتاً وجهداً ومالاً (الملاحظة بالمشاركة).

٢- مساعدة المرأة في الحصول علي الوسائل المحسنة البيئية والأدوات التي تساعدها علي أداء وظائفها بصور أفضل.

٣- تهيئة عقلية المرأة لعملية التبديل والتحديث بالتوعية والشرح بالمثال العملى والتفهم قبل البدء فيها.

٤- توفير الوسط الملائم للارتفاع بفاعلية أعمال وأنشطة إرشاد الاقتصاد المنزلى لا سيما في المجالات الآتية:

- التوجيه نحو الأساليب السليمة لرعاية الأم والطفل.
- كيفية القيام بالأعمال المنزلية بالطرق السليمة وبأقل مجهود.
- استغلال أوقات فراغ المرأة في القرية في أعمال تسوية منزلية (كالمهارات اليدوية والصناعات الصغيرة المنتجة) والتى تعود عليها وعلي أسرتها بمنفعة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة وذلك من خلال تعليمها المهارات اللازمة لها.

- الارتفاع بالثقافة الصحية للفتاة والمرأة الريفية.
- الارتفاع بالقيمة الغذائية للوجبات التى تقدمها للأسرة بأقل تكلفة ممكنة.
- نظراً لقلة توافر الكوادر النسوية المتخصصة في الاقتصاد المنزلى، فتوصى الكاتبة بتزويد الممارسين المهنيين في الخدمة الاجتماعية والاقتصاد المنزلى وكذلك القادة الطبيعيين وأعدادهم بكل ما يلزمهم من أدوات ووسائل ومهارات للعمل مع الريفيين ولا سيما الإناث بالأسرة.
- القيام بالبحوث التي توصلنا إلي اعتبار العمليات المنزلية أعمال لها عائد أفضل علي المرأة وعلي أسرتها، وبالتالى يمكن تحسين هذه العمليات وتنظيمها وتنسيقها حيث توجد حالياً جامعات بالدول الغربية تهتم بالعمل المنزلى وتنظم المناهج والدورات التدريبية للممارسين لتحسين مستواهم ونوعيتهم بل على حصولهم علي درجات علمية متخصصة.

الفروض الناجمة عن نتائج العمليات المنزلية:

(١) كلما زادت أهمية الدور الأنثوى الذى تقوم به المرأة كلما زادت شريحة حجم العمليات المنزلية الإنتاجية التي تقوم بها.

(٢) اتجاهات المرأة السلبية والإيجابية نحو العمليات المنزلية تتكون في المقام الأول في ظل نظام الجزاءات الذى تقضيه ثقافة المجتمع العامة والفرعية.

٢- أهم نتائج العمليات الحقلية بأسلوبي المسح الوصفي وعينات النشاط:

أكدت نتائج المسح الوصفى أن الإناث يشاركن بنسبة ٦٠٪ من العمليات الحقلية، وكانت الزوجة تمثل أعلى النسب من بين الإناث وبلغت أعلى النسب لمن تفوض لهن المسئولية بعد الزوجة، زوجة الابن ووضحت النتائج

أن عمليات التعاون في العمليات الزراعية كانت بين الزوجة الأولى والابنة. والعمليات الحقلية كما ذكرنا من قبل تعد مصدراً لدخل الأسرة سواء كانت أسرة منتفع أو أسرة عامل في أجهزة الخدمات.

ورغم أن الدخل الناجم عن مشاركة المرأة في العمليات الحقلية لا تتضح صورته في دخل الأسرة العام وغالباً لا يعترف الأزواج بقيمته- إلا أننا إذا حسبنا نسبة حجم العمليات الحقلية التي تقوم بها الإناث بالقرية وقدرناها نقدياً لأمكننا أن نقدر مدي الاستفادة للأسرة من مساهمة الإناث.

فأسرة المنتفع تستفيد بكل الأيدى العاملة الممكنة سواء أكانوا إناثاً أو ذكوراً ويلاحظ أن نظام الزمالة منتشر بين الأسر التى لا تتمكن من دفع الأجر اليومى (أنظر تفاصيل نتائج العمليات الحقلية الباب الثالث).

- هذا وقد كشفت الدراسة في قطاع العمل الحقلى أن هناك عمليات لا تقوم بها المرأة بالمرة في قرية فلسطين وهى حرث الأرض وانتقاء الآفات الزراعية ورش المبيدات وهي عمليات لا تؤديها المرأة لأسباب اجتماعية، وبيولوجية وصحية، وثقافية، فرش المبيدات ضار بصحة الأم وحرث الأرض يتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً وقوة جسيمة كما أنها- ثقافياً- من العمليات التي لا تقوم بها الإناث في الريف المصرى.

- وتقترح الكاتبة علي المهتمين بأدوار المرأة في العمليات الحقلية ألا يفرضوا علي الإناث ضرورة المشاركة في العمليات الحقلية الثقيلة فللمرأة الحق في أن تختار العمل الذي يناسبها ويتناسب مع قوة تحملها وطاقتها وظروف حياتها الصحية والاجتماعية.

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود بعض الإناث اللائي يعملن كعاملات زراعيات في أعمال خفيفة ويلاحظ أن هناك ثنائية في النظر إلي المرأة العاملة في تلك العمليات. فالزوجة التي تعمل في الزراعة مع زوجها فهذا دور واجب ولا تنال عليه أجراً، أما إذا خرجت لتعمل في أرض الغير

(وغالباً ما يحدث هذا في الأسر الفقيرة) فهي تنال علي عملها أجراً لكن المجتمع يضعها في مكانة منخفضة.

- أسفرت الدراسة أن للمرأة حقاً في ملكية الأرض بعد وفاة زوجها. وغالباً ما تتنازل عن إدارة الأرض للرجال من أبناءها وأزواج بناتها والمرأة التي ورثت الأرض نادراً ما تشارك بالرأي في اجتماعات الجمعية الزراعية التعاونية إلا في حالة فترات سداد اشتراكات عضوية الجمعية الزراعية والحصول علي الإمكانيات الزراعية التي توفرها الجمعية التعاونية للمنتفعين والمنتفعات من أهل القرية.

- كشفت النتائج عن قيام الإناث بدور رئيسي في بعض العمليات الإنتاجية مثل إعداد وضع السماد البلدي وهي العملية التي أشارت إليها الكاتبة عند مناقشة النتائج ورغم ضررها علي صحة الأم والأطفال إلا أنها مصدر هام للعمليات الزراعية وللطاقة كوقود.

- أسفرت النتائج عن تناقص في مشاركة الإناث في العمليات الزراعية وذلك لأن فرص عمل المرأة في الزراعة أصبحت محدودة لا سيما بعد أن أتجه عدد من المنتفعين لبيع أرضهم واشتغالهم بالتجارة وغيرها من العمليات الصناعية. وانخفاض مشاركة الإناث في العمليات الزراعية يتمشي مع التحول الذي وضحته إحصاءات عام ١٩٦١-١٩٧١ (كتاب إحصاء المرأة في مصر ١٩٧٤) فقد انخفضت نسبة العاملات بالزراعة من ٤٣٪ إلي ٢٥,١١٪ ويعتبر هذا في نظرنا تحولاً خطيراً بالنسبة للزراعة عموماً بمصر وخصوصاً بالنسبة للقوي المستحدثة التي قامت خصيصاً علي استصلاح أراضي جديدة.

- وقد كشفت الدراسة التحليلية (القسم الثاني من النتائج) للعمليات الحقلية أنها تؤدي بنسبة ٨,١٪ وذلك بدرجة دقة ٩١٪ ورغم أن المنطقة جديدة وقامت علي أساس استصلاح الأرض إلا أن درجة الدقة بهذه النتائج جاءت غير مرتفعة مثل العمل المنزلي وكما ذكرت الكاتبة من قبل أن هذا

يرجع إلي انخفاض قيمة الأرض وبالتالى تتأثر عمالة المرأة في العمليـ
الزراعية.

التوصيات الخاصة بأدوار المرأة فى العمليات الحقلية:

- تعريف المرأة بكيفية أعداد المنزل لاستقبال المخزون الزراعى من إنتاج أو مستلزمات وكيفية الحفاظ عليه. وكذلك أعداد مكان مبيت الحيوان وطرق العناية به وبنظافته وكذلك العناية بأماكن المنتجات المباشرة (كاللبن مثلاً).
- تعريف المرأة الريفية بالخطوات المختلفة للعمليات والأنشطة الزراعية السائدة فى التركيب المحصولى لمجال قريتها بصفة عامة حتي تكون عوناً للرجل من ناحية وللتعرف علي أهمية العمل أو الأعمال التي تقوم بها وأثرها علي الإنتاج والدخل فتقتنع بها وتتحمس لها من ناحية أخري.
- تزويد المرأة بالمهارات اللازمة لتتمكن من المساهمة في بعض المشروعات الإنتاجية الزراعية التي يوصى بها جهاز الإرشاد وتحتاج إلي مهارات نسوية كزراعة الخضر أو النباتات الطبية ونباتات الزينة.

٣- أهم نتائج عمليات رعاية الحيوانات بتطبيق أسلوبي المسح الوصفي وطريقة عينات النشاط:

أظهرت نتائج أدوار الإناث في عمليات رعاية الحيوانات أن هناك نسبة ٤٣,٥ ٪ لا تنطبق عليهن هذه العمليات وكانت مشاركة الإناث في أربع عمليات منها بنسبة ١٠٠ ٪ وهى إطعام الماشية والتنظيف لها وحلب الألبان وعمل المنتجات الجانبية (مستخرجات الألبان).

وقد وضحت النتائج أن تربية العجول والماشية كانت نسبتها ٤٢ ٪ فقط ويغلب علي النظام المتبع في القرية لتربية الماشية والعجول ما يعرف بنظام المشاركة حيث تشارك بعض الأسر معاً في شراء الماشية. أما تربية الدواجـ

والأرانب فقد أسفرت النتائج أن أغلبية الإناث بالقرية سواء زوجات منتفعين أو عمال يربون الدواجن والأرانب وقد أسفرت النتائج أن عمليات الحلب تؤدى بنسبة ٤٢,٥ ٪ وهذه النتيجة منطقية وتتمشى مع نسبة من يمتلكون ماشية.

وقد أسفرت نتائج عينات النشاط أن هناك وظائف من الصعب ملاحظتها أثناء القيام بالملاحظات علي الإناث مثل عمليات الحلب. وكما ذكرت الكاتبة عند مناقشة العمليات التفصيلية أن عادات واتجاهات الإناث الريفية بالنسبة للحسد تعوق ملاحظة الأجنبى لهذه العملية. في حين أن الكاتبة لم تجد صعوبة في ملاحظة الإناث أثناء صناعة المنتجات الجانبية مثل الجبن والزبد.

وقد أسفرت نتائج قياس عينات النشاط أن نسبة ٥,٣١ ٪ يؤدين عمليات رعاية الحيوانات وبدرجة دقة ٨٨,٥ ٪ وهذه النسبة تعتبر ضئيلة إذا قارناها بنتائج العمل المنزلى والأنشطة الاجتماعية والترويحية والوقت الخامل.

التوصيات بالنسبة لعمليات رعاية الحيوانات:

- مساعدة المرأة في الحصول على الأنواع المحسنة من الطيور والأرانب من الجهات المختصة.
- التدريب علي طرق المحافظة علي السلالات العالمية للإنتاج من الأمراض والحشرات.
- تعليم المرأة طرق المحافظة على محصولها الحيوانى بمختلف الوسائل العلمية والأساليب الحديثة.
- تحسين طرق إنتاج بعض المنتجات الجانبية المنزلية الشائعة (كالجبن مثلاً) والارتفاع بمستواها النوعى والصحى مما يرفع من قيمتها التسويقية.

٤- أهم نتائج العمليات التسويقية:

كشفت نتائج المسح الوصفى أن نسبة من يقمن بعمليات البيع والشراء داخل المنزل تتقارب مع نسبة من يقمن بالبيع والشراء خارج المنزل ويحتفظن بمكانتهن الاجتماعية بين الناس لأنهن يقمن بالبيع في بيوتهن ولا يتعرضن للمعاملات التجارية بين الرجال خارج المنزل.

- كشفت النتائج الخاصة بالعمليات التسويقية أنها تتأثر بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة بالقرية أى أن استقلال المرأة الاقتصادى نتيجة العمليات التسويقية والتجارية لا يحقق لها مكانة اجتماعية مرتفعة بل يحقق لها مكسباً مادياً فقط.

التوصيات الخاصة بالعمليات التسويقية:

- توصى الكاتبة بضرورة وجود المتخصصين الذين يمكنون الإناث من التعرف علي الاحتياجات الاستهلاكية غير المتوافرة لإناث القرية ومحاولة توفيرها لهن عن طريق التعاونيات.
- إثارة وعى الإناث بالطرق المحسنة للعمليات الإنتاجية داخل الأسر وكذلك تشجيع المشروعات الاستثمارية التي تعود علي المرأة بفائدة معنوية واقتصادية.
- محاولة إيجاد قنوات تساعد الإناث أن يقمن بعمليات البيع والشراء دون أن يصبحن هدفاً للمستغلين وتجار التجزئة، ووجود المواصلات الدائمة والأسواق المحلية سيؤدى إلي انخفاض أسعار البضائع الاستهلاكية.

٥- أهم نتائج مشاركة الإناث في برامج المؤسسات الحكومية بتطبيق أساوبي المسح وعينات النشاط:

كشفت الدراسة أن البرامج الحكومية التى خططتها الدولة لخدمة المواطنين لم تراع احتياجات: المرأة والفتاة ولكنها وضعت من أجل الأسرة ككل.

ولقد توصلت الدراسة كذلك إلى معرفة الإناث ونسبة مشاركتهن فى هذه الأنشطة ومدى إقبالهن عليها ومساهمتهن فيها. وكذلك استفادتهن منها. وقد اتضح أن الإناث عبرن عن ترددهن على مؤسسات الخدمات بصورة إيجابية إلا أنه بتطبيق سلوب عينات النشاط تبين أن النسب الفعلية ضئيلة فقد بلغت ٤,٪ فقط وبدرجة ثقة ٥٧,، وتعتبر الباحثة أن هذه نتيجة هامة للغاية وهى أن برامج التنمية الحكومية التى خططتها الدولة للأهالى أنها ضعيفة الأثر والفائدة.

- ويعود فشل العديد من هذه البرامج إلى عدم وضوح الوسائل التى تستخدم لخدمة المرأة، وبالتالى تنعكس هذه الظروف على المرأة والفتاة إنعكاساً سلبياً.
- ولا تصل الخدمات فى معظم الأحيان إلى المحتاجين الحقيقيين ويرجع ذلك إلى جملة أسباب منها ما يتصل بنوع الخدمة، أو عادات وتقاليد، أو عدم التوازن فى التوقعات.
- أظهرت نتائج البرامج الحكومية أن عدم إقبال الإناث على هذه البرامج دافعه عدم توازن توقعات احتياجات الإناث مع توقعات هذه المؤسسات.

التوصيات الخاصة بالبرامج الحكومية ومشاركة الإناث فيها :

إن عمل الممارس المهنى فى القرى الريفية يتطلب كثيراً من الإمكانيات وحرية التصرف واللامركزية حسب ظروف كل منطقة ومركز، ولذلك تواجه العاملين فى التنمية مشاكل رئيسية بسبب نظام الإنفاق المركزى وعدم تنظيم ميزانيات خاصة لكل مركز حسب الموازنة المالية العامة لهذا العمل، كذلك عدم وضوح أساليب الانفاق على هذه البرامج.

- الاهتمام بتوفير الخدمات المتكاملة للإناث على أن توضع البرامج فى توقيت ... ى محدد لا يؤدى للإطالة والتكرار مما يجعل الإناث ينصرفن عنها.

- توفير الوسائل المساعدة لسد نقص الخبرة والدراية المتوفرة فى العاملين فى المؤسسات الريفية وذلك بتوفير البرامج والوسائل المساعدة لتدريبهن وإعطائهن المشورة وتوفير شرائح الأقلام والمعارض المتحركة المتنقلة.

- ضرورة توافر التنسيق والتنظيم المشترك بين أجهزة الخدمات فعدم وجود تنسيق بين المؤسسات العاملة فى التنمية وبينها وبين الأجهزة الحكومية يخلق الكثير من المتاعب أمام كل من الممارسين ومستقبلى الخدمات وذلك بسبب عدم وجود رأى عام لذلك.

- الحاجة الشديدة إلى الدراسات التى يمكن على أساسها قياس نمط الخدمة كأساس لقياس احتياجات الإناث – ولتقدير حجم حاجة الإناث لبرامج المؤسسات الحكومية يمكن استخدام مؤشرات ثلاثة وهى : توقعات العملاء، قوائم الانتظار الاستفادة الفعلية من الخدمة.

فمثلاً إذا وجدت المؤسسة الاجتماعية نفسها أمام سيل من الطلبات التى تتقدم بها الإناث الجدد التماساً للخدمة، أو كانت قوائم الانتظار طويلة بشكل غير عادى، أو كان حجم الخددمات الاجتماعية التى تقدم للعملاء بالفعل كبيراً فإن ذلك دليل على وجود حاجة كبيرة لمثل هذه البرامج للمرأة فى المجتمع.

- كما توصى الباحثة بأهمية دراسة عدم إقبال الإناث على مؤسسات الخدمات وهل يرجع هذا إلى عدم حاجة المجتمع الريفى إلى هذه البرامج أو إلى تفاعل عدة عوامل منها عقبات إدارية وتنظيمية وفنية تتصل بالمؤسسات نفسها؟

وكذلك عقبات سيكولوجية واجتماعية ومادية تتعلق بطبيعة الإناث أنفسهن اللاتى أقيمت هذه البرامج من أجلهن وبهذا التغيير يمكن أن نقول أن هناك حاجة لدراسة الصلة بين حاجات الإناث والبرامج الحكومية المتوفرة، وهى حاجة الإناث لها ماسة Accute أو هامشية Marginal وكذلك الفروض الناجمة عن مشاركة الإناث فى البرامج الحكومية.

١- ترتبط مشاركة الإناث فى البرامج الحكومية ارتباطاً طردياً مع مراحل عمر الإناث واحتياجاتهن.

٢- تتوقف مشاركة الإناث فى البرامج الحكومية على مدى التوازن بين توقعاتهن كأصحاب مصلحة وكذلك أغراض المؤسسات ذاتها.

٣- إقبال الإناث على برامج المؤسسات الحكومية مؤشر لمدى وعيهن لما ينظمه لهن المجتمع من برامج.

٦- أهم نتائج مساهمة الإناث في الأنشطة التطوعية والجهود الذاتية :

- كشفت نتائج المسح الوصفى عن عشرة أنشطة تطوعية تقوم بها الإناث بمجهودهن الذاتى داخل وخارج الأسرة وبدون تدخل جهود مقصودة لتكوينها، أى نابعة من جهود الإناث أنفسهن.

كما أسفرت النتائج كذلك أنه لا يوجد اتجاه ثابت فيما يتعلق بمشاركة الإناث فى هذه الأنشطة، مثل دور الإناث فى العمليات المنزلية والحقلية، حيث أن هذه العمليات (التطوعية) لا يوجد فيها تعويض مسئوليات من الإناث فالأنشطة التطوعية تقاس نتيجة دوافع فردية ذاتية اى ترتبط بمصالح واحتياجات الإناث وأسرهن.

فمثلاً زيارة الأم للأضرحة والأولياء تؤديها المرأة بدافع ذاتى ونتيجة حاجات خاصة.

كما كشفت النتائج أن عامل السن والثقافة والحاجة لها الأثر الكبير فى إقبال الإناث على نشاط دون آخر. فتقبل الإناث البالغات اللائى هاجرن منذ إنشاء القرية على الأنشطة المرتبطة بالعادات والتقاليد الموروثة لا سيما تلك التى اكتسبتها الإناث فى موطنهن الأصلى، مثل المجاملات فى الأفراح والمآتم وطهور الذكور وغيرها. كما وضحت النتائج أن هناك أنشطة مثل زيارة المقابر والأضرحة والأولياء وأنها أقل من غيرها من الأنشطة من

جانب الإناث. وقد قارنت الباحثة نسب الأنشطة المختلفة الترويجية ببعضها لعدم وجود دراسات في المجتمع المصرى يمكن الرجوع أليها في هذا المجال وإتخاذها أساساً للمقارنة.

وقد أظهرت نتائج المسح الوصفى أن الجهود الذاتية التقليدية للمرأة في القرية تصل فيها النسب إلى أعلى من ٩٠٪ وأغلبها أنشطة اجتماعية وصحية نابعة من احتياجات الناس وفيها تدعيم وتقوية للعلاقات بين الأهالى بينما الأنشطة التى لم تسمح بها ظروف القرية الجديدة مثل بناء المقابر وزيارة الأولياء والأضرحة فقد أسفرت النتائج عن ضآلة نسبتها.

ورغم ارتفاع نسب مشاركة الإناث في الأنشطة التطوعية إلا أنها مازالت محدودة ولم تتجه بعد إلى أنشطة ابتكارية جديدة نابعة من الإناث أنفسهن، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى إنشغال المرأة طول النهار ومعظم الليل بالعمليات المنزلية وغيرها.

وقد كشفت نتائج طريقة عينات النشاط عن تقدير حجم النشاط التطوعى والجهود الذاتية وقد بلغت نسبته ٣٦,٥٪ وبدرجة دقة وصلت إلى ٩٦,٤٪ .

وتعتبر هذه نتيجة لها دلالتها لا سيما وإنها جاءت في ترتيب أولوية العمليات بعد نتائج العمل المنزلى مباشرة (أنظر الباب الرابع - نتائج العمليات التفصيلية).

التوصيات الخاصة بالجهود الذاتية والأنشطة التطوعية:

العمل على اكتشاف الأنشطة والجهود التابعة من الإناث أنفسهن (مثل الجمعيات المالية، المشروعات الإنتاجية، عمل المرأة كداية ....الخ).

وتؤمن الباحثة - وأكدت هذا من خلال مناقشة الجهود الذاتية للمرأة في قرية فلسطين - أن النشاط التطوعى القائم هلى الجهود الذاتية من أهم الأدلة على مساهمة الإناث فى التنمية. لاسيما وأن هذه القرية منعزلة وبعيدة عن العمران.

وتوصى الباحثة بضرورة اهتمام العاملين فى حقل التنمية بتنمية قدرات ومهارات الإناث ومساعدتهن على ابتكار ما هو وملائم لظروف معيشتهن.

ثانياً - إثبات صحة الفرض الثاني للبحث :

نمكنت الباحثة من التوصل لإثبات صحة الفرض الثانى للدراسة[١] من خلال نتائج فعالية العمليات التى تقوم بها الإناث فى التنمية وقد أكدت النتائج الناجمة عن تطبيق طريقة عينات النشاط أن هناك توازناً بين مكونات عائد التنمية. وهى كما جاءت فى النتائج ، العمليات الإنتاجية «السلعية» والإنتاجية«غير السلعية».

وكذلك العمليات الترويجية والوقت الخامل.

وقد توصبت الباحثة إلى حقيقة هامة وهى أن هناك توازناً بين المعدلات المختلفة للقطاعات الثلاثة.

وتعتبر الباحثة أن هذه نتيجة لها دلالتها بالنسبة لاتجاهات الإنتاجية فى الدول النامية، والتى اتضحت فى العديد من أبحاث التنمية الاقتصادية. أن الإنتاج « غير السلعى» (اى الخدمات) تفوق الإنتاج «السلعى».

ونتائج البحث الذى بين أيدينا أكدت أن إنتاجية المرأة فى قرية فلسطين المستحدثة فى كل جوانب الإنتاج يوجد بينها تقارب فى النسب.

ويمثل مجموع الإنتاج السلعى فيه ٧٢,٧ ٪ من حجم العمليات التى تقوم بها المرأة أما بقية العمليات ونسبتها ٢٧,٣ ٪ وقد شملت الوقت الخامل، والترويجى.

وتأسيساً على هذه النسب أثبتت الباحثة صحة الفرض الثانى للدراسة وهى أن المرأة فى قرية فلسطين المستحدثة تشارك بفعالية فى تنمية قريتها.

وتدرك الباحثة أن البعض قد يعترض على المنطق وراء هذا الاثبات

---

(١) الفرض الثانى للدراسة هو: «أن إنتاجية مساهمة الإناث تزيد كلما كان هناك توازن بين مكوناتها».

وهو قياس فعالية الإنتاجية يقاس بما تقوم به المرأة من عمليات ولكن الباحثة قد ذكرت من قبل أن ما خرجت به من نتائج في هذا الجانب مؤشر قوى ويمكننا أن ننطلق منه ببحوث جديدة تقيس نوعية وكفاية ما تقوم به المرأة من عمليات، وعائد هذه العمليات على المرأة وعلى الأسرة وعلى المجتمع.

ومازالت الدراسات التقيمية بصفة عامة فى مراحلها الأولى ومازال الطريق أمامنا طويلاً للوصول للمقاييس الدقيقة لتقيم ما تقوم به المرأة لاستنتاج المؤشرات التى تؤكد التنمية مثل انخفاض نسبة المواليد والوفيات للأطفال، وارتفاع نسبة تعليم الإناث والفتيات وارتفاع توقعات الحياة للمرأة، ومشاركة المرأة في برامج المجتمع وانخفاض تسرب الأطفال من التعليم...

الفروض العامة التي كشفت عنها الدراسة:

- كلما امتد حجم الأسرة وتعقد كلما تعددت الأدوار التى تؤديها الإناث داخل الأسرة وخارجها.
- كلما توافقت قدرات وحاجات الأفراد (الإناث) مع مطالب البناءات الاجتماعية كلما حدث التوازن فى الأدوار أثناء الفعل الاجتماعى.
- اختلاف توعات الدور بين الواقع والمثالية يولد الشعور بالصراع.
- كلما زادت أهمية الدور الأنثوى الذى تؤديه المرأة كلما زادت شريحة حجم العمليات الإنتاجية.
- اختلاف القدرات الفردية للإناث داخل الأسرة لا تؤثر كثيراً فى تقسيم الأدوار بين الإناث داخل الأسرة، بقدر تأثير توقعات البناء الثقافى السائد.
- كل دور أنثوى (دور الزوجة، الابنة،زوجة الابن....وهكذا) يستلزم مجموعة من الأدوار الوظيفية.
- شاغلو الدور الواحد، لا يتفاعلون جميعاً فى نفس العمليات بنفس الدرجة.
- إذا كانت العملية التعليمية المبكرة خاطئة أو غير دقيقة أو متأثرة بمعتقدات

أو تقاليد ثقافية غير صحيحة وغير صحيحة فإنها ستنتقل لأدوار الأبناء بنفس الصورة.

الجديد الذي كشفت عنه الدراسة بالنسبة للخدمة الاجتماعية :

تمكنت الدراسة من حصر جميع العمليات القطاعية فى ستة مجالات تعمل فيهن المرأة فى قرية «فلسطين».

قسمت هذه القطاعات إلى أنشطة تفصيلية فى شكل أولويات للاحتياجات Priority Needs ويعتبر هذا النوع من الدراسة حديث العهد فى مجال البحوث الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية حتى فى البلاد المتقدمة صناعياً. حيث يضطلع المجتمع المحلى عادة بالشطر الأكبر من المسئولية فى رعاية أفراد، وجماعاته وح ث تظهر الحاجة بين حين وآخر لتقييم الخدمت الاجتماعية القائمة. وإلى ى حد تستجيب هذه الخدمات لاحتيجات الناس فى المجتمع.

ونظراً لحداثة الحياة فى مثل هذه المجتمعات الريفية والزيادة المستمرة فى السكان وتشعب الاحتياجات وعجز الموارد المالية والفنية المتاحة عن مقابلة احتياجات الناس ظهرت الحاجة الماس ىى وضع نظام للأولويات حسب احتياجات المرأة من خلال العمليات التى تقوم بها.

وقد كان لنظام الأولويات الذى خرجت به الباحثة للعمليات التى تقوم بها قطاعياً وتفصيلاً داخل كل قطاع وزن كبير بين النتائج.

- كشفت نتائج المسح الوصفى عن أهمية اتجاهات الإناث بالقرية نحو هذه العمليات وكان من الصعب فى هذه المرحلة أن تقرر درجة الأولوية لهده العمليات الرئيسية وتفاصيلها. وباستخدام أسلوب عينات النشاط أمكن التوصل إلى جداول لأولويات العمليات Priority Needs Index التى تقوم بها الاناث فى القرية.

وتفتح هذه النتائج مجالاً جديداً للمارسة فى الخدمة الاجتماعية فى القرى الجديدة، وقد بلغ عددها من خلال هذا البحث ستين عملية.

- كان من نتائج عينات النشاط أن توصلت الباحثة ألى تقدير ساعات الذروة Peak Hours للعمليات التى تقوم بها المرأة وترى الباحثة أنه حان الوقت أن يراعى الممارسون فى الخدمة الاجتماعة التوقيت المناسب للقيام ببرامج التنمية والتى لا تتعارض مع مواقيت المرأة الريفية العاملة داخل المنزل، أو العمل مع الفتيات الصغيرات أثناء تواجدهن فى المدارس أو الحقول. وترى الباحثة أن الأخصائى الذى يعمل مع فريق التنمية يجب أن يختار الأوقات المناسبة والتى تلائم حياة الإناث لا سيما وأن هناك ساعات لا يمكن للممارس أن يعمل من خلالها مع إناث القرية وتقترح الباحثة على العاملين فى التنمية الريفية أن ينطلقوا فى عملهن من خلال النقاش مع الناس وقد أثبتت التجارب فى العديد من الدول النامية مثل الهند وسيرالنكا أن العمل مع الفئات الفقيرة والمحرومة والتى تبعد عن العمران يبدأ بالمرأة، وتعتبرها المدخل الرئيسى للأسرة.

- أن أقلمة الخدمة الاجتماعية لمجتمعنا المصرى يجب أن تساهم بفعالية فى المراحل التى يمر بها المجتمع. وتؤمن الباحثة أن هذا يجب ألا يقتصر على ما تؤديه من وظائف وما تستهدفه من أغراض وإنما ليشمل المجالات التطبيقية التى تتم فيها الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمعنى ألا تنحصر هذه الممارسة فى المجالات التقليدية، وإنما يجب أن تستجيب الخدمة الاجتماعية للاحتياجات المتغيرة للمجتمع ومشكلاته وقضاياه الاجتماعية والاقتصادية. وتمتد الممارسة إلى مجالات لم تكن قائمة أو لم تكن مفتوحة أمام الخدمة الاجتماعية بشرط أن يكون لمهنة الخدمة الاجتماعية بعض المجالات التقليدية مثل مجالات الأسرة الطفولة والأحداث والخدمة الاجتماعية العمالية والمدرسية والنفسية وما إلى ذلك ولا يمكن انكار هذه المجالات وكل ما فى الأمر أن الخدمة الاجتماعية ينبغى أن تكشف ميادين جديدة نابعة من احتياجات أفراد المجتمع حتى تحافظ على بقائها وحتى تؤدى دورها فى تغيير المجتمع.

ومجال المرأة نموذج من مجالات الممارسة الجديدة التى يجب أن تتجه إليه الخدمة الاجتماعية باهتمام، محاولة أن تحدد أدوارها فى كل مجال لكى تستطيع أن تساهم بأدوار فعالة فى تنمية أسرتها ومجتمعها.

ويتطلب هذا إعادة النظر فى ضوء استخدام مناهج الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع بناءات المجتمع وكذلك احتياجات المرأة.

فالتنمية الاجتماعية عملية إنسانية لا تضر بجنس فى سبيل أخر بل أنها توجه للموارد البشرية ككل.

فأصل الإنسانية الرجل والمرأة، خلقهما الله من نفس واحدة، والمرأة مثل الرجل تماماً تحمل نصيبها من المسئولية لا بالتبعية للرجل، ولكن بمقتضى إنسانيتها واستقلال شخصيتها كالرجل وكل منهما مسئول يرعى ويعمل خيراً أو شراً وكل منهمل محاسب على عمله وكسبه لقوله تعالى : «أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى » صدق الله العظيم

الجزء الثانى

الباب السادس

حالات تطبيقية — مشاركة المرأة الريفية فى التنمية

" تجارب مصرية وعربية"

الفصل السابع

العالم العربى والتنمية

دراسة التجربة الرائدة لتدريب المرشدين والمرشدات فى مراكز التنمية الريفية بسلطة عمان

الفصل الثامن

مشاركة المرأة فى زيادة الدخل من المشروعات الصغيرة من خلال التعاونيات جنوب الوادى (كوم أمبو — أسوان)

الفصل التاسع

توصيات هيئة الأمم المتحدة حول تطوير اوضاع المرأة فى العالم

الصين بكين ١٩٩٥ –٢٠٠٥

الفصل العاشر

مكافحة التمييز ضد الطفلة " اتفاقية هيئة الأمم المتحدة"

الفصل السابع

مقدمة:

أولاً: العالم العربى والتنمية:

يشغل العالم العربى رقعة تبلغ مساحتها ١٣ مليون كيلو متر مربع ويسكنها نحو ١٨٠ مليون نسمة.

وفى أوائل السبعينيات كان العالم العربى يفى بتسعين فى المائة من احتياجات المجتمعات الزراعية، وخلال الثمانينيات انخفضت هذه النسبة إلى ٧٧ فى المائة، أى أن النقص كان بمقدار ١٧ مليون طن.

وبينما تنقص الموارد الغذائية يتزايد عدد السكان إذا ارتفعت نسبة زيادة السكان فى المنطقة العربية من ٢,٧% فى عالم فيما بين عامى ١٩٧٠، ١٩٧٥ إلى ٣,٥% فى السنة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ مقابل نسبة ٣% للعالم ككل.

ورغم أن العالم العربى غنى بموارده البشرية والطبيعية والثقافية وطوال تاريخه أسهم فى الديانات والأدب والعلم والتكنولوجيا فوضع بذلك أسس تقدم البشرية جمعاء إلا أنه اليوم تعانى بعض هذه المناطق فى العالم العربى من الحرمان، بينما بلغت أجزاء اخرى مستوى من العيش يعتبر من أعلى المستويات فى العالم.

ونظراً لأن معظم المنطقة العربية تعتبر قاحلة فإن شغلها الشاغل هو توفير الغذاء والماء بصورة كافية للإنسان والحيوان فضلاً عن القطاعات التنموية الأخرى ولاسيما الصناعة. ومن هذا المنطلق لابد من توفير المياه على مدار السنة للمجتمع إما عن طريق المياه الجوفية التى يتم استخراجها بواسطة الضخ من الآبار أو من مياه الأمطار التى يتم تخزينها. هذا بالإضافة إلى نمو المراعى فى مناطق تعتمد على أمطار قليلة لا يعول عليها. وبانعدام التوزيع المناسب خلال موسم المطر يفقد المزارعون محاصيلهم فى حالة عدم استفادتهم من مياه الأمطار الأولى التى يتم تجميعها أو عدم الحصول على مياه الرى.

وبالرغم من أن الماء يعتبر من أهم العناصر المطلوبة للزراعة الناجحة فى الأراضى القاحلة وشبه القاحلة إلا أنه من أكثر العناصر غير المضمونة، فإن أكثر الانتاج الغذائى يتفاوت من عام لآخر طبقاً للظروف المناخية وخاصة الأمطار. وقد تواجه بعض البلدان مثل السودان والصومال وعمان ظروف الجفاف ويعتبر هذا بمثابة مشكلة سيئة تواجه الأمن الغذائى فى بعض بلدان المنطقة.

وفى مجال الموارد المائية نجد أن المشكلة تتفاقم بسبب عوامل أخرى ولا تقتصر المشكلة على قلة الماء فحسب بل نجد أنه حتى هذه المصادر الشحيحة عرضه للتلوث لا سيما فى الإسكندرية. وفى جمهورية مصر العربية مثلاً تتعرض مصادر الماء للتلوث من المجارى، وفى العراق أضطر سكان بعض القرى الواقعة بين نهرى دجلة والفرات إلى استيراد مياه الشرب بسبب تلوث مياه النهرين نتيجة تواجد المؤسسات الصناعية بجانب هذه المصادر.

وبالنسبة للعديد من البلدان فى المنطقة العربية مثل عمان والمغرب فقد اجتهدت هذه الدول لتحسين مياه الشرب. ففى المغرب مثلاً نلاحظ أن المياه الجوفية تكاد تكون المصدر الوحيد لمياه الشرب، فى حين تبلغ نسبة الاعتماد عليها فى المناطق الريفية ١٥ ٪ ومنذ عام ١٩٦٩ والبرنامج الإنمائى لهيئة الأمم المتحدة يتعاون مع الحكومة المغربية فى عدة مجالات تهدف إلى تحقيق: وضع خطة رئيسية وطنية لتوزيع مياه الشرب، ضمان نوعية المياه فى البحيرات والخزانات، زيادة كفاءة شبكات توريد المياه وشبكات توزيعها بتحسين معدات المياه(١).

ولكى تدفع الحكومات العربية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى بلادهم فقد اتجهت بكل امكانياتها نحو التنمية الشاملة لا سيما الموارد الطبيعية والبشرية.

ففى السودان مثلاً يوجد برنامج موسع لإيجاد وظائف قصيرة الأمد للفقراء من أهل الريف لا سيما الإناث منهم، كذلك برامج إرشادية لتحسين أحوال معيشة الفلاحين. هذا بالإضافة إلى إنشاء المدارس والمراكز المحلية

---

(١) سلطنة عمان تعانى من مشكلة ندرة المياه ولذلك توليها أهمية كبرى.

الإنمائية والعيادات البيطرية. وقد شجعت هذه البرامج على نشر الخبرات فى مناطق أخرى فى حاجة ماسة لهذه الخدمات فى السودان.

ومن أمثلة المشروعات الهامة للتنمية فى الصومال مشروع تنمية مصايد الأسماك، ومن خلال هذا المشروع تضاعف إنتاج مصايد الأسماك فى المياه الساحلية. وقد أقيم مركز كامل لأبحاث الصيد والتدريب عليها من الرجال والإناث. وفى مصر يوجد مشروعات هامة لتنمية الثروة السمكية.

من الملاحظ أن البرامج الإنمائية والإرشادية فى المنطقة العربية تهتم بالموارد البشرية وتنميتها عن طريق المهارات الفنية. ومن أهم المشروعات التى لاقت الاهتمام مؤخراً: الطاقة، المحافظة على البيئة، المؤسسات الخاصة، المنظمات غير الحكومية، وزيادة مساهمة المرأة فى التنمية. وقد برزت بعض الدول فى التدريب الإرشادى الزراعى، فقد أنشأت سوريا مراكز للتدريب الزراعى الإرشادى وتوسعت فيها منذ عام ١٩٨٧، والهدف من قيام هذه المراكز هو اكتشاف احتياجات الزراعيين للتدريب ومقابلتها بأهم الممارسات التقنية المستحدثة المناسبة. وقد تضمنت هذه المراكز ثلاث مجموعات من المتخصصين: اخصائيين فى الاقتصاد الزراعى، مسئولة عن برامج المرأة وتنميتها، أخصائى فى الطب البيطرى، واخصائى زراعى. وقد بلغ عدد المرشدين الذين تم تدريبهم حتى عام ١٩٨٢، ١٨٠٠ ممارس إرشادى (ذكور وإناث). وقد تضاعفت هذه الأعداد فى التسعينات.

وقد حققت هذه المراكز الآتى: توفير الأدوات والتدريب، إعداد المناهج التدريبية، إعداد الدليل الإرشلدى للمرشدين. هذا وقد أعد المركز نموذجاً لإدارة التدريب فى كل ما تحتاجه من وظائف ومسئوليات وأساليب متطورة للإشراف والتقييم والبحوث. ومن بين إنجازات هذه المراكز المسموح الاجتماعية والاقتصادية المناسبة للمناطق المحتاجة.

وكذلك التوسع فى الدراسات التى تكشف عن حياة المرأة الريفية واحتياجاتها ومشاكلها. وقد كان لمركز تنمية المرأة الذى أقيم بمساعدة خبراء

هيئة التغذية والزراعة للأمم المتحدة دوراً جوهرياً فى تدريب المرأة الريفية فى مجالات التنمية فى سوريا.

وبين الدول التى برزت فى ميادين البحوث التقييمية والاحتياجات التدريبية للمرشدين والمرشدات هى جمهورية مصر العربية لا سيما فى المناطق الريفية(١). وعلى سبيل المثال وليس الحصر يكاد أن يجمع مختلف المهتمين بالتنمية الريفية أن جمهورية مصر العربية بها برامج وأساليب رائدة فى التنمية الريفية فى الريف المصرى ولا سيما بالنسبة للإناث اللاتى يلعبن دوراً بارزاً فى اقتصاده رغم عدم إظهار هذا بوضوح فى الإحصاءات التى تصدرها الدولة.

ويمكن الإشارة لبعض البرامج التنموبة التى ظهرت فى جمهورية مصر العربية لا سيما فى السبعينات والثمانينات والتسعينات: نظم تعليمية متطورة لا سيما تعليم الكبار، ومحو الأمية لا سيم للإناث. وقد كان لهذه البرامج الثقافية والإعلامية للإنسان فى جميع مراحل عمره. كذلك توجد برامج متعددة للرعاية الاجتماعية بالإضافة للبرامج الصحية للأم والطفل وكذلك مشروعات الإسكان والتنمية الزراعية إلخ...

وشهدت التسعينات نوعية من المؤتمرات العالمية شاركت فيها مصر. الأول مؤتمر السكان والذى استضافته مصر بنجاح والثانى مؤتمر المرأة فى بكين والثالث مؤتمر التنمية فى كوبنهاجن. وهذه المؤتمرات أهتمت بالمرأة الطفل والأسرة لا سيما الفقيرة منها. بل أعطت اهتمام خاص للأطفال فى ظروف صعبة مثل الأطفال العاملين وأطفال الشوارع والفئات الخاصة.

ثانياً: أهمية الموارد البشرية للدول العربية:

يتزايد الاهتمام بموضوع الموارد البشرية فى معظم دول الاقتصاد النامى حيث تشكل أكثر الموارد توافراً وأقلها استخداماً. وتنمية الموارد البشرية لأى دولة تمثل أعز مواردها الطبيعية وأغلاها بحكم ما تمتاز به من إمكانات النمو والقوة على تسخير باقى الموارد الأخرى. ونقصد هنا بالموارد البشرية الاستثمار فى العمل الإنسانى، فى التعليم والتدريب والصحة والتغذية

(١) أنظر الحالة الأولى عن تجربة المؤلفة فى قرية مستحدثة مصرية.

والمسكن، وكذلك تنمية القدرات والمواهب والمشاركة فى الخدمات الحكومية والتطوعية.

ويشير التعريف الذى أوصى به المجلس الاقتصادى والاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦١ إلى موضوع التفرقة بين الموارد البشرية والموارد المادية واعتبار الأول تشتمل المهارات والمعارف والقدرات التى يمتلكها البشر فعلاً أو الطاقات الكامنة المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ولا تحقق التنمية البشرية لأية دولة ما لم تستفيد بالثروة البشرية الاستفادة المثلى، وهى تختلف عن باقى الموارد لأنها غير قابلة للشراء أو التخزين أو الاستعاضة ولكنها أكثرها قدرة على التقدم والبناء. كما لا يمكن استغلال العوامل الأخرى فى الإنتاج إلا إذا توافر العامل البشرى بالكيفية التى تسمح بتحقيق التوزان الأنسب بين عنصر العمل كما وكيفا وبين العناصر الأخرى.

والقوة البشرية (ذكوراً وإناثاً) هى أهم موارد الاقتصاد الوطنى لأنها تتدخل مباشرة فى عملية الإنتاج والاستهلاك وفى عمليات تكوين الدخل القومى.

ومن المعلوم أن عدداً كبيراً من الكتابات لم تتعرض إلى العنصر البشرى فى موضوع التنمية. ولما كانت القوى البشرية هى القوى الإنتاجية الرئيسية فى عمليات الإنتاج، ولما كان توسع الإنتاج يعتمد بالدرجة الأولى على القوى العاملة وخاصة فى البلدان النامية التى زالت تعتمد فى إنتاجها الزراعى والصناعى على الأيدى العاملة مع اعتمادها على بعض المشروعات الأساسية، كان من الضرورى العناية بهذا العنصر من البداية – والتخطيط السليم للقوى البشرية هو الذى يضمن إخضاع العامل البشرى للصفات والتوقعات التى تمكنه من أن يساهم فى التنمية إلى أقصى حد كماً وكيفاً.

والتطورات الحديثة فى أساليب الإنتاج الفنية لا تحتاج إلى توفير أعداد كبيرة من الأيدى العاملة بل تحتاج إلى الكفايات التى تسهم فى عمليات الإنتاج على اختلافها، فليس كافياً أن ينشأ توازن بين المعروض والمطلوب منها على مستوى الدولة ككل، بل بدء من خلق توازن فى توزيع القوى العاملة.

ومضمون الموارد البشرية يشمل الرجال والإناث على السواء حتى ولو لم يصنفوا فى الإحصاءات كمشتغلين. وأنه قد ثبت بالدليل العلمى أن دور الإناث الاجتماعى والاقتصادى قد تحول تحولاً كبيراً فى بعض الدول. وقد تركت ملايين الإناث المنزل ليسهمن بصورة فعالة لا يمكن الاستهانة بها وتقوم المرأة الريفية العربية تقليدياً بأدوار ووظائف عديدة داخل وخارج منزلها ولكنها لا تنال التقدير الكافى من المجتمع. من هنا كان العائد الاقتصادى لها ضعيف (ابيستين) ١٩٧٧ (١) Epestien.

ومن أهم العمليات التقليدية التى تقوم بها المرأة الريفية:

- إنجاب الأطفال وتنشئتهم ورعايتهم.
- القيام بالعمليات الحقلية وتربية الماشية والدواجن وصناعة المنتجات.
- القيام بالعمليات التسويقية والأنشطة التجارية.
- المشاركة فى الهيئات الحكومية والتطوعية.

وتبذل المرأة الريفية فى الدول العربية مجهوداً مضاعفاً وتعمل ساعات طويلة لتتمكن من القيام بهذه المسئوليات، ومع هذا لا تتضح فاعلية ما تقوم به من إنتاج فى تنمية مجتمعها وللآن لا توجد هيئات مهنية ونقابات وسيطة تضع مواصفات أو معايير تقيم هذه الأعمال أو أختيار أفضل الأساليب لأدائها أو تدريب الإناث على التطورات الحديثة التى ترتبط بها(٢).

وكذلك لا توجد جزاءات رسمية للإناث اللائى لا يلتزمن بأداء وظائفهن فى الأسرة. ورغم أن هذه الحقائق تؤكد التعريف الذاتى لدور المرأة وأن مساهمتها كقوة بشرية فى التنمية يجعلها فى أوضاع مختلفة عن بقية الأعمال الاقتصادية التى تظهرها الإحصاءات إلا أن هذه الإدعاءات فى حد ذاتها هى التى دفعتنا للإشارة لأدوار المرأة العربية فى العمليات المختلفة داخل وخارج الأسرة.

---

(1) Epestien S. Self reliance for rural women. UNICEF Journal, UN, 1977.

(٢) سامية محمد فهمى. أدوار المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٠ .

إن خروج المرأة للعمل فى الغرب تم عندما تطلب السوق ذلك، أما نزول المرأة فى بعض الدول العربية فقد تم بدوافع إنسانية وكذلك تقليد الغرب، أما عمل المرأة فى الريف العربى فإنه أصيل كل الأصالة ويتم أغلبه فى محيط أسرتها كما يتناسب مع حاجة الأسرة وظروف المجتمع الملحة.

وتقول تشيف(١) أنه رغم أن مشاركة الإناث داخل الأسرة لم تنتج عن مشاركتهن تغيرات إقتصادية جذرية إلا أنها أصبحت فى بعض المجتمعات بمثابة عنصر هام للعلاقات الذكرية والأنثوية والتى توحى نتائجها بالتأثير الكبير على مستقبل التنمية وتوزيع الأدوار بين الجنسين.

وأن العديد من الدراسات التى تمت فى شمال أفريقيا والدول العربية وسريلانكا ومصر عن المرأة فى المجتمعات المحلية المختلفة وضحت أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة فى هذه المجتمعات لا سيما الريفية لا تنال التقدير الكافى ولا يتوفر لها المعارف الإرشادية المطلوبة(٢). وقد دعا هذا إلى أهتمامنا بأدوار المرأة الإنتاجية فى الريف العربى والخدمات الإرشادية التى تقدم لها ومن هم القائمون بتأدية هذه الخدمات. وكما هو معروف أن المرأة الريفية ربة البيت الكادحة تمثل نصف الطاقة البشرية فى المجتمع القروى العربى والذى يقدر بحوالى ٦٠,٨ مليون نسمة (مكتب الإحصاء الدولى، ١٩٧٠). ومن منطلق الدور الكبير الذى تلعبه المرأة الريفية انبثقت فكرة الخدمات الإرشادية والتى تعنى إنشاء مراكز التنمية للمرأة فى العالم العربى للإرشاد. وقد أخذت هذه المراكز صورة جديدة منذ منتصف السبعينات حيث بدأت مهندسات الإرشاد الزراعى بمصر وغيرها من الدول العربية تقمن بالإرشاد الحقلى كاملاً حيث كان المهندسون قبل هذا الوقت يقومون بواجبهم فى هذا المضمار. وحيث بدأ كل من المهندسين والمهندسات والأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيات يعملون جنباً إلى جنب فى مراكز التنمية الريفية بجانب عملهم فى الحقل. وكان الهدف من إنشاء هذه المراكز

(1) Chafe W.H., American woman, her changing social, economic and political roles, 1920- 1970. Oxford. Press. N.Y., 1970.

(2) Clinard N. Community development in slums. N.Y. Free Press, 1970; pp. 206- 318, 329.

هو تنمية المعارف والمهارات للإناث فى مجالات متعددة. وفى بداية الثمانينات أفردت بعض الدول مراقبة خاصة للإنعاش الريفى تستهدف:

١- تدريب المرأة الريفية على الصناعات والأعمال المنزلية التى تساعد في رفع مستوى معيشة الأسرة مثل الوسائل الصحية للتغذية وحفظ الأغذية ورعاية الأطفال وإدارة المنزل.

٢- توعية المرأة الريفية فيما يختص بالأعمال الزراعية التى يشارك فيها الرجل وكذا تربية الدواجن ورعايتها.

٣- بحث واتباع كافة الطرق التى تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية ورفع مستواها الاقتصادى عن طريق تدريب جميع أفراد الأسرة على أعمال الصناعات الزراعية بالاستعانة بمعامل الصناعات الزراعية الملحقة بالوحدات الزراعية واستخدام الخامات المتوفرة وأيضاً عن طريق تشجيع إنشاء المناحل الحديثة لدى المربيين وتدريبهم عليها بهدف زيادة دخولهم (وكالة البحوث الزراعية وشئون الارشاد الزراعى، ١٩٨٣).

هذا وقد اهتم الجهاز الإرشادى بتأسيس مراكز للتنمية الريفية بهدف تنمية المرأة الريفية وذلك عن طريق محو الأمية وتعليم الصناعات الزراعية البسيطة وبعض المهارات الخاصة كالتفصيل والحياكة والتريكو والتطريز وتنمية الوعى الثقافى والاجتماعى والإنتاجى لدى المرأة الريفية، وكذلك تعريفها بأهمية تنظيم أسرتها وغيرها من النواحى الصحية التى تساعدها على تأدية الأدوار المتوقعة منها.

هذا ويلاحظ أن هذه المراكز أخذت الطابع التجريبى منذ العام الأول للمرأة فى ١٩٨٤، حيث أكدت توصيات المؤتمر على قيام هذه المراكز بالتدريب لأن التدريب برفع من مستوى المهارة من المتدربين ويزيد من سرعة العمليات الإنتاجية ويقلل من فقد الموارد الإنتاجية ويوفر الوقت والجهد بما يؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للفرد.

وتهدف الخدمات الإرشادية، باعتبارها أحد مناهج التنمية، إلى تعليم وإقناع الريفيين بإمكانية وكيفية تحسين أحوالهم المعيشية وتطوير حياتهم بمجهوداتهم الشخصية وذلك بالاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية المتاحة لهم

والمتصلة بشئونهم الزراعية والمنزلية بما يعود فى النهاية بالنفع على الفرد والأسرة ومجتمع القرية والمجتمع الأكبر. ونظراً لأهمية دور المرأة الريفية فمن الضرورى العمل على تكيف البرامج التعليمية والتدريبية التى تقدمها لها الخدمات الإرشادية من خلال مراكز التنمية الريفية بحيث تضم شتى المجالات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والصحية. ذلك لأن تدريب النساء يزودهن بكل ما هو جديد من معارف وأفكار ومهارات في المجالات السالفة، ويكسبها المعارف والمهارات والقدرات والأفكار اللازمة لأداء أدوارها ومسئولياتها بجدارة وفعالية.

مفهوم الإرشاد:

هو مجموعة من العمليات التى تسعى إلى خدمة الريفيين وأسرهم وبيئتهم واستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية، ومساعدتهم على توجيهها لرفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى عن طريق إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة فى معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم. ولما كان الإرشاد نظاماً تعليمياً شاملاً شأنه فى ذلك شأن بقية النظم التعليمية الأخرى، فإنه يستهدف إحداث التغييرات المرغوبة فيمن يتعامل معهم.

يذكر العبد (١٩٧١)[١] فى هذا الصدد أن التغييرات التى تحدث فى سلوك الناس نتيجة الجهود الإرشادية التعليمية قد تأخذ صورة أو أكثر من الصور الآتية:

١- زيادة كمية المعارف والمعلومات النافعة غير المعروفة.

٢- إكساب مهارات وقدرات جديدة.

٣- تنمية اتجاهات مرغوبة.

كما يضيف الغنيمى (١٩٧٣)[٢] أن الإرشاد كعمل تعليمى يعمل على إكساب الناس مهارات وخبرات جديدة بالإضافة إلى عمل تنموى بحيث لا

---

(١) صلاح العبد، تخطيط وتنمية المجتمعات الحديثة فى الأراضى المستصلحة، القاهرة، مطبعة الأهرام، ١٩٧١.

(٢) رياض الغنيمى، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملى للتنمية الريفية، الحلقة الدراسية العربية الثانية، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٦٣، ١٢٢.

يغير فقط اتجاهات الناس الجامدة إلى اتجاهات تقبل الجديد بل إنه يحدث أيضاً تغييراً شاملاً فى نظرة المزارع أو المرأة الريفية.

وفى هذا المجال نذكر أن الإرشاد يعمل على إحداث عدة تغييرات لدى المرأة تبدأ بتغير فى معرفتها ومعلوماتها وتغيير ميولها ومعتقداتها وتغير خبرتها ومهارتها إلى إحداث التغير المنشود فيما تفعله، فتأخذ بالأساليب الفنية الحديثة فى التنمية.

ومما سبق يتضح لنا عدة معايير يجب توافرها فى العمليات الإرشادية، وكذلك المعلومات التى يجب أن تنقل للمرأة:

١- أن تكون المعلومات نتيجة أبحاث ثابتة أو خبرة علمية.

٢- أن تحدث تغيراً ملموساً نحو الأفضل.

٣- أن يساير مقدرتها الذهنية والفيزيقية.

٤- أن تتناسب مع حاجاتها واهتماماتها واحتياجاتها اليومية الملحة.

٥- يمكن الاستفادة بها تحت ظروف الحياة الواقعية.

٦- أن تكون مجهزة بطريقة يمكن للمرأة استيعابها.

٧- أن تختار الوقت المناسب لتقديم المعلومات.

أولاً: التجربة الرائدة عن تدريب المرشدين والمرشدات في مراكز التنمية الريفية في سلطنة عمان

- سلطنة عمان والتنمية المحلية.
- مشروع مشاركة المرأة في التنمية.
- دائرة المرأة بالمشروع الوطني لتنمية المجتمعات المحلية.
- علاقة تنمية المجتمعات المحلية بالتدريب.
- البرنامج التدريبي المقترح (المناهج والمقررات).
- خلاصة وتعقيب عن أهم القضايا والمقترحات المرتبطة بتنمية المرأة واحتياجاتها في المنطقة العربية.

سلطنة عمان وفلسفة التنمية المحلية للمرأة والأسرة:

تقع عمان فى أقصى الجنوب الشرقى لشبه الجزيرة العربية وتبلغ جملة مساحة أراضيها ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضى الجبلية الوعرة التى تتخللها الأودية والبقاع الخضراء، حيث تم بفضل جهود الإنسان العمانى استصلاح وزراعة الأراضى والجبال. ويحد عمان من الشمال مضيق هرمز، ومن الشرق بحر العرب، ومن الغرب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن الجنوب اليمن.

ومن حيث مساحة الأرض تعتبر عمان ثانى أقطار شبه الجزيرة العربية. وتضم سلطنة عمان عدداً من الجزر ببحر العرب، ومن أهم هذه الجزر جزيرة مصيره (حكمان) بالقرب من عجلان وجزر كوريا موريا ويمتد ساحل عمان على بحر العرب لألف وسبعمائة كيلو متر.

وتمتد سلسلة من الجبال من رأس الحد الشرقى تلتقى مع سلاسل أخرى تمتد نحو الجنوب من رأس مسندم ويتراوح ارتفاع الجبل من ألف متر إلى ٣٠٧٥ فى الجبل الأخضر الذى تكسوه الخضرة المستغل تماماً فى زراعة أنواع شتى من أشجار الفاكهة المختلفة. وإلى شرق سلاسل الجبال يقع سهل الباطنة الساحلى الخصب والذى يمتد لمسافة ٢٧٠ كيلو متر من البحر والجبال من مسقط وحتى الحدود مع دولة الإمارات العربية.

وتنقسم السلطنة إلى ٤١ ولاية (إقليم) يمثل الحكومة فى كل منها والى (حاكم إقليمى)، ولمسقط العاصمة محافظها.

ويختلف المناخ من منطقة لأخرى، ففى المنطقة الساحلية نجد الطقس حاراً رطباً فى الصيف فى نجده معتدلاً على مدار العام، والمناخ فى المنطقة الجنوبية أكثر اعتدالاً، أما الأمطار فى السلطنة فهى طفيفة وغير منتظمة ولو أن فى بعض الأحيان تهطل بغزارة.

مشروع مشاركة المرأة في التنمية المحلية:

ولقد عملت أجهزة الدولة فى سلطنة عمان على بذل الجهود الصادقة لإتاحة الفرصة كاملة للمرأة العمانية إيماناً منها بأن المرأة هى عماد الأسرة وهى الخلية الأولى للأسرة والمجتمع، وتأكيداً لما تنشده من تحقيق الارتقاء

بمستواها التعليمي والصحى والاجتماعي والاقتصادى، لما يعكسه ذلك على النشء وبالتالى يدفع عجلة التقدم والتنمية فى المجتمع. ومن أهم المشروعات التى توليها سلطنة عمان اهتماماً كبيراً تلك المشروعات الخاصة بإعداد وتنمية المرأة العمانية لرفع مستواها لاسيما المرأة الريفية.

وتصل خدمات البرنامج الوطنى لتنمية المجتمعات المحلية حالياً إلى ١٤٢ قرية و ٥٤ تجمعاً سكنياً يبلغ عدد سكانها ٣٦٠٠٠ نسمة وتقع فى عشر ولايات. ويتم تقديم أنشطة وخدمات البرنامج من خلال مجموعات عمل ميدانى تضم كل مجموعة ٣ رواد، ٢ رائدة وتخدم كل مجموعة ١٥ – ٢٠ قرية، ويتم تنفيذ المشروعات التنموية بمشاركة لجان التنمية القروية التى تضم قيادات القرية أو عدد من القرى المتقاربة.

وقد بدأ المشروع فى ١٩٧٦ بثلاث قرى تجريبية فى ولاية نزوى ثم أخذ فى التوسع التدريجى حتى بلغ عدد القرى فى المشروع ١٤٢ قرية فى عام ١٩٨٥ يقوم بخدماتها ٤٢ مقراً ويضم كل مقر نسوى فصلاً دراسياً ومطبخ مجهزاً وعدداً من ماكينات الحياكة بالإضافة إلى بعض الأدوات والمعدات السمعية والبصرية وكذلك أدوات للغزل والنسيج.

وتستخدم الرائدات الاجتماعيات والصحيات هذه المراكز كأماكن تجمع للسيدات. وقد وجهت الأنشطة النسوية إلى معالجة المشكلات الملحة وتقديم الخدمات الأساسية اللازمة وتشمل:

* برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
* الحرف الريفية (تراث) والصناعات المنزلية.
* التغذية ورعاية الطفل.
* التربية الصحية.
* الإسعافات الأولية.

هذا بالإضافة إلى أنه قد أمكن التحقق من وجود هذه الاستراتيجية التنموية المبتكرة التى يسير وفقها هذا المشروع التجريبى من خلال الزيارات

الميدانية ومن خلال دراسة المشروعات والأنشطة المحلية التى كانت مساهمات الإناث فى أعبائها بالتطوع مساهمات فعالة مما سوف يتضح من أجزاء لاحقة.

دائرة المرأة بالمشروع الوطني لتنمية المجتمعات المحلية:

إن المشروع الوطنى لتنمية المجتمعات المحلية الصادر طبقاً للمرسوم السلطانى السامى ٣٢/ ١٩٨٣ هو نماذج مبتكرة للتنمية المحلية فى العالم العربى، حيث تنبعث جذورها من المجتمع العمانى نفسه وتخدم عشر ولايات تتضمن عدداً كبيراً من القرى. وقد امتد المشروع لمناطق لم يصلها العمران بعد.

وخدمات وأنشطة المشروع تنبع من البيئة نفسها وبناءاً على احتياجات الناس ومشاركتهم وذلك حسب الظروف الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية المحيطة بكل منطقة.

ونظراً لتعدد جهات الاختصاص الحالية والتى تقدم خدمات للمرأة والطفل بعمان بجانب المشروع الوطنى لتنمية المجتمعات المحلية مثل مراكز رعاية الأم والطفل بوزارة الصحة، مراكز الإرشاد النسائى بقسم تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم، وجمعيات المرأة العمانية، فإن هذا التعدد فى جهات الخدمات قد يؤدى إلى التكرار والازدواج أو حرمان بعض المناطق من الأنشطة.

وحالياً هذا التكرار لا يمثل خطورة لعدم وصول الخدمات لكثير من المجتمعات المحلية، ومن هنا كانت النظرة الشاملة للخطة العامة للمرأة والطفل هامة للغاية على المستويين الجغرافى والوظيفى. وهذا بدوره سيسهل التوسع والشمول للأنشطة دون الازدواج والتكرار الذى لا داعى له لاسيما فى مرحلة التوسع.

ونظراً لحدود الوقت الذى قضته خبيرة الأمم المتحدة بالسلطنة فإن المجال لا يسمح إلا بتقييم جوانب محددة من النشاط ومن أهمها إدارة المرأة

وأنشطتها من حيث البناء التنظيمى لها ووظائفها، أما من حيث الجدوى والفاعلية لمستوى الأداء فهذا مستوى يتطلب مقاييس محددة قبل قياسه(١).

ومن أهم الملاحظات التى استرعت اهتمام الخبيرة عند بداية العمل فى السلطنة هى:

التعدد والتداخل فى أجهزة المرأة على مستوى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. فوجد على سبيل المثال دائرة المرأة والطفل والتى انبثقت فى عام ١٩٨٥، وقسم المرأة التابع للمشروع القومى للتنمية المحلية. وفى اعتقادنا أن دائرة المرأة والطفل على مستوى وزارة الشئون ممكن أن تصل إدارياً لمستوى اللجنة المركزية أو القومية لوضع سياسة وخطط وبرامج المرأة على مستوى السلطنة، وذلك بالتعاون مع ممثلى الوزارات وجهات الاختصاص المختلفة والتى وضعت فى خططها برامج وأنشطة لرعاية المرأة والطفل.

هذه اللجنة المركزية من بين وظائفها التنسيق بين الخدمات المختلفة وحصر البرامج والموارد والإمكانات المتناثرة هنا وهناك سواء من خلال الأجهزة الوطنية أو المنظمات الدولية، ويكون من مهمة هذه اللجنة المركزية إعداد البحوث القومية التى تتصل بأية بيانات أو معارف تخص المرأة العمانية.

وتنبثق من خلال هذه اللجنة «دائرة المرأة» وتقوم بتقديم خدمات متكاملة على المستويات الجغرافية المختلفة ومن أهمها المناطق الريفية والنائية وهى التابعة حالياً للمشروع الوطنى للتنمية المحلية.

يقترح أن تتولى العمليات التنفيذية إدارة المرأة الحالية والتابعة للمشروع الوطنى للتنمية المحلية على أن يلحق بهذه الإدارة الأقسام المتخصصة التى فى إمكانها تقديم الخدمات للمرأة فى مجالات مختلفة.

ومن بين المبررات والدوافع التى دعتنا لهذا التفكير بعض النقاط الموضوعية والتى يمكن توضيحها:

---

(١) يقترح وضع مستويات للتقييم واختبارها قبل تطبيقها على البرامج الحالية لقياس مدى فاعلية وجدوى هذه البرامج التعليمية.

* نظراً لطبيعة جغرافية كل منطقة وبعدها عن العاصمة وصعوبة تخصص مستوى إدارى مركزى للقيام بهذه الخدمات فإن إدارة المرأة بالمشروع الوطنى للتنمية المحلية يمكن أن تكون الجهة التى فى مقدورها توفير الخدمات، لاسيما وأنها أول جهة بدأت العمل فى مجال التنمية منذ عام ١٩٧٦.

* أن الأنشطة النسوية بدأتها إدارة المشروع المحلى للتنمية من القاعدة أى من جذور المجتمع العمانى وتوسعت تدريجياً حسب احتياجات الناس ومطالبهم عن مجهودات الرواد الاجتماعيين الذين يعملون مع الأهالى ويشاركون فى اللجان المحلية. وقد شمل هذا المشروع عشر مناطق فى السلطنة. وهذه الحقائق تتضح من خلال الزيارات للمناطق والمقرات.

ومن بين المبادئ الهامة التى تبناها المشروع الوطنى للتنمية المحلية مبدأ المشاركة بالجهود الذاتية وتعاون القيادات المحلية.

* الاستعانة بالخبراء والخبيرات طول الوقت من بين القيم الهامة التى استعان بها المشروع وبالفعل يوجد من عدة سنوات مستشار دائم للتنمية يعمل بنشاط مع المشروع الوطنى للتنمية المحلية والأنشطة السنوية التابعة للمشروع.

* خصص لمشروع منذ البداية رواداً ورائدات يختارون من بين الأهالى ويمنحون فرصاً للتدريب عن طريق دورات تدريبية. هؤلاء يسمح لهم بالعمل مع الأهالى ويدفعون بعمليات التنمية.

ولم يترك عمل الرواد بدون إشراف فقد خصص لكل مستوى المشرفون المناسبون فهناك رؤساء المجموعات لكل مجموعة قرى، هؤلاء الرؤساء يتبعون إشراف رؤساء الفرق لكل منطقة.

* رؤساء الفرق يجتمعون شهرياً مع الرائدات والرواد فى كل منطقة حيث تناقش المواقف والمشروعات الهامة. ويحضر هذه الاجتماعات المسئولون بالمشروع الوطنى للتنمية المحلية بالعاصمة.

ومن أهم الجوانب الإيجابية للتنمية المحلية أن الرواد من الجنسين

يعملون جنباً إلى جنب مع الأهالى فى القرى. والرائدة مسئولة عن الأسرة والمرأة والطفل وإذا حدثت أية معوقات أو مشاكل تعوق عمل الرائدة فإن الرائد قد يتدخل أحياناً بإقناع الزوج أو كبار السن فى العائلة بأهمية البرنامج والأمثلة عديدة على أهمية الدور إلى يؤديه الرائد والرائدة للأسر.

* حضور الرائدات أسبوعياً للمقرات السنوية حيث تقدم الأنشطة النسوية وكذلك برامج محو الأمية يساعد الإناث فى القرية على الخروج من منازلهن والمشاركة فى هذه المراكز. ومن أهم سياسات التنمية أن تبدأ من حيث تتواجد التجمعات السكانية وهذه المقرات توجد بالفعل وسط القرى لأنها عادة تكون أحد المنازل التى يتبرع بها الأهالى فى القرية. حيث توفر المشقة والأموال للذهاب لمقرات بعيدة عن سكن الأهالى.

* البرامج والخدمات التى تقدمها المقرات السنوية عديدة ومتنوعة وينقصها فقط التنظيم، على أن يكون لها أوقات محددة وهدف ومحتوى ووسائل تعليمية سليمة ووسائل إتصال توصل المادة العلمية للناس.

* الرواد الذكور لهم دور جذرى فى التنمية فهم يعملون على توفير المياه النقية للأهالى، وكذلك التخلص من القمامة والمشروعات الزراعية وغيرها من المشروعات التى يتطلبها الأهالى من جانب الذكور.

ولتمكين الرواد من القيام بوظائفهم بصورة سليمة أهتمت إدارة التنمية بتوفير الدورات التدريبية المتخصصة والتنشيطية حسب الاحتياجات. ورغم أهمية وضرورة مثل هذه الدورات إلا أنه حان الوقت لتقييم هذه الدورات ومدى جدواها وكيفية تحسينها وتطورها لتصبح أداة فعالة توصلنا للأهداف المبتغاة فى ضوء مستجدات خطط التنمية المحلية.

إن الخطة الخمسية الطموحة التى وضعت حتى عام ١٩٩٠ لتغطية جميع بقاع السلطنة بالمراكز الاجتماعية تتطلب سرعة مضاعفة إعداد الرواد والرائدات للعمل الميدانى، وذلك عن طريق برامج ومناهج تدريبية منظمة وواعية على أن تتخرج الرائدة أو الرائد ولديه الأساسيات التى تعينه على أداء دوره مع الأهالى.

والمهتم بالتنمية يدرك تماماً أن نجاح مشروعات التنمية يعتمد على مشاركة الأهالى عن طريق القيادات المجتمعية. كما أن المستفيدين من الخدمات لهم دورهم فى تحديد مثل هذه الاحتياجات وأولوياتها بين المشاركة فى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

ومن دراسة وتقييم مشروعات التنمية المحلية يلاحظ أن هذه العمليات تؤدى بدون وعى من جانب الأهالى لكنها تحدث تلقائياً (ويمكن عند تنفيذ البرنامج التدريبى توعيتهم بها). وهذا ما يجعلنا نؤكد على نجاح تجربة التنمية المحلية فى عمان بل على ضرورة استمرارها وجعلها الأساس والنموذج لمجالات أخرى فى دول عربية أخرى.

علاقات تنمية المجتمعات المحلية بالتدريب العملي والتقني:

إن التنمية هى مجموعة من خلال تنفيذ برنامج ومشروعات اقتصادية واجتماعية بهدف التخلص من المشكلات والأوضاع التى تعوق مسيرة المجتمع نحو تحقيق مستوى معيشة أفضل لكل فرد من أفراده وبحيث يصبح المجتمع ذاتى الدفع فى حركته نحو النمو.

ومن الحقائق العلمية أن المجتمع كيان ديناميكى متكامل- وعليه فإن محاولة تنمية المجتمع من مدخل منفرد أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو صحياً لا يؤدى الغرض المنشود بل على العكس ربما يؤدى إلى نتائج معوقة للنمو الشامل. لذلك فإن فلسفة المشروع الوطنى لتنمية المجتمعات المحلية بعمان يقوم على أساس التكامل أى الوصول بالفرد والأسرة والمجتمع إلى مستوى اقتصادى واجتماعى وثقافى وصحى أفضل. ومن هنا كان التفكير فى مدخل شامل للعمل مع الأفراد والأسرة من خلال أنشطة ومشروعات تحقق التكامل المنشود فى التنمية.

وأذا أعتبرنا الموارد البشرية هى الثروة الحقيقية لأى مجتمع وعلى نوعياتها وقدراتها يتوقف الإنتاج والعطاء وإلى حد كبير النمو ،التقدم الذى يستهدفه المجتمع. وعلى هذا تحرص الدولة على تنمية مواردها البشرية وبالأخص القوى البشرية العاملة فى قطاعات الخدمات والإنتاج.

ومما لاشك فيه أن البرنامج التدريبى للموارد البشرية للرجال والإناث

والأطفال له دور كبير فى إكسابهم المعلومات والخبرات والمهارات الجديدة. ومن خلال البرامج التدريبية الموجهة واللقاءات الواعية مع القائمين بالتنمية أو المستفيدين منها ستنتقل المعارف والخبرات والمهارات التى سيكون لها الأثر الفعال فى تطوير المفاهيم والأفكار نحو العمل الجمعي والاشتراك فى تعبئة الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية فى مجالات التنمية الريفية المتكاملة وتحقيق دور القيادات المحلية فى مجالات تنمية الإنسان بصفته العنصر الأساسى فى التنمية الاجتماعية والتى تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خطة تعميم البرنامج الوطني للمراكز النسوية:

تهدف خطة تعميم البرنامج الوطنى لتنمية المجتمعات المحلية تحقيق ما يلى خلال السنوات الخمس القادمة:

* امتداد البرنامج الوطنى للأنشطة النسوية لكل ولايات السلطنة.

* توصيل خدمات البرنامج إلى سكان المناطق الريفية والجبلية والبدوية فى عمان وعددها ٢٤٠٠ قرية، على أن تخدم هذه القرى ٣٥٠ مركز موزعة على الولايات المختلفة.

وفيما يلى هيكل تنظيمى مقترح لدائرة المرأة التابع للمشروع الوطنى لتنمية المجتمعات المحلية(١):

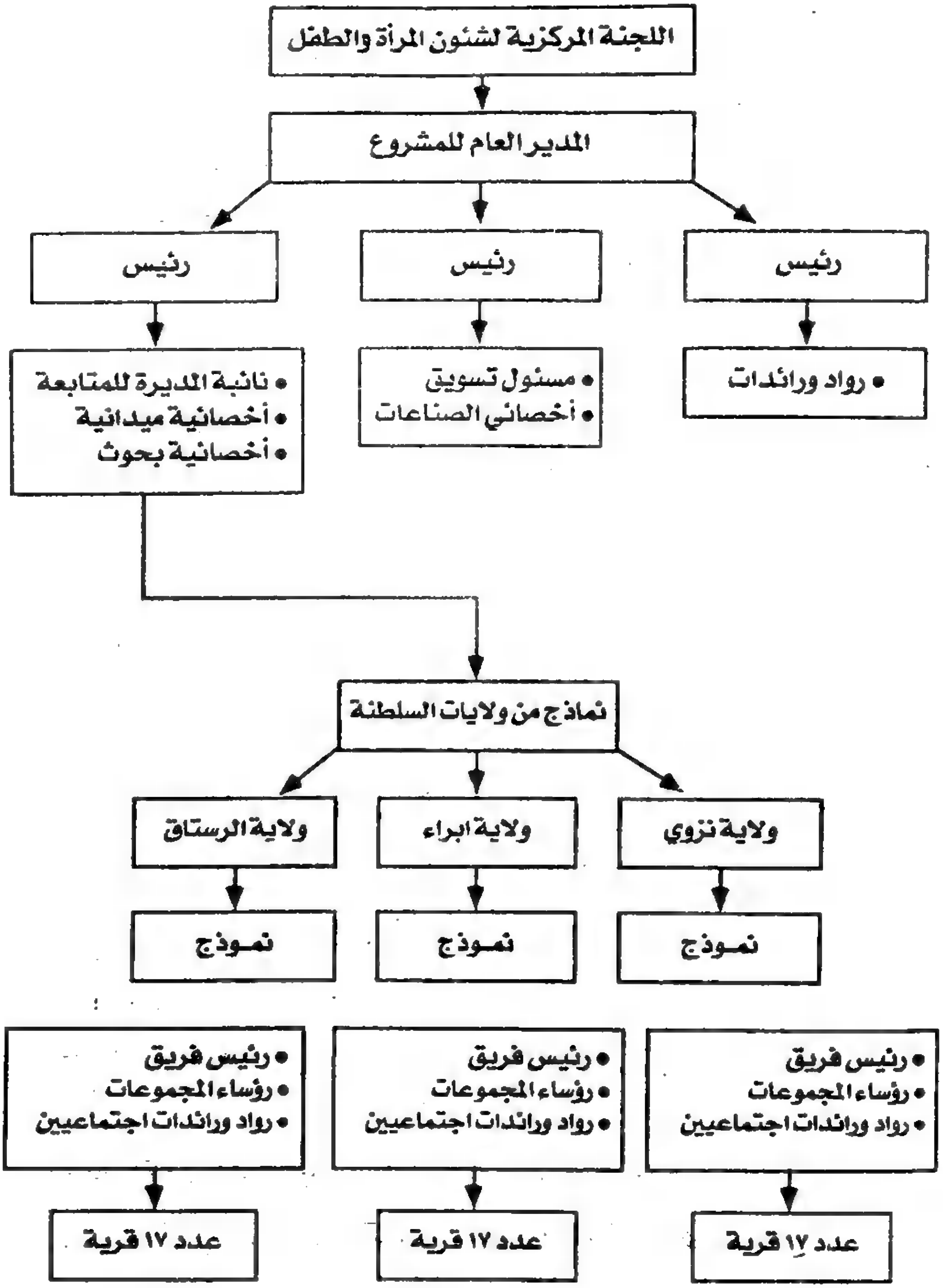

(١) هذا الشكل مرن وتخضع أقسامه لاحتياجات المواطنين بالمناطق.

الإدارات المختلفة للتنمية الإقليمية والتى ستشرف على المراكز النسوية:

المنطقة	مقر الإنشاء	سنة الإنشاء
١- الداخلية	نزوى	١٩٨٦
٢- الوسطى	إبراء	١٩٨٦
٣- جنوب الباطنة	الرستاق	١٩٨٦
٤- الظاهرة	عبرى	١٩٨٧
٥- شمال الباطنة	صحار	١٩٨٨
٦- الشرقية	صور	١٩٨٨
٧- مسندم	خصيب	١٩٨٩
٨- الداخلية	هيما	١٩٩٠ (*)

أهداف البرنامج التدريبي بالمراكز النسوية:

البرنامج من حيث الفلسفة:

من المهام الحيوية لبرامج التدريب العلمية توعية الإناث بأساسيات الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث أن المجالات التدريبية ستفتح آفاقاً جديدة أمام المرأة الريفية كما ستتيح لها الفرصة لتحسين نموها الذاتي والقدرة على الإنتاج المثمر والمشاركة فى شئون القرية، الأمر الذى يكون له بالغ الأثر فى حياتها وهذا ما يسمى بالمهارات الحياتية.

البرنامج التدريبي من حيث الوقت ومراحل التنفيذ:

يسير البرنامج جنباً إلى جنب مع برنامج محو الأمية المنفذ حالياً فى سلطنة عمان وستكون فترة الدراسة فيه لمدة عامين تشمل الفصل الأول والثانى.

الصف الأول: تدرب فيه الرائدات يومين في الأسبوع.

الصف الثاني: تدرب فيه الرائدات يومين في الأسبوع كذلك.

(*) هذا ويلاحظ أن المراكز تغطى كل المناطق بالسلطنة منذ نهاية التسعينات.

أولاً: بالنسبة للصف الأول:

ستحصل الدراسة على ثلاث ساعات يومياً فى اليوم الأول وكذلك ثلاث ساعات أخرى فى اليوم الثانى، أى بمعدل ٦ ساعات أسبوعياً، ٢٤ ساعة شهرياً، ١٩٢ ساعة سنوياً (لمدة ٨ أشهر). ويلاحظ أن البرنامج التدريبى المتكامل سيشمل مواد نظرية وتطبيقية وستدرس كل من المواد النظرية والتطبيقية كل خمسة عشر يوماً بالتناوب بحيث تتيح للدراسات الوقت لأن يستوعبن المادة العلمية ويتمكن أكبر عدد ممكن من الدراسات الالتحاق بالبرنامج من القرى المجاورة والمحيطة بالمراكز.

* تجتاز الدراسات امتحانين كل عام: الأول فى منتصف العام ويخصص له ٢٥٪ من الدرجة النهائية على أن تقسم هذه الدرجة بين انتظام الطالبة فى الدراسة، وسلوكها، وكذلك درجة استفادتها من التوجيه والإشراف طول العام. الامتحان الثانى يؤدى فى نهاية العام حيث تجتاز الدراسة امتحانين عملى ونظرى، ويخصص لهذا الامتحان ٧٥٪ من مجموع الدرجات. أما بالنسبة لتقديرات الامتحان النهائى فذلك عن طريق تقييم الأعمال الفنية والنسوية التى مارستها المتدربات طوال العام طبقاً لمعايير محددة مسبقاً.

* توضع المقننات والمعايير الموضوعية المكتوبة لقياس اتقان المهارات للطالبات.

* بالنسبة للامتحان فى المواد النظرية والمواقف الحياتية التى درستها السيدات فهذه يمكن إعطاء امتحانات اسقاطية فيها لاختبار مهارة الدراسة فى استخدام ما درسته من مواد مهنية فى مواجهة حياتها اليومية وفى المواقف التى تقابلها فى تعاملاتها المختلفة فى المجتمع والأسرة ومع نفسها سواء أكانت اقتصادية، صحية، نفسية، عادات وتقاليد سائدة .. إلخ.

هذا ويلاحظ أن مواد الصف الأول تركز على الإعداد وإعطاء الدراسات أساس نظرى وعملى فى الجوانب التى تتعلق بدور المرأة فى فهمها لنفسها ولغيرها.

جدول (٢) البرنامج التدريبي للصف الأول (*)

اليوم	الوقت ٨-٩	٩ - ١٠	١٠ - ١١
السبت ١ يناير (الأسبوع الأول)	رعاية صحية أولية، تغذية وإسعافات أولية.	الأسرة والأم والطفل.	الثقافة الدينية والوطنية.
الأحد ٢ يناير (الأسبوع الأول)	تنظيم وتنمية المجتمعات المحلية.	مراحل النمو النفسى الاجتماعى للإنسان الشخصية السوية والشخصية المريضة.	خدمة اجتماعية فرد، جماعة ومجالات الرعاية الاجتماعية فى السلطنة.
السبت ٨ يناير (الأسبوع الثانى)	أسس التفصيل والحياكة نماذج للزى العمانى.	الترويح والألعاب الجماعية - تبادل الرحلات والزيارات العلمية لمعالم عمان.	أشغال فنية أشغال التراث بأنواعها.
الأحد ٩ يناير (الأسبوع الثانى)	أشغال تطريز وتريكو كورشيه.	العمليات التى تقوم بها المرأة يومياً الحركة اليومية داخل وخارج المنزل.	إرشاد أسرى، دينى، صحى، زراعى، رعاية حيوانات وطيور .. إلخ، إصلاحات منزلية.

ثانياً: بالنسبة للصف الثاني:

مواد هذا الفصل تؤكد على تدريب اكتساب مهارات حول الخبرات العملية فى حياة المرأة، وفى نهاية امتحان العام الثانى تختار السيدات والفتيات المتفوقات من الأوائل ليصبحن نواة لكوادر قيادية جديدة تعمل مع الإناث فى القرى التى يعيش فيها وبذلك تتسع مساحة التنمية إلى مناطق جديدة تقوم على أكتاف القيادات الطبيعية المحلية المدربة.

(*) المتدربة تؤدى امتحانين فى العام الواحد أحدهما فى منتصف العام ويخصص له ٢٥٪ من الدرجات وتخصص للسلوك والانتظام والقيام بالواجبات المطلوبة منها، وامتحان آخر العام يخصص له ٧٥ درجة ويكون فى نفس الوقت الذى يخصص لبرامج محو الأمية.

مناهج الصف الأول الدراسي للبرنامج التدريبي:

* يلتحق بالصف الأول السيدات والقيادات النسائية من القرى المحيطة بالمراكز المزمع تسكينها فى عام ١٩٨٦ وذلك حسب المواعيد المحددة والتى يعلن عنها كل عام.

* تملأ الدراسات استمارات للمعلومات الأساسية عن المتدربة وأسرتها وكذلك عن مستواها الاجتماعى والاقتصادى ورغباتها.

* تحدد لجنة المقابلات الشخصية لاختيار المتدربات لتلتحق بالصف الأول، الدراسات اللاتى وقع عليهن الاختيار طبقاً للمعايير المحددة على أن يكن مسجلات فى برنامج محو الأمية.

* من الضرورى أن يكون هناك تنسيق بين كل من القائمين بالتدريب ومحو الأمية والنشاط النسوى لوضع الجداول بالشكل الذى يضمن أن تستفيد الدارسات من كل من البرنامجين دون تعارض أو صراعات فى المحتوى أو الوقت لأن الهدف فى النهاية هو إعداد الإناث علمياً وفنياً للمشاركة فى التنمية.

* الدارسة فى الصف الأول يتاح لها امتحانان: الأول فى نصف العام ويخصص له ٢٥ ٪ من الدرجة النهائية وهذه النسبة تخصص للدارسة عن سلوكها وانتظامها ومشاركتها فى الأعمال المطلوبة منها. أما الامتحان النهائى للصف الأول فهو نظرى عملى تقاس فيه قدرة المتدربة على استيعاب جميع المواد النظرية والعملية التى درستها طوال العام وتخصص لجنة من الممتحنين تقوم بالإشراف على الامتحانات بالمراكز المختلفة ويمثل فيها مسئولى التنمية وغيرهم من المهتمين بأمور المرأة.

المناهج الدراسية للصف الأول:

الأسبوع الأول من الشهر: السبت والأحد (كل خمسة عشر يوماً).

السب الأول من الشهر:

٨ – ٩ صباحاً (رعاية صحية أولية).

٩ – ١٠ صباحاً (رعاية الأسرة والأمومة والطفولة).

١٠ – ١١ صباحاً (ثقافة دينية ووطنية).

الأحد الأول من الشهر:

٨ – ٩ صباحاً (تنظيم وتنمية المجتمعات المحلية).

٩ – ١٠ صباحاً (النمو النفسى والاجتماعى للإنسان).

١٠ – ١١ صباحاً (الخدمة الاجتماعية ومجالات الرعاية الاجتماعية فى السلطنة).

الأسبوع الثانى: السبت والأحد الثانى من الشهر (كل خمسة عشر يوما).

٨ – ٩ صباحاً (التفصيل والحياكة).

٩ – ١٠ صباحاً (الترويح والألعاب الجماعية).

(الرحلات لمعالم السلطنة، تبادل الزيارات بين المراكز النسوية).

١٠ – ١١ صباحاً (فنون مرتبطة بالتراث مثل النسيج، الحرف اليدوية، السعف، الحفر على النحاس).

مناهج الصف الثاني للبرنامج التدريبي:

* يلتحق بهذا المستوى من الدراسة: الدارسات اللاتى سبق أن نلن دورات تدريبية لكنهن مازلن فى احتياج لتدريب متخصص ومتعمق لمهارات محددة.

* أو يلتحق بالصف الثانى الدارسات اللاتى اجتزن الصف الأول بتقدير مقبول على الأقل.

* يركز برنامج الصف الثانى على إعطاء الدارسة عمق وخبرات متقدمة فى المناهج من الجوانب النظرية والتطبيقية والممارسة العملية وكذلك مهارات أكثر فى مقابلة جوانب الحياة المختلفة.

* الدارسة فى الصف الثانى يخصص لها يومان أسبوعياً ويختار يومان مختلفان عن يومى الصف الأول. فمثلاً إذا كان الصف الأول مخصص له السبت والأحد يخصص للصف الثانى الثلاثاء والأربعاء من كل

أسبوع. أى أن ترتيب الأيام بهذه الطريقة سيسمح بميزات عديدة للدارسات والمدربات وسيسمح للمدربات أن يدرسن نفس البرنامج فى المراكز الأخرى بكل منطقة.

المناهج الدراسية للصف الثاني:

اليوم الأول: الثلاثاء الأول من كل شهر:

٨ – ٩ صباحاً: مناقشة مواقف اجتماعية وأسرية وفردية وطرق مواجهتها بإيجاد النماذج المناسبة لحل هذه المشكلات.

٩ – ١٠ صباحاً مناقشة مواقف صحية، مناقشة مواقف نفسية، تحديد أسبابها وكيفية مواجهتها.

١٠ – ١١ صباحاً مناقشة جماعية حول توزيع الوقت والعمل للمرأة داخل وخارج الأسرة، ميزانية الأسرة، ترشيد الاستهلاك، كيفية كسب دخل إضافى للأسرة من مشروعات منتجة، أو أى مشاكل أسرية تتطلب مناقشة من جانب الدارسات.

الأربعاء الأول من كل شهر:

٨ – ٩ صباحاً حياكة وتفصيل متقدم: تعد المتدربة نماذج للملابس الوطنية الكاملة لجميع مراحل العمل ولجميع الأجناس.

٩ – ١٠ صباحاً التدريب على صناعة منتجات منزلية مثل: حفظ الأطعمة، منتجات الألبان، تربية المواشى، تربية الطيور، تربية دودة القز، إعداد حديقة منزلية للخضر والفواكه.

١٠– ١١ صباحاً إعداد وتقديم قطع من التراث الفنى مثل النسيج، صناعة الفخار، تصنيع السعف، الحفر على النحاس .. إلخ.

(انظر جدول رقم ٤ للصف الثانى)

جدول (٤) البرنامج التدريبي للصف الثاني (*)

اليـــوم	الوقت ٨ -٩	٩ - ١٠	١٠ - ١١
الثلاثاء ٤ يناير (الأسبوع الأول)	مناقـشـة مـواقف اجتماعية أسرية وفردية وجماعية وأساليب علاجها.	مناقشات حول مشاكل طبية ونفسية وسلوكية وأساليب مواجهتها.	توزيع الوقت والأعمال التى تقوم بها المرأة بالأسـرة، توزيع الميزانية، كيفية إدارة مشروع منتج.
الأربعاء ٢ يناير (الأسبوع الأول)	حياكة وتفصيل متقدم للدراسة تقدم نماذج للزى العمانى لجميع مراحل السن.	صناعة منتجات منزلية، مأكولات، زراعة، ألبان، تربية طيور ومواشى حفظ الأطعمة.	تقديم قطع فنية من التراث الفنى العمانى، نسيج، حفـر على النحاس، الفخار، السعف، حفظ الثمر بجميع أنواعه

(*) المتدربات تجتاز امتحانين: الأول نصف العام وهو حول كيفية مواجهة المواقف الاجتماعية، الصحية، وكذلك تختبر المتدربة فى المنتجات المطلوبة ويخصص ٢٥ ٪ من الدرجة.
الامتحان النهائى: يخصص له ٧٥ ٪ طابعه عملى تطبيقى مقنن من الخبراء ويكون فى معاد امتحان آخر العام محو الأمية.

محتوي مناهج الفصل الأول

- الرعاية الصحية الأولية.
- رعاية الأمومة والطفولة.
- الثقافية الدينية والوطنية.
- تنظيم وتنمية المجتمعات المحلية.
- النمو النفسي الاجتماعي للإنسان.
- الخدمة الاجتماعية ومجالات الرعاية الاجتماعية.
- المهارات وأهميتها.
- الترويح والألعاب الجماعية.
- الإرشاد والتوجيه والتوعية.

محتوي البرنامج التعليمي والتدريبي للصف الأول:

الرعاية الصحية الأولية:

الرعاية الصحية الأولية: هى الرعاية التى تهتم بتدريب الأفراد الذين يقومون بتقديم الرعاية الصحية للإنسان فى أى مرحلة من مراحل عمره مثال: الأم، القابلة، الرائدة الصحية، أو الزائرة الصحية أو الذين يقومون بالعلاج الشعبى. وتختلف الرعاية الصحية الأولية من بلد لآخر طبقاً لمدى تقدم الدولة ومدى انتشار الرعاية الصحية فى تلك البلاد، فمثلاً فى الصين توجد المجموعات التى تعرف «بالأطباء الحفاة» وهم قيادات طبيعية متواجدة فى المجتمع وتنال تدريجياً من الدولة ليقوموا بالخدمات الطبية الأولية لاسيما فى المناطق التى تنقصها التسهيلات الصحية.

وهناك فى الدول المتقدمة تتوافر مراكز رعاية الأمومة والطفولة والأطباء والممرضات وغيرهم. وقد اهتمت سلطنة عمان بالتوسع فى الخدمات الصحية وتواجدت المستشفيات والوحدات الصحية فى المناطق الرئيسية لكن مازالت مناطق كثيرة فى السلطنة تعانى من عجز الخدمات ويؤدى العلاج المعالجون الشعبيون، القابلات، حلاقى الصحة المعالجون بالكى وغيرهم.

وقد أدى هذا إلى تثبيت العديد من الممارسات غير الصحية لاسيما فى المناطق النائية وهذه الممارسة قد تؤدى إلى إطالة مدة المرض أو تأخر حالة المريض مثل العلاج بالكى والبخور أو باستخدام المواد الطبيعية أو الأعشاب غير المناسب وحتى فى حالة فائدة هذه الوسائل إلا أنها لا تدفع بحالة المريض المتأخرة إلى الأمام لأنها تستخدم لتسكين الآلام أو إيقافها بصورة مؤقتة. وطبيعي أن مستويات الوقاية من المرض بأنواعها لا تتوفر مع هذا المستوى المتأخر من الرعاية الصحية.

وسنحاول فى الجزء الخاص بمحتوى برنامج الصحة الأولية فى الصف الأول أن نركز على المعلومات الصحية التى تقدمها الأم أو الرائدة أو الرائد الصحى – القابلة – القيادات الطبيعية أو المعالجون الشعبيون فى حالة قيامهم

بتقديم الخدمات الأولية لهذه الفئات وستكون الأولوية فى اهتمامنا الآتية:

* للأمهات (الحوامل).
* للمواليد.
* للأطفال.
* للبيئة المحيطة بالمنزل.
* المنزل.
* المياه.
* الصرف الصحى.
* مستويات الوقاية.

بالنسبة لرعاية الأمهات:

* كيفية تهيئة الزوجة للحمل - الحمل ومظاهره.
* الإجهاض وأسبابه.
* رعاية الحامل - طبياً - نفسيا - اجتماعياً - الحركة للحامل - الغذاء.
* ضرورة الكشف الدورى على الحامل بتحويل السيدة لمستشفى أو الخدمات المتنقلة في حالة عدم وجود مستشفيات أو مراكز رعاية الأمومة القريبة.
* العلاقات الزوجية أثناء الحمل.
* علامات الولادة.
* الولادة الطبيعية والعسرة.
* تطعيم الأم الحامل بالنسبة لبعض الأمراض مثل التيتانوس.
* العناية بأمراض النساء التى تصيب الزوجة أو الأم الحامل.

أ- رعاية المواليد:

فى ضوء الظروف الاجتماعية، والصحية والاقتصادية بالسلطنة سنجد

أنه فى أغلب الأحيان الذى يقوم برعاية الطفل المولود الأم أو الجدة، والمربية الأجنبية التى تعمل مع السيدات ومن هنا كانت المعارف المطلوبة لرعاية المواليد في السنة الأولى لاسيما فى الأشهر الأولى غاية فى الأهمية ويجب تعريف الأمهات بها وكذلك الفتيات المقبلات على الزواج.

العناية بالطفل بعد الولادة مباشرة:

* الرضاعة الطبيعية والرضاعة بالألبان الصناعية.
* الحبل السرى.
* حماية الطفل: أذنيه وفمه، ملابس الطفل.
* التطعيم الأساسي والدورى.
* فطام الطفل والأطعمة الإضافية.
* التسنين، المشى.

ب- رعاية الطفل بعد السنة الأولي:

على سبيل المثال الأمراض الشائعة فى السلطنة التى تصيب الأطفال:

* أمراض العيون وانتشار العمى.
* اسهالات الأطفال والنزلات المعوية.
* الأمراض النفسية.
* الأمراض الوراثية: الكبد الوبائى، شلل الأطفال، الحصبة، التيفود، الدفتريا، الغدة النكفية.
* لدغ الحشرات والتسمم (تيتانوس).
* الأطفال المعوقين.

وتعد السنة الأول من أهم المراحل فى حياة الطفل واحتمالات الحياة للطفل بعد السنة الأولى أفضل، وهذا يؤكد على أهمية العناية بالطفل فى الأشهر الأولى من حياته. وبرامج الصحة الأولى توصل هذه المعارف لأقرب الناس للطفل.

جـ- تنشئة الطفل اجتماعياً ونفسياً وصحياً:

* الاهتمام بتربية الطفل فى الأسرة والاهتمام بالطفل أياً كان نوعه (ولد أو بنت).
* أثر المشاكل والصراعات العائلية على الطفل.
* القسوة والتدليل والحرمان.
* الآثار الناجمة عن تعرض الطفل للأخطار المادية والمعنوية فى الأسرة.
* تنشئة الطفل مع المربيات الأجانب.
* الطفل المنطلق، العدوانى، الطفل الذى يعانى من مخاوف شديدة.
* المشاكل التى تقابل الأطفال فى المرحلة المبكرة.
* مشاكل التبول اللاإرادى.
* عيوب النطق والسمع ... إلخ.
* الطفل المعاق.

د- الإسعافات الأولية:

تدريب القائمين على عمليات الرعاية الصحية الأولية كالآتى: معالجة الحروق، الكسور، لدغ الحشرات الضارة، التسمم، اسعافات، حوادث الكهرباء، اسعافات الغرق، الجروح، الحمى، تسمم المواد الكيميائية مثل المبيدات الحشرية وغيرها والمواد المنظفة.

إصلاح البيئة والعناية بالمنزل:

* العناية بمصادر مياه الأمطار، الأفلاج، الخزانات، مياه الشرب، مياه الزراعة، تصريف المياه المستعملة.
* العناية بالمجازات، أى الحمامات العامة، المراحيض العامة.
* التخلص من الذباب، التخلص من القمامة داخل وخارج المنزل.
* نظافة وتجميل الأماكن المحيطة بالمنازل لاسيما أماكن لعب الأطفال وحفظ الماشية.

* توفير الطرق الممهدة لاسيما فى المناطق الجبلية والوقاية من الحوادث الخطيرة المرتبطة بالأماكن المرتفعة.

الثقافة الدينية والوطنية:

أ- أسس الدين الإسلامى: الشهادة، الزكاة، الصلاة، الصوم، الحج.

* معاملة الرسول ﷺ لبيته وزوجته.
* الدين الإسلامى والأسرة (الزواج، الحضانة، البنوة، الطلاق، الحقوق الشرعية للزوجين).
* دور المرأة المسلمة فى المجتمع.
* حقوق الوالدين نحو أولادهم.
* بر الأولاد بالوالدين.
* المعاملات اليومية فى الإسلام: الجار، التجارة، حقوق الغير.

ب- المجتمع العمانى المعاصر:

* تطور نظام الحكم بالسلطنة العمانية.
* مناطق السلطنة الجغرافية.
* وزارات الخدمات.
* التشريعات.
* شخصيات عمانية هامة وأثرها فى تطور المجتمع العمانى وتاريخه.
* مناقشة بعض قضايا المجتمع العمانى المعاصر: ارتفاع المهور، المربيات الأجنبيات وأثرها على تنشئة الأطفال، الزواج المبكر.

تنظيم وتنمية المجتمعات المحلية:

* تفهم المجتمع العمانى من حيث ثقافته وجماعاته وسكانه إناثاً وذكوراً.
* تفهم الإطار السياسى العام للدولة ودور وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من الوزارات بالنسبة للمرأة والطفل العمانى.
* تنمية المجتمع المحلى والمشاركة للقيادات الشعبية.

* دور الجمعيات الأهلية.

مراحل العمل مع المجتمع:

* الوصول إلى الناس.
* التعرف على مشاكلهم.
* تصنيف المشاكل.
* عرض الخطة لمواجهة المشاكل بإشراك القيادات الشعبية.
* تنفيذ الخطة.
* متابعتها.
* تقنينها والخروج بقضايا وفروض جديدة.

أدوار رواد التنمية في المجتمع:

* دور المرشد.
* دور المعلم.
* دور المساعد.
* دور الممكن.
* دور المدافع.
* دور المتدخل.

أنواع المنظمات التي تقدم خدمات للجماهير رسمية وغير رسمية:

النمو النفسي الاجتماعي للإنسان:

مفهوم الصحة النفسية الاجتماعية وعلاماتها:

* الشخصية السوية.
* الشخصية المَرضية.
* أسباب المرض النفسى.

مراحل النمو النفسى للإنسان:

* مرحلة الطفولة.

* مرحلة المراهقة.

* مرحلة النضوج.

* مرحلة الشيخوخة.

* أسباب العلاج النفسى الاجتماعى.

* الاجراءات التى تتخذ حين تكتشف الحالات النفسية والعملية

الخدمة الاجتماعية ومجالات الرعاية الاجتماعية:

* الخدمة الاجتماعية.

* خدمة الفرد.

* خدمة الجماعة.

* تنظيم وتنمية المجتمع.

* الرعاية الاجتماعية.

مجالات الرعاية الاجتماعية التي توفرها كل وزارة:

* الصحة.

* الشئون الاجتماعية.

* التعليم.

* الاسكان، التأمينات.

* وزارة العدل - المحافظة على حقوق المواطنين.

* الثقافة

* الصحة.

* الشباب

أهمية تعليم المهارات للنساء العمانيات:

إن تعليم السيدات والفتيات مهارة أو أكثر سيساعدهن على شغل الوقت الضائع. كذلك الاستفادة من هذه المهارات فى تدعيم نفسها وأسرتها مادياً ومعنوياً. ويلاحظ أن بعض السيدات والفتيات يتعلمن هذه المهارة كهدف فى

حد ذاته والبعض الآخر يتقنها كوسيلة لهدف الاكتفاء الذاتى داخل الأسرة أو مضاعفة الدخل.

وهناك العديد من المهارات التى من الممكن للسيدة أو الفتاة إتقانها مثل الخياطة والتفصيل والأشغال اليدوية بأنواعها، وهناك مهارات فى أساليب حفظ الأطعمة بأنواعها، مهارات تجميل المنزل بالصور والقطع الفنية بإضافة حديقة صغيرة للخضروات أو زراعة نباتات الزينة الجميلة. وقد تصل بعض السيدات لإتقان بعض المهارات الفنية مثل الحفر على الخشب، النحاس، صناعة أشياء نابعة من البيئة مثل الصدف، الأحجار الكريمة، الحرير من دودة القز، صناعة النسيج وهكذا. ولذلك كان الهدف أن نضع برنامجاً مرناً للمهارات يتشكل حسب رغبة واحتياجات الإناث، وكذلك حاجة المجتمع العمانى ومنطقة الخليج إلى نوع معين من المنتجات مثل النسيج الذى بدأ ينتشر فى الأسواق والمعارض فى منطقة الخليج ويصدر لدول العالم الأخرى. وعلى هذا الأساس قسمت المهارات إلى مستويين: مستوى الصف الأول وهو تأسيس تعليمى، ومستوى الصف الثانى وهو تدريبى إنتاجى - مهارات - مشروعات صغيرة.

المستوى الأول: المهارات للصف الأول:

مهارات في الحياة:

الصف الأول يركز على الأسس والمبادىء بالنسبة للمهارات التى يجب أن تتعلمها المرأة لتعدها أن تكون إنسانة وزوجة وأم شابة مؤهلة.

أسس التفصيل والحياكة:

تتعلم الإناث أسس التفصيل والحياكة بأسلوب التعليم الوظيفى على أن تعرف أنواع الملابس والأنسجة المناسبة لكل وقت زمان. ويتوقع من الدارسة فى نهاية العام الأول كيفية رسم وقص وتفصيل الملابس الأساسية للأسرة العمانية كلما أمكن. ويمكن استخدام طرق وأدوات مستحدثة تتمشى مع احتياجات الإناث. وفى نهاية العام تقدم الدارسة هذه النماذج جاهزة للتقييم.

التطريز والتريكو والكروشيه:

تدرس المتدربات هذه المهارات على أن تتقن السيدة هذه الطرق

كأساسيات على أمل أن تتميز بعضهن فى الإنتاج عند التخرج بل يمكنها أن تعلم الأخريات فى مراكز نسوية مجاورة.

الأشغال الفنية (التراث العماني):

وتشمل تعليم الرسم واستخدام الألوان وكذلك عمليات النسيج من بداية جمع الصوف إلى إخراج قطع فنية من النسيج. والأشغال الفنية متعددة ويمكن أن تشمل صناعة منتجات السعف التى تتسم بها سلطنة عمان، الحفر على الخشب وغيرها على حسب موارد كل منطقة.

الترويح والألعاب الجماعية:

نظراً لانشغال المرأة العمانية طوال النهار وجزءاً كبيراً من ساعات الليل فإنها غالباً ما تكون مرهقة ومتعبة ومجهدة، ومن الضرورى ترشيد وقتها بحيث يبقى لها وقت لحاجاتها الشخصية وللعناية بنفسها.

وهى تتزوج فى سن مبكر للغاية (٩ سنوات) وتتحمل مسئوليات أكثر من طاقتها وقدراتها ويمكن أن ندربها على عمليات حديثة ومتطورة، ولكن من الصعب أن تتحمل كل المهارات والمعلومات لأن هذا يتطلب وقتاً لكى تتمثل وتتراكم فيه هذه الخبرات.

والمرأة الريفية العمانية ينقصها الكثير من حيث الراحة النفسية والجسمانية وكيفية استغلال الأوقات المحدودة التى لديها فهى محتاجة لوقت لتعبر عن مشاكلها، تتحدث مع غيرها، تستشير زميلاتها فى المواقف والأمور التى تقابلها، كذلك هى محتاجة لأن تروح عن نفسها بالزيارات ومشاهدة معالم بلادها. ولذلك كان من البرامج التى تنظم للمرأة وتدرب عليها فى المراكز النسوية كيفية التخفيف عن أسرتها، كيف تحتفل بالمناسبات الدينية والقومية، كذلك تهىء لها الظروف لكى تأخذ قسطاً من الراحة النفسية والجسمانية بأداء حاجات لطيفة وهوايات للتخفيف عنها. والقيام بزيارات أسرية وسياحية.

ومن هنا ظهرت الحاجة للترويح والألعاب الجماعية الداخلية للأسرة ككل بدلاً من مشاهدة التلفزيون طوال الوقت. كذلك تشجيعها عن طريق المراكز النسوية أن تعرف معالم بلدها وموطنها بل تزور هذه المعالم كلما

أمكن عن طريق المراكز من خلال رحلات علمية. وسنجد من بين الإناث والفتيات البعض اللائى يحفظن القرآن، يلقين الشعر والأغانى الوطنية، ويلعبن الموسيقى، ويتقن الأعمال الفنية والتطريز وغيرها. ومن أهم الأمور أن نكشف هذه المهارات مبكراً ونحاول تنميتها بالطرق الصحيحة.

الإرشاد والتوجيه الأسري:

الإرشاد والتوجيه فى حياة المرأة العمانية هام للغاية لاسيما مع نسبة الأمية المرتفعة رغم إقبال الإناث بشدة على برامج محو كالأمية، لكن مازالت معظم سيدات وإناث القرى فى حاجة إلى التعليم مثلها مثل أى بلد نامى عربى.

والتوعية والإرشاد الأسرى بديل هام للغاية لاسيما مع تناقص الأسر الممتدة والتعليم المتأخر للإناث. وقد لوحظ أن السيدات فى احتياج شديد للمعارف والحقائق التى تمكنهن من القدرة على التكيف والمعيشة فى ظل قيم واتجاهات الحياة القبلية والمتطورة.

كما لوحظ جهل السيدات بمسائل معرفتهن بذاتهن صحياً ونفسياً، كذلك بأسس الدين الإسلامى الصحيحة. وتوجد حقائق كثيرة تجهلها السيدات ومعظمها يتصل بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والطبية الواقعة فى المجتمع العمانى والنهضة الشاملة التى تسوده حالياً. ولذلك تخصص عدة ساعات أسبوعياً للإرشاد والتوعية عن الدين وعن الحياة وعن القديم والحديث، وتعتبر مواد الإرشاد أساسية فى البرنامج الدينى وإمداد المرأة والفتاة بالخبرات الحياتية والصحية، ويمكن استخدام الإعلام فى هذا الشأن.

ولوحظ أن السيدات يطالبن بتعلم أصول الدين لأنهن يجهلن هذه الجوانب بشدة ويصعب عليهن حضور الجلسات الدينية التى تتاح للرجال بالمساجد.

كذلك يطالبن بالإرشاد الأسرى الذى يتضمن الجوانب الدينية والوطنية والزراعية والاجتماعية وغيرها، وكثيراً ما يحتوى هذا المنهج ما يتصل بمحتويات برامج ومناهج أخرى سبق أن درستها السيدات ضمن البرامج التعليمية لكنها فى هذا المنهج تركز على وسائل التوجيه والوقاية التى تساعد

الأمهات على حماية أسرهن من أخطار أو لتغيير أنماط وممارسات غير صحية.

ويمكن أن يدرس هذا المنهج من مجموعة متخصصين فى الجوانب التى سبق ذكرها أو التى تتطلب السيدات الاستزادة منها ونجاح هذا المنهج يتوقف على الوسائل التعليمية والإيضاحية البسيطة الجذابة التى توصل الرسالة المطلوبة للدارسات فى أسرع وقت.

محتويات مناهج الفصل الثاني
في إعداد المرشدات

- مواد الصف الثاني.
- مهارات متقدمة.

١- مواد الصف الثاني لإعداد المرشدة:

* مواد هذا الصف تركز على تدريب الدارسات على كيفية مواجهة مواقف الحياة المختلفة بأفضل الأساليب وذلك قبل استفحالها.
* إعداد الدارسات لهذه الأساليب من الممارسة العملية سيعطهين المهارة مستقبلاً لمواجهة مشاكلهن أو مشاكل الآخرين إذا عملن كرائدات.

وتنقسم مواد الصف الثاني إلى:

* مواقف اجتماعية وأسرية قروية وحضرية على أن يوضع فى الاعتبار دائماً أن هناك متخصصين ومهتمين يلجأ إليهم عند اللزوم.
* مناقشة وتحليل مواقف حول حالات نفسية وعضوية وأساليب مواجهتها ويوضع فى الاعتبار ألا تتناول الدارسات المشاكل المعقدة والتى تحتاج لتخصص مهنى.
* مناقشات حول توزيع الوقت والعمل للمرأة بالأسرة وخارجها والمعروفة بدراسات الوقت والعمل. على أن تختار العمليات الهامة ويخصص لها جلسات مثل عمليات الطهى وتحضير الطعام، العمليات الزراعية والحقلية، العمليات التسويقية كالبيع والشراء ووضع ميزانية للأسرة وترشيد الاستهلاك. ومن خلال هذه المناقشات يمكن انتقاء القضايا والمشاكل السائدة بالسلطنة مثل ارتفاع المهور، الهجرة العمالية إلى الدول الخليجية. استخدام المربيات الأجانب .. إلخ.

١- مهارات متقدمة:

يهدف هذا المستوى إلى إتقان المهارات التى درستها السيدات فى الصف الأول على أن تقدم الدراسة نماذج كاملة لما تعلمته الرائدة أو القيادة النسائية في البرنامج التدريبى. فعلى سبيل المثال تقدم المتدربة نماذج للملابس العمانية الكاملة، كذلك نماذج لقطع من التطريز والأشغال اليدوية والفنية.

وكما سبق أن ذكرنا أن الغاية البعيدة من التدريب على المهارات هى إشعار المتدربة أنها تشارك فى تنمية ذاتها ومجتمعها. فالمهارة وسيلة لغاية

أكبر وهى زيادة إمكانياتها واستعدادها للعطاء لمن حولها، وهذا يتم بصورة أفضل لو تم عن طريق تنظيم النساء الطبيعية بالقرية.

٢- القائمون بالتدريب في البرنامج التدريبي المقترح:

سيقوم بتدريب السيدات على مستوى الصفين الأول والثانى المدربات والمتخصصات اللائى يمكنهن أن توفرهم إدارة المرأة التابعة للمشروع الوطنى للتنمية المحلية بعمان.

وقد يكون اختيارهن عن طريق الإدارات الوطنية (التعليم التقنى، الصحة، الاقتصاد المنزلى، المتخصصات فى الصناعات اليدوية .. إلخ).

ويمكن لإدارة المرأة بالمشروع الوطنى للتنمية المحلية أن تستعين بالمتخصصين من خارج الوطن العمانى عن طريق الهيئات الدولية ومنظمات هيئة الأمم المتحدة مثل:

* البرنامج الإنمائى UNDP .
* هيئة اليونيسيف UNICEF .
* هيئة اليونسكو UNESCO .
* الصحة العالمية WHO .
* منظمة الاسوا ACWA .

الخبراء من الجامعات والمعاهد العلمية:

إن تعاون الهيئات الوطنية مع الهيئات العالمية سيتيح للبرنامج التدريبى الفرصة للاستعانة بالمتخصصين والكفاءات.

ومشروع الخطة الخمسية الذى سيبدأ عام ١٩٨٦ أخذ فى الاعتبار هذه الإمكانات لاسيما المتصلة بالتدريب العلمى والتقنى. وهذا لا يمنع الهيئة التى ستشرف على المنهج التدريبى من وضع النظم، مع إعطاء فرص لتبادل البعثات الخارجية المتخصصة لبعض الدول التى لها خبرات وبرامج متقدمة فى مواد ومهارات معينة فى البرامج التدريبية.

تعقيـــب:

يلاحظ أن المواد التى ستمتحن فيها الطالبة فى نهاية الصف الثانى هى النماذج الكاملة والقطع الفنية التى أعدتها طوال العام من التراث العمانى وذلك عن طريق لجنة للتقييم وذلك طبقاً لمعايير معينة.

- وبالنسبة للجوانب التى مارست فيها الدارسة والتدريب على مواقف حياتية فى الصحة العائلية والمواقف المجتمعية وهذه يخصص لها اختبارات اسقاطية أو إعطاء الطالبة أكثر من حل لمشكلة معينة على أن تختار أفضلها.
- أما بالنسبة للمنتجات المختلفة التى تقدمها المتدربة للتقييم فعند تقدير نتيجة كل متدربة تعرض المنتجات فى معرض عام لإشغال التراث من الملابس والقطع الفنية وكذلك المنتجات والأطباق العمانية المختلفة. ويضم المعرض كل ما قامت به الطالبات طوال العامين.

فى الإمكان عرض وبيع هذه المنتجات لصالح الدارسات إذا رغبن فى هذا أو أن تكون هذه المنتجات نواة لإنتاج فردى يدر مكسباً أو ربحاً لمن يتقن هذا النوع من الإنتاج ويردن أن يقمن بمشروعات خاصة تدر ربحاً.

وفى نهاية امتحان الصف الثانى يمكن اختيار الأوائل ليصبحن قيادات ورائدات ونواة لكوادر جديدة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية لاسيما فى المناطق التى تحتاج للأنشطة النسوية ولم تطرقها مراكز التنمية بعد.

محتويات المناهج التدريبية النسوية:

يوجه البرنامج التدريبى لمناهج علمية وعملية وإلى إعداد أكبر عدد من الإناث لأساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن المجالات التدريبية ستفتح آفاقاً جديدة أمام المرأة الريفية كما ستفتح لها الفرصة لتحسين نموها الذاتى والقدرة على الإنتاج، بل المشاركة فى شئون القرية، الأمر الذى يكون له بالغ الأثر فى حياتها.

وفى السنة الأولى: يكون التركيز على الإعداد للأم الشامل للمرأة كإنسانة واعية ومثقفة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وعلى هذا

ستكون المناهج نظرية وتطبيقية بل وعلمية.

وفى السنة الثانية: الهدف أن تكون المرأة عاملاً هاماً مشاركاً فى التنمية إما كقيادة محلية أو كمنتجة مستثمرة فى أسرتها. ولهذا وجه محتوى البرنامج لإعداد الدارسة بعد حصولها على المبادئ والأساسيات إلى أن تتقن القدرات التى لديها، وأن تكون قادرة على أن تعطى من حولها بعضاً من هذه الحصيلة التعليمية وبذلك تتوسع إدارة التنمية فى تكوين الإناث القدرات على تحمل مسئولية التنمية فى أى موقع أو أى مكان سواء كان فردياً أو جماعياً أو مجتمعياً.

وجدير بالذكر أن برنامج التنمية الشاملة لتدريب المرشدين والمرشدات الذى قامت به المؤلفة لهذا المرجع نال تقديراً من جانب إدارة التنمية بالسلطنة وهيئة الأمم المتحدة وبناءاً على امتداد المشروع إلى بقية الولايات العمانية كما قامت الوزارة بإعادة كتابة البرنامج الذى أعدته الخبيرة[1] فى شكل كتيبات عن محتويات مناهج الصف الأول والثانى تسلم للدارسات فى كل دورة. أما المرشدات فقد طبقت لهن السلطنة أدلة عمل يسترشدوا بها فى تنفيذ البرنامج، ومعارض خارجية يقدموا فيها منتجاتهم الفردية.

(١) الخبيرة التى قدمت البرنامج عام ٨٥ - ٨٦ ونفذته فى السلطنة هى أ. د. سامية محمد فهمى عميدة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - سابقاً -، ومؤلفة هذا الكتاب عن مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع.

خلاصة وتعليق

أهم القضايا والمقترحات المرتبطة بتنمية المرأة واحتياجاتها التدريبية الإرشادية في المنطقة العربية

سيتم هنا تقديم بعض المقترحات حول البرامج الإرشادية وأساليب تقديمها على مستويات ومحاور متعددة مع مراعاة الفروق الثقافية والجغرافية والاجتماعية بين الأقطار العربية، ولكن الاستناد سوف يكون بقدر الإمكان على أسس عامة ومداخل مشتركة.

أولاً: القضايا العامة التي لها أولوية في تنمية إنتاجية المرأة العربية الريفية:

انطلاقاً من خصوصية العالم العربي فى كونه رقعة تتوسط ثلاث قارات مما جعله جسراً للحضارات والثقافات عبر التاريخ القديم والمعاصر، فتقوية هذا الجسر تتطلب تضافر الجهود العربية والدولية كى يعود بالخير والنفع على شعوب المنطقة وشعوب العالم. ولا يقف أسلوب مناهج التقوية على استجلاب الحضارة والتكنولوجيا الغربية أو الشرقية وغرسها فى ثقافة عربية أصيلة تؤدى إلى الاكتفاء الذاتى الحقيقى على نقيض التبعية.

١- قضية الاستقرار السياسي:

من أجل إحراز تقدم ملموس لابد من توافر أطر تشير إلى الاستقرار السياسى وليس على مجرد تواجد الأموال اللازمة للاستفادة من التطورات التكنولوجية والعلمية لأن ذلك يؤدى إلى ما يمكن وصفه بالركود الذهنى فى إطار الاعتماد الفنى بمنطقه التقليدى وبمفهومه الضيق. فمثلاً نجد أن الكثير من الدول النامية تقتنع بتلقى المساعدات الخارجية بصورها المختلفة بدلاً من أن تكون شريكاً فعالاً فى مجال التعاون بين الدول النامية (سوق عربية مشتركة) فى الوقت نفسه يصعب الحصول على الموارد والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية بين هذه الدول النامية(١).

---

(١) انظر وثيقة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن سياسة التكنولوجيا القومية بمصر حتى عام ٢٠٠٠، سنة ١٩٨٤.

٢- قضية نقل التكنولوجيا أو توليدها بالجهود الذاتية:

تعتبر قضية التكنولوجيا والأسس التى تقوم عليها من القضايا الساخنة، فالتكنولوجيا المنقولة لا تسهم فى عملية الارتقاء التكنولوجى الحقيقى للطرف المستقبل الذى يقتصر دوره على استضافة هذه التكنولوجيا التى تظل غريبة عن البنيان الاجتماعى الاقتصادى. وفى إطار هذا التعريف تكون هناك صعوبة فى هضم هذه التكنولوجيا الوافدة واستيعابها.

وسبيل نقل التكنولوجيا باستيرادها هو أحد سببين لامتلاك التكنولوجيا. أما السبيل الآخر فهو الاجتهاد لامتلاك التكنولوجيا بتوليدها بالجهود الذاتية هو السبيل الأفضل والأبقى. ففى بلد مثل مصر تحكمت الدولة مؤخراً فى هذا المجال بإصدار وثيقة قومية لمصر عام ٢٠٠٠ التى تنص على ضرورة امتلاك التكنولوجيا مهما كانت التكلفة والجهد(١). ولقد أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عام ١٩٨٧ وثيقة بعنوان «التجربة المصرية فى تنظيم نقل التكنولوجيا» التى تشير إلى ضرورة قيام تعاون طيب بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى والإرشاد إلى البرنامج القومى الرابع الذى يتضمن عدة مشاريع هامة(٢) فى هذا المجال تتيح كلها قدرة لمصر لامتلاك التكنولوجيا والانتقال إلى مرحلة أخرى هى العمل على تمليكها للدول الشقيقة التى ترغب فى ذلك. وقد أكدت وثيقة مصر على الاتفاق التام على أن كل الموارد والعقول العربية توجه إلى امتلاك التكنولوجيا وليس مجرد استضافتها، ولابد أن تعكس هذه المشاريع الإرادة العربية وأن استخدام أى تكنولوجيا حديثة لابد أن ينطوى على برنامج واضح لتنمية القدرات وإعداد الكوادر وتوافر أدوات البحث العلمى اللازمة التى تتيح للشعوب العربية القدرة على امتلاك هذه التكنولوجيا(٣).

---

(١) المرجع السابق مباشرة.

(٢) تضمنت الوثيقة التركيز على الموارد البشرية فى المنطقة مع السعى لتوفير تعليم الحاسب الالكترونى فى المعاهد المتخصصة كما يحدث حالياً فى مصر والسعودية والكويت وكذلك علم توفير المعلومات لإعداد الشباب للحاق بعصر الالكترونيات.

(٣) كلمة وفد مصر فى تقرير الاجتماع الحكومى للدول العربية عن البرنامج الإقليمى الرابع (١٩٨٨ - ١٩٩٢) الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٨.

٣- المشكلة السكانية في العالم العربي:

من أهم مقاييس التنمية الاقتصادية متوسط دخل الفرد الذى يحدد عن طريق قسمة إجمالى الدخل القومى على عدد السكان ويزداد هذا المتوسط إما بزيادة إجمالى الدخل أو بنقص عدد السكان. ولقد أدى التزايد السكانى المستمر إلى نقص واضح ومستمر فى هذا المتوسط رغم الجهود المبذولة فى سبيل زيادة الإنتاج وتنمية الدخل القومى. فالمشكلة الأساسية لمعظم الدول العربية ليس الفقد فى الموارد الطبيعية وإنما التخلف فى الموارد الإنسانية البشرية. ولبناء رأس المال البشرى فإن هذا يعنى تطوير مستوى التعليم والمهارات وتحسين مستويات الصحة النفسية والعقلية والجسمانية للأفراد وبخاصة للمرأة الريفية لأن إكسابها مهارات فى تعليم العمليات المنزلية والحقلية والصناعات الريفية ينعكس بالضرورة على رفع دخل الأسرة الريفية عموماً وإنماء المرأة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، بل تصبح المرأة واعية بالتنمية وضرورة مشاركتها فيها.

إن مواجهة المشكلة السكانية عموماً لابد أن يتم من خلال تقييم أبعاد المشكلة من نواح ثلاث: النمو السكانى، توزيع السكان، خصائص السكان فى مواجهة شاملة مع إعطاء المرأة البعد الرئيسى كمحور فى هذه المعالجات. فى إطار تأكيد معظم الأبحاث العلمية على الأهمية التعليمية للمرأة الريفية لتغير سلوكها وتنميتها وإعطائها المعارف الإرشادية اللازمة، لابد من تتبع رجع الصدى لدى المرأة فيما يتعلق بالموارد والبرامج الثقافية والأنشطة الإعلامية على تغيير المفاهيم والمعتقدات.

٤- المـــوارد:

فى سبيل تحسين إنتاجية المرأة الريفية ورفع مستوى معيشتها لابد من وضع أكبر قدر من الموارد لفترة زمنية طويلة تحت إشراف البلدان العربية وخاصة قطاعاتها الريفية. وتعتبر السياسات المالية والتجارية الدولية، بما فى ذلك تحديد الأسعار الدولية للمنتجات وسياسات التسويق، من الأمور الهامة فى تقرير حالة المرأة الريفية عند تخصيص الموارد على الصعيد العربى

وبخاصة للأزمة الريفية الراهنة وتزايد تنمية البلدان النامية فيما يتعلق بالغذاء وإتاحة الموارد للعناصر المتعلقة بالمرأة فى مشاريع التنمية الريفية وفى البرمجة القطاعية فى الزراعة ومصايد الأسماك.

ثانياً: قضايا المرأة الريفية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم:

هناك جوانب عديدة متعلقة بتلك الأمور فى حاجة إلى تغيير وبخاصة المرتبطة والمبالغة فى أهمية الحالة الاجتماعية للمرأة ودورها فى الإنجاب مع إغفال نصيبها فى الإنتاج الزراعى ومساندة أنشطتها الإنتاجية واقتسام المنافع معها بالعدل. ولذلك فإن التغييرات المطلوبة فى مجال التخطيط من أجل المرأة الريفية يتم بتحويل التركيز من التخطيط الجزئى إلى التخطيط الكلى. كذلك نجد فيما يتعلق بإدارة المشاريع الريفية عدم الاستجابة لاحتياجات المرأة الريفية أو الاستفادة من مهارتها، بل نادراً ما تشغل المرأة الريفية مناصب مؤثرة فى اتخاذ القرار وهذا يتضح فى تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتخطيط المشاريع التنموية وتسجيلها.

ومن القضايا الحيوية فى هذا الصدد إغفال متخذى القرارات أحياناً فى سعيهم لتحسين حالة المرأة الريفية لأهداف طويلة الأمد. فى نفس الوقت نجد أن المسئولين الإداريين المعنيين بتنفيذ هذه التدابير الوسيطة على الصعيدين المحلى والقومى ليسوا على المستوى المؤهل الذى يمكنهم من تفهم احتياجات المرأة ومشاكلها ومهاراتها، كما أن الخدمات العامة للمجالات الإنتاجية مركزة فى المدن وغير متاحة فى المناطق الريفية بالإضافة إلى أنه نادراً ما تشترك المرأة الريفية فى عمليات الرصد والتقييم.

١- مشكلة التنظيم بين جماعات الإناث:

لابد من إعادة النظر فى الأجهزة النسائية بالبلدان العربية وذلك لتهيئة توجيه السياسات والبرامج ولربط المنظمات المحلية بالتخطيط القومى والإقليمى والعالمى، وينبغى ربط المنظمات غير الحكومية بالأجهزة النسائية وتنسيق أنشطتها.

٢- مشكلة استخدام الوقت للمرأة:

فى عملية التنمية توجد منافسة بين الوقت الذى تكرسه المرأة الريفية للإنتاج والوقت الذى تخصصه للأسرة وللواجبات المنزلية، فالدور ثلاثى الأبعاد متمثلاً فى الواجبات المنزلية والأسرة والمهن. ولذلك فالاهتمامات الجادة لابد أن تنصب على تطوير وتحسين التكنولوجيا المنزلية ومراعاة ما تتكبده المرأة من عناء فى أعمالها مثل جمع المياه وصناعة الوقود (الجلة) بغية اتخاذ التدابير التى تريحها من هذا العناء حتى تتفرغ للعمل للمنتج ولذلك لابد أيضاً من تدريب المرأة وتوعيتها بما لا يتعارض ولا يؤثر على إنتاجها ونوعية الحياة التى تعيشها. كذلك يراعى إعادة توزيع الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بين أعضاء الأسرة حتى تتمكن من التدريب على التكنولوجيات الجديدة[١].

٢- توفير المعلومات والبحوث:

هناك حاجة شديدة إلى المعارف والمهارات والموارد المحلية اللازمة لوضع الخطط الإنمائية المناسبة، وهذا يتطلب توفير بحوث فى مجال المؤثرات الملائمة الجديدة المتعلقة بحالة المرأة الاجتماعية والاقتصادية ومساهمتها فى الإنتاج والعلاقة بين استثمار الإناث وزيادة إنتاجهن والتقنيات الزراعية ومهارات المرأة فى الزراعة والصناعة والحرف. أى تكون قاعدة للبيانات.

سبل تحسين إنتاجية المرأة في المناطق الريفية:

لابد من التأكيد على أن المرأة الريفية منخفضة الإنتاجية لأن الموارد المخصصة محدودة. كما أن التصور المطروح على الساحة لمعالجة ذلك قصراً على اختزال الجهود فى كونها رعاية اجتماعية باعتبارها مسألة انفصالية اجتماعية مع حرمان المرأة رغم أحقيتها فى الدين الإسلامى

---

(١) نقلا عن تقرير الحلقة الدراسة الإقليمية حول الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة فى المناطق الريفية، هيئة الأمم المتحدة، فيينا، ١٩٨٤ (وقد ترأست المؤلفة هذه الحلقة).

والقوانين الوضعية من الحصول على الحقوق والقروض والمواصلات والنقل والتكنولوجيا والتدريب.

ولذلك نري إعطاء اهتماماً ضرورياً حول:

١- فرص الحصول على الأرض والمياه والموارد الإنتاجية.

٢- فرص الحصول على الائتمان.

٣- فرص الحصول على التكنولوجيا والتدريب والخدمات الإرشادية.

٤- فرص وصول المرأة الريفية إلى أنشطة أخرى خارج القطاع الزراعى.

سبل تحسين المستوي المعيشي للمرأة الريفية:

من أجل تحسين الحالة الاجتماعية للمرأة الريفية لابد من النهوض بالمستوى الذى عنده تلبى الاحتياجات الاجتماعية كإمكانية الحصول على المياه والوقود والتعليم والتدريب والخدمات والضمان الاجتماعى.

تحسين مشاركة المرأة في المؤسسات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية:

الاستهداف يذهب إلى تحسين فرص وصول المرأة الريفية لمراكز اتخاذ القرار وصنعه فى تلك المؤسسات والمشاريع التنموية الريفية والإدارة. كذلك تعبئة جهود المرأة الريفية وتنظيمها مع التنسيق بين مختلف الوزارات أو الإدارات القطاعية على جميع المستويات من أجل تحسين مشاركة المرأة. وهناك تجارب تنموية رائدة بالبلدان العربية والمجلس العربى للأمومة والطفولة، وصندوق التنمية العربية، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق منظمة الأوبك، بجانب أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة ببرامجها وتخصصاتها المتباينة مثل إدارة الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة الصحة العالمية .. إلخ.

ثالثاً: مقترحات خاصة بالاحتياجات التدريبية الإرشادية للمرأة الريفية العربية:

* التعرف على طبيعة أدوار المرأة فى المجالات الأسرية والاقتصادية والزراعية وفيما يتعلق بالأفكار والعادات والممارسات التقليدية.

* حصر الاحتياجات التدريبية الإرشادية بمقارنة الأدوار الحالية والمنشودة تنموياً.

* ترشيد المرأة فى مجالات التعليم الأسرى والرعاية للوالدين وللأبناء بسبب قصور المداخل الترشيدية كالتى تتولاها الأجهزة القائمة بهذه البرامج.

* الترشيد الاستهلاكى والإنفاق، فالمؤشرات تؤكد أن الإنفاق المتزايد ينصب على النواحى الاستهلاكية الغذائية مع ضعف الإنفاق فى النواحى التعليمية والصحية والترويحية والثقافية(1).

* الترشيد الادخارى والاستثمارى.

* الترشيد فى مجال الارتفاع بالمستويات المعيشية الأسرية.

* الترشيد فى مجال تحسين البيئة والمجتمع.

* احتياجات إرشادية متعلقة بالأمان النفسى والاجتماعى والحقوق والواجبات مع توفير الحماية القانونية والدفاع عن الحقوق مع توفير هذه الخدمات الإرشادية عن طريق المتخصصين بالمجان.

---

(1) يوجد فى هذا الصدد دراسة متكاملة للمؤلفة عن تجربتى مصر وعمان، وأيضاً يمكن الرجوع إلى دراسة صفاء توفيق صالح عن دور مراكز التنمية الريفية التابعة للإرشاد الزراعى بمحافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، قسم الإرشاد الزراعى، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.

الفصل الثامن

تجربة مشاركة المرأة فى زيادة الدخل من خلال التعاونيات بمناطق التنمية والتدريب التعاونى فى جنوب الوادى (كوم امبو)

- النشأة والتطور.
- الفلسفة الاستراتيجية.
- الأنشطة.
- الآثار المترتبة على تنفيذ مشروع التنمية والتدريب.
- توصيات مقترحة لتحسين مشروع التدريب.

مشاركة المرأة في زيادة الدخل - مشروعات صغيرة - من خلال التعاونيات بمناطق

التنمية والتدريب التعاوني بالأراضي الجديدة[1] (كوموبو)

مقدمة:

تلقى قضايا المرأة أهتماماً متزايداً من جانب كثير من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية نظراً لتنامى الإدراك بأهمية إدماج المرأة فى عمليات التنمية سواء من حيث المشاركة الفعالة فى العمليات التنموية، أو الاستفادة العادلة من عوائد التنمية. لقد أصبح واضحاً أن تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال رفع قدرات البشر، وإشراك أكبر عدد منهم فى دورة الإنتاج والاستهلاك، فى إطار يضع فى اعتباره متطلبات الأجيال القادمة، مثلما يضع ضمن مسئولياته ضرورات الوفاء بمتطلبات الحاضر.

ونقطة الانطلاق فى أى سياسة تنموية ناجحة هى العمل على الارتقاء بظروف المرأة التى تقوم بالدور الأساسى فى تكوين الأسرة وتنشئة الأبناء وتضطلع بالجانب الأكبر من المسئولية فى تنفيذ برامج تنظيم الأسرة، ويعول عليها الكثير فى المحافظة على صحة البيئة وترشيد استخدام الموارد، والمساهمة الفعالة فى دفع عجلة الإنتاج.

وإذا كان الاهتمام بالمرأة ينبغى أن يكون على قمة أولويات السياسات التنموية، فإن المرأة الريفية بصفة خاصة ينبغى أن يكون لها الأسبقية وأن يتضاعف نصيبها من الجهود التنموية، مرة لكونها ريفية، ومرة أخرى لكونها أمرأة. فالمرأة الريفية تنتمى إلى القطاعين الأقل حظاً، والأكثر حرماناً من بين قطاعات المجتمع، على الرغم من أهميتها الحيوية فى الإسراع بعملية التنمية الشاملة للمجتمع ودفعها وتعزيزها إذا ما أتيح لهما الأنطلاق

(١) مشاركة المرأة فى زيادة الدخل من خلال التعاونيات بمناطق عمل مشروع التنمية والتدريب التعاونى بالأراضى الجديدة. إعداد أ.د. سامية فهمى و أ.د. محمد العزبى.

من أسر التخلف والإهمال النسبى الذى فرض عليهما عصوراً طويلة، وتوفرت لهما أسباب إطلاق طاقاتهما الكامنة وتوظيفها فى عمليات التنمية.

ولقد أتفقت نتائج كثير من الدراسات على كثرة وتعدد الأعمال التى تقوم بها المرأة الريفيه وضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقها، سواء كربة بيت، او كعاملة زراعية، ومع ذلك فهم يلاحظون تدنياً كيفياً فى مستوى أدائها لهذه الأعمال، ويلاحظون كذلك أن أعمالها تلك لا تسهم إسهاماً ملحوظاً فى تحسين وضعها.

فالدراسات تشير إلى أن طبيعة النشاط الاقتصادى السائد بالقرية قد تكون من العوامل المؤثرة على مكانة المرأة فى الأسرة والمجتمع المحلى، فحيث تكون الزراعة التقليدية هى نمط النشاط الاقتصادى السائد فإن العمل الزراعى الذى تقوم به المرأة يساعد الرجال فى أعمالهم، ولا يعود عليها منه دخل مباشر، ولذا فإن الدور الإنتاجى للمرأة فى الزراعة التقليدية لا يعترف به فى الغالب، ولا يترتب على مشاركتها فيه ارتفاع فى مكانتها الاجتماعية.

أما القرى التى تتقلص فيها الزراعة التقليدية، وتتوفر بها الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية والتى تسمح للمرأة بالعمل بها، والحصول منها على دخل مباشر، فإنها تزيد من قوتها، وترفع من مكانتها سواء فى أسرتها أو فى مجتمعها المحلى.

فى ضوء الحقائق سالفة الذكر يبدو أن تحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة الريفية ورفع مكانتها هو أمر مرهون بدرجة كبيرة بمشاركتها فى مجالات النشاط الاقتصادى التى تدر عليها دخلاً نقدياً مباشراً. ولقد تعددت الدراسات التى أشارت إلى الجوانب الإيجابية لمشاركة المرأة الريفية فى مثل هذه الأنشطة. إن اشتغال المرأة الريفية بعمل يدر عليها دخلاً مباشراً، ومساهمتها فى ميزانية الأسرة، بجانب ارتفاع مستواها التعليمى كانت أهم المتغيرات ذات التأثير الإيجابى على درجة مشاركتها فى القرارات السرية وأكدت نتائج دراسات أجراها العبد (١٩٨٣) وشكرى وآخرون (١٩٨٨) أن

عمل المرأة الريفية واستقلالها الاقتصادى يعتبران من أهم العوامل المحددة لمكانتها الاجتماعية، فبالإضافة إلى اشتغال المرأة الريفية بعمل يعود عليها بدخل خاص يحقق لها إشباعات نفسية واجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة، فإنه يحقق لها أيضاً الأمن الاقتصادى ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة التى تثير فى نفسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها ومستقبل أولادها، ويخفف من شعورها بالتبعية للرجل.

وقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن خروج المرأة الريفية للعمل كان له تأثير عكسى ملحوظ على معدل خصوبتها، حيث يؤدى العمل إلى خلق اهتمامات جديدة لديها، ويرفع من قدرها، ويقلل من أهمية قدرتها الإنجابية فى تحديد مكانتها الاجتماعية،وبالتالى تقل الأهمية النسبية لإنجاب عدد كبير من الأطفال. كذلك فإن مشاركة المرأة الريفية فى الحياة الاقتصادية يساعد على مشاركتها فى الحياة الاجتماعية والسياسية كالمشاركة فى الانتخابات العامة والمنظمات التطوعية والأنشطة المجتمعية المحلية بصفة عامة. ويتفق ذلك مع ما يعرف بظاهرة الأثر التراكمى للمشاركة، والتى تعنى أن الأفراد ذوى المستوى المرتفع للمشاركة فى نوع معين من النشاط غالباً ما يكونون نشيطين فى المجالات الأخرى. من ناحية أخرى، فإن ممارسة المرأة الريفية للعمل فى مجالات نشاط اقتصادى متنوعة سوف يساعد على توفير احتياجات المجتمع الريفى المحلى من بعض السلع الضرورية، ويوفر للأسرة دخلاً إضافياً يزيد من قوتها الشرائية، ويرفع مستوى معيشتها،

على أن تحقيق المزايا العديدة لمشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل النقدى المباشر تتطلب قبل أى شىء توافر المراكز والبرامج التدريبية اللازمة لإكسابها المهارات الضرورية التى تمكنها من العمل بمثل هذه الأنشطة، وبخاصة فى المجالات غير الزراعية كمجالات الحرف اليدوية، والصناعات البيئية وأعمال الخدمات المختلفة، خاصة وأن فرص المرأة الريفية فى العمل الزراعى تقل فى ظل التوسع فى الميكنة الزراعية وقلة الاعتماد على الأيدى العاملة فى العمل الحقلى، وضيق الرقعة

الزراعية فى ظل الزيادة المضطردة فى عدد السكان. بل أن توافر فرص التدريب للمرأة الريفية قد لا يكون كافياً ما لم يصاحبه أيضاً توافر المناخ الثقافى والاجتماعى الذى يسمح ويشجع المرأة الريفية على المشاركة فى البرامج التدريبية المتاحة وحتى ذلك قد لا يكون كافياً إذا لم تتوافر فرص عمل للنساء المتدربات.

فى ضوء ما تقدم تتضح أهمية توفير فرص التدريب للمرأة الريفية لإكسابها مهارات وقدرات ومعارف تعينها على ممارسة أنشطة إنتاجية تدر عليها عائداً نقدياً يمكن من خلاله أن تساهم فى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة أسرتها، ويزيد من قدرتها على المساهمة فى تنمية مجتمعها.

ولقد أدرك برنامج التدريب التعاونى بالأراضى الجديدة هذه الحقائق، ورغبة منه فى المساهمة فى الجهود التنموية أعد برامج تدريبية موجهة لتنمية القدرات الإنتاجية للمرأة فى الأراضى الجديدة ووفر لها فرصة حقيقية لتطبيق ما تعلمته خلال التدريب فى أنشطة إنتاجية مدرة للدخل، كما حرص على أن يواكب جهوده فى مجال التدريب والإنتاج جهود أخرى فى مجالات التثقيف والتوعية والإرشاد فى عدة مجالات هامة مثل محو الأمية وكيفية المحافظة على صحة الأسرة وتنظيم النسل والارتفاع بمستوى أداء الأعمال المزرعية والمنزلية وغيرها حتى تتكامل الجوانب الاجتماعية مع الجوانب الاقتصادية فى تحقيق الهدف النهائى، ألا وهو المساهمة فى تنمية المرأة فى الأراضى الجديدة وزيادة فعاليتها فى تنمية مجتمعها.

أهداف وأسلوب الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية الوقوف على الدور الذى قام به مشروع التنمية والتدريب التعاونى فى مجال تنمية المرأة فى الأراضى الجديدة، والآثار المترتبة على ذلك واستخلاص بعض المؤشرات التقييمية، وتقديم بعض المقترحات التى قد تفيد فى توجيه العمل مستقبلاً بغرض زيادة فاعلية المشروع فى تحقيق أهدافه.

وتعتمد الدراسة الحالية بصفة رئيسية على البيانات والدراسات المتحصل عليها من إدارة المرأة بمشروع التنمية والتدريب التعاونى والتى تشتمل على تقارير التقدم فى سير العمل والإنجازات المتحققة، وبعض التقارير البحثية عن دراسات ميدانية أجريت فى مناطق عمل المشروع فى فترات مختلفة بغرض الوقوف على الظروف القائمة فى تلك المناطق والمتعلقة بعمل المشروع، وكذا بعض الدراسات التقويمية التى أجريت بغرض التعرف على الآثار التى ترتبت على تنفيذ المشروع.

نشأة وتطور مشروع التنمية والتدريب التعاوني في الأراضي الجديدة:

مشروع التنمية والتدريب التعاونى فى الأراضى الجديدة هو أحد المشروعات التى قامت بتنفيذها منظمة العمل الدولية مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وقد بدأت أعمال المشروع فى ١٩٨٤ وشمل أربعة مناطق من الأراضى المستصلحة هى مناطق الإسكندرية، صان الحجر، مرسى مطروح، وكوم امبو. وقام المشروع باختيار تعاونيتين زراعيتين للمنتفعين فى الأراضى الجديدة فى كل من المناطق المذكورة، ودعمت بكل الوسائل المتاحة من تدريب وتنمية وأنشطة لزيادة دخل الأسر والأفراد، وذلك لتطوير هذه التعاونيات النموذجية حتى تصل إلى مرحلة الاعتماد الذاتى وقد بلغت مساهمة منظمة العمل الدولية ومنظمة دانيدا الدانماركية حوالى مليون دولار أمريكى بالإضافة إلى مساهمة الحكومة المصرية التى بلغت حوالى ١,٣ مليون جنيه مصرى. ولنجاح المرحلة الإولى فى هذا المشروع الذى أكدته لجنة ثلاثية تمثل منظمة العمل الدولية والدانمارك (الدولة المانحة) والحكومة المصرية تم تمديد المشروع لنهاية عام ١٩٩١ كمرحلة ثانية، حيث تم اختيار ستة مناطق جديدة فى الأراضى المستصلحة وهى غرب النوبارية، الفيوم، كفر الشيخ، شمال سيناء، سيوة، وشمال البحيرة. وتم دعم نشاطات تنمية وتطوير تعاونيتين نموذجيتين فى كل من هذه المناطق، وذلك لتحقيق الاعتماد الذاتى على أنفسهم فى إدارة التعاونية وتنمية القطاع الزراعى بصفة

عامة فى منطقة عمل المشروع، وتم ذلك بموجب خطة عمل وضعها المشروع على النحو التالى:

١- استخدام الأساليب الزراعية الحديثة فى مزاولة الأعمال الزراعية على النحو الذى يحقق أقصى إنتاجية فى ظل الموارد المتاحة.

٢- تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ذاتياً.

٣- اكتساب مهارات فنية جديدة فى المجالات المتعلقة بميكنة الزراعة واستخدام الميكنة الزراعية فى العمليات الزراعية.

٤- نشر مشروعات إنتاجية صغيرة من شأنها العمل على تعدد وتنمية مصادر الدخل الريفى.

٥- اكتساب خبرات جديدة فى تطوير هذه المجتمعات الجديدة.

٦- تدريب وتنمية المرأة الريفية حتى يمكنها المساهمة فى تنمية مجتمعها، وتحقيق دخل يساهم فى رفع مستوى معيشة أسرتها.

وقد بلغت مساهمة منظمة العمل الدولية والدانمارك (الدولة المانحة) حوالى ٢,١ مليون دولار أمريكى، ومساهمة الحكومة المصرية حوالى ٢,٨ مليون جنيهاً مصرياً. ولنجاح المرحلة الثانية فى تحقيق أهداف المشروع الذى أكدته لجنة ثلاثية أخرى تمثل منظمة العمل الدولية، منظمة دانيدا الدانماركية والحكومة المصرية، وكان من توصياتها تصميم مشروع جديد يأخذ بعين الاعتبار التنمية الريفية المتكاملة من خلال التعاونيات الزراعية فى مناطق المشروع، ومن ثم الاستمرارية والمتابعة لهذه التعاونيات بعد انتهاء عمل خبراء منظمة العمل الدولية بالمشروع فى نهاية عام ١٩٩٥ .

وعلى أساس هذه التوصيات التى أصدرتها لجنة التقييم أشتمل المشروع الجديد الذى بدأ فى أكتوبر ١٩٩٢ على ما يلى:

١- يعمل المشروع الجديد فى المناطق العشرة السابقة من الأراضى المستصلحة بالإضافة إلى خمس مناطق جديدة هى مريوط، بنجر

السكر، البستان، شرق الحفير، والإسماعيلية حيث يشمل المشروع أيضاً على بعض تعاونيات الخريجين فى هذه المناطق، ويبين ملحق رقم (١) مناطق عمل المشروع فى مراحله المختلفة.

٢- تتكون عناصر المشروع من الإرشاد الزراعى لتعاونيات المستوطنين وجميع الأعضاء- إنشاء مصنع لتصنيع الفواكه والخضروات (الصناعات الغذائية) وهى وحدة تدريبية إرشادية لتصنيع الفواكه والخضار- تأسيس وتشغيل صندوق الإقراض التعاونى الدائر للمنتفعين السيدات الريفيات وتعاونياتهن- اعتبار تدريب النساء الريفيات سواء العضوات منهن أو غير العضوات فى التعاونيات الزراعية أمراً أساسياً فى تنفيذ المشروع فى جميع مناطق عمله - التدريب والتثقيف التعاونى لأعضاء مجالس الإدارة والجهاز الوظيفى للتعاونيات أمر مهم. وأيضاً دعم وتدريب الرجال والنساء على أنشطة زيادة الدخل. بالإضافة إلى ذلك يقوم المشروع بمساعدة ودعم التعاونيات لإنشاء وتأسيس الأسواق الزراعية والتعاونية على مستوى القرية والمناطق وبالتالى إنشاء سوق زراعى مركزى لخدمة الزراعيين والتعاونيين فى الأراضى الجديدة.

الفلسفة التنموية لمشروع التنمية والتدريب التعاوني في مجال تنمية المرأة الريفية:

يستند مشروع التدريب التعاونى فى الأراضى الجديدة إلى عدة مبادئ أو مرتكزات نظرية عامة تشكل رؤيته لموضوع تنمية المرأة الريفية ودور التعاونيات فى تحقيقها. وفيما يلى بعض أهم هذه المبادئ:

١- إن التنمية الريفية الناجحة لا يمكن تحقيقها بدون إدماج المرأة الريفية فى عمليات التنمية.

٢- إن إدماج المرأة الريفية فى التنمية لا يعنى مجرد مساهمتها فى الجهود التنموية فحسب، بل يعنى أيضاً ضرورة حصولها على نصيب عادل من عوائد التنمية.

٣- إن المساهمة الفعالة للمرأة الريفية فى عمليات التنمية تقتضى أولاً تنمية المرأة الريفية ذاتها.

٤- إن إستمرارية بعض سمات تخلف المرأة الريفية لا يعبر عن حالة متأصلة فى المرأة الريفية بقدر ما يعبر عن استمرارية أوضاع التخلف ومظاهره فى الريف، والمرتبطة فى جانب منها بإغفال سياسات التنمية لمتطلبات الواقع الريفى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

٥- إن المرأة الريفية لديها الرغبة والاستعداد للتغيير، وأنها قادرة على مساعدة نفسها بنفسها وقادرة على المساهمة الفعالة فى تنمية مجتمعها إذا ما أتيح لها فرص التعليم والتدريب والعمل والظروف الملائمة لاستغلال طاقاتها الكامنة، وهذا ما ينبغى أن تعمل على توفيره الأجهزة المعنية بعملية التنمية ومن بينها التعاونيات.

٦- إن الاستثمار فى مجال التنمية البشرية لا ينبغى أن يقتصر على برامج التدريب وإتاحة فرص العمل فقط مع أهمية ذلك القصوى، بل ينبغى أن يمتد ليشمل المجالات التى ترتبط بتحسين نوعية الحياة، وأوضاع الخدمات بمختلف أنواعها الصحية والثقافية والبيئية، والعمل على تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة، وتغيير نظرة المرأة إلى ذاتها، حيث أن إغفال البعد الاجتماعى فى التنمية يعد أحد أهم أسباب فشل المشروعات التنموية.

٧- إن التعاونيات الناجحة يمكنها، بل وينبغى عليها أن تلعب دوراً فعالاً فى تنمية المجتمعات المحلية التى تتواجد بها، وأن أحد أهم مجالات إسهامها فى هذا الشأن يتمثل فى العمل على زيادة فرص العمالةللنساء وخاصة فى المناطق الريفية، وتجميعهن كعضوات نشطات يسهمن فى عمليات تنمية مجتمعاتهن المحلية، وأن تحقيق ذلك يمكن أن ينعكس بدوره على زيادة قدرة التعاونيات على الأعتماد على الذات وعلى اضطلاعها بدور إنتاجى بجانب الأدوار الخدمية والإرشادية التقليدية.

استراتيجية مشروع التنمية والتدريب التعاوني في تنمية المرأة في الأراضي الجديدة:

المقصود بالاستراتيجية فى هذا المجال مجرد وجود مجموعة الأهداف والوسائل المتبعة فى الوصول إليها. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الهدف من مشروع التنمية والتدريب التعاونى فيما يتعلق بالمرأة فى الأراضى الجديدة هو مجرد العمل على زيادة دخلها، ولكن المتفحص لفلسفة المشروع فى مجال تنمية المرأة السابق إيضاحها، وللأنشطة التنفيذية التى قام بها المشروع فى هذا المجال يدرك أن العمل على توفير مصدر لزيادة دخل المرأة- على الرغم من أهميته الكبيرة- ليس هو الهدف الوحيد الذى يسعى المشروع إلى تحقيقه، كما أنه ليس أيضاً هدفاً نهائياً فى حد ذاته، ولكنه بجانب أهداف أخرى تتمثل فى رفع مستوى وعى المرأة الريفية، وإكسابها معارف واتجاهات وسلوكيات جديدة ومرغوبة، والمساهمة فى توفير سلع يحتاجها المجتمع المحلى كل ذلك يعتبر وسائل هامة لتحقيق أهداف أبعد مدى تتمثل فى تحسين وضع ومكانة المرأة الريفية فى الأسرة والمجتمع المحلى، والمساهمة فى رفع المستوى المعيشى للأسرة الريفية، بجانب تنشيط المقتصد المحلى والوطنى عن طريق زيادة الإنتاج وقوة العمل المنتج ومن خلال ذلك كله يزيد إسهام المرأة الريفية فى التنمية المجتمعية الشاملة وهو الهدف الأبعد. وكما يتبين فإن توفير مصدر دخل للمرأة فى الأراضى الجديدة يتم من خلال قيام المشروع بعدة أنشطة متكاملة تشتمل على توفير التدريب الإنتاجى، وتوفير فرص لممارسة النشاط الإنتاجى للمتدربات، وتوفير تسهيلات إقراضية وتسويقية لهن.

ويتم تحديد نوع التدريب المطلوب والأنشطة الإنتاجية المنفذة بناء على دراسات ميدانية لاحتياجات المرأة فى المناطق المختلفة فى ضوء الموارد المتاحة والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى تلك المناطق، وبجانب ما تؤدى إليه هذه الأنشطة من توفير مصادر دخل جديدة للمرأة

الريفية، فإنها تسهم فى نفس الوقت فى توفير سلع يحتاجها المجتمع المحلى، أو فى تحسين نوعية سلع موجودة بالفعل، كما يمكن تسويق بعضها خارج المجتمع المحلى، وربما تصدير بعض المنتجات المتميزة للخارج.

وتتحقق مساهمة المشروع فى رفع مستوى وعى المرأة فى الأراضى الجديدة وإكسابها معارف واتجاهات وسلوكيات جديدة ومرغوبة من خلال ما يضطلع به المشروع من أنشطة فى مجالات محو الأمية، التوعية الصحية، الإرشاد المنزلى، الإرشاد المزرعى، الإرشاد الإجتماعى، وتنمية القدرات الإدارية والتنظيمية والاتصالية للمرأة.

وكما سبق فى مقدمة هذه الدراسة فإن عمل المرأة الريفية فى نشاط اقتصادى يدر عليها دخلاً نقدياً بجانب تحسين مستواها التعليمى والمعرفى يؤدى إلى تحسين وضعها ومكانتها سواء فى الأسرة أو فى المجتمع المحلى، ويسهم فى تحسين مستوى معيشة أسرتها. ويؤدى ذلك كله بالإضافة إلى مساهمتها فى زيادة الإنتاج وتنشيط المقتصد، إلى زيادة فاعلية المرأة الريفية فى الإسهام فى التنمية المجتمعية الشاملة وهو الهدف الأبعد للسياسات والمشروعات والبرامج المعدة والموجهة للمرأة الريفية.

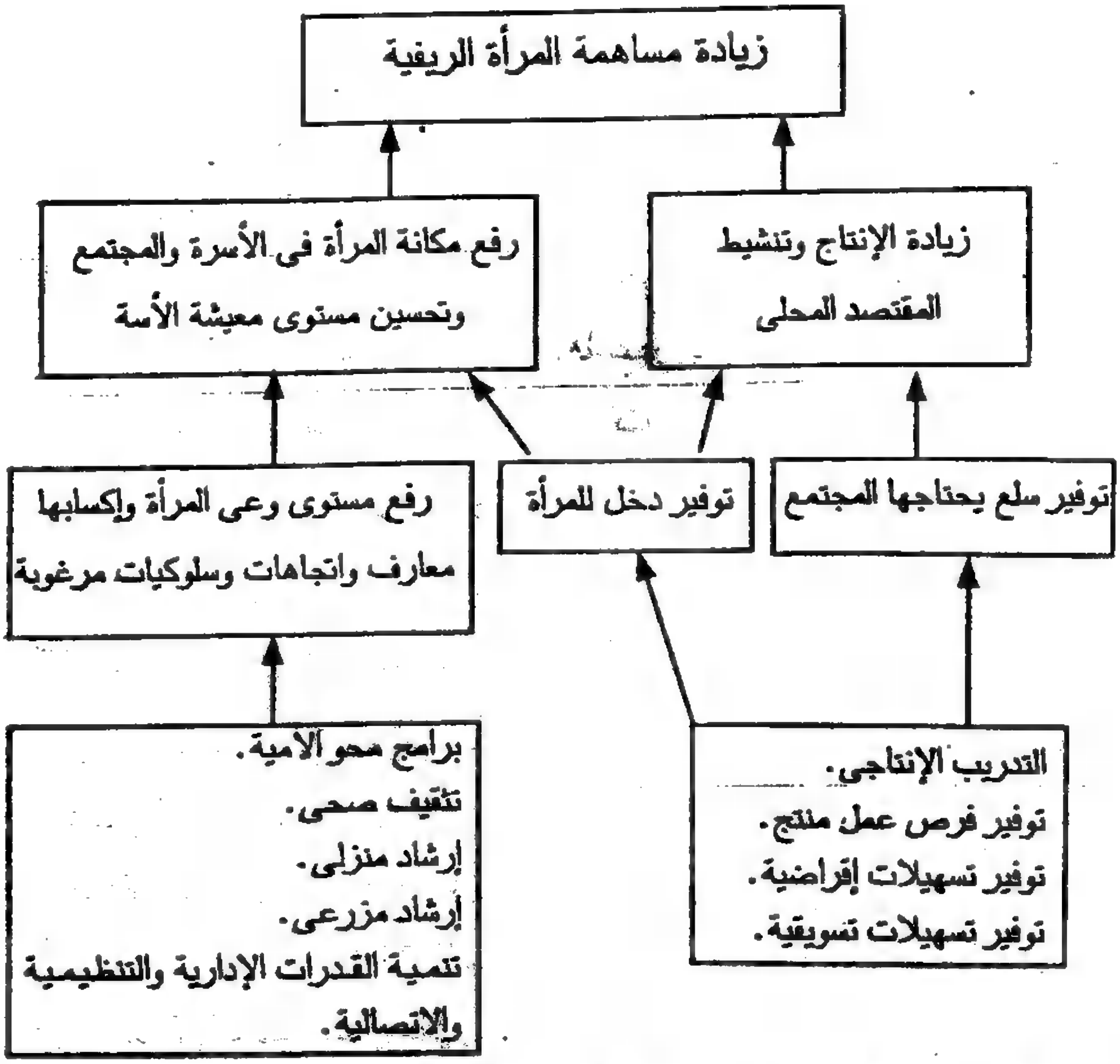

شكل (١): مخطط توضيحي للعلاقة بين أهداف ووسائل مشروع التدريب التعاوني في مجال تنمية المرأة الريفية بالأراضي الجديدة

أنشطة مشروع التنمية والتدريب التعاوني في مجال تنمية المرأة الريفية في الأراضي الجديدة:

من أجل تحقيق أهداف برنامج التدريب التعاونى فى مجال تنمية المرأة الريفية فى الأراضى الجديدة قام المشروع بعدة أنشطة متنوعة ومتكاملة اشتملت علَى إعداد برامج تدريبية، وتوفير فرص لممارسة أنشطة إنتاجية للمتدربات، والمساعدة فى توفير تسهيلات إقراضية وتسويقية للمنتجات، بجانب الأنشطة الإرشادية والتثقيفية، والقيام بالدراسات الاستطلاعية والتقويمية، وفيما يلى نبذة عن كل من هذه الأنشطة:

١- الأنشطة التدريبية:

يعتبر النشاط التدريبى هو حجز الزواية فى الأنشطة التى نفذها مشروع التدريب التعاونى فى مجال تنمية المرأة بالأراضى الجديدة، ولقد استهدف هذا النشاط بصفة رئيسية إكساب النساء المهارات والمعارف الضرورية لممارسة بعض الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل. وقد تنوعت الدورات التدريبية التى قام المشروع بتنفيذها عبر مراحله المختلفة ما بين دورات عامة وأخرى متخصصة، وما بين دورات محلية وأخرى مركزية.

وتهدف الدورات التدريبية العامة إلي:

استغلال وقت فراغ المرأة الريفية فى أنشطة من شأنها مساعدتها على تحقيق عائد اقتصادى ورفع مستوى أدائها المنزلى والمزرعى وتستغرق هذه الدورة العامة عادة حوالى شهرين، وتشتمل على أنشطة تثقيفية متنوعة كمحو الأمية، والتغذية السليمة، وإدارة المنزل، وتنظيم الأسرة، والتوعية بالنشاط التعاونى، وكيفية إدارة بعض المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيا الحديثة مثل تربية الأرانب والدواجن فى بطاريات أو حفظ المنتجات الزراعية، بجانب العمل على إكساب المتدربات مهارات حرفية مناسبة فى مجال الأعمال والمشغولات اليدوية كالتفصيل والخياطة وعمل السجاد والكليم، وعمل المكرميات والرسم على القماش، تصميم تركيبات الخرز على الملابس وكحلى، وصناعة الشنط والمشغولات الجلدية، ولعب الأطفال، والتابلوهات، والسلال، والزهور من الورق والقماش، إلى ما غير ذلك من الحرف.

أما الدورات المتخصصة:

فإنها تعد للمتدربات اللاتى أبدين نجاحاً وتميزاً خلال الدورات العامة وتركز على أحد الأنشطة الإنتاجية كالتفصيل والخياطة أو الكروشيه بغرض إتقانها، من أجل استغلال المرأة فى الأراضى الجديدة لوقت فراغها فى أداء حرفة مناسبة تدر عليها دخلاً يساعد فى تحسين ظروفها المعيشية. ومن

خلال الدورات المتخصصة تتاح للمشاركات فرصاً حقيقية للمشاركة فى أنشطة إنتاجية فعلية. وعادة ما تستغرق الدورة المتخصصة شهراً، ويساعد المشروع فى توفير بعض الخامات والتسهيلات الإنتاجية للتعاونيات لتنفيذ هذه الدورات، ويتم تنفيذ الدورات العامة والمتخصصة من خلال التعاونيات النموذجية فى مناطق عمل المشروع الخمسة عشرة السابق ذكرها.

وبجانب الدورات التدريبية المحلية سواء العامة أو المتخصصة تم عقد دورات مركزية؛

عادة فى المركز الدولى للتدريب والتنمية الريفية بمريوط بالإسكندرية. وتهدف هذه الدورات إلى تدريب عدد معين من النساء من مناطق عمل المشروع، وإعدادهن لكى يعملن كمتدربات للنساء فى مناطق إقامتهن فى أنشطة مطلوبة مثل التفصيل والخياطة والتريكو. وقد زاد تركيز المشروع خلال مرحلته الثالثة على التدريب الإنتاجى ومن أجل سرعة نشره بين أكبر عدد من النساء فقد ركز على تدريب وإعداد مدربات، ليقمن بدورهن بتدريب غيرهن، وفى المتوسط يتم تدريب عشرة مدربات فى دورة تستغرق ستة شهور، لتقوم كل واحدة منهن بعد ذلك بتدريب عشرة من النساء. ويتولى المشروع نقل المستفيدات إلى أماكن التدريب مقابل أجر مناسب وقد تم تنفيذ هذا النوع من التدريب فى عدة مناطق فى الإسماعيلية والعريش وكفر الشيخ. وتم خلال هذا التدريب التركيز على الرقى بالمنتجات المحلية مثل الرسم على القماش باستخدام الأصباغ الباردة، والتطريز، وحفظ المنتجات الغذائية. كما أدخل المشروع برنامجاً متميزاً للتدريب على الإنتاج فى منطقة شرق الحفير، تقوم بالتدريب على إنتاج القميص الرجالى، كما أنشئت وحدة لتشطيب منتجات السيدات والفتيات بمناطق سيناء والإسماعيلية من المشغولات اليدوية والمصنوعات الجلدية. وتوضح البيانات الواردة بعض إنجازات مشروع التنمية والتدريب التعاونى فى تنمية المرأة بالأراضى الجديدة.

٢- الأنشطة الإنتاجية:

من البديهى أن تدريب المرأة على ممارسة النشاط الإنتاجي والحرفى قد لا يكون فى حد ذاته كافياً لممارسة هذه الأنشطة إذا لم تتح لها فرص وإمكانيات ممارسة هذه الأنشطة. ولذا فقد حرص المشروع على إقامة وتجهيز وحدات ومشروعات إنتاجية تسهم من خلالها المتدربات فى النشاط الإنتاجى لسلع تعتمد فى المقام الأول على الخامات والموارد المحلية، ويمكن تسويقها داخل أو خارج المجتمع المحلى. وقد ساهم المشروع فى توفير الخامات اللازمة للنشاط الإنتاجى الذى تقوم به المرأة خلال الدورات المتخصصة من خلال التعاونيات النموذجية وقد تم تحويل بعض مراكز الأنشطة النسائية إلى وحدات إنتاجية لسد احتياجاتها من الملابس الجاهزة.

٣- الأنشطة التسويقية:

قد لا يكفى التدريب ولا حتى ممارسة النشاط الإنتاجى فى تحقيق عائد اقتصادى للمرأة الريفية إذا لم تكن قادرة على تسويق منتجاتها وحرصاً من المشروع على ضمان تحقيق الاستفادة الكاملة للمرأة فى الأراضى الجديدة فقد ساهم فى إيجاد بعض التسهيلات التسويقية لمنتجات المشاركات فى الأنشطة الإنتاجية وقد تمثلت بعض إسهامات المشروع فى هذا المجال فيما يلى:

١- الأشتراك فى معرض القاهرة الدولى عام ١٩٩٥ .

٢- إعداد معرض خاص لمنتجات المشروع فى كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية أثناد احتفالها باليوبيل الذهبى فى ١٩٩٢ .

٣- أنشأت لجنة تسويقية ممثلة للجمعيات التعاونية الزراعية وفوضتها بالقيام بالتعاقد مع شركة مصر للطيران قطاع الأسواق الحرة لتوريد قطاع خدمات تمويل الطائرات ببعض منتجات النساء فى مناطق عمل المشروع من المشغولات اليدوية المتميزة مثل الجلاليب والتابلوهات والإيشاريات والمصنوعات الجلدية وغيرها.

٤- حرصت إدارة المشروع على وضع مواصفات جودة عالية للمنتجات حتى يسهل تسويقها فى ظل المنافسة الخارجية، وحرصت على توفير الإعلان والدعاية المناسبة لمنتجاتها، بالإضافة إلى وضع مخطط تسويقى داخل البلاد وخارجها ووضع أسعار مناسبة بعد حساب تكلفة الإنتاج وتخصيص نسبة من الربح للجمعيات التعاونية.

٤- الأنشطة الإقراضية:

رغبة من المشروع فى مساعدة النساء المنتجات فى مناطق عمل المشروع على توفير بعض المستلزمات الأساسية الهامة للإنتاج، خاصة وأن معظمهن لا يتوفر لديهن رأس المال الضرورى، تضمنت الاتفاقية فى المرحلة الثالثة العمل على تأسيس وتشغيل صندوق للقرض الدائر من الجهة المانحة، ومشاركة الحكومة المصرية، وذلك لمنح قروض للجمعيات النموذجية فى الأراضى الجديدة لأعضائها - من الرجال والنساء - لاستثمارها فى مشروعات مدرة للدخل لرفع الإنتاجية، وتوفير مزيد من فرص العمل وقد قام المشروع بعمل دراسات وجمع بيانات عن الجهات التى تقوم بمنح قروض لأغراض مشابهة للاستفادة من خبراتها. وتم صرف قروض فى صور نقدية وعينية (مستلزمات إنتاج) للمنتجات فى المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

٥- الأنشطة التثقيفية:

إدراكاً من إدارة المشروع بأهمية التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى عملية التنمية، حرصت على أن تتضمن أنشطتها، بجانب التدريب وتوفير التسهيلات الإنتاجية والتسويقية، زيادة وعى المرأة فى الأراضى الجديدة، ورفع مستواها الثقافى، وإكسابها معارف وإتجاهات جديدة مرغوبة، من أجل تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستوى معيشة أسرتها. وقد تضمنت هذه الأنشطة عقد دورات لمحو الأمية، والتوعية الصحية والغذائية، وتنظيم الأسرة، وكيفية إدارة المشروعات الصغيرة،

والاقتصاد المنزلى، والتعريف بنشاط التعاونيات الزراعية، وإلى ما غير ذلك من الأنشطة الإرشادية والتثقيفية.

٦- الأنشطة البحثية:

أحد مقومات نجاح أى نشاط اقتصادى أو اجتماعى هو استناده إلى قاعدة من البيانات والمعلومات الدقيقة. ولذا قامت إدارة المشروع بمشاركة جهات بحثية متخصصة فى إجراء العديد من الدراسات والمسموح بغرض التعرف على احتياجات المرأة فى الأراضى الجديدة، تحديد النساء الأكثر احتياجاً لخدمة المشروع، فى ضوء الإمكانات والموارد المتاحة، وفى ظل المعطيات البيئية المحلية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد استندت الأنشطة والمشروعات الإنتاجية التى شاركت فى تنفيذها إدارة المشروع إلى دراسات جدوى فنية واقتصادية مسبقة. كما تم إجراء بعض الدراسات الميدانية فى بعض الفترات خلال عمل المشروع، لتقويم إنجازات المشروع، والآثار التى ترتبت على تنفيذه(١).

الآثار المترتبة على تنفيذ مشروع التنمية والتدريب التعاوني في مجال تنمية المرأة بالأراضي الجديدة:

من واقع استقراء نتائج الدراسات التقويمية، والملاحظات الميدانية، يمكن تحديد أهم الجوانب الإيجابية المترتبة على تنفيذ المشروع فيما يلى:

١- اكتساب المشاركات لمهارات ومعارف إنتاجية وحرفية جديدة.

٢- توفير مصدر دخل للمشاركات فى الأنشطة الإنتاجية.

٣- تحسن فى مستوى أداء المرأة لبعض الأعمال المنزلية والمزرعية.

٤- اكتساب المشاركات لمهارات وقدرات تنظيمية وإدارية واتصالية مفيدة.

٥- تحسن فى المستوى الثقافى العام للمشاركات فى الدورات التدريبية.

---

(١) سامية فهمى، دراسة ميدانية لتقويم المشروع التعاونى للمرأة وإنجازاته فى قرى كومبو، النوبة الجديدة، أسوان ١٩٩٢.

٦- تحسن وضع المرأة فى محيط الأسرة والمجتمع المحلى، وزيادة ثقتها فى نفسها.

٧- استغلال وقت الفراغ فى أعمال مفيدة.

٨- توفير بعض فرص العمل الإضافية فى الأراضى الجديدة.

٩- توفير بعض السلع التى يحتاجها المجتمع المحلى.

١٠- الرقى ببعض المنتجات المحلية فى مناطق عمل المشروع وإحياء بعض الحرف المندثرة.

١١- إيجاد مدربات من السكان المحليين يتيح لهن استمرار فرص التدريب بعد انتهاء المشروع.

١٢- امتداد بعض الآثار الإيجابية للمشروع لكثير من النساء من غير المشاركات فى الأنشطة التدريبية عن طريق نقل المدربات المحليات بعض خبراتهن لهن.

رأي المتدربات في آثار المشروع:

وأخيراً يمكن القول أن تلك الآثار الإيجابية قد عززت من قدرة المرأة فى الأراضى الجديدة على المساهمة فى عمليات التنمية المجتمعية بفاعلية أكبر.

وعلى الرغم من أن المحصلة النهائية لمشاركة المرأة فى الأراضى الجديدة فى أنشطة مشروع التنمية والتدريب التعاونى كانت إيجابية فى مجملها بالنسبة للغالبية العظمى من المشاركات فيها، إلا أن البعض منهن قد أشرن إلى بعض الجوانب السلبية والتى من بينها إحساس بعض المشاركات فى الأنشطة التدريبية والإنتاجية قد أعتبر من بعض الناس على أنه مؤشر لانخفاض مستواهن الاجتماعى والاقتصادى، كما تسبب خروج بعض الفتيات للعمل خارج المنزل لفترات طويلة نسبياً فى بعض الخلافات مع الأسرة، كما أن مشاركة بعض النساء والفتيات فى الأنشطة التدريبية

والإنتاجية لم يترك لهن وقتاً للراحة، أو لممارسة بعض الأنشطة الاجتماعية. كذلك أشارت بعض المتدربات إلى قصور فى بعض الخامات والأدوات اللازمة للتدريب، وقصر مدة الدورات، وإلى صعوبات أحياناً فى تسويق بعض المنتجات(١).

بعض العوامل الإيجابية ذات الصلة بمشاركة المرأة في الأراضي الجديدة في أنشطة مشروع التنمية والتدريب التعاوني:

يستخلص من نتائج الدراسات التقويمية المتاحة ما يلى:

١- أن الغالبية العظمى من المشاركات فى الأنشطة التدريبية والإنتاجية للمشروع هن من الفتيات اللاتى لم يتزوجن بعد، وتتراوح أعمار معظم المشاركات ما بين ١٨-٣٥ عاماً والغالبية العظمى منهن ربات بيوت وليس لديهن أى عمل خارجى، وغالبية المشاركات قد أوضحن أنهن لم يواجهن أى معارضة من جانب الأهل للمشاركة فى الدورات التدريبية، وكثيراً منهن سبق لهن الحصول على دورات تدريبية سابقة فى مجالات قريبة.

٢- تبين أن الإعلام أعلن عن إقامة الدورات والتعريف بمدتها ومكان انعقادها ومحتواها وأهميتها كان عاملاً مشجعاً على الالتحاق بها، والانتظام فى حضورها.

٣- تبين أن أهم دوافع النساء للمشاركة فى الدورات التدريبية وما ترتب عليها من أنشطة إنتاجية كان الرغبة فى تحقيق عائد مادى.

٤- تبين أن الأكثر استفادة من التدريب كان أيضاً الأكثر استفادة من المشاركة فى الأنشطة الإنتاجية، كما أن المشاركات اللاتى ينتمين إلى أسر ذات مستوى اقتصادى منخفض نسبياً أكثر استفادة من أولئك اللاتى ينتمين إلى أسر أعلى فى المستوى الاقتصادى، كذلك فإن الفتيات غير المتزوجات كان أكثر استفادة من النساء المتزوجات.

(١) سامية فهمى. الدراسة التقويمية لأنشطة المرأة فى المناطق الجديدة، أسوان ٢٠٠١٩ .

توصيات مقترحة لتطوير برنامج التنمية والتدريب التعاوني في الأراضي الجديدة:

١- فى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن مشروع التدريب التعاونى يقوم بدور إيجابى فى مجال تنمية المرأة فى الأراضى الجديدة، وأنه فى ممارسته لهذا الدور يستند إلى بعض المبادئ التنموية السليمة. غير أن المشروع فى حاجة إلى دراسات تقويمية تستند إلى بحوث ميدانية حديثة للتعرف بطريقة أكثر دقة وواقعية على الآثار المترتبة على المشروع والتحديد الدقيق لمدى الاستفادة منه، والوقوف على ما قد يكون قد واجهه من مشاكل أو معوقات، خاصة بعد الانتهاء من مرحلته الثالثة، لما قد يكون لهذا من أهمية فى توجيه العمل المستقبلى سواء لهذا المشروع، أو لغيره من المشروعات المشابهة.

٢- مع التسليم بأهمية توافر عناصر تنوع وتكامل الأنشطة التنموية الموجهة للمرأة الريفية من تدريبية وإنتاجية وتثقيفية، إلا أنه قد يكون من الواقعى بالنسبة لمشروع التنمية والتدريب التعاونى للمرأة فى الأراضى الجديدة، فى ضوء إمكاناته المحدودة، أن يركز جهوده على عدد محدود من الأنشطة وبالتحديد على الأنشطة الخاصة بالتدريب الإنتاجي وما يتصل بها من نشاط إنتاجى وتسويقى. مع العمل فى نفس الوقت على إيجاد نوع من التنسيق مع بعض الجهات الأخرى العاملة فى مجال تدريب المرأة الريفية على توفير البرامج ذات الصبغة التثقيفية فليس من الواقعى على سبيل المثال أن يتولى المشروع مهمة كمحو الأمية فى دورة تستغرق شهراً أو شهرين، بل من الأنسب أن تترك مثل هذه المهام التثقيفية لهيئات أخرى مثل الشئون الاجتماعية، وإدارات محو الأمية، وجمعيات تنظيم الأسرة، والأجهزة الحزبية، ومراكز الإعلام التابعة لقصور الثقافة، وإدارات الشباب، والأندية النسائية وغيرها. على أن يقتصر دور المشروع فى مجال التثقيف الخاص بالجوانب التعاونية.

٣- ضرورة العمل على التجديد المستمر فى محتويات البرامج التدريبية، واستجابتها للفروق الثقافية والبيئية والجغرافية بين مناطق التدريب المختلفة، ومسايرتها للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. ويبدو أن أنشطة المشروع قد بدأت السير فى هذا الاتجاه خلال مرحلته الثالثة، كما يبدو فى تركيزه على الرقى ببعض المنتجات المحلية التى تتميز بها بعض المناطق، أو فى محاولته إحياء وتطوير بعض الحرف التى تتميز بها بعض المناطق، أو فى محاولته إحياء وتطوير بعض الحرف التى أوشكت على الاندثار، أو من خلال إدخال بعض الأنشطة المتطورة مثل إنتاج الملابس فى خطوط، وغيرها من الأنشطة الإنتاجية المتميزة نسبياً، والقادرة فى نفس الوقت على النفاذ إلى الأسواق المحلية وغير المحلية.

٤- مع التسليم بأهمية اتساع حجم النساء المستفيدات من أنشطة المشروع التدريبية والإنتاجية إلى أن هذا الهدف قد يحقق بطريقة أفضل إذا ما ركز المشروع نشاطه التدريبى على فئة من النساء القادرات على القيام بتدريب غيرهن من النساء[١] فى مجتمعاتهن المحليه، أى القادرات على العمل كوكيلات للتغيير مع توفير الحوافز المادية والمعنوية لهن، على أن يكون قيامهن بهذه المهمة تحت إشراف وتوجيه المشروع، وأن يقوم المشروع بتوفير بعض الدعم للنساء الراغبات فى التدريب فى مراكزه التدريبية، وتقديم بعض المساعدات الإقراضية والتسويقية للمشاركات فى النشاط الإنتاجى. وبذلك تعم الفائدة إلى أكبر عدد من النساء فى مناطق عمل المشروع.

٥- أهمية العمل على نشر المراكز التدريبية المعنية بتدريب وتنمية المرأة الريفية فى الأراضى الجديدة إلى أكبر عدد من المناطق، وتوفير الإمكانات والتجهيزات الضرورية لها، والعمل على توفير الدعم المالى

---

(١) يعرف هذا النوع من التدريب. Training of trainers T.O.T

لهذه المراكز، سواء من خلال مصادر التمويل الذاتى الناتج عن توجيه جزء من أرباح النشاط الإنتاجى للجمعيات والمتدربات، أو من خلال نشاط القيادات التعاونية فى الحصول على إعانات ودعم من مختلف الأجهزة والهيئات المحلية وغير المحلية المقدمة للدعم.

٦- من المهم تطوير عمل التعاونيات فى الأراضى الجديدة وإدخال التعديلات الهيكلية والوظيفية الضرورية لمواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة فى مسار الإصلاح الاقتصادى الذى انتهجته مصر منذ عدة سنوات. وهذا يتطلب إجراء دراسات علمية من أجل أن تتحول التعاونيات الزراعية إلى أجهزة تنموية حقيقية قادرة على الإسهام الفعال فى تنمية مجتماعتها الريفية والمحلية، خاصة وأنها تمتلك أكثر من غيرها من المنظمات والأجهزة التنموية الأخرى من المقومات ما يساعدها على هذا التحول، فهى تملك رصيداً ضخماً من العاملين ومن المبانى والتجهيزات والأدوات كما تضم فى عضويتها عدداً من الأعضاء يفوق أى منظمة أخرى، بالإضافة إلى تواجدها وأنتشارها فى غالبية القرى المصرية. وينبغى العمل على تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة الريفية فى النشاط التعاونى، وأن تتاح لها الفرص فى ممارسة الأدوار القيادية فى العمل التعاونى. ومما لا شك فيه أن ما تقوم به التعاونيات النموذجية فى مجال تنمية ودعم النشاط الإنتاجى فى هذه التعاونيات، من أجل تعزيز قدراتها الذاتية، ومساعدة أعضائها على مساعدة أنفسهم، تعتبر خطوات فى الاتجاه الصحيح نحو تطوير دور التعاونيات فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.

ملحق رقم (١) مناطق عمل مشروع التدريب التعاوني

المرحلة الأولى [illegible]			المرحلة الثانية ١٩٨٨			المرحلة الثالثة ١٩٩٢		
المراقبة	المنطقة	الجمعية التعاونية	المراقبة	المنطقة	الجمعية التعاونية	المراقبة	المنطقة	الجمعية التعاونية
اسكندرية	النهضة	سند	شمال البحيرة	الدشودى	القومية	مريوط اسكندرية	مريوط	الجزائر
اسكندرية	امتداد ابيس	الروضة	شمال البحيرة	إدكو	البرية	مريوط اسكندرية	مريوط	عرابى
كوم امبو	الشمالية	دابود	كفر الشيخ	غرب الحفير	السلام	شرق الحفير دقهلية	شرق الحفير	السادات
كوم امبو	الجنوبية	أبو سمبل	كفر الشيخ	المنصور	التأميم	شرق الحفير دقهلية	شرق الحفير	أبو ماضى غرب
صان الحجر	القصبى	المدينة	الفيوم	الفيوم	قوته	الاسماعيلية	الاسماعيلية	التقدم
صان الحجر	القصبى	بغداد	الفيوم	الفيوم	جزائر قوته	بنجر السكر	مرحلة ثانية	النموذجية
مطروح	برانى	سيدى برانى	الفيوم	الفيوم	كوم أوشيم	بنجر السكر	مرحلة ثانية	ق ١٥ مصطفى كامل
مطروح	مطروح شرق	سملا	شمال سيناء	بئر العبد	اقطية	البستان شمال البحيرة	فرهاش والبستان	فرهاش
مطروح	مطروح غرب	القصر	شمال سيناء	رفح	رفح ساحل البحر	البستان شمال البحيرة	فرهاش والبستان	البستان
			سيوة/ مطروح	سيوة	سيوة			
			سيوة/ مطروح	سيوة	بهى الدين			
			غرب النوبارية	غرب النوبارية	الجهاد			
			غرب النوبارية	غرب النوبارية	التكامل			
			غرب النوبارية	غرب النوبارية	محمد عبد الرقيب			

الفصل التاسع

توصيات الجمعيات الأهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية مستقبلاً " مؤتمر بكين ١٩٩٥ —٢٠٠٥"

- المساعدة على تخفيف حدة الفقر فى مصر.
- تمكين الإناث من التحصيل العلمى والحد من الأمية.
- توفير خدمات اجتماعية شاملة لائقة بالنساء.
- الحد من معدلات البطالة بين الإناث المتعلمات وغير المتعلمات.
- التأكيد على تطبيق مبدأ المساواة القانونية بين الرجال والنساء لاسيما فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.
- مزيد من الأمان للمرأة وحمايتها من العنف.
- تعديل صورة المرأة فى وسائل الإعلام.
- دعم مشاركة المرأة فى القرارات الأسرية والمجتمعية.
- مساعدة الإناث على الاحتفاظ ببيئة نظيفة.
- دعم عمل الجمعيات الأهلية لتحقيق مشاركة فعالة للإناث.

ناقشت الجمعيات الأهلية المصرية المشتركة فى التحضير للمؤتمر الرابع للمرأة فى بكين أثناء العديد من الاجتماعات القضايا المختلفة للمرأة المصرية فى ضوء الأوراق التى أعدها الخبراء والخبيرات أعضاء وعضوات الجمعيات والمنشورة فى ملحق هذا التقرير. وخلصت هذه الاجتماعات إلى عديد من التوجيهات الهادفة إلى تطوير المرأة المصرية وإلى تحقيق مساواتها بالرجل ومشاركتها مشاركة فعالة مع الذكور فى تنمية المجتمع المصرى وفى الحد من ظاهرة الفقر والعمل على تحسين نوعية الحياة فى مصر لكل من الذكور والإناث فى إطار من الديموقراطية التى يمتنع فيها أى تمييز بسبب الجنس وتتسع فيها باستمرار فرص الاختيار وفرص التقدم لكل أفراد المجتمع.

وتنطلق هذه التوصيات من الوعى بضرورة التعاون بين الدولة وبين الجمعيات الأهلية لتحقيق التقدم المطلوب، ومن إدراك لأهمية التزام الجمعيات الأهلية بأداء دور فعال سواء على مستوى مناقشة السياسات أو اقتراحها أو على مستوى العمل بين القاعدة ومعها لتحريك المواطنين للمشاركة مع الدولة فى جهود التنمية عن طريق توسيع إمكانياتهم للاستفادة مما هو متاح من فرص.

وتنطلق هذه التوصيات أيضاً من إدراك أن تطوير المرأة لاينفصل عن تطوير أوضاع المجتمع فى مجموعة فيما تستند إليه، إلى إحداث نقلة فى القيم لدى كل من الذكور والإناث فى اتجاه القبول بالمساواة وبالعمل جنباً إلى جنب لتحقيق صالح الأسرة وصالح المجتمع. كما يستند أيضاً إلى إحداث تغييرات هامة فى أساليب التنشئة وكذا من إدراك أن ذلك لن يتم فجأة أو بمجرد تدخل المشرع أو عن طريق قرار علوى يصدر من سلطة مختصة.

إن حدوث مثل هذا التطور يتطلب صبراً وأناة ونضالاً طويلاً ومستمراً على العديد من المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لقد انبعثت توصيات الجمعيات الأهلية المصرية فى لقاءات موسعة عقدتها فى سيناء والوادى الجديد وفى محافظات بكل من الصعيد والوجه البحرى، وفى

الإسكندرية والقاهرة الكبرى، وفى عملية ديموقراطية كاملة ناقشت مجموعات عمل مصغرة، متفرعة عن كل من هذه القاءات، القضايا التى يتناولها مؤتمر المرأة الدولى الرابع ببكين واقترحت بشأنها توصيات نوقشت فى اللقاءات الموسعة.

استناداً إلى مقترحات التوصيات المشار إليها أعد مشروع للتوصيات طرح للمناقشة فى دورة أخرى من اللقاءات الموسعة فى ذات المحافظة التى عقدت بها لقاءات الدورة الأولى وأثمرت هذه المناقشة التوصيات التالية(١):

أولاً: للمساعدة على تخفيف حدة الفقر في مصر، وزيادة قدرة الأسر الفقيرة على إيجاد مصادر جديدة لدخولها ولزيادة دخولها:

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة التزام الحكومة بتبنى سياسات اقتصادية تؤدى إلى إنهاء الركود الاقتصادى وتحقيق تنمية مطردة وتسريع معدل النمو الاقتصادى ليصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة إلى ما يقل عن ٥-٦٪ سنوياً.

وتؤكد الجمعيات الأهلية على ضرورة تبنى الحكومة لسياسة محددة وتنفيذ برنامج موجه بصفة خاصة إلى التخفيف من الفقر فى مصر وإلى الحد من الفروق الداخلية، وإلى القضاء على ظاهرة الفقر المدقع، وبصفة خاصة بين الأسر التى تعولها نساء والمتعطلين عن العمل والمسنين.

ناقشت الجمعيات الأهلية المصرية المشتركة فى التحضير للمؤتمر الرابع للمرأة فى بكين أثناء العديد من الاجتماعات القضايا المختلفة للمرأة المصرية فى ضوء الأوراق التى أعدها الخبراء والخبيرات أعضاء وعضوات الجمعيات والمنشورة فى ملحق هذا التقرير. وخلصت هذه الاجتماعات إلى عديد من التوجيهات الهادفة إلى تطوير المرأة المصرية وإلى تحقيق مساواتها بالرجل ومشاركتها مشاركة فعالة مع الذكور فى تنمية المجتمع المصرى وفى الحد من ظاهرة الفقر والعمل على تحسين نوعية الحياة فى مصر لكل من الذكور

---

(١) وثيقة المقترحات والتوصيات قامت بصياغتها النهائية الأستاذة الدكتورة هدى بدران الأمين العام لرابطة المرأة العربية وسيادتها كانت المسئولة كذلك عن التوصيات المتطورة فى عام ٢٠٠٥ بمدينة نيويورك.

والإناث فى إطار من الديموقراطية التى يمتنع فيها أى تمييز بسبب الجنس وتتسع فيها باستمرار فرص الاختيار وفرص التقدم لكل أفراد المجتمع.

وتنطلق هذه التوصيات من الوعى بضرورة التعاون بين الدولة وبين الجمعيات الأهلية لتحقيق التقدم المطلوب، ومن إدراك لأهمية التزام الجمعيات الأهلية بأداء دور فعال سواء على مستوى مناقشة السياسات أو اقتراحها أو على مستوى العمل بين القاعدة ومعها لتحريك المواطنين للمشاركة مع الدولة فى جهود التنمية عن طريق توسيع إمكانياتهم للاستفادة مما هو متاح من فرص.

وتنطلق هذه التوصيات أيضاً من إدراك أن تطوير المرأة لا ينفصل عن تطوير أوضاع المجتمع فى مجموعة فيما تستند إليه، إلى إحداث نقلة لدى كل من الذكور والإناث فى اتجاه القبول بالمساواة وبالعمل جنباً إلى جنب لتحقيق صالح الأسرة وصالح المجتمع. كما يستند أيضاً إلى إحداث تغييرات هامة فى أساليب التنشئة وكذا من إدراك أن ذلك لن يتم فجأة أو بمجرد تدخل المشرع أو عن طريق قرار علوى يصدر من سلطة مختصة.

وتؤكد الجمعيات الأهلية المصرية أيضاً على أن برنامجاً من هذا النوع لابد وأن يتجه إلى توفير المزيد من فرص العمل والتشغيل بين الشباب إناثاً وذكوراً، وبصفة خاصة لمن يدخلون سوق العمل لأول مرة، وذلك عن طريق إتاحة فرص التدريب وإعادة التدريب للشباب من الجنسين لإكسابهم مهارات جديدة يتزايد أو يتوافر الطلب عليها، أو للارتقاء بمستوى مهاراتهم بما يؤدى إلى زيادة إنتاجيتهم ودخولهم.

وتساعد الجمعيات الأهلية فى الجهود الموجهة إلى التخفيف من حدة الفقر عن طريق ممارستها للأنشطة التالية فى المناطق التى تعمل فيها:

١- إجراء مسح للأسر التى تحتاج إلى تدريب وإلى عمل وذلك فى نطاق المجتمع الذى تخدمه الجمعية، والتعرف على مراكز التدريب المتوفرة وإمكانياتهم وشروط الالتحاق بها، والسعى مع هذه المراكز إلى وضع

برامج خاصة لتدريب من هم فى حاجة إلى تدريب فى المنطقة التى تخدمها الجمعية والسعى إلى تشجيع وتحفيز المتدربين على الالتحاق بهذه البرامج والإفادة منها.

٢- إجراء حصر لاحتياجات سوق العمل فى المنطقة التى تخدمها الجمعية.

٣- المساعدة فى إنشاء صناعات ترتبط بصناعات أكبر وتغذيها لضمان تسويق منتجاتها.

٤- تقوم الجمعيات بدور الوساطة لإتاحة قيود ميسرة للأسر الفقيرة والنساء المعيلات وللعاطلين عن العمل لبدء مشروعات جديدة، وتهتم بمتابعة سداد القروض التى تحصل عليها بوسطتها لإتاحة استمرار دوران الأموال وتمكين آخرين من الحصول على تمويل ميسر.

٥- تساعد الجمعيات الأهلية على التغلب على مشكلة التمويل بالتوجه إلى صندوق التنمية الاجتماعية، وبالمساعدة فى تقديم طالبى التمويل بدراسة جدوى اقتصادية لمشروعاتهم بطريقة علمية سليمة، وذلك بعد تدريب العاملين فيها على كيفية تقديم مثل هذه الدراسات بشكل علمى سليم.

٦- تقدم الجمعيات الأهلية التى يكون ضمن أغراضها تقديم معونات للأسر الفقيرة، فى حدود إمكانياتها، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخري ومع دور العبادة فى مناطق عملها معونات للأسر الفقيرة التى يمكنها الاعتماد علب نفسها من توفير دخل يسد احتياجاتها وبصفة خاصة التى تعولها نساء، لتوفير الحد الأدنى المطلوب لحياة الأسرة وحياة أطفالها.

٧- تسعى الجمعيات الأهلية إلى توفير آلية لتبادل الخبرات فيما بينها وممارسة أنشطة تكاملية عن طريق عقد ورش عمل للجمعيات متشابهة النشاط فى المناطق المختلفة أو للجمعيات ذات الأنشطة المختلفة فى

نفس المنطقة الجغرافية، ويستعان بالتلفزيون وبكافة وسائل الإعلام لنشر المعرفة والمعلومات عن الخبرات المتقدمة والأعمال الناجحة التى تقوم بها الجمعيات الأهلية.

ثانياً: لتمكين الإناث من التحصيل التعليمي علي قدم المساواة مع الذكور وللحد من الأمية علي نطاق المجتمع وخاصية أمية النساء:

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة أن تتبنى الحكومة وتنفذ خطة تتضمن آليات للمتابعة تضمن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال، وبصفة خاصة للإناث، فى المدينة والريف على حد سواء فى التعليم الأساسي خلال السنوات العشر القادمة، وتساعد على مقاومة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي ومن بقية مراحل التعليم، وعلى تنفيذ حملة قومية لتوعية أرباب الأسر ورباتها، والإناث من أعضائها بصفة خاصة، بأهمية التعليم بالنسبة للمرأة فى الريف وفى المدينة وبالعائد الاقتصادى والاجتماعى للتعليم. وتتيح الفرصة للالتحاق بالتعليم الأساسى فى كل مناطق مصر بما فيها المناطق الريفية البعيدة وتوفير مدارس الفصل الواحد للإناث لاستيعاب من لم يلتحقن بالتعليم فى المناطق التى تستدعى ظروفها ذلك. وتوفير الحوافز للالتحاق بالمدرسة ولعدم التسرب منها بما فى ذلك العودة إلى توفير وتقديم وجبة غذائية للأطفال فى أثناء الدراسة، وإعفاء أطفال الأسر الفقيرة من أى رسوم مدرسية، وتقديم الزى المدرسى مجاناً للفقراء من الأطفال إناثاً وذكوراً، مع تشديد العقوبة على أولياء الأمور الذين يمنعون أطفالهم من الالتحاق بالمدارس طالما توفرت لهم إمكانية إلحاقهم بها.

وتلتزم الحكومة أيضاً بتقديم مشروع قومى لمحو الأمية تشارك فى مناقشته الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى المختلفة والأحزاب السياسية، ويشتمل هذا المشروع على محو الأمية الهجائية والوظيفية والثقافية والسياسية والصحية الخ ...

وتمارس الجمعيات الأهلية المصرية دورها فى الحد من الأمية، وبصفة

خاصة بين الإناث، وفى تمكينهن من التحصيل التعليمى على قدم المساواة مع الذكور عن طريق قيامها بالأنشطة التالية:

١- تساعد الجمعيات الأهلية فى منع التيار المتجدد من الأميين والأميات بالمساعدة فى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى وفى الحد من التسرب من الدراسة عن طريق الاتصال بالأهالى الذين لا يلحقون أولادهم أو بناتهم بالمدرسة، وبالأسر التى يتسرب أبناؤها أوبناتها منها، للتعرف على أسباب عدم الالتحاق أو التسرب والسعى إلى معالجة هذه الأسباب وتأكيد أهمية التعليم فى المستقبل لصالح الذكور ولصالح الإناث على السواء. وتسعى الجعيات إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق العمل من أجل توفير حوافز لإلحاق الأطفال بالمدارس بما فى ذلك السعى إلى العودة إلى تقديم وجبة غذائية للأطفال أثناء اليوم الدراسى، بالتعاون مع الهيئات الدولية والوزارات المعنية، وكذا السعى من أجل تعميم الإعفاء من كافة الرسوم المدرسية لأبناء الفقراء ومحدودى الدخل أسوة بيتامى الأطفال، وتقديم الزى المدرسى الموحد مجاناً للأطفال الفقراء غير القادرين على شرائه.

٢- تساعد الجمعيات الأهلية فى تحسين مستوى التعليم بالمدارس فى المناطق التى تمارس نشاطها فيها عن طريق فتح فصول للتقوية والتنسيق بينها وبين الإدارات التعليمية لتوفير إشراف فنى على هذه الفصول. تسعى إلى التأكد وضمان جدية ممارسة المدارس لعملها التعليمى والتربوى من خلال تمثيلها فى مجالس الآباء بالمدارس وإشراك بعض أعضاء مجالس الآباء المنتخبين فى حضور مجالس إدارتها بناء على عودتها.

وتسعى الجمعيات أيضاً إلى حشد وتعبئة جهود أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المجالس التشريعية للمساعدة فى تهيئة الظروف الملائمة لقيام المدارس بدورها التربوى والتعليمى والارتباط مع المجتمع المحلى لتطوير الأداء التعليمى.

٣- تبذل الجمعيات الأهلية جهوداً لفتح فصل لمحو الأمية لكل جمعية وبكل مدرسة وتهيئة هذه الفصول لأداء مهمتها بتوفير الأدوات التعليمية اللازمة وتوفير المعلمين ذوى الكفاءة وتحفيزهم. وتربط بين جهود محو الأمية الهجائية وجهود إكساب المتعلمين مهارات جديدة تساعدهم فى إيجاد مصادر جديدة للدخل وإكسابهم وعياً بحقوق الإنسان رجالاً ونساء فى كافة المجالات.

وتربط الجمعيات الأهلية جهودها لمحو الأمية بجهودها فى ميادين تحسين الصحة والدفاع عن البيئة وتقيم الخدمات الضرورية للسكان فى المناطق التى تخدمها.

٤- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل على تطوير برامج الهيئة القومية لمحو الأمية لتضمن استمرار تعليم الكبار إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسى بما يفتح لهم المجال لتطوير قدراتهم مستقبلاً ويؤهلهم للانخراط التدريب المختلفة ويضمن عدم ارتدادهم إلى الأمية.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل من أجل تطوير المناهج التعليمية وتضمينها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعلومات عن عمل المنظمات الدولية.

٦- تسعى الجمعيات الأهلية بالتعاون مع دور العبادة فى المنطقة ومع المنظمات النقابية والجمعيات التعاونية ونوادى الشباب وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى فتح فصول للتقوية بمصروفات رمزية للتلاميذ الفقراء لدعم جهود التعليم بالمدارس مع تخفيف الأعباء عن الأسرة وبصفة خاصة الفقير منها.

٧- تسعى الجمعيات الأهلية فى المناطق المختلفة إلى العمل على أن تقدم الهيئات العامة فى ميدان محو الأمية برامج خاصة لمحو الأمية مصممة للوفاء بالاحتياجات الخاصة بالمنطقة على أن تتناسب المناهج المقدمة

مع الأعمار المختلفة للمجموعات التى تتكون من صغار السن وكبارهم من المتزوجين وغير المتزوجين، وممن يعملون أو لا يعملون من الملتحقين بالبرامج.

٨- تدعم الجمعيات الأهلية إنشاء مدارس الفصل الواحد طبقاً لتجربة وزارة التربية والتعليم وبصفة خاصة فى المناطق البعيدة والنائية وفى المناطق العشوائية لمعالجة ظاهرة عدم الالتحاق وظاهرة التسرب من التعليم.

ثالثاً: لتوفير خدمة صحية شاملة للإناث والمحافظة علي مستوي صحي لائق بالنساء في مختلف سنوات العمر وخلال دورة حياتهن:

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على أهمية التزام الدولة بسياسة تنموية تركز على الإنسان وعلى التنمية البشرية باعتبار ذلك حجز الزاوية فى التنمية الشاملة للمجتمع.

وتتضمن مثل هذه السياسة بالضرورة توفير الخدمات الصحية الأولية والخدمات العلاجية وخدمات الصحة الأسرية لكافة السكان والأسر فى كل أنحاء مصر ريفاً وحضراً ومناطق صحراوية، وضمان وصول مثل هذه الخدمات مجاناً إلى الأسر الفقيرة والمعدمة.

وتؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ بما يؤدى إلى القضاد على الأمراض المتوطنة وتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنحو الثلث فى خلال العقد القادم، ورعاية الأمومة وتوفير خدمات طبية لكل الأمهات فى فترة الحمل وعند الولادة، وتوفير الوسائل المناسبة لتنظيم الأسرة، ولوقاية المرأة من الأمراض الجنسية وبخاصة الإيدز، فضلاً عن توفير المساعدات الطبية للمسنين والمسنات.

وتسعى الجمعيات الأهلية إلى المساهمة فى تقديم الخدمات الصحية اللازمة عن طريق جهودها المنفردة أو بالتعاون مع الهيئات الطبية

والمنظمات الشعبية الأخرى فى المناطق التى تخدمها هذه الجمعيات وبصفة خاصة عن طريق:

١- توسيع شبكة التأمين الصحى لتشمل السيدات غير العاملات وربات لبيوت.

٢- تخصيص الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى نسبة معينة من إنفاقها العلاجى لتقديم العلاج المجانى إلى الفقراء والمحتاجين.

٣- تنسق الجمعيات الأهلية مع مراكز الخدمات الصحية المتاحة على مستوى المنطقة للتأكد من أن الخدمات الصحية تصل إلى كافة الأفراد من الذكور والإناث بشكل متكافئ، وللتوعية بأهمية الرعاية الصحية للطفل والمرأة والإفادة من جهود الصحة الوقائية المتاحة.

٤- الاتصال بأجهزة الإعلام والثقافة الجماهرية للعمل معها والاستفادة من قدراتها وإمكانياتها فى نشر الوعى الصحى، وتوفير أفلام تساعد على التوعية الصحية لجماهير الشعب، بما فى ذلك الأميين منهم، وتهيئة أماكن لعرض هذه الأفلام فى الجمعيات والميادين والحدائق العامة وأماكن التجمعات الجماهرية الأخرى.

٥- تمكين أعضاء الجمعيات الأهلية المختصة بالمجال الصحى والعاملين من أداء دورهم فى التوعية الصحية عن طريق إقام دورات تدريبية لهم لزيادة قدراتهم على نشر الوعى الصحى، على أن يتم ذلك بالاستعانة بمراكز ومكاتب الصحة بالمنطقة.

٦- تسعى الجمعيات الأهلية إلى توعية الأسر فى المنطقة التى تعمل بها وحثها على الاستفادة من هذه المراكز لإجراء الفحوص الطبية للمرأة عموماً وفحص المقبلين على الزواج قبل عقد الزواج بصفة خاصة.

٧- تقوم الجمعيات الأهلية بتنشيط دورها فى مكافحة الزواج المبكر للإناث عن طريق التوعية بأضرار مثل هذا الزواج وآثاره الصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

٨- تسعى الجمعيات الأهلية إلى ضمان إجراء فحص دورى للأطفال العاملين بالورش والمصانع والمحلات التجارية وغيرها للتأكد من سلامة حالتهم الصحية وللمساعدة فى كشف الزضرار التى تحيق بالصغار فى وقت مبكر، والعمل على شمولهم بمظلة التأمينات الاجتماعية الكاملة ابتداء من سن الخامسة عشر.

٩- تبذل الجمعيات الأهلية جهوداً خاصة لنشر التوعية الصحية للذكور والإناث على حد سواد مع الاهتمام بصفة خاصة بالزوجات والأمهات بالنظر لى الدور الخاص للمرأة فى المحافظة على صحة كل أفراد الأسرة، وإلى أهمية التضامن بين الرجال والنساء لتحقيق مستوى صحى لائق للجميع.

١٠- تبذل الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى جهوداً للتوعية بأضرار ختان الإناث من الناحية الصحية والنفسية.

رابعاً: للحد من معدلات البطالة بين الإناث وخاصة بين المتعلمات ممن يدخلن سوق العمل لأول مرة، ولإتاحة فرص جديدة لتشغيل النساء، ولتمكينهن من الحصول على فرص متكافئة مع الرجال في العمل:

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة أن تكون لقضية التشغيل المنتج للشباب من الجنسين والحد من معدلات البطالة أولوية متميزة ضمن برامج الدولة وخططها. وتؤكد على ضرورة أن تستهدف خطط التنمية المتتالية زيادة معدلات استيعاب القوى العاملة بحيث تتجاوز معدلات زيادة التشغيل معدلات نمو القوى العاملة من الجنسين بما يؤدى إلى الحد من أعداد العاطلين الكلية.

وتؤكد الجمعيات الأهلية على ضرورة التوسع فى مراكز التدريب وإتاحة الفرص للشباب العاطل من الجنسين لاكتساب مهارات جديدة يتوفر طلب فعال عليها، وتتزايد الحاجة إليها مع تقدم المجتمع وتطوره، كما تؤكد على ضرورة التزام الدولة بالتطبيق الكامل لما ورد فى الدستور خاصاً بالمساواة

الكاملة بين الجنسين. وأن تفتح المجال أمام المرأة للمشاركة فى الأعمال التى تمنع حتى الآن بما فى ذلك الشرطة والقضاء.

وتنشط الجمعيات الأهلية فى العمل من أجل الحد من معدلات البطالة بين الإناث وتمكينهن من الحصول على فرص عمل متكافئة مع الذكور من خلال:

١- التصدى لكل المحاولات المخالفة للدستور التى تميز بين المرأة والرجل فى التوظيف (إعلانات وظائف للذكور فقط، أو بالنص على تفضيل الذكور)، أولاً بكشف هذه المحاولات، وثانياً بالتصدى القضائى لها بما فى ذلك السعى إلى إحالة مثل هذه القضايا للنظر أمام المحكمة الدستورية العليا.

٢- التصدى لكل العقبات أو المحاولات التى تقف دون وصول المرأة إلى المراكز القيادية فى العمل.

٣- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل من أجل إحداث تغييرات فى بيئة العمل حتى لا تكون محابية لتشغيل الرجال دون النساء. ويتضمن ذلك السعى إلى تحقيق مرونة فى ساعات العمل تسمح للمرأة فى القطاع الخاص، أسوة بما هو متبع فى القطاع الحكومى والعام، بالعمل بعض الوقت إذا رغبت والعودة بعد ذلك عندما تشاء إلى العمل ساعات عمل كاملة. ويتضمن أيضاً توفير الخدمات المساعدة اللازمة لتيسير قيام النساء بأعمالهن إلى جانب رعاية الأسرة، ويشمل ذلك توفير دور لحضانة الأطفال والعناية بهم قبل سن الدراسة، ونشر هذه الدور فى الأحياء الشعبية وبجوار أماكن العمل أو فى مكان العمل ذاته مهما كان عدد العاملات ذوات الدخل المحدود، كما يشمل توفير وجبات جاهزة أو نصف مصنعة بأسعار مناسبة.

٤- تسعى الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى إلى تطوير أداء المرأة وإكسابها مهارات جديدة ورفع إنتاجها بهدف الحد من تأثير

عملية الخصخصة واتساع نشاط القطاع الخاص على الطلب على عم المرأة. وتسعى أيضاً إلى العمل على اجتذاب رجال الأعمال وقطاع الأعمال العام إلى المساهمة فى تمويل أنشطة الجمعيات بما يحقق نفعاً عاماً إلى جانب تحقيق نفع خاص لرجال الأعمال بخصم هذه المساهمات من أوعيتهم الضريبية.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية إلى مد مظلة الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية لتشمل النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى.

٦- تسعى الجمعيات الأهلية، وبصفة خاصة جمعيات المرأة إلى إزالة التمييز الإحصائى ضد عمل المرأة الذى لا يقيم العمل الإنتاجى الذى تقوم به المرأة فى القطاع غير الرسمى ضمن حسابات الناتج الإجمالى.

وتعمل الجمعيات الأهلية على تغطية النساء العاملات لدى أسرهن أو اللائى يقمن بعمل منتج أو مدر للدخل فى إطار أسرهن بمظلة التأمينات الاجتماعية على نحو مناسب.

خامساً: لتأكيد التطبيق الصحيح لمبدأ المساواة بين الجنسين الذي كفله الدستور ولتأكيد المساواة القانونية بين الرجال والنساء في التشريع والممارسة ولزيادة وعي المرأة بحقوقها وبالموقف الديني الصحيح فيما يتعلق بالأحوال الشخصية للمرأة:

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة الالتزام بالتطبيق الكامل لمبدأ المساواة فيما لا يخالف الدين وإلى جانب توعية المرأة بحقوقها القانونية بصفة عامة والعمل من أجل تعميم مكاتب الاستشارات القانونى، وتنشط الجمعيات الأهلية المصرية لتحقيق ما يلى:

أ- بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية:

١- السعى إلى إضافة بعض البنود لعقد الزواج تمكن راغبى الزواج من الاتفاق على ما يقبلان من شروط اختيارية لاتخالف الشريعة والأديان،

بما يقلل من أى نزاعات فى المستقبل ويساعد على خلق حالة من الاستقرار والطمأنينة فى الأسرة المصرية، على أن تتضمن هذه البنود النص على إخضاع راغبى الزواج للكشف الطبى للتأكد من خلوهم من أى أمراض مانعة للزواج.

وعلى أن تساعد البنود على مكافحة التزوير فى زواج صغار الإناث وكذلك فى إعلان وتسليم وثيقة الطلاق ووثيقة الرجعة.

وتشارك النساء العاملات بالقانون فى إعداد هذه البنود التى تطرح وتناقش فى الجمعيات والروابط الخاصة بالمرأة وفى الجمعيات الأهلية بصفة عامة إلى جانب أجهزة الإعلام المختلفة.

٢- تعمل الجمعيات الأهلى على توعية الذكور والإناث بحقوق المرأة التى كفلتها الشريعة والقوانين بما يصحح المفاهيم الخاطئة وبصفة خاصة فيما يتعلق بموقف الشريعة الإسلامية، وبما يمكن من تجاوز العديد من المشكلات الاجتماعية ويحد من الالتجاء إلى التقاضى ويهيىء الجو المناسب لتعديل قانون الأحوال الشخصية وقوانين الإجراءات الخاصة بها.

٣- تقوم الجمعيات الأهلية بالتوعية بأخطار الزواج العرفى وبيان ما يترتب على هذا الزواج من ضياع لحقوق الزوجات والأبناء من أخطار الأسرة والمجتمع.

٤- تسعى الجمعيات الأهلية المصرية إلى استصدار قانون جديد لإجراءات التقاضى أمام محاكم الأحوال الشخصية لتحقيق ما يلى:

أ- تقصير أمد التقاضى أمام المحاكم.

ب- توحيد جهة التقاضى المختصة بنظر جميع المنازعات التى تقوم بين الزوجين (خلاف/ طاعة / نفقة / ضم / رؤية وما إلى ذلك) أسوة بالنظام المتبع فى قضايا الأحوال الشخصية للأجانب، أى أن يكون هناك دوائر لقضايا الأسرة.

جـ- إعفاء قضايا الأحوال الشخصية من الرسوم وبصفة خاصة قضايا النفقات.

د- التنفيذ بدين مؤخر الصداق ودين المتعة المحكوم بهما بنفس طرق التنفيذ المعمول بها فى قضايا النفقات.

هـ- أن يكون الطلاق بوثيقة وأن تكون الرجعة أيضاً بوثيقة مع إخطار الزوجة بهذه الرجعة.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية المصرية إلى استصدار قانون جديد للأحوال الشخصية يحقق ما يلى:

أ- حق الزوجة التى يطلقها زوجها بدون سبب منها وبدون رضاها فى الحصول على مستحقاتها من مؤخر صداق - ونفقة عدة - ونفقة متعة بأحكام مستعجلة وقابلة للتنفيذ حتى قبل صدور الحكم نهائياً شأنها فى ذلك شأن النفقات.

ب- حق الزوجة التى يتزوج عليها زوجها فى الحصول على الطلاق بدون حاجة إلى اللجوء إلى إجراءات إثبات الضرر.

جـ- احتفاظ الحاضنة بمسكن الزوجية طالما كان الأولاد فى حضانتها حتى بعد بلوغهم أقصى سن الحضانة.

د- توفير مسكن للمطلقة غير الحاضنة التى لم يكن الطلاق بسبب منها أو التى لا مسكن لها.

هـ- رفع سن الحضانة حتى يبلغ الصغير أو الصغيرة خمسة عشر عاماً على الأقل.

و- التأمين على الزوجة غير العاملة.

ز- الفصل فى الطعن بالنقض فى مدة أقصاها ستة أشهر.

ح- عدم عقد زواج المطلقة بحكم من المحكمة إلا أن يكون حكم الطلاق

باتاً، أى بعد أن تكون محكمة النقض انتهت من الفصل فيه، أو لم يقدم عنه نقض.

ط- إعطاء الأم، كما هو الحال للأب الحق فى الولاية على مال الصغير وبصفة خاصة الأموال التى تؤول إلى الأبناء عن طريقها.

ب- بالنسبة لقانون الجنسية:

تسعى الجمعيات الأهلية إلى تعديل قانون الجنسية لإلغاء التمييز بين الأب والأم فى نقل الجنسية إلى الأبناء ولمنح أبناء المصرية المتزوجة من أجنبى الجنسية المصرية شأنها شأن الرجل دون تفرقة (الزوج مسلم ولكن ليس بمصرياً).

جـ- بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية:

١- السعى إلى إلغاء الشرط الذى يقضى بحرمان المرأة التى يزيد سنها على أربعين سنة وتتزوج من رجل على المعاش من الحق فى المعاش المقرر له.

٢- السعى إلى منح الرجل معاشاً عن زوجته أسوة بحصول المرأة على معاش عن زوجها.

د- بالنسبة لقانون العمل:

١- وضع معايير واضحة وملزمة لتدرج المرأة فى الوظائف المختلفة حتى الوظائف القيادية شأنها شأن الرجل.

٢- إلزام جهات العمل فى الحكومة والقطاعين العام والخاص بمراعاة التناسب بين عدد الوظائف التى يشغلها كل من النساء والرجال حتى لا تتسع الفجوة بين عدد العاملين وعدد العاملات، ويتقلص بذلك دور المرأة فى العمل بما يعود بالضرر عليها وعلى أسرتها وعلى المجتمع ككل.

ويكتسب ذلك أهمية خاصة فى ضوء الاتجاه إلى الاقتصاد الحر والخصخصة مع ما يصاحبها من تفضيل أصحاب العمل تشغيل الرجال حتى لا يحملون مشاريعهم أعباء المزايا الممنوحة حتى الآن للنساء العاملات والتى ينص عليها قانون العمل الحالى.

٣- السعى إلى توحيد فترة إجازة الوضع بالنسبة للمرأة العاملة بصرف النظر عن جهة العمل، بحيث تحظى المرأة العاملة فى القطاع العام بنفس الحق الذى تتمتع به المرأة فى الحكومة.

٤- السعى إلى تعديل قانون عمالة الأحداث لرفع سن العمل إلى ١٥ سنة لتمكينه من استكمال مرحلة التعليم.

هـ- بالنسبة لقانون العقوبات:

تسعى الجمعيات الأهلية إلى تعديل قانون العقوبات لإزالة التمييز بين النساء والرجال فيما يتعلق بجرائم الآداب.

سادساً: لتحقيق مزيد من الأمان للمرأة وحمايتها من العنف:

تنشط الجمعيات الأهلية المصرية للسعى إلى تعديل أساليب التنشئة الاجتماعية التى تحد من قدرات الإناث ومن استعدادهن لتحمل المسئولية وبالتالى من فرصهن فى الاختيار.

كما تسعى إلى توفير المساعدات القانونية والاجتماعية للنساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف وتوفير مأوى مؤقت لهم عند الحاجة ويتضمن نشاط الجمعيات الأهلية لتحقيق ذلك:

١- تنمية وتطوير وعى الآباء بأضرار التمييز من أى نوع وفى أى مجال بين الطفل والطفلة فى نطاق الأسرة.

٢- السعى إلى تطوير أساليب التربية بالمدارس بما يحقق إلغاء التمييز بين الجنسين وإدخال مناهج خاصة بالتربية الأسرية توجه لكلا الجنسين وتتعاون الجمعيات الأهلية مع كل المؤسسات التربوية المعنية لتحقيق هذا الوضع.

٣- العمل على تحقيق الأمن النفسى والاجتماعى لكلا الجنسين بتنشئة الأجيال الجديدة منهما وتدريبهما على حسن الاختيار وعلى اتخاذ القرار وعلى التعاون بينهما.

٤- توعية رجال الدين والإعلام بالأضرار التى تحيق بالمجتمع للتمييز بين الذكور والإناث فى التنشئة الاجتماعية وإقناعهم للقيام بدور إيجابى وفعال لتعميق فكرة المساواة بين الجنسين وبيان أضرار التمييز من أى نوع فى نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل أو فى المجتمع بصفة عامة.

٥- التوعية بأهمية القضاء على ظاهرة ختان الإناث لما يترتب عليها من أضرار صحية ونفسية وتوضيح حقيقة عدم الصلة بين هذه العادة وبين الدين، وتهيئة المجتمع عامة ومجتمع الأمهات والجدات بصفة خاصة لتقبل تجريم هذه العملية توطئة لإصدار التشريعات اللازمة لذلك (هناك تشريع من أكثر من ٢٠ عاماً ولكن لا يطبق فى مناطق كثيرة).

٦- العمل على القضاء على ظاهرة الزواج المبكر وبيان مدى خطورة هذه الظاهرة على صحة الأمهات وعلى قدرتهن فى المستقبل على المساهمة فى التنشئة السليمة للأسرة، وفى العمل المنتج فى إطار الأسرة أو خارجها، فضلاً عن ضياع فرصة المرأة فى التعليم بما يؤثر سلبياً عليها وعلى الأسرة والمجتمع.

٧- وقف انتهاك حقوق الإناث واستغلالهن عن طريق تزويج الفتيات القاصرات أو الصغيرات من كهول من الأثرياء العرب وتجريم كمثل هذا التصرف وتشديد العقوبة عليه.

٨- دفع المنظمات غير الحكومية بصفة عامة ومنظمات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة إلى إعطاء أولوية فى نشاطها لمقاومة العنف الذى تتعرض له المرأة والفتيات ولإجراء الأبحاث التى تعرف بحجم وأشكال هذه الظاهرة وسبل مواجهتها.

٩- توفر الجمعيات الأهلية، بالتعاون فيما بينها وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، منابر لتلقى شكاوى النساء اللاتى يتعرضن لأى شكل من أشكال العنف وتعمل على توفير المساعدة القانونية لضحايا العنف من النساء وتوفير إمكانيات التأهيل النفسى والجسدى والاجتماعى لمعالجة آثار العنف الذى يقع عليهن.

١٠- توفر الجمعيات الأهلية، بالتعاون فيما بينها وبين مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، أماكن آمنة يمكن للنساء الواقع عليهن العنف التوجه إليها طلباً للحماية. على أن تتوفر فى هذه الأماكن إمكانيات الإقامة المؤقتة للنساء وأطفالهن فى سن الحضانة.

١١- تنظم الجمعيات الأهلية، بالتعاون فيما بينها وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى الأخرى وبصفة خاصة المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، دورات تدريبية للمحامين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين مع النساء فى أى مجالات أخرى لتعريفهم بأشكال العنف التى تتعرض لها النساء وبالمنظمات أو الهيئات التى تقدم مختلف أشكال المساعدة والمعاونة فى هذا المجال، وللتشاور معهم حول واجباتهم بالنسبة لهذه الحالات.

١٢- توثيق التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية فى تعزيز تسيير قوافل ثقافية وصحية ودينية متواصلة إلى التجمعات السكانية البعيدة عن العمران لتوعية سكانها بأهمية التنشئة الاجتماعية السليمة التى ينعدم فيها التمييز بين الإناث والذكور، والتى تنمى قدرات الأطفال على المشاركة فى اتخاذ القرار، وتنشر بينهم الوعى بأهمية استبعاد ونبذ العنف فى التعامل وخاصة مع الإناث، وتعرف بأشكال العنف المختلفة التى يلزم مقاومتها.

سابعاً: لتعديل صورة المرأة في وسائل الإعلام والسعي إلي تقديم صورة أكثر توازناً تبين الدور الهام للنساء في المجتمع وتبرز مساهماتهن

الإيجابية في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولتأكيد المساواة بينهن وبين الرجال تسعى الجمعيات الأهلية المصرية إلى:

١- إجراء تعديلات فى المناهج والكتب المدرسة والقراءات فى مختلف مراحل التعليم فى اتجاه إبراز حقيقة الدور الإيجابى للمرأة وتقديم صور عن النساء المجاهدات اللائى يتصفن بالحكمة واللائى يشاركن مع الرجال فى تحمل المسئوليات، وذلك بالاستناد إلى التاريخ المصرى القديم والتاريخ العربى والإسلامى والتاريخ المعاصر، بما يؤكد أن البطولات والحكمة والمعرفة لم تكن قاصرة على الرجال دون النساء.

٢- تشجيع الإعلاميات والأدبيات المتنورات على المساهمة فى إبراز صورة المرأة الحقيقية فى مصر، ودور النساء فى المحافظة على الأسرة وحمايتها، ودورهن فى الدفاع عن القيم السليمة، ودورهن فى تعليم الأبناء، وما يقع عليهن من أعباء نتيجة لفقد رب الأسرة، وجهادهن المتصل فى سبيل تحقيق حراك اجتماعى لأسرهن وإخراج أبنائهن وبناتهن من دائرة الفقر والتخلف.

٣- السعى إلى إعادة النظر فى التوجيهات الإعلامية لأجهزة الإعلام، وبصفة خاصة التابعة للدولة لتطوير رسالاتها الإعلامية عن المرأة لتتفق مع الأهداف المعلنة للدولة بخصوص النهوض بالمرأة لتصبح شريكاً كاملاً فى عملية تنمية مصر.

وفى سبيل ذلك تتعاون الجمعيات الأهلية، وخاصة النسائية منها، مع أجهزة الإعلام لصياغة رسالة إعلامية صحيحة تبرز صورة المرأة المصرية الحقيقية وأدوارها المتعددة والمتكاملة فى مختلف مراحل عمرها، وتبرز حقيقتها كإنسان ومواطنة ومنتجة وأماً وزوجة وعماداً لأسرتها لها إمكانياتها وعطاؤها وحاجاتها ولها أيضاً احتياجاتها المتعددة بما فيها الحاجة إلى التعليم والتدريب والعمل والمشاركة فى مختلف ميادين النشاط بما فيها الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية وغيرها.

٤- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل من أجل أن تؤكد الرسالات الإعلامية على قيم المساواة بين الجنسين وأن تبتعد عن تقديم وتعزيز وتزيين قيم سلبية من شأنها أن تعمق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث ومن أجل أن تتصدى هذه الرسالات لكافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

٥- تمد الجمعيات الأهلية، وخاصة النسائية منها، إعلاميين وإعلاميات بمواد متخصصة عن المرأة، كما تتعاون في تنظيم دورات تدريبية لهم بشأن قضايا المرأة.

٦- تتعاون الجمعيات الأهلية لتشكيل هيئة مستقلة لمتابعة ورصد ما تقدمه وسائل الإعلام من مواد وأفكار عن المرأة من أجل التصدى لجميع الرسالات والأفكار التى من شأنها تشويه صورتها.

ثامناً: لدعم مشاركة المرأة في القرارات الأسرية وفي القرارات العامة ولتوسيع وتعميق المشاركة السياسية للمرأة تنشط الجمعيات المصرية إلي تحقيق ذلك:

١- توعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة السليمة فى الأسرة وبأهمية السماح للأبناء إناثاً وذكوراً باتخاذ القرارات الخاصة بهم، وتدريبهم على المشاركة الإيجابية منذ الصغر ولو حتى فى المسائل البسيطة، لينشأ الفتى والفتاة أكثر قدرة ووعياً بأهمية مشاركة الجنسين فى صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالأسرة، ولتكتسب الإناث بصفة خاصة القدرة علي المشاركة الإيجابية فى صنع وتنفيذ القرارات الهامة للأسرة عند الكبر.

٢- العمل على محو أمية المرأة وشمول برامج محو الأمية مناهج لمحو الأمية الثقافية والسياسية والقانونية والصحية للمرأة طبقاً لما جاء فى التوصيات السابقة.

٣- مساعدة المرأة على تحقيق استقلالها الاقتصادى بإتاحة الفرص لها لاكتساب مهارات جديدة عن طريق التدريب، وتوفير فرص لمشاركتها فى الإنتاج وفى العمل على قدم المساواة مع الرجل، وإتاحة الفرصة لها

للحصول على المواد اللازمة لبدء مشروعات صغيرة مدرة للدخل كما سلف ذكره.

٤- التعاون مع أجهزة الإعلام ومع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى لإبراز أهمية المشاركة الإيجابية للمرأة فى القرارات الأسرية والقرارات العامة وفى مناقشة قضايا المجتمع الثقافية والقانونية والصحية والتعليمية والبيئية وإبراز مدى المساهمة التى تقدمها الإناث فى هذه المجالات بالفعل، ومدى الفائدة التى تعود على المجتمع من توسيع هذه المشاركة على كافة المستويات.

٥- دعم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بدعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى إلى إعداد وتدريب وترشيح قيادات نسائية للمشاركة فى المجالس المحلية والتشريعية، وفى قيادة العمل الحزبى، وقيادة الأنشطة الثقافية والتعاونية، والمشاركة الفعالة فى قيادة الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة.

٦- إشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة فى صياغة القوانين واللوائح بصفة عامة والمتعلقة منها بالمرأة بصفة خاصة، بما فى ذلك قانون العمل الموحد الجديد والتعديلات فى قانون الجنسية وفى قانون العقوبات وفى غيره من التشريعات، والاستعانة فى ذلك بالمتخصصات من القانونيات والمتخصصات فى علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وفى التربية والعلوم الاجتماعية الأخرى للإفادة من وجهات نظرهن ومن كفاءاتهن المهنية لصياغة تشريعات تعبر عن مصالح المجتمع فى مجموعة بما فيه النساء.

٧- مشاركة الجمعيات الأهلية، والجمعيات النسائية بصفة خاصة، فى مناقشة أى تشريعات جديدة تؤثر على أوضاع الفئات المختلفة فى المجتمع وبخاصة تلك التى تؤثر على أوضاع المرأة.

٨- تتعاون الجمعيات الأهلية وخاصة والجمعيات الأهلية النسائية لإنشاء مركز مستقل لتقديم الدعم الفنى والمعلومات إلى عضوات المجالس

التشريعية فى مناقشة ما يطرح من قضايا، وفى اقتراح أى قوانين أو لوائح أو غير ذلك ومساعدة عضوات المجالس التشريعية بصفة عامة على أداء واجباتهن كأعضاء هذه المجالس.

تاسعاً: للمساعدة في الاحتفاظ ببيئة نظيفة وصحية وللتوعية النساء دينياً والاستفادة من جهودهن في هذا المجال تنشط الجمعيات الأهلية المصرية من أجل:

١- إنشاء جمعية للحفاظ على البيئة من التلوث فى كل حى من الأحياء وخاصة الشعبية منها.

٢- إنشاء اتحاد للجمعيات المختصة بالبيئة.

٣- الاستعانة بالرائدات الحضريات والريفيات ومكلفات الخدمة العامة للتوعية بشئون البيئة. (وتدريبهن قبل النزول للميدان).

٤- توزيع أكياس القمامة بسعر رمزى أو مجاناً عن طريق الجمعيات البيئية.

٥- تصميم وتنفيذ برامج توعية للمحافظة على البيئة فى أماكن تجمع الفتيات، على سبيل المثال، فى المدينة الجامعية وبيوت المغتربات.

٦- زيادة الحملات الإعلامية الخاصة بالبيئة والحفاظ عليها.

٧- إقامة شبكة اتصال بين الجمعيات البيئية وجهاز شئون البيئة لمساعدتها ودعمها والمشاركة فى خططها، وإصدار نشرة لنشاط البيئة توزع على الجمعيات.

٨- توفير بعض الأنشطة لحماية البيئة فى الأراضى الصحراوية المستصلحة حديثاً والمتاخمة للقرى والتوعية بأهمية التخلص من المخلفات الحيوانية والزراعية بطريقة صحية.

٩- الاهتمام بإزالة تلوث مياه النيل وإزالة مصادر التلوث المتجددة له سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية أو نتيجة الصرف الصحى ؛فيه

وفى فروعه، وتوفير آليات الرقابة الفعالة لضمان ذلك ودعوة الحكومة إلى أن تضرب المثل وتقدم القدوة بشأن احترامه، والامتناع عن تلويثه واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإمتناع المؤسسات الحكومية والعامة عن تصريف مخلفاتها فيه، وتوفير وسائل بديلة للتخلص من هذه المخلفات.

١٠- الدعوة إلى ترشيد استهلاك المياه فى الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية وغيرها، وذلك عن طريق تطوير وتطهير الترع والمصارف، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى، ومعالجة مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها، وترشيد الاستخدامات المنزلية بإصلاح المرافق وتركيب عدادات خاصة بكل أسرة، وتوصيل المياه النقية إلى المناطق العشوائية والبعيدة، وتنشيط دور الجمعيات الأهلية فى التوعية بالأهمية القصوى لترشيد استخدام المياه فى حالة مصر.

١١- الدعوة إلى تبنى خطة بيئية مصرية تحافظ على السكان من التلوث الهوائى والمائى والغذائى والسمعي إلخ .. وتحمى الأرض الزراعية من الزحف العمرانى ومن الإسراف فى استخدام الكيماويات والمبيدات وتحافظ على التراث الحضارى والطبيعى والدعوة أيضاً إلى القياس المتصل لدرجات التلوث فى أنحاء القطر المختلفة وإعلام السكان بها وبكيفية التخلص أو الإقلال منها.

عاشراً: لدعم عمل الجمعيات الأهلية ولتحقيق مشاركة فعالة للنساء في هذه الجمعيات ولدعم الحركة النسائية في مصر تنشط الجمعيات الأهلية المصرية إلي تحقيق ما يلي:

١- العمل على رفع نسبة تمثيل النساء فى مجالس إدارات الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع لتصل إلى ٥٠٪ على الأقل فى الجمعيات التى تقدم خدمات للمرأة.

٢- العمل على تأكيد الديموقراطية فى انتخاب مجالس إدارات الجمعيات

والعمل على توسع قاعدة العضوية بهذه الجمعيات وخاصة العضوية النسائية.

٣- ابتداع أشكال جديدة للتعاون والعمل المشترك للجمعيات الأهلية المصرية وتوسيع شبكة التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى المرتبطة بقضايا المرأة.

٤- العمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى لتحريرها من المعوقات التى تقيد العمل بها، وتعديل أو إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لإتاحة تنظيم الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى وفقاً لأحكام القانون المدنى التى عطلها القانون ٣٢(١).

٥- توجيه عناية مصممى البرامج فى المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى أن احتياجات المرأة متغيرة، وإلى ضرورة أن تصمم أى برامج للنهوض بالمرأة بشكل يتفق مع الظروف الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية فى كافة المناطق المختلفة التى تخدمها الجمعيات.

٦- حث أجهزة الإعلام على نشر ثقافة العمل الأهلى التطوعى وإبراز مساهمة المرأة فى هذا العمل وإلقاء الضوء على أنشطة الجمعيات الأهلية النسائية الناجحة وعلى مساهماتها ودورها فى خدمة المجتمع. والاهتمام بصفة خاصة بالشابات صغار السن للمشاركة فى العمل التطوعى.

---

(١) تم تعديل قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى عام ٢٠٠٠. وأعطيت الجمعيات فترة سماح لتعديل أوضاعها فى ظل التعديلات الجديدة ولكن صدر قرار بتأجيل تنفيذ القانون إلى بعد مناقشة التعديلات الجديدة فى مجلس الشعب وحتى الآن فبراير ٢٠٠١ لم يتم عرض القانون المعدل على مجلس الشعب.

الفصل العاشر

مكافحة التمييز ضد الطفلة وموقف المجتمع منه

- مقدمة.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة.
- القضاء على المواقف والممارسات الثقافية السلبية ضد البنات.
- ازدياد الوعى العام بقيمة واحتياجات وحقوق الطفلة.
- القضاء على التمييز ضد البنات فى مجالات التعليم وتنمية المهارات.
- القضاء على التمييز ضد البنات فى مجال الصحة والتغذية.
- القضاء على الاستغلال الاقتصادى لعمل الأطفال وحماية البنات الصغيرات أثناء العمل.
- استئصال العنف الموجه ضد البنات.
- تعزيز دور الأسرة فى تدعيم مركز الطفلة.

مكافحة التمييز ضد الطفلة وموقف المجتمع المصري منه[1]

استمرار التمييز ضد الطفلة وانتهاك حقوقها في البقاء والحماية والنماء:

تسلم اتفاقية حقوق الطفل بأن «تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة فى هذه الاتفاقية وتتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أى نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصى القانونى عليه أو لونهم أو جنسيهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسى أو غيره أو أصلهم القومى أو الإنثى أو الجماعى، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أى وضع آخر. «تحترم الدول الأطراف مسئوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلى أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الطفل، فى أن يوفروا، بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها فى هذه الاتفاقية (المادة ٥) ومع ذلك ففى كثير من الدول تدل المؤشرات المتاحة على أن الطفلة تقع ضحية للتمييز من فترة الحمل / الرضاعة حتى طفولتها ومن ثم بلوغها. فى بعض مناطق العالم يتجاوز عدد الرجال عدد النساء بمعدل ٥ فى كل ١٠٠ وتشمل أسباب التباين بالنسبة إلى ملايين النساء غير المشمولات بالتسجيل وبالعد، ضمن أمور أخرى، الاتجاهات والممارسات الضارة مثل ختان الإناث، وتفضيل البنين مما يؤدى إلى وأد البنات أو قتل الأجنة من خلال اختيار نوع الجنين قبل مولده والزواج المبكر والعنف المرتكب ضد المرأة والبغاء والاعتداء الجنسي والتمييز ضد البنات فى توزيع الطعام وغير ذلك من الممارسات المتصلة بالصحة والرفاه. ونتيجة لذلك

---

(١) اتفاقية الطفل، التنمية المستدامة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، هيئة الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن العشرين.

يعيش إلى سن البلوغ عدد من البنات أقل من عدد البنين (إن كثير من تلك الممارسات غير موجودة فى بلادنا الإسلامية).

وكثيراً ما تعامل البنات معاملة الأدنى، وتجرى تنشئتهن اجتماعياً بحيث يضعن أنفسهن فى مكانة أقل، مما يدمر تقديرهن لأنفسهن. ومن شأن التمييز والإهمال فى مرحلة الطفولة أن يستهل اتجاهاً تنازلياً على مدار العمر ينطوى على الحرمان والانعزال عن المسار الاجتماعى الرئيسى. وينبغى اتخاذ المبادرات الكفيلة بإعداد البنات للمشاركة بصورة نشطة وفعالة ومتكافئة مع البنين فى جميع مستويات القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. مع مراعاة الفروق البيولوجية والنفسية بين الذكر والأنثى بحيث تكون مشاركة البنات بما يتناسب مع ثقافتهن وطبيعتهن البيولوجية والنفسية.

ومما يعزز حالات اللامساواة القائمة بين الجنسين العمليات التربوية المنحازة لجنس بعينه ويصدق ذلك على المناهج الدراسية والمواد والأساليب التعليمية ومواقف المدرسين والتفاعل داخل حجرات الدراسة.

ويمكن للبنات والبالغات أن يتلقين طائفة متنوعة من الرسائل المتضاربة والمربكة بشأن أدوار جنسهن من آبائهن ومدرسيهن وأقرانهن ثم من وسائط الإعلام. على أن النساء والرجال بحاجة للتآزر من أجل العمل مع الأطفال والشباب لتحطيم هذه القوالب النمطية المزمنة القائمة على نوع الجنس مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، وبما يتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل.

وبرغم أن عدد الأطفال المتعلمين قد زاد فى السنوات العشرين الأخيرة فى بعض البلدان، إلا أن البنين مازالوا يحظون بموقع أفضل بكثير نسبياً عن البنات. ففى عام ١٩٩٠ لم تتح ثمة فرص لتحصيل التعليم الابتدائى أمام ١٣٠ مليون طفل كان منهم ٨١ مليون طفلة. ويمكن أن يعزى هذا إلى عوامل من قبيلها إلى الأموال وغياب المرافق المدرسية الكافية وحالات

الزواج الممكن لاسيما فى الريف. وفى بعض البلدان يمكن لنقص المعلمات أن يحد كثيراً من قيد الفتيات بالمدارس وفى كثير من الحالات تبدأ البنات فى الاضطلاع بواجبات منزلية ثقيلة الوطأة فى سن مبكر للغاية. ثم يتوقع منهن القيام بمسئوليات تعليمية ومنزلية على السواء مما ينتج عنه فى الأغلب الأعم أداء مدرسى ضعيف والتسرب من الدراسة فى مرحلة مبكرة.

ومازالت النسبة المئوية للفتيات المقيدات فى المدارس الثانوية منخفضة إلى حد كبير فى كثير من البلدان. فكثيراً ما لا تلقى الفتيات تشجيعاً ولا تتاح لهن الفرصة لمتابعة التدريب والتعليم فى المجالات العلمية والتكنولوجية مما يحد من تحصيل المعرفة التى تتطلبها حياتهن اليومية أو تتطلبها فرص العمل.

وتلقى الفتيات تشجيعاً أقل من الفتيان للمشاركة فى أداء الواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع والتمرس بها، مما ينجم عنه حرمانهن من نفس الفرص التى يتمتع بها الفتيان للمشاركة فى عمليات اتخاذ القرار.

كذلك يؤدى التمييز القائم ضد الطفل من حيث حصولها على التغذية وخدمات الصحة البدنية والعقلية إلى تعريض صحتها للخطر فى الحاضر والمستقبل. ولقد تقزم نمو ما يقدر بنحو ٤٥٠ مليوناً من البالغات فى البلدان النامية نتيجة سوء التغذية من حيث بروتين الطاقة فى مرحلة الطفولة.

ويسلم المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى الفترة ٧ - ٣ من برنامج العمل بأنه «ينبغى إيلاء الاهتمام الكامل لتعزيز قيام علاقات بين الجنسين تتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف»، مع الاهتمام بوجه خاص بتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من علاج الجانب الجنسى من حياتهم معالجة إيجابية ومسئولة. مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الآباء والأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال وبما يتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل ومن شأن السلوك الجنسى المسئول فضلاً عن الوعى

والمساواة فى علاقات الجنسين ولاسيما عندما يتم غرسها خلال سنوات التكوين، أن تؤدى إلى تدعيم وتعزيز علاقات المشاركة القائمة على الاحترام والوئام بين المرأة والرجل. وينبغى إيلاء الدعم لإدماج الثقافة الجنسية للشباب مع مؤازرة الآباء وتوجيههم تأكيداً على مسئولية الذكور عن سلوكهم فى مجال الجنس والخصوبة بما يساعدهم على النهوض بالمسئوليات التى يتحملونها.

وهناك أكثر من ١٥ مليون شابة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة ينجبن كل عام. لكن الأمومة فى سن صغيرة للغاية إنما تنطوى على مضاعفات خلال الحمل والولادة بل وعلى خطر يودى بصحة الأم بصورة تزيد كثيراً عن المعدل المتوسط. كذلك فإن أطفال الأمهات الشابات تزداد بينهم مستويات الإصابة بالأمراض والوفيات. وما برح الإنجاب المبكر يشكل عقبة تحول دون إضفاء تحسينات على مركز المرأة من النواحى التعليمية والاقتصادية والاجتماعية فى جميع أنحاء العالم. وفى الجملة يمكن للزواج المبكر والأمومة المبكرة أن يحدان بصورة بالغة من فرص التعليم والعمل. ومن المرجح أن ينجم عنها أثر سلبى طويل الأجل بالنسبة لنوعية حياتها وحياة أطفالها.

وبعض الأطفال مستضعفون بالذات وخاصة الأطفال المسيبون والمشردون والهائمون وأطفال الشوارع والأطفال المقيمون فى مناطق النزاع فضلاً عن الأطفال المعرضين للتمييز ضدهم بحكم انتمائهم إلى جماعة إثنية أو أقلية عرقية.

وعلى ذلك ينبغى إزالة جميع الحواجز من أجل تمكين الفتيات على اختلافهن من تطوير إمكاناتهن ومهاراتهن الكاملة من خلال إتاحة فرص متساوية لهن فى مجالات التعليم والتدريب والتغذية ورعاية الصحة البدنية والعقلية وما يتصل بذلك من معلومات.

وبعد هذه المقدمة ستعرض إتفاقية الطفل التى تقدم المجلس الاقتصادى

والاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة. ويجدر منا أن نشير أن هذه الاتفاقية لم تعتمد من كل الدول لاسيما العربية الإسلامية حيث توجد بعض التحفظات عليها. ولذلك هى غير ملتزمة وقد عرضناها لمزيد من الدراسة والتحليل والاسترشاد بما يناسب شريعتنا وثقافتنا.

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات:

أ- بالنسبة للدول التى لم توقع أو تصدق على اتفاقية حقوق الطفل، أن تنظر فى التوقيع أو التصديق على الاتفاقية، أما الدول التى وقعت وصدقت على الاتفاقية فعليها أن تكفل تنفيذها بالكامل من خلال إنفاذ / تعديلات القوانين والقواعد والإجراءات الأخرى من خلال تهيئة مناخ تمكين يشجع على الاحترام الكامل لحقوق الطفل.

ب- اتخاذ التدابير الكفيلة بأن يسجل الطفل فور مولده وأن يكون له الحق منذ مولده أن يحمل اسماً والحق فى اكتساب جنسية (قدر الإمكان) الحق فى معرفة والديه وتلقى رعايتهما، وذلك اتساقاً مع المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل.

جـ- اتخاذ الخطوات الكفيلة بأن يتلقى الأطفال الدعم المالى الملائم من والديهم وذلك بواسطة تدابير شتى منها إنفاذ قوانين إعالة الطفل.

د- القيام بسن وإنفاذ التشريعات التى تضمن المساواة فى حقوق الخلافة والإرث للأطفال بصرف النظر عن نوع جنسهم القيام بسن التشريعات التى تكفل حقوق الخلافة والإرث للطفلة. وتوجد بعض البلاد النامية الإسلامية مناطق لاتسمح بالنساء أن يأخذن حقهن فى الإرث وذلك نتيجة تقاليد سائدة تفرق فى حقوق الإرث. وهذه المناطق يجب أن نحصرها ونعرض الأسباب ومحاولة علاجها.

هـ- سن وإنفاذ القوانين الكفيلة بأن لايتم الزواج بغير الرضا الحر الكامل

للزوجين المرتقبين. وإنفاذ تلك القوانين بصرامة ويضاف إلى ذلك سن القوانين المتعلقة بالحد القانونى الأدنى لسن الرشد والحد الأدنى لسن الزواج، وإنفاذ تلك القوانين بصرامة ورفع الحد الأدنى لسن الزواج.

و- وضع وتنفيذ سياسات وخطط عمل وبرامج شاملة من أجل بقاء الطفلة وحمايتها ونمائها وتقدمها مما يعزز ويحمى تمتعها الكامل بما لها من حقوق (الإنسان العالمية) مع كفالة تساوى الفرص للبنات.

ز- ضمان أن يتم تفصيل جميع البيانات المتعلقة بالأطفال على أساس نوع الجنس والعمر فى القطاعات الصحية والتعليمية وغيرها من أجل إدراج منظور مراعاة نوع الجنس فى تخطيط وتنفيذ ورصد تلك البرامج.

من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ- تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بالأطفال مفصلة حسب نوع الجنس والعمر وإجراد البحوث عن حالة البنات والقيام بإدراج النتائج ضمن عملية صياغة السياسات والبرامج واتخاذ القرارات من أجل النهوض بالطفلة.

ب- توليد الدعم الاجتماعى لإنفاذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى القانونى لسن الزواج ولاسيما من خلال إتاحة الفرص التعليمية أمام البنات.

القضاء على المواقف والممارسات الثقافية السلبية ضد البنات

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات:

أ- القيام بتشجيع وتدعيم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية فى جهودها لتشجيع التغيرات فى المواقف والممارسات السلبية ضد البنات.

ب- وضع البرامج التعليمية وتطوير المواد والكتب المدرسية التى من شأنها تثقيف وتوعية البالغين بشأن الآثار الضارة الناجمة عن ممارسات تقليدية معينة أو عرقية على الطفلة.

جـ- وضع واعتماد مناهج دراسية ومواد تعليمية وكتب مدرسية لتحسين صورة الذات بين البنات وتحسين فرص الحياة والعمل أمامهن، ولاسيما فى المجالات التى ما برحت تشهد تمثيلاً منقوصاً للمرأة مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا.

د- اتخاذ الخطوات الكفيلة بألا تتخذ الملابس (والممارسات) التقليدية والدينية للبنات أساساً للتمييز فى المؤسسات التعليمية.

من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ- تهيئة بيئة تعليمية من شأنها إزالة جميع الحواجز التى تحول دون انتظام الشابات المتزوجات و / أو الحوامل والأمهات الشابات فى الدراسة، وإيجاد مرافق لرعاية الأطفال محتملة التكاليف ويمكن بالفعل الوصول إليها. وكذلك تهيئة سبل تثقيف الوالدين لتشجيع من يتحملون مسئوليات عن حماية أطفالهم ومعاليهم خلال سنوات الدراسة أو يواصلوها أو يكملوها.

ب- تشجيع المؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام على أن تعتمد وتبث صوراً متوازنة غير نمطية عن البنات والبنين مع العمل من أجل القضاء على استخدام الأطفال فى المصنفات الإباحية وتصوير الطفلة فى إطار من الإسفاف والعنف.

جـ- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الإبنة واستئصال أسباب تفضيل الإبن مما يؤدى إلى ممارسات ضارة وغير أخلاقية، ومنها مثلاً وأد الأنثى واختيار نوع الجنين قبل مولده. ويتفاقم هذا الأمر فى كثير من الأحيان بازدياد استخدام تكنولوجيات تحديد نوع الجنين مما ينجم عنه إجهاض أجنة الإناث.

د- وضع سياسات وبرامج تعطى الأولوية لبرامج التعليم النظامى وغير النظامى التى من شأنها دعم وتمكين البنات من اكتساب المعرفة وتنمية تقدير الذات والاضطلاع بالمسئولية عن حياتهن نفسها. وإيلاء اهتمام خاص

للبرامج الرامية لتثقيف المرأة والرجل وخاصة الوالدين بشأن أهمية صحة وسلامة البنت بدنياً وعقلياً، بما فى ذلك إزالة التمييز ضد البنات فى توزيع الطعام، وكذلك الزواج المبكر، والعنف الموجه ضد البنات، وختان الإناث، وبغاء الأطفال، الاعتداء الجنسى والاغتصاب ومسافحة المحارم.

زيادة الوعي العام بقيمة واحتياجات وحقوق الطفلة بما في ذلك الطفلة التي لها احتياجات خاصة، أو تعيش ظروفاً صعبة فضلاً عن الحاجة إلي تعزيز صورتها عن ذاتها وتقديرها لنفسها ولمكانتها

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية:

أ- توليد الوعى بوضع البنات غير المتكافئ بين صفوف واضعى السياسات والمخططين والإداريين والمنفذين على شتى الأصعدة وكذلك على مستوى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.

ب- جعل الطفلة وخاصة تلك التى تعيش ظروفاً صعبة على بينة من إمكاناتها الخاصة وتوعيتها بالحقوق المكفولة لها بمقتضى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وخاصة اتفاقية حقوق الطفل والتشريعات التى سنت من أجلها والتدابير المختلفة التى تتخذها المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التى تعمل على تحسين مركزها.

جـ- تثقيف النساء والرجال والبنات والبنين بما يكفل تعزيز مركز البنات، وتشجيعهم على العمل على تحقيق الاحترام المتبادل والمشاركة المتكافئة بين البنات والبنين. الهدف: هو توفير حياة كريمة للبنات وإعطائهن فرص عادلة فى نواحى الحياة المختلفة وليس تعزيز مركزهن على حساب الرجال.

د- تسهيل المساواة فى توفير الخدمات والأجهزة الملائمة للبنات المعاقات والعمل على تزويد عائلاتهن بخدمات الدعم ذات الصلة.

القضاء على التمييز ضد البنات في مجالات التعليم وتنمية المهارات والتدريب

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومة:

أ- ضمان التحصيل الشامل والمتكافئ للتعليم الابتدائي وإكماله بالنسبة لجميع الأطفال، وإزالة الفجوة القائمة بين البنات والبنين على النحو المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل. وكذلك ضمان تكافؤ تحصيل التعليم الثانوى بحلول عام ٢٠٠٥ والمساواة فى الحصول على التعليم العالى بما فى ذلك التعليم المهنى والتقنى أمام جميع البنات والبنين ومن بينهم المحرومون والموهوبون.

ب- اتخاذ الخطوات اللازمة لإدماج برامج محو الأمية الوظيفية والإلمام بمبادئ الحساب وخاصة بالنسبة للبنات غير الملتحقات بالمدرسة ضمن برامج التنمية.

جـ- تعزيز تعليم حقوق الإنسان فى البرامج التعليمية والعمل على أن يشمل تعليم حقوق الإنسان تأكيداً على أن حقوق الإنسان للمرأة والطفلة جزء لايتجزأ ولايقبل التصرف ولا الانفصام من حقوق الإنسان العالمية الشاملة.

د- زيادة القيد الدراسى وتحسين معدلات الاستبقاء المدرسى للفتيات من خلال تخصيص موارد ملائمة فى الميزانيات والتماس تأييد ودعم المجتمع المحلى والوالدين عن طريق تنظيم الحملات ومرونة الجداول المدرسية وتقديم الحوافز والمنح الدراسية وتهيئة برامج الالتحاق بالتعليم للبنات غير الملتحقات بالمدارس النظامية وغير ذلك من التدابير.

هـ- وضع البرامج والمواد التدريبية للمدرسين والمدربين وزيادة الوعى بشأن دورهم فى العملية التعليمية بغية تزويدهم بالاستراتيجيات الفعالة من أجل التعليم الذى يراعى نوع الجنس.

و- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أن يتاح للمعلمات والأستاذات الجامعيات ما هو متاح للمعلمين والأساتذة الجامعين من إمكانات ومكانة.

من الجوانب الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ- تهيئة سبل التعليم والتدريب على المهارات لزيادة الفرص المتاحة للفتيات للعمل وللمشاركة فى عمليات صنع القرار.

ب- تهيئة سبل التعليم لزيادة معارف الفتيات ومهاراتهن فيما يتصل بأداد النظم الاقتصادية والمالية والسياسية.

جـ- ضمان الحصول على التعليم الملائم والتدريب على المهارات بالنسبة للطفلة المعاقة من أجل مشاركتها الكاملة فى الحياة العملية.

د- تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للبنات فى الأنشطة الخارجية عن نطاق المنهج الدراسى مثل الألعاب الرياضية والأنشطة المسرحية والثقافية والترويح.

القضاء على التمييز ضد البنات في مجالي الصحة والتغذية

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ- تقديم المعلومات العامة بشأن القضاء على الممارسات التمييزية ضد البنات فى مجال توزيع حصص الطعام والتغذية وفرص الحصول على الخدمات الصحية.

ب- توعية الطفلة والوالدين والمعلمين والمجتمع عامة بشأن الصحة والتغذية السليمة وزيادة الوعى بالأخطار الصحية وغيرها من المشكلات المتصلة بحالات الحمل المبكر (مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرها من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، وبما يتمشى مع حقوق الطفل).

جـ- تعزيز وإعادة توجيه التثقيف الصحى والخدمات الصحية وخاصة

برامج الرعاية الصحية الأولية (بما فى ذلك الصحة الإنجابية) وتصميم البرامج الصحية المتميزة لتلبية الاحتياجات الجسدية والعقلية للبنات (مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، بما يتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل، مع إيلاء الاهتمام للأمهات الشابات والموشكات على الولادة والأمهات المرضعات).

د- وضع برامج لتعليم الأقران والتواصل بين البشر تعزيزاً للعمل الفردى والجماعى لتقليل تعرض الفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / على النحو المتفق عليه فى برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، وبما يتماشى مع إتفاقية حقوق الطفل. بالنسبة لمجتمعنا يكفينا أن نحض على العفة والبعد عن العلاقات الجنسية غير الشرعية.

هـ- ضمان تثقيف البنات ونشر المعلومات بينهن وخاصة بين صفوف المراهقات فيما يتعلق بفسيولوجية الدورة الشهرية والصحة الإنجابية مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، وبما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأطفال بما يتفق وثقافة الدول الإسلامية والأم هى أصلح من يقوم بهذا الدور. وفى حالة عدم معرفتها تدرب على ذلك.

و- إدراج التدريب الصحى والتغذوى بوصفه جزءاً لايتجزأ من برامج محو الأمية والمناهج المدرسية بدءاً من مستوى التعليم الابتدائى بما يحق مصلحة الطفلة.

ز- تأكيد دور ومسئولية المراهقين فى مجال الصحة والسلوك الجنسى والإنجابى من خلال تزويدهم بالخدمات وعمليات المشورة الملائمة على

نحو ما ورد فى تقرير المؤتمر الدولى للسكان والتنمية[1] (أى ما يتفق وديانات وثقافة كل دولة) . أخذا بعين الاعتبار التحفظات والإعلانات بشأن تلك الوثيقة والاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، وبما يتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل.

ح- وضع البرامج الإعلامية والتدريبية لمخططى ومنفذى الجوانب الصحية بشأن الاحتياجات الصحية الخاصة بالطفلة.

ط- اتخاذ جميع التدابير الملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التى تضر بصحة الأطفال على النحو المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل.

---

(١) يجب ملاحظة الفروق الثقافية بالنسبة لما ورد فى تقرير المؤتمر الدولى للسكان، والالتزام بالشريعة الإسلامية فى كل ما يتعلق بالفتيات.

القضاء على الاستغلال الاقتصادي لعمل الأطفال وحماية الفتيات الصغيرات أثناء العمل

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات:"

أ- تمشياً مع المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل يجب العمل على حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادى ومن أداء أى عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضار بصحة الطفل أو بنموه البدنى أو العقلى أو الروحى أو المعنوى أو الاجتماعى.

ب- تعيين حد عمرى أدنى من أجل تشغيل الأطفال، ومن بينهم الإناث فى إطار التشريعات الوطنية فى جميع قطاعات النشاط.

جـ- حماية الفتيات الصغيرات أثناء العمل عن طريق إجراءات شتى منها:

١- حد أدنى لعمر أو أعمار الانخراط فى سلك العمل.

٢- الرصد الدقيق لظروف العمل حظر عمل الأطفال الذى لاتنص عليه التشريعات الوطنية ورصد الظروف الصحية الخاصة والعامة أثناء العمل.

٣- تطبق التغطية بالضمان الاجتماعى.

٤- الأخذ بالتدريب والتعليم المتواصل.

د- العمل عند الاقتضاء على تعزيز التشريعات التى تنظم عمل الأطفال وكفالة وجود العقوبات الملائمة أو غيرها من الجزاءات بما يضمن فعالية إنفاذ تلك التشريعات.

هـ- استخدام معايير العمل الدولية القائمة بما فى ذلك معايير منظمة العمل الدولية لحماية الأطفال العاملين لكى يسترشد بها فى عملية وضع تشريعات وسياسات العمل الوطنية.

استئصال العنف الموجة ضد (البنات) (الطفلة)

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ- اتخاذ إجراءات وتدابير فعالة من أجل سن وإنفاذ تشريعات لحماية سلامة وأمن البنات من جميع أشكال العنف أثناء العمل. بما فى ذلك وضع برامج تدريب وبرامج دعم مع اتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على حوادث التحرش بالفتيات فى المؤسسات الاجتماعية وغيرها.

ب اتخاذ التدابير الملائمة فى المجالات التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية لحماية الطفلة، سواء فى الأسرة المعيشية أو فى المجتمع من جميع أشكال العنف البدنى أو العقلى أو الإيذاء أو إلحاق الضرر أو الإهمال أو التقصى أو سوء المعاملة أو الاستغلال.

جـ- كفالة التدريب بالتوعية بنوع الجنس بالنسبة للعناصر المشاركة فى برامج العلاج والتأهيل وغيرها من البرامج المساعدة للبنات وضحايا العنف مع تعزيز برامج المعلومات والدعم والتدريب لهؤلاء البنات.

د- سن وتنفيذ تشريعات تحمى البنات من جميع أشكال العنف بما فى ذلك وأد البنات قتل أجنة الإناث / اختيار نوع الطفل قبل الولادة وختان الإناث ومسافحة المحارم والاعتداء الجنسى والاستغلال الجنسى وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال فى المصنفات الإباحية مع وضع برامج ملائمة للعمر مأمونة وكفالة خدمات للدعم طبية وصحية ومع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الأطفال، وبما يتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل لمساعدة البنات المعرضات للعنف.

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات:

أ- تهيئة السبل لحصول الفتيات على التدريب والمعلومات والوصول إلى

وسائل الإعلام فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتمكينهن من التعبير الدقيق عن آرائهن.

ب- دعم المنظمات غير الحكومية وخاصة المنظمات الشبابية منها فى جهودها لتعزيز المساواة والمشاركة للفتيات فى المجتمع.

تعزيز دور الأسرة

مسئولية الأسرة في تدعيم مركز الطفلة

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ- صياغة سياسات وبرامج ترمى إلى مساعدة (الأسرة) (الأسر) فى أدوارها من حيث الدعم والتوعية والتغذية مع إيلاء اهتمام خاص لإزالة التمييز ضد الطفلة داخل الأسرة.

ب- تهيئة بيئة مفضية إلى تدعيم الروابط العائلية عملاً على تهيئة تدابير داعمة ووقائية لحماية الطفلة.

جـ- تعزيز التعليم وتنظيم الحملات من أجل تثقيف وتشجيع الوالدين ومقدمى الرعاية تعزيز المعاملة المتساوية بالنسبة للبنات والبنين معاملة البنات والبنين بصورة عادلة وضمان المسئوليات المشتركة بين البنين والبنات داخل الأسرة.

تعقيب ومناقشة:

مبدأ توحيد التربية الأسرية بين البنين والبنات الذى تدعو إليه بعض المجتمعات الغربية لأنه يهدف البنيان النفسى للولد والبنت على السواء يحول الأولاد إلى ذكور متأنثين والبنات إلى إناث مسترجلين وهو يتنافى مع تعاليم الأديان ويتعارض الفروق البيولوجية بين الذكر والأنثى ويعرض البنيان الأسرى إلى أخطار جسيمة فى المستقبل. وهذا ما حدث بالفعل فى بعض المجتمعات الغربية.

هذا بالإضافة إلى بعض الممارسات غير الإنسانية ضد البنات لاتتواجد بنفس الكثافة والدرجة فى دول العالم، حيث أنها تختف من ثقافة إلى ثقافة (هناك فروق كبيرة بين هذه الممارسات) وقد حان الوقت أن تهتم الدول كل على حدة لدراسة هذه الممارسات ومصدرها والعمل على مكافحتها فى الإطار القيمى لكل ؛مجتمع ويكون ذلك بدراسات تاريخ الحياة للفتيات فى مراحل عمرهن المختلفة من خلال الظروف الاجتماعية والثقافية والاجتماعية والدينية. وتحقيق احتياجاتهن بصورة عادلة.

قائمة المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

المراجع العربية

أبو الخير، عبد الوهاب (١٩٧٢) : التخطيط التكاملى لبرامج التنمية (بحث منشور)، المركز الدولى للتوطين والتنمية.

أبو زيد، أحمد (١٩٧٦) : البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع الجزء الأول، الهيئة العامة للكتاب. ص ,٩٣

أبو زيد، محمود (١٩٧٨) : المرأة والعمل اليدوى مركز دراسات المرأة والتنمية القاهرة جامعة الأزهر.

أحمد، على فؤاد (١٩٦٧) : علم الاجتماع الريفي القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة .

أحمد، على فؤاد (١٩٧٩) : التنمية الريفية فى مصر تاريخها ونظرة إلى مستقبلها (بحث منشور) القاهرة، مؤسسة فريد ريش أيبرت مجلة تنمية المجتمع السنة الثالثة العدد (١) ص ٢٧، ٣٧ .

أحمد، فوزى بشرى (١٩٧٤) : معوقات تنمية المجتمع المحلى فى الريف ماجستير - كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أزيس نوار، وآخرون (١٩٧٤) : دراسة وصفية وتحليلية للمستوى المعيشى والاتجاه نحو تعليم وتدريب المرأة والفتاة- المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى شئون تكوين وتنمية المجتمع.

أزيس نوار (١٩٧٥) : الاقتصاد المنزلى ودوره فى تنمية المرأة فى المجتمعات المستحدثة الطبعة الأولى الاسكندرية دار التعاون.

أغا، كمال (١٩٧٩) : مراكز صنع فى التخطيط الإقليمى للتنمية الريفية دكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ص ٣١- ٤٧ .

اسماعيل، عبد الوهاب ناجى (١٩٧٧) : تجربة الخالصة نقل الأسر الفلاحية المصرية إلى القطر العراقى، دراسة منشورة مقدمة إلى الحلقة الدراسية العربية الأفزيقية الإسكندرية ، جامعة الدول العربية.

أمين، قاسم (١٩١١) : المرأة الجديدة - القاهرة، مطبعة الشعب.

الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء (١٩٧٢) : المرأة المصرية فى عشرين عاماً القاهرة تقرير إحصائى.

الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء (١٩٧٨) : الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية.

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع (١٩٧٧) :

استراتيجية فى مصر (بحث منشور) المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين الاجتماعيين القاهرة.

الدالى، السيد عبد الحميد (١٩٥٢) : نسبة المواليد واتجاهات الخصوبة فى مصر. مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٧٤ .

الدالى، السيد عبد الحميد (١٩٥٦) : دراسة اجتماعية للأسرة بحى السيدة زينب - الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية القاهرة، مطابع النيل للنشر والتوزيع.

الدالى، السيد عبد الحميد (١٩٦٠) : الإحصاء الاجتماعى القاهرة - النهضة المصرية، ص ٣١ ، ٣٥ .

الدسوقى، كمال (١٩٦٩) : ديناميكية الجماعة فى الاجتماع وعلم النفس، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الأنجلو ص ٣٠٤-٣٢٠

الرخاوى، يحيى (١٩٧٥) : تحرير المرأة وتطور الإنسان ، المجلة القومية، المجلد الثانى عشر، العدد الثانى والثالث، القاهرة، المركز القومى للبحوث ص٥٧، ٧٨ .

الرافعي، عبد الرحمن (١٩٥١) : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر. عصر محمد على الجزء الثالث القاهرة. مكتبة النهضة المصرية.

الطهطاوي، رفاعه رافع (١٩٧٣) : التمدن والحضارة والعمران الجزء الأول بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

العيد، صلاح (١٩٦٩) : تكوين وتنمية المجتمعات المستحدثة في المناطق المستطلحة بالجمهورية العربية المتحدة. دار التعاون للطبع والنشر.

العيد، صلاح (١٩٧١) : تخطيط وتنمية المجتمعات الحديثة في الأراضي المستصلحة، القاهرة مطبعة الأهرام.

العبد، صلاح (١٩٧٤) : الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية بأفريقيا سرس الليان، مطبوعات المركز الدولي للتعليم الوظيفي ص ١٨٣ .

الغنيمي، رياض (١٩٧٣) : نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية (بحث منشور) الحلقة الدراسية العربية الثانية الإسكندرية، جامعة الدول العربية ص ٦٧، ١٨٠ .

بدوي، أحمد زكي (١٩٧٦) : دور الخدمة الاجتماعية في التنمية الاقتصادية (بحث منشور) عن جمعية الخدمة الاجتماعية الإسكندرية ص ١٢٠ – ١٢٢ .

برنامج المسح الشامل لمنطقة مريوط (١٩٧٦) : الموارد البشرية والعمالة المرتحلة الجزء الأول، الإسكندرية المركز الدولي للتنمية الريفية ص ٣٦ – تقرير إحصائي ص ٣٦ .

جمعه، سعد (١٩٧٨) : نظريات في استراتيجية التنمية – مجلة تنمية المجتمع، العدد إبريل ومايو القاهرة – بون– مؤسسة فريد رش ايبرت ص ٣ – ١٩ .

جون ، هانسون (١٩٧٦) : التربية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى للدول النامية ترجمة دكتور لبيب النجيمي – القاهرة، دار النهضة مصر للطباعة ص ٩٤ – ١١٣ ص ٥٥٣ – ٥٨٥ .

جورج، سيمون (١٩٥٤) : الإنسان فى المجتمع. مدخل لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، نيويورك راندم هاوس ترجمة د. عبد المنعم شوقى (١٩٦٨)، القاهرة الحديثة للطباعة ص ٦ – ٢٧ .

حافظ، محمد على – وزينب محرز (١٩٦٥) : تعليم الفتاة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة. وزارة التربية والتعليم .

حسانين، سيد أبو بكر (١٩٧٤) : طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ص ٩، ص ٣٤٣ – ٣٥٠ .

حفنى، ناصف مجد الدين (١٩٢٤): تحرير المرأة فى الإسلام القاهرة مطبعة أبو الهول.

حكمت، أبو زيد (١٩٦٣) : دور المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بحث منشور) القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعةى والجنائية.

حسن، عبد الباسط محمد (١٩٦٦) : أصول البحث الاجتماعى. القاهرة البيان العربى ص ٤٤٩ – ٤٧٢ .

حسن، عبد الباسط محمد (١٩٧٠) : التنمية الاجتماعية القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

حسونة، وفيق أشرف (١٩٧٣) : محاضرات فى سوسيلوجية التنمية فى التخطيط ، مذكرة منشورة داخلية رقم ٢٩٥، المعهد التخطيط القومى القاهرة ص ١٨ .

خليفة، عاطف محمد (١٩٧٥) : بعض الخصائص الديمجرافية للمرأة المصرية المجلة الاجتماعية القومية. العدد الثانى والثالث مجلد ١٢ .

داود، حسن (١٩٧٨) : دور المرأة الريفية فى الإنتاج الزراعى (بحث منشور) فى الحلقة الدراسية الإقليمية للنهوض بتدريب وتعليم المرأة الريفية، القاهرة.

درويش، يحيى حسن وآخرون (١٩٦٢) : السياسة الاجتماعية. القاهرة الحديثة.

سابق، سيد (١٩٧٧) : فقه السنة الجزء السابع – القاهرة المطبعة النموذجية.

سامية الساعاتى (١٩٧٢) : الدور الوظيفى للزوجية فى الأسر المصرية دراسة ميدانية فى الريف والحضر، دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة.

سامية الساعاتى (١٩٧٣) : الاختيار للزواج واتغير الاجتماعى ماجستير كلية الآداب – جامعة عين شمس.

سامية الساعاتى (١٩٧٥) : دور المرآة فى المجتمع المصرى الحديث المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٣٢٢ المجلد ١٢ ص ٩٨ – ٩٩ .

سليمان، عدلى (١٩٥٩) : دور المرأة الحضرية فى مساعدة المرأة الريفية على المساهمة فى النهوض بالمجتمع الريفى مجلة التربية الأساسية. المجلد ٦ العدد الثالث ص ٧٥ – ٨٩ .

سناء الخولى (١٩٧٧) : الأسر والحياة العائلية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية ص ٨٤، ١٦٢ – ١٦٤، ١٦٩ .

سنية خليل أحمد (١٩٦٣) : اشتغال المرأة وأثره فى بناء الأسرة ووظائفها، ماجستير – كلية الاداب – جامعة الإسكندرية.

سنية خليل أحمد (١٩٧٤) : نتائج بحث دراسة عمليات النهجير والتوطين. القاهرة، دار المعارف للطبع والنشر.

سنية خليل أحمد (١٩٧٧) : نظرية الدور الاجتماعى (بحص غير منشور) الدراسات العليا قسم التخطيط القاهرة - كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.

شعلان، محمد (١٩٧٥) : المرأة والثورة ، مجلة الطليعة ، السنة الحادية عشر عدد ٢٤ .

شوقى، عبد المنعم (١٩٦٩) : تنمية المجتمع القاهزة، مكتبة القاهرة الحديثة.

———— (١٩٧٥) : طرق وأساليب التدريب فى المجتمعات المستحدثة القاهرة، دار التعاون للطبع والنشر.

————(١٩٧٨) : مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية مجلة تنمية المجتمع العدد يوليو أغسطس، سبتمبر ص ٢٠ - ٢٥ .

عارف، محمد (١٩٧٢) : المنهج فى علم الاجتماع القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ص ١٥٦ - ١٥٩ .

———— (١٩٧٣) : المنهج فى علم الاجتماع، نظرية التكامل المنهجى فى علم الاجتماع الجزء الثانى ، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ص ١٣٠ - ١٣٤ .

عبد الباقى، زيدان (١٩٧٧) : المرأة بين الدين والمجتمع القاهرة مكتبة النهضة المصية.

عبد الجواد، محمود سامى (١٩٧٢) : الأم العاملة ومشاكلها ، مجلة الصحة النغسية ، السنة الرابعة عشر العدد الرابع القاهرة، الجمعية المصرية للصحة النفسية.

عماد، حامد (١٩٦٤) : خبرات فى التدريب على تنمية المجتمع الريفى ، مركز المجتمع فى العالم العربى سرس الليان ،

علوان عبد الصاحب (١٩٧٢) : التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمعات المستحدثة (بحث منشور) الاسكندرية – المركز الدولى للتوطين والتنمية.

علوية، علوى (١٩٧٧) : دور المرأة الريفية فى محيط الأسرة القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة.

ــــــــــــ (١٩٧٧) : المعلومات والمهارات التى تمكن المرأة الريفية من القيام بعملها القاهرة منظمة الأغذية والزراعة ص ١٠٢ – ١٢٣ .

عودة جامد أبو الفتوح (١٩٧٦) : قائمة بيوجرافية بالكتب التى تناولت موضوع المرأة. المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، القاهرة – معهد التخطيط القومى.

عويس، سيد (١٩٧٧) : حديث عن المرأة المصرية المعاصرة القاهرة، مطبعة أطلس ص ٣٥ – ٤٠ .

غيث، محمد عاطف (١٩٧١) : علم الاجتماع، النظرية والمنهج والموضوع الجزء الأول ، الإسكندرية دار المعارف بمصر ص ٥–٨، ص ٨٣ – ٨٥ .

ــــــــــــ (١٩٧٢) : الموقف النظرى فى علم الاجتماع امعاصر الإسكندرية، دار الكتب الجامعية ص ٢٤٠ .

ــــــــــــ (١٩٦٧) : دراسات فى علم الاجتماع القروى – القاهرة دار المعارف ص ٣٠٤ .

فرج، أحمد فرج (١٩٧٥) : علم النفس وقضايا المرآة المجلة الاجتماعية القومية العدد ٢، ٣ المجلد ١٢ .

فرح، سعيد (١٩٧١) : البناء الاجتماعى والشخصية دكتوراه، كلية آداب – جامعة الإسكندرية :

أ: ص ٣٤٥ إلى ٣٤٦

نفس المرجع ب: ص ٣٧٥ إلى ٣٩٢

نفس المرجع جـ– ص ٢٩٩ إلى ٢٥٦

فيليب، كومبز، وأحمد منظور (١٩٧٤) : مكافحة الفقر فى الريف – كيفية مكافحته ترجمة الياس اسكندر وميشيل تكلا بالتعليم الغير رسمى مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون والنشر ٢١٧ ، ص ٢٠٠ - ٢١٠ .

قاسم، محمود (١٩٦٦) : المنطق الحديث ومناهج البحث : القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ص ١٢٤ – ١٤٠ب.

كاميليا إبراهيم عبد الفتاح (١٩٦٧): خروج المرأة إلى ميدان العمل فى الجمهورية العربية المتحدة دوافعه ونتائجه دكتوراه كلية آداب – جامعة عين شمس .

محمد، على محمد (١٩٨٠) : الإطار الثقافى للتنمية من الداخل مع إشارة خاصة إلى وضعية المرأة فى مصر . (بحث منشور) مؤتمر المرأة والتنمية المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية .

محمد، على محمد (١٩٨٠) : علم الاجتماع والمنهج العلمى، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية صـ ٥، ٣٩ –٤٤، ٥٧ – ٦٠ ، ١٨٦ – ١٨٩، ٢٠٨ – ٢٠٩ .

مرعى، سيد (١٩٧٢) : تنمية المجتمع الجديد فى الأراضى المستصلحة القاهرة، ملحق خاص للأهرام الاقتصادى ص ١٤ – ٢٠ .

د. هدى بدران، المجلس القومى للطفولة والأمومة ودوره فى تأمين حقوق الطفل فى الفترة ٢١ – ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٨ .

د. هدى بدران، الورقة الأولية لمنهاج عمل الهيئات الأهلية العربية ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ – رابطة المرأة العربية، يناير ٢٠٠١ .

هارسيون، ومايزر (١٩٦٦) : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ترجمة د. ربراهيم حافظ القاهرة ص ٣٦٥ .

وافي، على عبد الواحد (١٩٧٧) : الأسرة والمجتمع – القاهرة دار نهضة مصر للطبع والنشر ص ١٣٨ – ١٤٠ .

وزان، صلاح (١٩٧٦) : التنمية الريفية المتكاملة، وتطوير التصنيع الزراعى فى الأراضى الجديدة المستصلحة (بحث منشور) مركز مريوط للتنمية الريفية، الإسكندرية القاهرة – دار المعارف ص ٢٢ .

وورت بيت وبورثر (١٩٥٤) : القاموس الإنجليزى العربى والعربى الإنجليزى – الطبعة الأولى – الولايات المتحدة فردريك اونجر للطباعة .

وثيقة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن سياسة التكنولوجيا القومية بمصر حتى عام ٢٠٠٠.

وثيقة اعلان العقد الثانى لحماية الطفل ورعايته – رئاسة الجمهورية ٢٠٠٠ .

– وثيقة حقوق المرأة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقية الدولية – من تأليف الأستاذة نازلى الشربينى – المحامية – مؤتمر بكين نيويورك هيئة الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠.

REFERENCES

- Abey, W.P. (1977) Women Self-Reliance Program in Sri-Lanka". UNICEF Journal, No. 38, Geneva, pp 15-30.

- Akerman, N. (1949) The Psychodynamics of Family Life. Basic Books, New York.

- Adekoya, M. (1977) "Barriers to an Effective organisation of Women's Work" UNICEF Journal. No. 38, Geneva

- Allport, G. (1961) Pattern and Growth in Personality. New York Hold, Rinehart and Winston, p. 184.

- Amitai, E. (1976) Social Problems. Englewood Cliffs, N.J. Rand McNally.

- Aziza, H. (1966) "Changing Conditions of Women and its effect on Children". Journal of the American Medical Women's Association, No. 20, U.S.A.

- Backer, B. (1973) "Acceptance vs Regection of the Traditional Feminine Role". Dissertation Abstracts, Ann Arbor, Michigan University Microfilms, No. 72 - 28400.

- Banton, M. (1965) Roles. Basic Books, New York, pp. 821 - 822.

- Becker, H. & Green, B. (1970) Participation, Observation and Interviewing in Qualitative Methodology by Fiel Stead. Chicago, Markham Publishing Co., pp 150 - 155.

- Biddle, B. & Edwin, T. Eds (1966) Role Theory Concepts and Research. New York, Wiley.

- Biddle, W. (1965) The Community Development Process the rediscovery of local initiative. New York. Rinehart & Winston.

- Bird, C. (1968) Born Female. The high cost of keeping women down. New York, Rinehart & Winston.

- Bloemendaal, M. (1977) A Bibliography of Women in Development. The Netherlands Institute of Social Studies Press.

- Blood, R. (1969) Marriage. New York, Free Press.

- Baserup, E. (1970) Women's Role in Economic Development. New York, Martin Press. p. 283.

- Brager, G. (1963) "Organizing the Unaffiliated in Low Income Areas". Journal of Social Work, Vol. 3, No. 2.

- Brown, G. & Ruther M. (1966) "The Measurement of Family Activities and Relationships". Human Relation, Vol. p. 246.

- Cesarini, G. (1976) Integrated Development and Settlement in Newly Reclaimed Lands in Egypt. Mariut Press, Egypt. C.R. No. 1, pp. 10 - 20.

- Chafe, W. H. (1970) The American Woman - her changing social, economic and political roles, 1920 - 1960. Oxford University Press, New York, p. 4.

- Clinard, M. (1970) Community Development in Slums. New York, Free Press. p. 305 - 306, 318 - 329.

- Coster, P. (1976) Women and Development. Leyden University Press, Netherlands, pp. 1 - 10.

- Cotterel, L. (1942) "The Agjustement of Indivdual to his Age and Sex Roles". American Sociological Review, Vol. 7, pp. 617 - 620.

- Cromwell, P. (1973) Women and Mental Health. A bibliography. Institute of Mental Health Press, Maryland.

- Elliot, C.M. (1977) Women and National Development. Theories of Development, and assessment. U. of Chicago Press, pp. 1- 8.

- Elshanani, H. (1963) "The Effect of a New Community in Abis on Settlers Attitudes". Thesis, M.A. American University, Cairo, Sociology & Anthriopology Department.

- Epstein, S. (1977) "Self Reliance for Rural Women". UNICEF Journal, No. 38.

- Fahmy, S., Van Cappelle, S., Youssef, H., Vanspijk. M. (1978) Women and Development in Egypt. Leyden, Netherlands. Unpublished Repo s.

Filstead, (1970) Qualitative Methodology First hand involvement with the social world. McKham Publishing Co., Chicago, pp. 283 - 340.

- Franklin, R. (1966) Patterns of Community Development. Public Affairs Press, Washington, D.C.

- Ginsberg, L. (1977) Rural Social Work. Encyclopedia of Social Work. N.A.S.W. Press, New York.

Good & Hatt (1952) Methods in Social Research. McGraw- Hill, New York.

Good, W. J. (1960) "A theory of Role Strain" American Sociological Review. No. 25, pp. 483 - 496.

- __________ (1964) The Family. New Jersy, Prentice Hall Inc., pp. 67 - 80.

- Gross, N. Mason, W. and McEachern (1958) Explorations in Role Analysis Studies of the School Supertendacy Role New York, Riley.

- Grosser, C.F. (1975) Community Development Programs Serving the Poor. Prentice Hall, pp. 300 - 307.

Grossers, H. (1971) Non-Professionals in the Human Services. 2nd printing, Jossey-Bass, pp. 14-62, 99 - 100.

Haggestrom, W. (1964) The Power of the Poor. New York, Free Press.

- Inkeles, A. (1966) The Modernization of Man. Myron, Weiner: modernization the dynamics of growth. New York. pp. 138 - 150.

- Janeway, E. (1973) The Weak are the Second Sex. Boston, pp. 5 25.

- Johnson, B. (1976) "Coming to Grips with Problems of Women" N.A.S.W. Journal, vol. 21.

- Kahl, J. (1968) The Measurement of Modernism a study of values in Brazil and Mexico. University of Texas Press.

- Kandiyoti, D. (1977) Sex Roles and Social Change a comparitive study of Turkey's women. Edited by Wellesley Editorial Committe, Chicago, pp. 57 - 60.

- Kramer & Specht (1975) Reading in Community Organization Practice. New Jersey PrenticeHall, pp. 131 - 134.

- Lacey, O. (1953) Statistical Methods in Experimentation. New York, Macmillan Co., pp. 243 - 244.

- Linton, D. (1945) The Cultural Background of Personality. New York, Appleton, pp. 76 - 78.

- Livenson, D. (1961) Role of Personality and Social Structure in the Organizational Setting. Prentice Hall, pp. 300 -= 304.

- McDowell, J. (1967) "Appropriate Village Technology for Rural Family". Nairobi, UNICEF Eastern Africa Regional Office.

- Merton, R. (1957) "The Role Set - Problems in sociological theory". British Journal of Sociology, No. 8, pp. 106 - 120.

- Merton, R. (1963) Social Theory and Social Structure. 8th edition, Free Press. pp. 380 - 387.

- Murdock, G. (1974) Comparative Data on the Division of Labor by Sex.

- Myrdal, G. (1957) Economic Theory and Underdevelopment. London, Duck-worth, pp. 5, 129, 131 - 133.

- Nadle, F. (1958) The Theory of Social Structure. Chicago, Free Press, pp. 231 - 240.

- Neiman & Hughes (1951) "The Problem of Concept of Role - a survey of literature". Social F. Journal, pp. 141 - 149.

- Oakley, A. (1974) Housewife - High Value-Low Cost. Penguin Books (division of Labour by Sex), pp. 156 - 186.

- Parsons, T. (1964) Essays in Sociological Theory Pure and Applied. New York, Free Press, pp. 185 - 190.

- Pala, A. (1977) Women and National Development Definition of Women and Development - an African Perspective. University of Chicago Press, pp. 9 - 13.

- Papanek, H. (1977) Women and National Development. University of Chicago Press, pp. 14 - 21.

- Parson, T. (1951) The Social System. New York, Free Press, pp. 51 - 83.

- ________ (1952) Social System. Chicago, Ill. Glencoe Ltd., p. 205.

- ________ (1955) Family Socialization and Interaction Process. 3rd. ed. Chicago, Illinois, Free Press.

- Perlman, H. (1962) Intake and Some Role Consideration. New York, Family Service Association of American, pp. 163 - 174.

Raouf, M. (1977) The Islamic View of Women and the Family. New York. Robert & Sons Publishers.

- Samitis, M. (1970) The Role of Women in Social Change in slums and community Development. New York, Free Press, pp. 186 - 187.

- Sanders, T (1975) The Professional Roles in Planned Change (Readings in Community Organization) New York. Prentice Hall, pp. 291 - 299.

- Sarbin, R. (1968) "Psycholgical Aspects of Role". Encyclopedia of Social Sciences vol. 13, New York, Free Press, pp. 546 - 552

- Sherif, M. & Cantril. H. (1947) The Psychology of Ego Envolvements · social attitudes and identifications. New York, Wiley

- Spergel, A. (1975) The Role of the community Worker. Published in Readings in community organization practice. New Jersey, Prentice Hall, pp. 315 - 319.

- Spiegel, J. (1960) The Resolution of Role Conflict within the Family. Chicago, Free Press, pp. 361 - 380.

- Strean, H. (1967) "Role Theory, Role Models & Case Work" Social Work, vol. 12, 2, pp. 77 - 88.

- ________ (1971) "Role Expectations of Students and Teachers in a Graduate School of Social Work, their relationships to the students performance". Applied Social Studies, vol 3, pp. 117 - 122.

- Strean, H. (1971) The Application of Role Theory to Social Case Work. New Jersey, Scarecrow Press, pp. 330 - 338.

- Sudarkasa, N. (1975) Female Employment and Family Organization in West Africa. New Research on women and sex roles. University of Michigan, Center for Continuing Education for Women.

- Thirwall, P. (1978) Growth and Development. London, Macmillan, Co., pp. 5, 129, 130 - 133.

- Turner, H. (1968) "Sociological Aspects". International Ency. of Social Sciences. vol. 13, New York, Free Press, pp. 552 - 557.

- United Nations (1975) World Conference in Mexico city. (International Women's Year). Conference Proceedings.

- ______________ (1956) Twentieth Report of the Adminstrative Committee on Co-ordination, the Economic and Social Council. Document E. No. 2981, Annex 3, p. 2.

- ______________ (1972) Research Institute for Social Development Unified approach to development analysis and planning. Stockholm (draft), pp. 8 - 12.

- U.S. Bureau of Home Economics Survey (1929) Cited in Maud Wilson, "Use of Time by Oregon farm homemakers". Oregon Experiment Station Bulletin. p. 256, November 1929.

- U.S. Department of Health, Education and Welfare (1976) "How Women See Their Roles - a change in attitudes". National Institue of Mental Health.

- Woods, E. & Johnson, C. (1956) "The Study of Role of Women in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan and Syria". New York, International Federation of Business and Professional Women.

- Woodworth, A. Southerland and Benedict (1940) Introductory Sociology. New York, Lippincott Company, pp. 250 - 257.

- Working Mothers Project (1976) Under the supervision of H.E.W. and the Social Work Institute of Alexandria, Egypt. Moharrem Bey, Alexandria - Unpublished Reports.

- World Population Data Sheet (1970) Population Reference Bureau, Washington D. C. p. 8 - 60.

Yamane, T. (1967) Elementary Sampling Theory. New Jersey, Prentice Hall Inc., pp. 51 - 55.

Zelditch, M. (1955) "Role Defferentiation in the Nuclear Family: a comparative study". in Talcott Parsons's Family Socialization and Inter action Process. New York, Free Press, pp. 5 - 11.

المحتويات

الموضوع	صفحة

الجـــــزء الأول

البـــــاب الأول

الفصـــــل الأول

"دراسة متكاملة عن أدوار المرأة الريفية فى تنمية المجتمع"

مشكلة البحث ---------------------------- ١١

نظرية الدور فى الخدمة الاجتماعية ---------------------------- ٢١

ممارسة نظرية الدور فى الخدمة الاجتماعية ---------------------------- ٣٠

مفاهيم الدور المستخدمة ---------------------------- ٤٠

الفصل الثانى

الاتجاهات والمداخل النظرية فى التنمية

نظريات التحديث ---------------------------- ٤٩

نظرية الإمبيرالية ---------------------------- ٥٠

اتجاه ثنائية الثقافة ---------------------------- ٥٠

الاتجاه الاجتماعى التطورى ---------------------------- ٥٢

اتجاه التبعية ---------------------------- ٥٣

اتجاه التنمية ---------------------------- ٥٥

مفهوم التنمية الخاص من وجهة نظر الباحثة ---------------------------- ٥٨

الفصل الثالث

أولاً: الاستراتيجية المنهجية ---------------------------- ٦٧

ثانياً: التصميم الإحصائى ---------------------------- ٧٥

ثالثاً: الأدوات ---------------------------- ٨١

الباب الثالث

الفصل الرابع

القسم الأول من النتائج الميدانية

"تحليل نتائج الدراسة الوصفية التحليلية"

تحليل ومناقشة نتائج الادوار الانثوية فى العمليات المنزلية---------- ١١٦

تحليل ومناقشة نتائج الأدوار الانثوية فى العمليات الحقلية----------- ١٢٢

تحليل ومناقشة الأدوار الأنثوية فى عمليات رعاية الماشية والحيوانات--- ١٣١

تحليل ومناقشة الأدوار الانثوية فى العمليات التسويقية------------ ١٣٤

تحليل ومناقشة مشاركة الاناث فى البرامج الحكومية------------ ١٣٨

تحليل ومناقشة نتائج ومشاركة الاناث فى الأنشطة "تطوعية والجهود الذاتية--- ١٤٤

الباب الرابع

الفصل الخامس

القسم الثانى من النتائج الميدانية

"تحليل ومناقشة نتائج عينات النشاط"

تقدمة--- ١٥٣

نتائج دورات الملاحظات التى تم رصدها----------------- ١٥٥

نتائج نسب حدوث العمليات المختلفة ودرجات الدقة بها------------ ١٥٧

نتائج المكونات التفصيلية للعمليات الرئيسية------------------ ١٦٣

فعالية إنتاجية الإناث فى تنمية القرية-------------------- ١٧٧

ساعات الذروة للعمليات الإنتاجية وغير الانتاجية-------------- ١٨٤

الباب الخامس

الفصل السادس

مستخلصات البحث وتوصياته

تحققت الاستراتيجية المنهجية---------------------- ١٩٣

اثبات صحة الفرض الاول من خلال العمليات الرئيسة والخروج توصيات ١٩٧

اثبات حجم الفرض الثانى من خلال تطبيق عمليات النشاط----------- ٢١٠

الجديد الذى خرجت به الدراسة لتنمية القرى المصرية------------ ٢١٢

الجزء الثانى

الباب السادس

حالات تطبيقية: مشاركة المرأة الريفية فى التنمية "تجارب مصرية وعربية" ٢١٧

الفصل السابع

العالم العربى والتنمية

دراسة التجربة الرائدة لتدريب المرشدين والمرشدات فى مراكز التنمية الريفية سلطنة عمان ٢٢٧

الفصل الثامن

مشاركة المرأة فى زيادة الدخل من المشروعات الصغيرة من خلال التعاونيات جنوب الوادى "كوم امبو — أسوان" ٢٧٥

الفصل التاسع

توصيات هيئة الأمم المتحدة حول تطوير اوضاع المرأة فى العالم "بكين — الصين ١٩٩٥ ٢٠٠٥" ٢٩٧

الفصل العاشر

مكافحة التمييز ضد الطفلة اتفاقية هيئة الأمم المتحدة ٣٢٣

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية ———————— ٣٤٣

ثانياً: المراجع الأجنبية ———————— ٣٥٢

المحتويات ———————— ٣٦١